

وزارة الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

من الفكر السياسي والاقتصادي

الثورة في إفريقيا

تأليف
ك. مادهو بانيكار

ترجمة : روفائيل جرجس
مراجعة : محمد محمود الصبياد



الثورة في إفريقيا

تأليف

ك. مادهو بانيكار

(K. Madhu Panikkar)

ترجمة

روفائيل جرجس

مراجعة

محمد محمود الصبياد

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

محتويات الكتاب

الجزء الأول

القومية وقيام الدول القومية

صفحة

- ١ - إفريقيا في العالم الحديث ١٣
- ٢ - القومية وقيام الدولة القومية ٢٦
- ٣ - ديناميكية التغير ٤٣
- ٤ - الزعماء والأحزاب ٦٤
- ٥ - نمط السياسة في دولة نامية ١٠١
- ٦ - الجامعة الأفريقية ١٣٩

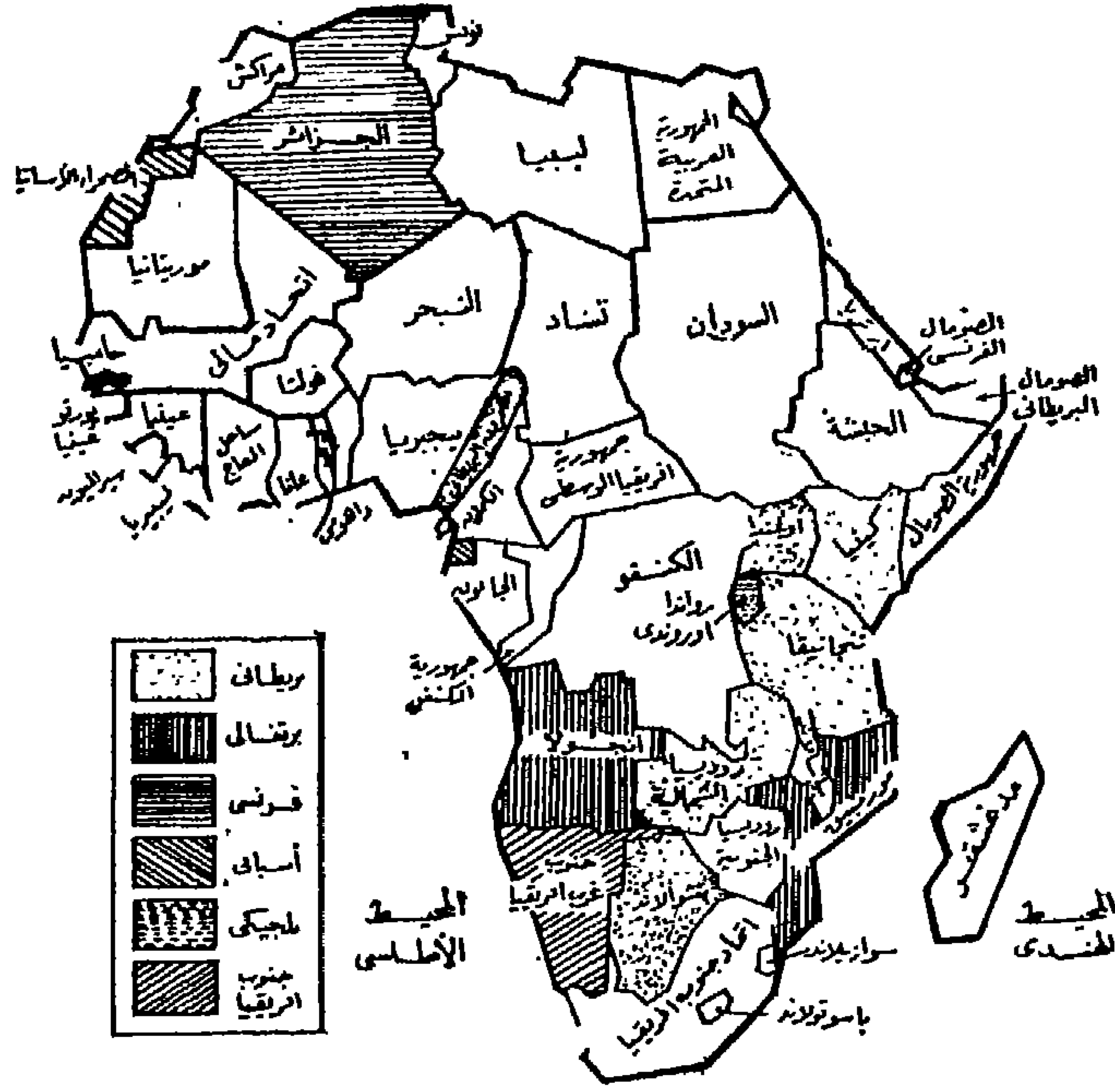
الجزء الثاني

غينيا : حالة للدراسة

- ٧ - الزعيم والحزب ١٧٩
- ٨ - ديمقراطية أفريقية ١٩٨
- ٩ - غينيا في مجتمع الأمم ٢١٧

أسماء البلاد المينة بالخريطة في أول الكتاب

- | | |
|--|-------------------------------|
| ١ - الجمهورية العربية المتحدة (مصر) | ٢٥ - غانا |
| ٢ - ليبيا | ٢٦ - فولتا |
| ٣ - تونس | ٢٧ - ساحل العاج |
| ٤ - الجزائر | ٢٨ - ليبيريا |
| ٥ - المغرب (مراکش) | ٢٩ - غينيا |
| ٦ - الصحراء الإسبانية | ٣٠ - غمبيا |
| ٧ - موريتانيا | ٣١ - سيراليون |
| ٨ - اتحاد مالي (انقسم إلى مالي والسنغال) | ٣٢ - غينيا الإسبانية |
| ٩ - النيجر | ٣٣ - جابون |
| ١٠ - شاد | ٣٤ - جمهورية الكونغو |
| ١١ - السودان | ٣٥ - الكونغو |
| ١٢ - أريتريا | ٣٦ - رواندا أورندي |
| ١٣ - الصومال الفرنسي | ٣٧ - تنجانيقا |
| ١٤ - الصومال البريطاني | ٣٨ - أنجولا |
| ١٥ - أثيوبيا | ٣٩ - نياسالاند |
| ١٦ - جمهورية الصومال (صوماليا) | ٤٠ - موزمبيق |
| ١٧ - كينيا | ٤١ - روديسيا الشمالية |
| ١٨ - أوغندا | ٤٢ - روديسيا الجنوبية |
| ١٩ - جمهورية أفريقيا الوسطى | ٤٣ - أفريقيا الغربية الجنوبية |
| ٢٠ - الكيرون | ٤٤ - بتشوانا لاند |
| ٢١ - الكيرون البريطاني | ٤٥ - اتحاد جنوب أفريقيا |
| ٢٢ - نيجيريا | ٤٦ - سوازيلاند |
| ٢٣ - داهومي | ٤٧ - باسوتولاند |
| ٢٤ - توجو | ٤٨ - مدغشقر |



الوضع السياسي للأقاليم الإفريقية في عام ١٩٦٠

الجزائر : كانت مستعمرة فرنسية - قومية - وظلت مشتبكة في كفاح مع فرنسا عدة سنوات ونالت استقلالها في ٧ يولية عام ١٩٦٢ .

أنجولا : مستعمرة برتغالية .

باسوتولاند : مستعمرة بريطانية .

بتشوانا لاند : مستعمرة بريطانية .

الكيمرون (البريطاني) : كان تحت وصاية بريطانيا بتشكيل من الأمم المتحدة ، انضم الجزء الشمالي منه إلى نيجيريا والجزء الجنوبي إلى جمهورية الكمرون (١٩٦١) .

الكيمرون : مستعمرة ألمانية — تحت وصاية الأمم المتحدة بإشراف فرنسا — استقلت سنة ١٩٦٠ .

جمهورية أفريقية الوسطى : مستعمرة فرنسية — أصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

تشاد : مستعمرة فرنسية وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

الكونغو (البلجيكي) : مستعمرة بلجيكية استقلت سنة ١٩٦٠ هـ جمهورية الكونغو : مستعمرة فرنسية ، صارت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

داهومي : مستعمرة فرنسية ، وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

أريتريا : كانت في الأصل مستعمرة إيطالية ، وأصبحت بعد الحرب إقليماً تحت الوصاية ثم اندمجت في أثيوبيا .
أثيوبيا : دولة مستقلة .

جابون : مستعمرة فرنسية ، وصارت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

جامبيا : مستعمرة بريطانية .
غانا : (وكانت تعرف قبلاً بساحل الذهب) — مستعمرة بريطانية استقلت سنة ١٩٦٠ .

غينيا : مستعمرة فرنسية استقلت سنة ١٩٥٨ .
غينيا (الأسبانية) : مستعمرة أسبانية :
مناخل العاج : مستعمرة فرنسية وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

كينيا : مستعمرة بريطانية في طريقها إلى الحكم الذاتي الداخلي .
ليبيريا : دولة مستقلة منذ سنة ١٨٤٧ .
ليبيا : مستعمرة إيطالية كانت تشترك في إدارتها بريطانيا وفرنسا منذ
سنة ١٩٤٢ ، واستقلت في سنة ١٩٥١ .
مدغشقر : مستعمرة فرنسية ، وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً
في داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .
اتحاد مالي : مستعمرة فرنسية أصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً
في نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٥٨ ، وكان يتكون من مستعمرتي السنغال
والسودان الفرنسي ، انفصم الاتحاد في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠ واحتفظ السودان
باسم مالي .
موريتانيا : مستعمرة فرنسية وصارت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً
في داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .
مراكش : محمية فرنسية استقلت سنة ١٩٥٦ .
موزمبيق : مستعمرة برتغالية .
النيجر : مستعمرة فرنسية أصبحت جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في
نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .
نيجيريا : مستعمرة بريطانية استقلت سنة ١٩٦٠ .
اتحاد نياسالاند وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية : مستعمرة بريطانية
في طريقها إلى الاستقلال . . .
بورت غينيا : مستعمرة برتغالية .
رواندا أورندي : مستعمرة ألمانية - وضعت تحت وصاية بلجيكا
بتكليف من الأمم المتحدة - استقلت سنة ١٩٦٢ كدولتين منفصلتين هما
رواندا ، يورندي .

الصحراء (الأسبانية) : مستعمرة أسبانية .
سيراليون : مستعمرة بريطانية استقلت في سنة ١٩٦١ .
جمهورية الصومال (صوماليا) : مستعمرة إيطالية - وضعت تحت
وصاية الأمم المتحدة - استقلت سنة ١٩٦٠ .
الصومال البريطاني : مستعمرة بريطانية ، استقلت سنة ١٩٦٠ واندجت
في صوماليا .
الصومال الفرنسي : مستعمرة فرنسية .
أفريقيا الجنوبية الغربية : تحت إدارة اتحاد جنوب أفريقيا وفي طريقها
إلى الحكم الذاتي الداخلي .
السودان : كان يسمى قبلا السودان الإنجليزى المصرى - تحت الحكم
الثنائى - استقل سنة ١٩٥٦ .
سوازيلاند : مستعمرة بريطانية .
تنجانيقا : مستعمرة بريطانية وضعت تحت وصاية الأمم المتحدة -
استقلت سنة ١٩٦٢ .
توجولاند : مستعمرة فرنسية تحت وصاية الأمم المتحدة ، أصبحت
جمهورية مستقلة سنة ١٩٦٠ .
تونس : محمية فرنسية استقلت سنة ١٩٥٦ .
أوغندا : مستعمرة بريطانية في طريقها إلى الحكم الذاتي الداخلي (استقلت
سنة ١٩٦٢) .
إتحاد جنوب أفريقيا : صار عضواً في الدومنيون البريطانى سنة ١٩١٠ .
الجمهورية العربية المتحدة (مصر) : كانت محمية بريطانية - استقلت
سنة ١٩٢٢ .
فولتا العليا : مستعمرة فرنسية - فجماهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في
نطاق الرابطة الفرنسية .

الجزء الأول

القومية وقيام الدول القومية

الفصل الأول

إفريقية في العالم الحديث

اقترن بنهاية الحرب العالمية الثانية. تقلص ظل السطوة الأوربية في آسيا . فالبريطانيون ، وقد أدركوا أن أفضل سبيل لتأمين مصالحهم المالية والتجارية هو كسب ثقة الشعب ، انسحبوا بطريقة لطيفة هادئة . أما الهولنديون فقد حاولوا الإبقاء على مركزهم في إندونيسيا باستعراض قوتهم العسكرية ، ولكنهم ، وقد لقوا مقاومة من الأندونيسيين واستنكاراً أدبياً من الرأي العالمي ، انسحبوا دون أن يحتفظوا بوجد الشعب وصداقته . وأما فرنسا فاستطاعت أن تقنع أمريكا بأن « الوجود الفرنسي » في الهند الصينية هو أحسن وسيلة لحماية الديمقراطية إلى أن حلت بها كارثة « ديان بيان فو » . وما حل عام ١٩٥٤ حتى كان النظام الاستعماري الأوربي في جنوب شرق آسيا يجتاز مرحلة التصفية . ولم تبق إلا الملايو تحت سلطان بريطانيا ، ولكن حتى في هذه الحالة كانت مواعيد الانسحاب قد تحددت .

وفي نفس الوقت تقريباً ، كانت هناك عملية مماثلة تقوض أركان مركز أوربا في الشرق الأوسط . ذلك أن دول الشرق الأوسط كانت مستقلة اسمياً ، وأما موارد ثروتها الكبرى ، مثل آبار الزيت وقناة السويس ، فكانت تحت سيطرة الدول الأوربية . وفي هذه المنطقة أيضاً كانت القومية هي المذهب الفكري المسيطر . وكان هدف بريطانيا التي كانت منذ بدء الحرب القوة الأجنبية الوحيدة في المنطقة ، أن تسخر القومية العربية لتحقيق

صالحها الاستعمارية . وحتى تصل إلى هذا الغرض كانت تقوم بعمل « القابلة »
لجامعة الدول العربية . غير أن نوع أنظمة الحكم التي كانت تشجعها في هذه
المنطقة - الحكم الملكي الهاشمي في الأردن والعراق ، وحكم فاروق في مصر -
لم يتفق مع مطالب الشعوب في المنطقة ، لأنها كانت تهتم أول ما تهتم بنظام
حكم يقوى أواصر الأخوة العربية ، ويقوى على اتخاذ موقف مستقل في
الشئون العالمية . ولم يكن أول ظهور للقومية الجديدة في البلاد العربية بل
في إيران ، حيث أبان مصدق للعالم ، وهو يكافح ضد شركة الزيت الإنجليزية
الإيرانية ، أنه ليس من الضروري أن تكون الدولة قوية عسكرياً لتحقيق
الاستقلال الاقتصادي .

ولربما كانت تجربة مصدق هي نقطة التحول في العلاقات بين الدول
النامية في الشرق الأوسط والدول الأوروبية . ذلك أنها أبانت بجلاء لكل ذي
عينين أن دبلوماسية المراكب الحربية لم تعد أمراً ممكناً في عالم ما بعد الحرب .
فإن أية دولة صغيرة ضعيفة تستطيع ، بدون أن تنال أى جزاء ، أن تؤمم
شركة دولية كبرى وترفع شكواها ضد الدولة الاستعمارية إلى هيئة الأمم .
ولم يذهب الدرس هباء في الشرق الأوسط ، فسرعان ما وقعت شركات
الزيت اتفاقيات جديدة . وخطا العالم خطوة من « عبدان » إلى السويس ،
ولم يؤد فشل التدخل الإنجليزي الفرنسي إلا إلى تأكيد قوة الرأي العام العالمي
الهائلة في عالم ما بعد الحرب ، تلك القوة التي لم يكن ليتحداها إلا الولايات
المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دون خشية من عقاب .

ولقد أدى ضياع الامبراطورية في جنوب آسيا إلى إبراز أهمية قارة
أفريقية . فانتقل زراع البن والشاي من الهند وسيلان إلى كينيا ، وشرع
زراع المطاط يجرون تجارتهم في نيجيريا . وأفادت أفريقية الفرنسية والبلجيكية
من الخبرة التي اكتسبها المزارعون في الهند الصينية وأندونيسيا . وأخذ المصرفان
الفرنسيان اللذان لعبا دوراً بارزاً في تنمية اقتصاد الهند الصينية (بنك الهند

الصينية وبنك باريس والأراضي المنخفضة) - أخذنا يتدخلان في أفريقية الاستوائية وأفريقية الغربية الفرنسية على نطاق واسع .

على أن هذا الاهتمام لم يكن اقتصادياً خالصاً . وقد أدركت جريدة «التائمز» في مقال افتتاحي لها نشر في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ الأهمية الاستراتيجية لقارة أفريقية في أية حرب عالمية جديدة ، فقالت : « إن أفريقية هي القارة الجديدة ، وهي محور التنمية في القرن العشرين ، ومركز المشكلات الخاصة بالأجناس ، وحلقة الاتصال بين أوروبا وأمريكا من ناحية وبين أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا والشرق الأقصى من ناحية أخرى » . وهكذا أصبحت أفريقية مركز العالم . لقد كان ميناء « دكار » أقرب نقطة للعالم الجديد ، وكان المأمول أن كينيا يمكن تحويلها إلى قاعدة جديدة للتحكم في البحر الأحمر والمحيط الهندي . ولهذا فحتى لو فرضنا ضياع الشرق الأوسط وتوقف قناة السويس عن أن تكون طريقاً دولياً ، تستطيع بريطانيا أن تظل على اتصال بالشرق . وكان للفكرة دوى أكثر في فرنسا ، ذلك أن التفكير السياسي والاستراتيجي في فرنسا بعد الحرب كانت تسيطر عليه هزيمة سنة ١٩٤٠ . ففي عصر الحرب الصاروخية الخاطفة والحرب النووية ، يصبح المجال الفسيح هو الوسيلة الوحيدة للدفاع . لهذا كانت فرنسا تبحث عن « سيبيريا » أخرى ، ووجدت ضالتها في الصحراء الكبرى . ونشأت عن الرغبة في المجال الفسيح نظرية دولة فرنسية تمتد من « دنكرك » إلى « تمانراست »^(١) ثم تمتد هي والدول المرتبطة بها إلى الكونغو . وكان المشروع الضخم لبعث فرنسا يشمل خلق خمسة مراكز صناعية كبرى في أفريقية ، اثنان في الشمال وواحد في كل من « كلم بيشار » و « كونكوري » و « كوفيلون » وبها صناعات تعدينية قابلة للتوسع السريع . وقد بدأت هذه المشروعات فعلاً . فنمت « دكار » و « اييدجان » وأصبحتا ميناءين كبيرين ، وستظل دكار من أهم الموانئ في

(١) Tamanrasset .

العالم الناطق بالفرنسية . وأعدت المطارات إعداداً عصبياً بحيث أصبحت قادرة على استقبال أكبر الطائرات .

وأدى الخلاف بين فرنسا وبريطانيا على تركيز الاهتمام على مناطق مختلفة في أفريقية إلى اتباعهما سياستين مختلفتين . فقد كان هدف فرنسا ، ولا يزال ، التنمية السريعة لأفريقية الغربية والاستوائية . وهي في سبيل تحقيق هذا الهدف مستعدة لمنح امتيازات سياسية واسعة المدى منها الاستقلال للدول غير المستقلة . وغرضها من هذا أن ترى الأفريقيين في بلادهم راضين أن يظلوا داخل دائرة النفوذ الفرنسي اقتصادياً وعسكرياً ولكن بريطانيا من جهة أخرى كانت تواجه مشكلة اجتماعية ، فهناك طبقة صغيرة من المستوطنين البيض تقبض على زمام السلطة السياسية من جنوب أفريقية إلى روديسيا الجنوبية والشمالية ثم إلى مرتفعات كينيا . وكانت تشعر أن نظاماً يقوم على وجود المستوطنين الأوروبيين أصلح لصيانة المصالح البريطانية من قيام دول أفريقية تحكم نفسها بنفسها . وعلى هذا الأساس ، لا على أساس الولاء للمستوطنين ، اتبعت سياسة تختلف في شرق أفريقية عنها في غرب أفريقية . وهكذا كانت السياسة البريطانية في الشرق تقوم على قمع الحركات القومية في الوقت الذي كانت، تغير بريطانيا الدساتير في الغرب مرة كل ثلاث سنوات ؛

على أنه كانت هناك عوامل أخرى تؤكد الأهمية الجديدة لقارة أفريقية ، ففي أثناء الحرب أصبحت أفريقيا أكبر مصدر يحصل منه على الحبوب الزيتية ، والكافور ، والقصدير واليورانيوم . وكان المظنون أن العالم سيعاني في المستقبل القريب من النقص في المعادن ، وأن أفريقية تتوفر فيها هذه المعادن بكميات هائلة وكان لهذا التفكير بعض ما يبرره . أما وقد اكتشف البترول في الصحراء الكبرى ، ويوجد الحديد والنحاس والمنجنيز والبوكسيت وغيرها من المعادن الأخرى بكميات وفيرة في كل أنحاء القارة ، فقد ازدادت أهمية أفريقية الاقتصادية .

وقد أدى توقع النقص في موارد المعادن الأساسية الموجودة والحاجة إلى تنمية موارد أخرى إلى ازدياد الاستثمار في أفريقية . ويظهر هذا فيما يقوم به إتحاد الشركات الأنجلو أمريكية التي تستثمر أموالها في تعدين النحاس في روديسيا ، والذهب في جنوب أفريقيا . وفي تدفق رأس المال الأمريكي إلى مناجم النحاس والماس في الكونغو البلجيكي (جمهورية الكونغو) ، وتنمية تعدين الحديد الخام في سيراليون وليبيريا وغينيا ، وخلق صناعة الألومنيوم في «إيديا»^(١) بالكميرون ، ومحاولة خلق نفس الصناعة في «فرايا»^(٢) و «فولتا» ، ومشروعات استغلال النحاس والحديد في موريتانيا والمنجنيز في «جابون» وساحل العاج والتنقيب عن البترول في نيجيريا — كل هذا يبين أن الغرب الذي لم يعمل من قبل إلا القليل لتنمية موارد أفريقية مستعد الآن للقيام بهذه المهمة على عجل .

وكذلك الإنتاج الزراعي لم يغفل أمره . فأفريقية الآن هي إحدى المناطق القليلة التي لا تزال مرتبطة بالغرب اقتصادياً . وفي أية حرب مستقبلية ، قد لا يكون جنوب آسيا راعياً في مد أوروبا بالمواد الخام التي هي في مسيس الحاجة إليها . والبرازيل الاستوائية أصعب في تنميتها من أفريقية . ولهذا يبدو أننا سنرى في المستقبل القريب زيادة سريعة في عدد الشركات التي تستثمر أموالها في منتجات المنطقة الحارة إذا سمحت الظروف السياسية بذلك . وفي غرب أفريقية لا تسمح للأجانب بحيازة الأرض على نطاق واسع إلا دولتان فقط هما ليبيريا والكونغو . فتملك شركة «اخوان ليفر»^(٣) ، وشركات بلجيكية متعددة مساحات شاسعة في الكونغو . وتملك شركة «فايرستون» مزارع واسعة في ليبيريا . وكان نمو المصالح الأمريكية المالية سريعاً . وهكذا ، كما يقول «جافوروف»^(٤) ، «تحولت أفريقية لتصبح آخر ميدان للرأسمالية المعاصرة» .

. Fria (٢)

. Edea (١)

. Gafurov (٤)

. Lever Brothers (٣)

إن أفريقية ستقوم بدور حاسم في العالم الحديث . فقد اختارت الدول التي نشأت حديثاً في آسيا ألا تزج بنفسها في الصراع بين الرأسمالية والشيوعية . فاذا اختارت أفريقية أن تظل على الحياد بين الكتلة السوفيتية والكتلة الأنجلوسكسونية مال ميزان القوى ضد العالم الغربي . ومع ذلك كان إدراك أهمية أفريقية في هذا الصراع بطيئاً . ذلك أن الاتحاد السوفيتي بعيد جداً عنها ، وكان الشرق الأوسط حصناً محول دون التغلغل الشيوعي . أما وقد تزعزعت أركان هذا الحصن ، فقد أصبحت إفريقية محط نظر كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

لقد كان اهتمام روسيا بأفريقية قبل الحرب العالمية الأولى مقصوراً على الحبشة ، حيث حاولت هي وحليفها فرنسا في وقت ما أن يكون لهما بعض النفوذ هناك . وقل أن كانت تهتم بأفريقية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين إلا باعتبارها وسيلة لتفويض أركان عدوها الرئيسي الكامن في الحلف الإنجليزى الفرنسى . ولم يتغلغل النفوذ الشيوعي في غرب أفريقية إلا في فترة ما بعد الحرب . ولم تكن موسكو وقتئذ بل باريس والحزب الشيوعي الفرنسى هو الذى اتخذ من القومية الأفريقية حليفاً في الصراع ضد الرأسمالية العالمية .

ويمكن القول إن اهتمام الاتحاد السوفيتي بغرب أفريقية وبأفريقية السوداء بعامة قد بدأ منذ زيارة السفير « فوليكوف »^(١) الليبريا بمناسبة تنصيب الرئيس «توبمان»^(٢) . إلا أن مصالح الاتحاد السوفيتي قد اتسعت دائرتها بازدياد عدد الدول الأفريقية المستقلة وبتكوين المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة . وقبل محاولة الاتحاد السوفيتي التغلغل الاقتصادي بدأ بدراسة الصورة الأفريقية دراسة منظمة . ولم تتقدم الدراسات الأفريقية السوفيتية كثيراً حتى عام ١٩٥٥ ، وكانت الأبحاث تجرى بنوع خاص في معهد علم السلالات البشرية ومعهد الدراسات الشرقية في موسكو . وكانت لغات أفريقية السوداء تدرس دراسة

(٢) Tubman .

(١) Volikov .

مستفيضة بمعهد ليننجراد تحت إرشاد الأستاذ « أولديروج »^(١) . كما كانت تترجم الوثائق العربية المتعلقة بالسودان . وكانت هذه المعاهد معنية بصفة خاصة بمصر وشمال أفريقية . وركزت اهتمامها على تاريخ الأجناس البشرية حتى لقد أغفلت الناحيتين السياسية والاقتصادية . وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٥٥ وعلى أثر هجوم قامت به مجلة « الكوميونست » تكون قسم لدراسة الشعوب الأفريقية في معهد الأثنوجرافية (علم دراسة الشعوب) . وما حل عام ١٩٥٧ حتى بلغت الدراسة درجة تكفى لإثارة مشكلة تنسيق الدراسات في المعاهد المختلفة . وعين الأستاذ بوتكين^(٢) الذى كان قد زار غانا فى ذلك العام وقضى فيها شهرين يدرس مشكلاتها ، رئيساً للقسم الجديد . وأنشئت مجلة شهرية تسمى "East Contemporary" « الشرق المعاصر » تخصصت فى الشؤون الأفريقية ، بالإضافة إلى إذاعات منظمة موجهة إلى البلاد الأفريقية باللغتين الإنجليزية والفرنسية . كذلك أسست جمعية الصداقة السوفيتية الأفريقية وفروعها فى غينيا والسودان ومالى والسنغال وتوجولاند وهدفها الترحيب بالزائرين الأفريقيين .

وهناك أمران قد يصوران لنا زيادة الاهتمام السوفيتى أحسن تصوير مع أنهما جد مختلفين : أحدهما تعيين مراسل لشركة « تاس » فى مدينة « اكرا » ، والآخر إنشاء أكاديمية العلوم فى سنة ١٩٥٩ لمعهد جديد للدراسات الأفريقية يضم خمسين من كبار الخبراء السوفيت لدراسة تاريخ أفريقية وثقافة شعوبها ومشكلاتها الاقتصادية والسياسية المعاصرة .

وستلعب الجامعة الجديدة (جامعة الصداقة) كذلك دوراً هاماً فى وضع السياسة السوفيتية . ويبدو أن المقصود منها أفريقية أكثر من آسيا . فإذا أمكنها تجنيد عدد كاف من الطلاب استطاعت الحصول على أشخاص مقتدرين مخلصين يمكنهم أن يؤثروا على مواطنيهم . ويبدو أن هذا هو هدفها ولكن

. Potekhin (٢)

. Olderogge (١)

نجاحها أمر مشكوك فيه : وتبين تجربة « جامعة العمال » أن محاولات التلقين لا تنجح دائماً . إلا أنه ربما كانت هذه هي أحسن محاولة ينظمها الاتحاد السوفيتي ليكسب إلى جانبه اتحادات العمال والصفوة المثقفة :

أما المساعدة الاقتصادية السوفيتية في غرب أفريقيا فكانت محدودة . ومن المفهوم أن السوفيت قد عرضوا أن يمولوا وينفذوا مشروع كونكوري^(١) في مقابل السماح لهم بالبحث عن المعادن . وقد قدم الاتحاد السوفيتي مؤخراً لغينيا اعتماداً تجارياً يزيد على اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية . وكان قد أرسل وفداً كبيراً إلى مؤتمر « اكرا » ، ولكن هذا الوفد لم يكن شيئاً يذكر بجانب الوفد الأمريكي ، لا من ناحية العدد ولا من ناحية التأثير . وفي الوقت الحاضر يقوم برفع صوت العالم الشيوعي لا الاتحاد السوفيتي بل جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية تشكوسلوفاكيا وبولندا . فقد عرضت تشكوسلوفاكيا الأسلحة على غينيا بعد استقلالها ، وتقوم البعثات الاقتصادية التشكية والألمانية والبولندية بنشاط في غانا وغينيا .

ومع ذلك فربما كانت الولايات المتحدة هي التي أدركت فجأة أهمية القارة الأفريقية . ومما يدل على تأكيد الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على الأحداث في غرب أفريقيا تلك الزيارات التي قام بها ، في تعاقب سريع ، نيكسون نائب الرئيس ، وأدلاي ستيفنسون ، وسترتر ويت وكيل الوزارة ، ونلسون روكفلر ، بالإضافة إلى رحلات جون جنتر وغيره من الصحفيين وكتابهم تقارير عما شاهدوا ، وإلى الأعداد الخاصة بأفريقية التي تصدرها ليس فقط صحيفة مثل « نيويورك هيرالد تريبيون » بل أيضاً صحف « ريبورتر » و « ساتردى ريفيو » و « هوليდაي » . ولأمريكا ميزتان : أولاها أن كثيرين من زعماء غرب أفريقيا البارزين هم من خريجي جامعتي « هوارد » و « لينكون » ، وفي استطاعتها أن تستخدم عدداً كبيراً

(١) Konkoure .

من الزنوج الأمريكيين البارزين في خدمة القضية الأمريكية في غرب أفريقية .
وأما الميزة الثانية . فهي أن اهتمام أمريكا بأفريقية ليس مقصوراً على الناحية
الإدارية فحسب بل أنه يتعداها إلى عالم الأعمال والدراسة . ولقد أصبحت
جامعة نورثوستر^(١) وبوسطن مركزين عظيمين للدراسات الأفريقية . كما
أن مؤسستي روكفلر وفورد تمكنا علماء الأمريكان من تخصيص كل وقت
عملهم وفراغهم للقيام بدراسات مفصلة لأفريقية (البريطانية) و (الفرنسية) .
وقد قام « أپتر »^(٢) و « كولمان » و « طومسون » وغيرهم بتحليل التطور
السياسي والاجتماعي لهذه الأقاليم ، وهي مهمة لم يضطلع بها العلماء البريطانيون
والفرنسيون حتى الآن .

ويجب ألا نغفل الدول الآسيوية^(٣) . فالجمهورية العربية المتحدة لا تهتم
بالسودان فحسب بل ونيجيريا وأفريقيا (الفرنسية) أيضاً . ذلك أن الدين
المشترك ، والجامعة الأزهرية والروح العصرية الإسلامية ، والكفاح المشترك
ضد الاستعمار توحد بينهما . ولكن إذاعة القاهرة لم تبدأ إذاعاتها الموجهة لغرب
أفريقية إلا مؤخراً .

وهناك دولتان أخريان تظهران قدراً كبيراً من الاهتمام بقارة أفريقية :
إحدهما الهند التي كان لها من قديم الزمان صلات وثيقة بشرق أفريقية حيث
يوجد سكان كثيرون من الهنود . أما اهتمامها بغرب أفريقية فأحدث عهداً ،
غير أنه قد تكونت في غانا وسيراليون ونيجيريا وليبيريا طائفة من رجال
الأعمال الهنود . كما أن هناك شركة بواخر هندية تربط غرب أفريقية بالهند .
وليس اسم الهند غير مألوف في غرب أفريقية فلربما كانت المنسوجات الهندية
من أهم سلع تجارة غرب أفريقية منذ القرن السادس عشر فصاعداً ، وكان

(١) North Western University جامعة صدر مرسوم إنشائها في عام ١٨٥٤

وتقوم في إيفانستون وشيكاغو (المراجع) .

(٢) Apter .

(٣) لعل المؤلف يقصد الدول الأفرو آسيوية (المراجع) .

الإقبال شديداً عليها بين الأفريقيين ، كما أن الهند الحديثة ، وعدم لجوئها إلى العنف في كفاحها ضد الاستعمار أمر معروف للجميع . ولهذا كان المثل الذى تضربه الهند يردد في الأزمة الدستورية التى حدثت عام ١٩٥٣ في الإقليم الشرقى (من نيجيريا) . فقد ذكر الدكتور إزيكيوى^(١) فى خطابه عن الخطوة الخاصة بالغاء نظام إيسو^(٢) أن هذا الإجراء كان مبنياً على إلغاء « قانون المنبوذين » . وفى تاريخ أحدث من هذا أعلن فى الحملة الانتخابية أنه إذا جاء إلى الحكم اتحاد المجلس القومى لنيجيريا والكهرون مع المؤتمر^(٣) الشعبى الشمالى ، وتصرفت حكومة جماعة العمل^(٤) فى الإقليم الغربى بطريقة تتنافى مع الدستور كان مصيرها الحل ، كما حلت الحكومة الهندية حكومة « كيرالا » . وكلا البلدين تجمع بينهما ذكريات مشتركة فى كفاحهما ضد بريطانيا ، كما أن الدراسة فى لندن وأكسفورد وكيمبردج جمعت بين كثيرين من الهنود والأفريقيين من غرب أفريقية . والاهتمام بغرب أفريقية أمر طبيعى . ولقد أنشئ معهد للدراسات الأفريقية فى الهند ، عمل به أستاذان زائران مشهوران من غرب أفريقية هما الدكتور ت . ا . إلياس ودجرافت - جونسون . وهناك أيضاً تأثير غاندى الذى يعم كل أنحاء غرب أفريقية . وفى الكونغو اعتنق الوطنيون مذهب عدم العنف اقتداء بالمهاتما . وفى ساحل العاج يتحدث الناس عن « هوفويه بواينى »^(٥) باعتباره غاندى أفريقية . وكذلك كانت الحال فى الإقليم الشرقى حيث كادت المناقشة أثناء الأزمة الدستورية التى حدثت سنة ١٩٥٣ أن تدور حول ما إذا كان الأستاذ إيوا إيتا^(٦) ، رئيس الحكومة يعتبر غاندى نيجيريا ، وماذا كان غاندى يفعل لو كان فى موقف مماثل . ولم يكتف أهل نيجيريا بدراسة المؤتمرات واللجان الدستورية الهندية ، بل

(١) . Azikiwe .

(٢) . Esu

(٣) . Northern People's Congress

(٤) . Action Group

(٥) . Houphouët Boigny

(٦) . Eyo Ita

درسوا أيضاً وسيلة الهند في معالجة الروح الإقليمية ومشكلة تقسيم الولايات على أساس اللغات .

وأما الدولة الأخرى التي زاد اهتمامها مؤخراً بالشئون الأفريقية فهي إسرائيل ، وموقفها بسيط يسهل فهمه . فهي لأنها محاطة بالدول العربية لا بد لها من أن تبحث عن أصدقاء ليس في أوروبا فحسب ، بل في آسيا وأفريقيا أيضاً . وتأمل أن يكون هناك تعاون مثمر بينها وبين الدول التي برزت حديثاً في أفريقية^(١) .

ولربما كانت سياسة الاستثمار أفضل ما يبين تغير الموقف تجاه قارة أفريقية . فاستثمارات الولايات المتحدة في غرب أفريقية كانت إلى عهد قريب شيئاً لا يذكر . وحتى في الوقت الحاضر تحصل أفريقية نسبياً على أقل من نصيبها من اعتمادات التنمية من البنك الدولي للتعمير والتنمية أو من الاستثمار الخاص في الولايات المتحدة . وينطبق هذا القول على القروض من البنك الدولي باستثناء حالة أو حالتين مثل مشروع إنشاء سكة حديد نيجيريا وفق الأساليب العصرية أو القرض بثمانية الملايين من الدولارات الممنوح لحكومة (أفريقيا الغربية الفرنسية) لتنفيذ برنامجها الخاص بالسكة الحديدية . وكان استثمار الولايات المتحدة عموماً حتى الآن في الأقاليم الأكثر ثراء في أفريقية الجنوبية واتحاد جنوب أفريقية وفي روديسيا بنوع خاص بقصد زيادة إنتاج المعادن . وأما في شمال أفريقية فكانت الاستثمارات على نطاق كبير ، ولكنها كانت هنا أيضاً بدافع الضرورتين المتلازمتين : الحصول على المعادن وصيانة القواعد وهما اللتان أدتا إلى تدفق دولارات الولايات المتحدة على المغرب . وأما في غرب أفريقية فالاستثمار الأمريكي لا يذكر .

وكذلك البريطانيون لم يستثمروا أموالهم بأي قدر يذكر في تنمية غرب

(١) عملت الجمهورية العربية المتحدة على فضح نوايا إسرائيل وأهدافها في إفريقية وقد نجحت إلى حد كبير في وقف تغلغل النفوذ الإسرائيلي (المراجع) .

أفريقية في فترة ما بعد الحرب . صحيح أن شركات^(١) تنمية المستعمرات بدأت مشروع البيض بفامبيا ومشروع «موكوا»^(٢)، وكونت بالاشتراك مع الحكومات الإقليمية بنيجيريا شركات لبحث المشروعات ، واستثمرت بعض الأموال في بعض الصناعات مثل الأسمت ، و«تغليب» الأناناس ، ومصنع للمنسوجات ولكنهم لم يحاولوا إقامة أية مشروعات في غرب أفريقيا يمكن أن تقارن بمشروع «كاريبا»^(٣) أو مشروع الفول السوداني السيء المصير . لقد كان المستثمرون البريطانيون يجدون السلامة في تفضيل أفريقيا «البيضاء» للاستثمار .

ويمكن أن يقال عن يقين تام إن غرب أفريقيا قد استثمر أموالاً في بريطانيا أكثر مما استثمرت بريطانيا في غرب أفريقيا . فمؤسسات النقد باحتياطياتها كاملة وكذلك الأرصدة التي جمعتها مؤسسات التسويق تركت جميعها في بريطانيا . وكان الكاكاو والقصدير والكلومبيت من نيجيريا مصدر دخل من الدولارات لبريطانيا . وبينما عجزت بريطانيا في السنوات الأولى لما بعد الحرب عن أن تمد غرب أفريقيا باحتياجاته من السلع الرئيسية والاستهلاكية ، كانت قيود النقد تحول دون حصوله على مثل هذه السلع من بلاد أخرى .

وكانت بلجيكا وفرنسا هما الدولتان الأخريان اللتان اتخذاهما بأفريقية مظهراً متمسكاً بالنشاط . فقد واصل البلجيكيون استثمار أموالهم على نطاق واسع ، ولكن هذا الاستثمار كان يمول نفسه . فالشركات التي كان يرأسها اتحاد التعدين كانت تفضل أن تعلى نسبة كبيرة من أرباحها على رأس المال . وازداد الإنتاج المعدني والصناعي بدرجة مثيرة . على أن بلجيكا حكومة شعبية لم تهتم بالكونغو طالما كانت تصلها الفوائد بنسبة ١٠٪ فأكثر . وأما

(١) Colonial Development Corporation .

(٢) Mokwa .

(٣) Kariba .

فرنسا فكانت غالباً هي الدولة التي استثمرت في فترة ما بعد الحرب أموالاً على نطاق واسع في غرب أفريقيا . ولم يكن هذا حباً منها في عمل الخير بل سعياً وراء العظمة ، أي رغبة في أن تصبح دولة عظمى مرة أخرى عن طريق أفريقيا . وكان يقال إنه إذا أمكن تنمية إمكانيات أفريقيا فحينئذ يمكن أن تصبح فرنسا دولة كبرى . ولهذا تدفقت الأموال على أفريقيا . غير أن الفوائد التي عادت على الأفريقيين كانت قليلة إذا ما قيست بتلك التي عادت على بيوت الأعمال الفرنسية والمقاولين الفرنسيين الذين قاموا بتوريد الآلات ، ونقلها على مراكب فرنسية . وتنفيذ المشروعات في أفريقيا . ولكن مهما تكن البواعث فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن تلك الاستثمارات قد صبغت الكيان الاقتصادي لأفريقية الفرنسية بالصبغة العصرية ، وأن طبقة جديدة متوسطة قد أفادت من زيادة الرخاء الذي جلبه التصنيع .

وما أن حل مطلع عام ١٩٥٩ حتى كانت ثورة اقتصادية قد بدأت في غرب أفريقيا . وكان هناك منطقتان أو ثلاث مناطق صناعية كبرى . ففي الكونغو صناعة حديثة على درجة عالية من التقدم . وفي مناطق أخرى مثل غينيا ونيجيريا الشرقية والسنغال كانت تنشأ صناعات جديدة . وفي غانا وساحل العاج ونيجيريا الغربية جلبت صناعة الكاكاو والبن رخاء يفوق حد الوصف . هذا بخلاف الصناعات الثانوية الأخرى . لقد غيرت الثلاث عشرة سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية صورة أفريقيا باعتبارها القارة السوداء تغييراً كاملاً .

الفصل الثاني

القومية وقيام الدولة القومية

من بين الحقائق التي تسترعى التفات المراقب نمو روح القومية في الدول التي تكونت بطريقة مصطنعة في غرب أفريقيا . وأفضل مثل يؤيد هذه الحقيقة بلاد الكمبيرون ، التي كانت في عام ١٩١٩ مقسمة إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب البريطاني والآخر تحت الانتداب الفرنسي من قبل عصبة الأمم . ثم استمر هذا الوضع تحت وصاية هيئة الأمم . وانقسم الكمبيرون البريطاني بدوره إلى الكمبيرون الشمالي وعاصمته الإدارية « كادونا » ، والكمبيرون الجنوبي الذي ظل زمناً طويلاً جزءاً من الإقليم الشرقي . ولم يحقق الكمبيرون الجنوبي ذاتيته الخاصة إلا بعد المؤتمر الدستوري الذي انعقد في عام ١٩٥٤ . وأما الكمبيرون الفرنسي ، وهو سياسياً أكثر تطرفاً واقتصادياً أعظم تقدماً ، فيفصله عن جاره الكمبيرون البريطاني ليست الإدارة المختلفة فحسب ، بل أيضاً حاجز اللغة ومفهوم مختلف عن العلاقة بين الحاكم والمحكومين . ومع ذلك فالأجزاء الثلاثة ، وإن تكن تحت إدارات مختلفة اختلافاً بيناً ، كانت تعتبر نفسها وحدة قائمة بذاتها . وكان الحكم البريطاني والفرنسي يعتبر مجرد فترة بين مشهدين . وأما الكمبيرون الألماني فظل تدب فيه الحياة .

ومما أضفى على الكمبيرون أهمية — وهو الذي لم ينقض عليه باعتباره إقليماً إلا سبعون عاماً فقط ، وباعتباره شخصية معنوية إلا ثلاثون عاماً — هو الشعور بأن الكمبيرون الألماني كان دولة بترها التحالف الإنجليزي الفرنسي .

وأصبحت الرغبة في الوحدة الإقليمية أسطورة بنيت عليها فكرة أمة الكميرون .

وتظهر السيطرة القوية لفكرة الكميرون كأمة من أنه بالرغم من أن المنطقتين تنمو فيهما تقاليد مختلفة فإن الرغبة في الوحدة قوية . وفي كلا الجزئين أخذت الحكومات على عاتقها تنفيذ برنامج يحقق الوحدة . وفي الحقيقة يمكن القول بأن أحد الأسباب التي جاءت « بفونشا »^(١) إلى الحكم هو أن حزبه كان يؤيد دائماً سياسة الاتحاد .

كذلك لا يمكن إغفال أصوات أهالي الكميرون الشمالي في الانتخابات وكانت هذه هي المرة الأولى التي تمكن فيها شعب الكميرون من الإعراب عن رأيه بحرية . ولقد فعل ذلك بالتصويت ضد البقاء داخل نيجيريا الشمالية . غير أن الأمم المتحدة ترفض أن ترى الحقائق كما هي . وقد استطاع السير « اندروكوهين » المندوب البريطاني أن يقنع الأمم المتحدة بأن الاختيار الذي يجب أن يعرض على الكميرون الشمالي هو بين الكميرون الفرنسي ونيجيريا البريطانية . ولكن هذا القول يبدو بعيداً عن الإنصاف . ذلك أن الخطوة الأولى يجب أن تكون اتحاد الإقليم تحت الوصاية البريطانية — ذلك الإقليم الذي قسم تيسيراً للإدارة . وبعد أن يتم التوحيد يمكن أن تترك الحرية للإقليم كله تحت الإدارة البريطانية ليقرر مصيره .

ولنا في توجولاند مثل على ناحية أخرى للموقف المعقد الذي نجده في غرب أفريقية . فليست المشكلة هنا مشكلة الوحدة الإقليمية بل وحدة الشعب « الإيوى »^(٢) الذي قسم بين ساحل الذهب وإقليم « توجولاند » الألماني . إذ قسمت الحرب العالمية الأولى « توجولاند » الألمانية إلى جزئين بريطاني وفرنسي بدون ضم شعب « إيوى » كله إلى أحدهما . ومنذ ذلك الوقت لم ينقطع هياج الشعب طلباً للوحدة . وحتى في الوقت الحاضر بعد أن ضمت غانا إليها توجولاند البريطانية لا تزال المشكلة قائمة . فالمسألة في هذه الحالة مسألة

. Ewe (٢)

. Foncha (١)

شعب يريد أن ينهض كشعب موحد ، أو هي فكرة القومية أكثر منها فكرة أمة في الوجود .

وقضت معاهدة فرساي بتقسيم توجولاند إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب البريطاني والآخر تحت الانتداب الفرنسي . وهنا أيضاً لم يستطع اختلاف نظام الإدارة أو تباين اللغة أن يضعف روح الشعب . لقد كان من سخریات التاريخ أن تعاني توجولاند فعلاً من حرية الآراء المضللة للأمم المتحدة . فبعد أن أصبح ساحل الذهب يدعى غانا قرر البريطانيون أن يقوموا باستفتاء في توجولاند البريطانية لتقرر مصيرها ، وخيرت توجولاند بين الاتحاد مع غانا أو الاستقلال أو البقاء تحت الوصاية . وفي ذلك الوقت لم يكن مستقبل توجولاند الفرنسية قد تقرر بعد . وكانت نتيجة الاستفتاء أن قررت توجولاند البريطانية بأغلبية صغيرة الاندماج في غانا ، ولكن في الجنوب حيث يسيطر شعب « الإيوى » كانت نتيجة الاستفتاء ضد الاندماج . وقد برزت الآن مشكلة « الأيوى » في غانا المستقلة .

وربما كانت القومية التي يعتبرها البعض أحد « علل الأطفال » أعقد مفهوم في ميدان السياسة . ولنا أن نتساءل : لماذا يصبح شعب متحد في كفاحه ضد السيطرة الأجنبية عاطفياً بشأن حاجز تعسفى من الأرض ؟ ومتى تذوب القبلية الإيوية في قومية توجولاند ؟ وكيف يخلق تقسيم التحالف الأنجلو - فرنسى للمستعمرة الألمانية السابقة رغبة في الوحدة وبخاصة في الكيرون حيث كان يمكن للفوارق الاجتماعية والدينية والثقافية بين المجموعات المختلفة أن تؤدي إلى الاعتقاد بأنها ستفضل الانفصال ؟ إن التثبيت بالولاء الإقليمي من أقوى الأمور في غرب أفريقيا . وهناك في نفس الوقت نمو فكرة التبعية الأمية بين شعب مثل الـ « يوروبا »^(١) أو « الآشتى »^(٢) الذي يكون مجتمعاً قائماً بذاته . إن لب مشكلة غرب أفريقية يكمن في التفاعل والتنازع بين الولاء للإقليم والولاء للمجتمع .

٢) Ashanty .

١) Yoruba .

ويمكن القول إذن إن في أفريقية نوعين مختلفين من الولاء ينموان معاً .
وفي هذا يقول رئيس وزراء إقليم نيجيريا الشمالى باعتباره « سردونا سكوتو »^(١)
عن الشعور الذى نما فى الشمال إنه بينما كان الشخص فيما مضى يقول إنه من
« كانو » أو من « سكوتو » أو من « بورنو » فإنه يقول الآن إنه من الشمال .
ولم يقتصر هذا الشعور بالولاء على الشمال ، بل تعداه إلى السودان (مالى)
والسنغال وبنوع أخص إلى ساحل العاج . ولم يكن الشغب الذى حدث فى
« أبيدجان » عندما انقلب الأهالى فى ساحل العاج ضد أبناء توجو وداهومى -
لم يكن إلا إعراباً عن هذا الشعور الإقليمى . حقيقة أن هذا الشعور
« بالخصومة » كانت قد قوته الحكومات القطرية فى أفريقية الفرنسية
والحكومات الإقليمية فى أفريقية البريطانية ، ولكن نمو هيئة مثل رابطة^(٢)
ساحل العاج الأهلية أو الروح الإقليمية لمؤتمر شعب الشمال يدل على أن
شعوب هذه المناطق قد نما فيها نوع من الولاء أسمى من الولاء للقبيلة .
وتتشابه مشاعر سردونا سكوتو مع مشاعر كبير الأساقفة فى « سان جوان »
نحو « البريتون » والنورماندين وغيرهم ممن يدعون أنفسهم فرنسين . ولكن
بينما لا يستطيع الأسقف أن يدرك معنى هذا ، فإن السلطان قادر على أن
يستخدم الوطنية الإقليمية التى نمت لتدعيم سلطة الطبقة « الفولانية » الحاكمة .

وبجانب هذه الوطنية الإقليمية نما ما يمكن أن يسمى بالوطنية القبلية
(لعدم وجود تسمية أفضل) . ويعتبر « أوولوو »^(٣) أعظم داعية للوطنية
القبلية فى غرب أفريقية . ومهما يكن ما يقال عن سياسته فإن خطته التى يتبعها
بمثل هذا الإصرار يمكن الدفاع عنها على أساس اللياقة السياسية ، ويمكن إيجاد
مبرر فلسفى لها . ذلك أن موقف « أوولوو » هو أن الإنسان يخلص مبدئياً
لعشيرته ، ولربما كان من السهل عليه فى دولة مثل نيجيريا حيث تعدد القبائل

(١) سلطان .

(٢) Ligue d'Indigènes de La Côte d'Ivoire .

(٣) Awolowo .

أن تتكون لديه الرغبة في أن ينتمى إلى مجتمع أوسع أى إلى قبيلة . ويستطيع اتحاد « إيبو »^(١) مثلاً أو هيئة « إيجي أومو أودوداوا »^(٢) وغيرهما من الهيئات أن تستحوذ على ولاء مجموعاتهما . وأما الولاء للإقليم أو الدولة فلا يمكن فرضه إلا بعد الولاء للعشيرة . والنيجيري يمكن أن يكون وطنياً أفضل لو استطاع أن يفخر بأنه ينتمى إلى شعب « اليوروبا » أو « الإيبو » أو « الهوسا » .

ولست هذه بفكرة ثورية أو جديدة . فالبلاد التى بها أكثر من شعب واحد كان بها دائماً نزاع بين المصالح القومية والإقليمية . ففى أسبانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، بل والمملكة المتحدة كان القاطنيون ، والباسك والبريتون ، ومن هم من الألزاس وبافاريا ، ووادي الراين ، وأسكتلنده ، وويلز - كانوا جميعاً يشعرون بالولاء لمناطقهم . ولقد طالبوا بتحويل السلطة إليهم وبتشجيع لغاتهم وثقافتهم ، وحاولوا إلى حد ما أن يكون لهم كيان مستقل . وهكذا لم يكن لأسكتلنده وزارة خاصة بشئونها فحسب بل كانت لها أيضاً عاصمتها وكنيستها المستقلة ونظامها التعليمى الخاص . ويقوم نمو الشعور القومى فى المجتمعات الأصغر بأوروبا - وهو شعور لم يمت قط - على تفكير مماثل لتفكير « أولو » . ومن العجيب أن كان الإداريون فى البلاد المختلفة ، إذ ينظرون فقط إلى الناحية الميكانيكية من السياسة يغفلون دائماً رغبة بنى وطنهم فى أن يضمهم مجتمع توحيد بينه التقاليد واللغة المشتركة . ولكن الخطر هو فى أن تتحول المشاعر التى أدت إلى المطالبة بوحدة منفصلة داخل الأمة إلى خربة سرية تؤدى إلى الانفجار .

ولعل حالة الهند مما يصور هذه الحقيقة . فقد قاومت الحكومة المطالبة بتكوين الولايات على أساس اللغة لشعورها بأن إجابة هذا المطلب تقوض أركان وحدة الهند ، إذ ستعدل كل ولاية من حدود جيرانها ، وقد تثير الحجب التاريخية بقصد التوسع على حساب الجيران . وبما أنه سيكون لكل

(٢) Egbe Omo Odudawa .

(١٠) Ibo .

ولاية ثقافة كاملة ، فان هذا يشجع على تجزئة الهند . وكان هذا في نظر نهرو رجوعاً إلى النظام القبلي . ومع ذلك فان مقاومة المطالبة بالاعتراف بتقسيم شعب الهند على أساس اللغة والثقافة هي التي أدت إلى قيام الشغب في بومباي . ومثال الهند الذي ضربناه يبين أهمية موقف « أولوور » . فالوطنية المحلية ، إذا لم تكن منظوية على نفسها فهي أكثر فائدة من ولاء يشعر به نحو وحدة غير واضحة . إذ يندمج حب الإقليم في حب الدولة ، وتستولى على كل إقليم روح التنافس فيشعر أنه ليس أدنى درجة من جاره بأي حال . وهذه المحاولة السلمية لإثبات تفوقه على جاره في ميادين التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية ، مما هو حادث فعلاً في نيجيريا ، يمكن ألا تؤدي إلا إلى رخائه المتزايد . ولا يكون الولاء في دولة تتعدد فيها القوميات كالهند مثلاً أو نيجيريا ، بل وفي فرنسا والولايات المتحدة إلا في دوائر متحدة المركز فيمتد من الوحدة الصغرى إلى الوحدة الكبرى . وستكون مهمة التطور المرحلي للتاريخ أن يحول أنواع الولاء هذه إلى ولاء واحد . وهذا ما حدث فعلاً في فرنسا والولايات المتحدة ، وسيحدث على مر الزمن في الهند وأفريقية .

على أن أعظم خطر يهدد هذه العملية التاريخية المطولة التي تحول الشعوب المتنوعة المكونة لدولة حديثة إلى أمة واحدة هو محاولة اختصار الطريق . ولكن هذا هو الذي يجرى فعلاً في أفريقية . فـ « ويلينك »^(١) في نيجيريا قد سمحت للاعتبارات الإدارية أن تؤثر في قرارها . وبنفس الطريقة رفضت حكومة غانا أن تدخل في الحساب انفصالية آشتي والأقاليم الشمالية . وليست الاعتبارات الإدارية ، والقدرة على الحياة حالياً والأعذار الأخرى ، مع ذلك ، إلا تجاهلاً للسؤال : هل تقوى أم تضعف نيجيريا أو غانا إذا قام فيها عدد كبير من الوحدات ذات السلطات المحدودة ؟ وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هذه الدولة قد تضعف لأننا إذا أخذنا بنتائج الانتخابات وجدنا أن المعارضة للحكومات سواء في نيجيريا أو غانا أو الكاميرون أو الكونغوليست

Willinck (١)

سياسية بل إقليمية . فأشانتى هي معقل المعارضة في الإقليم الشرقى ومنطقة نهر « كولا بور أوجوفا » هي المكان الذى انتصرت فيه « مجموعات العمل »^(١). وأما في الغرب فإن الغرب الأوسط ، حيث يكون شعب « البينى »^(٢) أكبر مجموعة ، هو الذى يعتبر مركز المعارضة . ونجد مثل هذا في الشمال وفي الكمبرون . وما يحدث هو أن مجموعات كبيرة في كل أنحاء غرب أفريقية تؤيد الأحزاب ، لا لأنها توافق على سياساتها بل لأن الاعتبارات القبلية تدفع بهذه الأحزاب إلى اتخاذ موقف التحدى . وهكذا تنتمى الحكومة إلى مجموعة من جنس واحد ، وتزعم المعارضة مجموعة من جنس آخر . وهذه حال لا تشجع لا من ناحية الديمقراطية ولا من ناحية النمو السياسى . ويمكن أن نرى نتائج مثل هذه السياسة في جمهورية الكونغو حيث حدث التصادم بين حزبين سياسيين أساسهما قبيلتان مختلفتان . وتقع أحداث مماثلة في أجزاء أخرى من أفريقية . أما أحدث الأمثلة فنجدها في الكونغو حيث تهدد الأحزاب التى انهزمت في الانتخابات الاتحادية (الفدرالية) بإقامة دول مستقلة .

والمشكلة الكبرى التى تواجه الدول التى ظهرت حديثاً تتعلق بالأقليات . وإن تسميتها بالروح القبلية ليست إلا تهرباً من المشكلة ولا يحل المشكلة أن نطلق عليها اسماً سيئاً . فقد أصبحت الروح القبلية تعنى شيئاً سيئاً لأن علم السلالات البشرية قد جعل « القبيلة » اصطلاحاً علمياً يعنى مجتمعات ذات نظام اجتماعى مترابط فى مرحلة معينة من مراحل النمو . وإذا كان الاعتراض هو على مجرد اللفظ فمن الممكن استعمال كلمة « جنسية » أو أمة ، أو « مجموعات من الناس ذات استقلال ذاتى » . على أن نقطة البحث هى : ماذا يجب أن تكون عليه العلاقة بين هذه المجموعات والدول ؟

وقل أن تدخل الصورة السياسية قدرة الوحدة على الحياة مالياً وإدارياً إذا تنازلنا عن فكرة توزيع الدخل طبقاً لمصادره ، فاذا حل مبدأ مراعاة الحاجات والمصلحة القومية محل مصادر الدخل ، أصبحت مسألة توزيع

الدخل أمراً تحدده الحكومة المركزية : كما أن مسألة حجم الدولة تصبح غير ذات موضوع . وإذا كانت قد استطاعت ولايتا نيويورك وكاليفورنيا أن تعيشا جنباً إلى جنب مع ولايتي أوريغون وألاباما في الولايات المتحدة الأمريكية أو ولايتا كيرالا وأوريسا مع أوتار براديش في الهند ، فإن في استطاعة الولايات المختلفة في الحجم ومستوى التنمية الاقتصادية أن تعيش جنباً إلى جنب في أى اتحاد كان . ويجب أن يكون السؤال الصحيح : هل يشعر عدد كبير من الناس في أية دولة من الدول أنهم مختلفون عن غيرهم بدرجة كافية وأن بيئتهم التاريخية والاجتماعية والثقافية مختلفة بحيث يجدر بهم المحافظة عليها ؟ إذا كان الأمر كذلك ، كان من الأفضل في النهاية الاعتراف بهم شخصية معنوية منفصلة . ولربما كانت السياسة السوفيتية بشأن الجنسيات في وضع ستالين الكلاسيكي لها أصلح للتطبيق في غرب أفريقية أكثر مما تحقق حتى الآن .

وهناك سؤال آخر تواجهه دول غرب أفريقية وهو : كيف يمكن خلق شعور قومي ؟ لقد اتبعت تلك الدول طريقتين . فالكيمرون خلقت فكرة قومية من أسطورة الحاجة إلى إعادة النظر في التكوين التعسفي للأراضي التي كانت قبلاً مستعمرة ألمانية . أما في غانا وغينيا ونيجيريا ومالي وريما في الكونغو ، فالفكرة تقوم على بعث إحدى امبراطوريات غرب أفريقية . لهذا تحول ساحل الذهب إلى غانا ، وأصبح السودان والسنغال اتحاد « مالي »^(١). وفي رأى البعض تأمل نيجيريا أن تصبح « سونغاي »^(٢) . وقد يدعى الكونغو أنه خلف دولة « الكونغو »^(٣) القديمة . وفي غينيا أصبحت عمليتان تاريخيتان مختلفتان بقلته عجيبة من فلتات التاريخ متحدتين رمزياً في رجل واحد . ذلك أن سيكوتورى ليس زعيم أكثر الحكومات يسارية خارج الكتلة السوفيتية فحسب بل هو أيضاً حفيد « سامورى » مدعى الإمامة . وهكذا نجد أن موقف غينيا فريد في بابيه .

(١) انفصم الاتحاد واستبقى السودان له اسم مالي .
(٢) Songhay . (٣) Samory .

على أن انتحال شخص لاسم تاريخي والادعاء بأنه خليفته الشرعي لا يمتان
بصلة للحقيقة التاريخية . وما أشبهه بثرى أمريكي يبحث عن سلف نورماندى
ولنفس السبب . فالهدف في كلتا الحالتين خلق الثقة بالنفس . فأمل ساحل
الذهب من وراء تسمية نفسها غانا هي أن تخلق شيئاً غامضاً يكون خلفاً
لإمبراطورية غرب أفريقية القديمة ، وبهذا يتحقق لها نوع من استمرار
الماضى . وقد يكون فيما تذهب إليه السيدة مايروافتش^(١) بأن « الآكان »^(٢)
جاءوا من غانا ، من الوجهة التاريخية ، بعض أساس هذا الادعاء بطبيعة
الحال . وفي نفس الوقت نرى أن دول غرب أفريقية قد حاولت أن تخلق
تاريخاً من الروايات الشفوية ، وأن كل مجموعة قد أنشأت تاريخاً يجعلها
متقدمة على غيرها ، كما هي الحال مع « اليوروبا » ، والأشانتى ، والبينى
التي أصبح لها تواريخ في أضيق قالب تبرز تفوقها في المدنية على الشعوب
الأخرى .

ونتائج هذا كله واضحة . فغانا تطالب بمنطقة « أجنى »^(٣) في ساحل
العاج ، وتدافع عن الإقليم الواقع عبر الفولتا ضد ادعاءات توجو . ولم
يقاوم « هوفويه بواني » تحدى نكروما فحسب ، بل ذكره بأن عصر
التوسع الاستعماري قد انقضى . وبدأ ساحل العاج يسلح سكان مناطق الحدود
حتى تواجه ادعاءات غانا وغينيا بالمقاومة المسلحة . كذلك تطالب ليبيريا
بالمنطقة المتاخمة لحدودها مع غينيا التي تقدمت بدورها بمطلب مماثل .
وكانت هذه المطالب حتى الآن مبنية على تزعم قضية قبيلة ما . وهناك مثلاً
حديثان يصوران ما يمكن أن يحدث في المستقبل من تصادم الولاء للوحدة
القطرية والولاء للقبيلة . ففي الكونغو تقدم « الاب يولو »^(٤) المعروف
بتأثيران السياسة الأفريقية ، وهو قسيس معزول تزوج من سيدة فرنسية ،
بطلب توحيد شعب « باكونجو »^(٥) . ويلقى هذا المطلب تأييداً إيجابياً من

Agnis (٣)

Akans (٢)

Meyeroivitz (١)

Bakongo (٥)

Abbe Yaulou (٤)

شعب « الباكونجو » فى الكونغو البلجيكي المتحد فى « الأباكو »^(١) ويؤيد زعيمه كازافوبو بحماس إحياء مملكة باكونجو . ولقد أدت العلاقة الوثيقة بين زعماء « الأباكو » و « الاب يولو » بالكثيرين من الإداريين البلجيكين إلى الاشتباه فى حصول « الأباكو » على الأسلحة والمال من وراء النهر . وهم يفضلون الإبقاء على سلامة أرض الكونغو : الكونغو الذى أوجدوها بتقسيم كائن حى بين الفرنسيين والبلجيكين والبرتغاليين . بيد أن الكونغو . الذى حكمه ملك بلجيكا أولاً ثم شعب بلجيكا بعد ذلك لمدة سبعين عاماً . ليس له حتى فى الوقت الحاضر وحدة عضوية . ولم يسمح له بتجربة الأنواع الحديثة من التنظيم السياسى . ومن ثم ظلت المشاعر القبلية قوية ، بينما على الجانب الآخر من النهر تحققت لشعب « باكونجو » السلطة السياسية فى الكونغو الفرنسى ، ولذلك يرغبون فى الاتحاد مع إخوانهم .

وهكذا نرى أن الكونغو يقدم لنا المثل على النزاع بين الأقسام الإقليمية التى خلقها الأوروبيون ومطالب الدول التى برزت حديثاً أو المجموعات المكونة على أساس عنصرى . فلقد قرر مؤتمر برلين بعد أن سمع الادعاءات المتضاربة لفرنسا والبرتغال وشركة الكونغو الدولية تقسيم شعب « باكونجو » بين الثلاث . ومن ثم وجد شعب باكونجو نفسه مقسماً بين الديول الاستعمارية الثلاث ، مع أنه لا يزال يذكر امبراطوريته العظيمة فى العصور الوسطى حين كانت تعرفها أوربا باسم مملكة الكونغو (Kongo) والتى تبادلت السفراء مع البرتغال ، ونصبت أول أساقفة أفريقيين . ولم يظهر أول تعبير عن الأفكار القومية فى الكونغو فى تكوين الأحزاب السياسية التى كانت محظورة ، بل فى الحركات التى كانت تهدف إلى التخلص من الاستعباد ، والتى تغلغت فى كل منطقة شعب باكونجو . وكانت النتيجة أنه عندما تمكن الأب « فولير يولو » من تأليف حكومة فى جمهورية الكونغو ، تصورها على أنها خطوة أولى فى سبيل تكوين دولة أساسها « باكونجو » . وقد أبرز الشعب

(١) Abako .

الذى حدث فى ليوبولد فيل عاصمة الكونغو البلجيكي زعماء « الأباكو »^(١) ووضعهم فى المقدمة . ولم يتوان هؤلاء الزعماء فى المطالبة بتكوين جمهورية الكونجو الأوسط التى تجمع كل شعب باكونجو على الجانب البلجيكي من النهر فى دولة واحدة . ولكن البلجيكين لم يكونوا قد تحولوا إلى فكرة وجود شعب وظلوا على اعتقادهم بأن هناك سرّاً خفياً فى كتلة الأرض التى كونوها بطريقة تعسفية وتولوا إدارتها . ولو اهتم البلجيكون فقط بالنظر فى تاريخهم الخاص دون غيره لأدركوا أن خلق كتل من الأراضى تعسفاً لا يخلق أمة بالضرورة . ومع ذلك فبلجيكا نفسها قد تكونت بفصل مساحات من الأراضى الواطئة التى نمت فيها روح وطنية محلية . ولن يحل المشكلة تسمية قومية « باكونجو » بالقبلية لأن القبيلة ، مع كل ذلك ، شخصية معنوية شعوبية .

لذلك تتبع دول غرب أفريقية النمط الذى تضعه الدول القومية فى كل أنحاء العالم . وهى تعزم أن تحتفظ بكل ما لديها . وإذا كان لا بد من أية تعديلات فهى لا تتصور إلا حلاً واحداً ، ألا وهو امتصاص الشعب الذى يطالب بالتغيير . لهذا ستصبح أفريقية ، ومثلها فى ذلك مثل أوروبا وآسيا ، معسكراً مسلحاً . ولكن بسبب الانقسامات العميقة ستكون هناك أسباب أكثر للنزاع . فلقد تقدمت « توجو » بالسؤال الذى يتحتم على كل سياسى أفريقى أن يجيب عنه . والسؤال هو : هل المناطق الحدية الحالية مقدسة لا تمس ؟ وهل يتحتم على شعوب أفريقية أن تقبل التقسيمات التى خلفتها الدول الاستعمارية ؟ لقد أوضحت حكومة غانا أنها لا ترغب فى إعادة فتح موضوع « توجو البريطانية » . وسياستها ، كما يتبين من العرض الذى تقدم به « نكروما » ، هى أن تناقش الاختلافات العرقية فى الاتحاد مع « توجو » المستقلة عندما يزول آخر أثر من آثار الاستعمار . وغانا لا تتصور أى اتحاد ، لأن سياسى حزب^(٢) الميثاق الشعبى يشعرون بأن كل كيان الدولة تتقوض

. Convention People's Party (٢)

. Abako (١)

أركانها في الاتحاد الفيدرالى . وأن أية حكومة فيدرالية في غانا ستفتح مرة أخرى موضوع مشكلة «أشانتى» والأقاليم الشمالية . وغانا في الوقت الراهن تفضل أن تنسى وجود هذه المشكلات . ولقد رفض «سيلفانوس أولمبيو»^(١)، وكان يعتبر يوماً ما السياسى المناوئ لفرنسا . عرض غانا بأن تصبح توجو الإقليم السابع فيها .

ولقد تحول أولمبيو الذى كان صديقاً لغانا من قبل إلى جانب فرنسا . وتجري الآن عملية تقوية جيش «توجو» ، وفي كل أنحاء إقليم «ايوى» تقوم المظاهرات مطالبة بالاتحاد مع «توجو» . وأما في غانا فتجري تقوية قوات الأمن في المنطقة عبر الفولتا وقد بدأت حملة دعاية ضد «الجوفنتو»^(٢) وبلغ الحال بغانا أن احتجت لدى فرنسا على تقوية قوة دفاع توجو . وبينما يتحدث الساسة بالتطويل عن «الجامعة الأفريقية» نظرياً ، يرفضون النظر في إعادة تنظيم الأرض . بل ولم تقترح أية دولة من هذه الدول إعادة تخطيط الحدود لتتفق مع حقائق السلالات .

ومشكلة الحدود جزء من التراث الذى خلفه الاستعمار المتقهقر . ولقد أدى تقسيم الشعوب ، الذى كان إحدى نتائج تقطيع أفريقية بين الدول الأوربية في الوقت الحاضر ، إلى تضارب بين أنواع الولاء . لهذا يبدو أن الحل الوحيد هو حكومة فيدرالية تتحد فيها القبائل . وما البديل لهذا الحل إلا سلسلة من المطالب والمطالب المضادة التى لا تنتهى إلا بالحرب .

وهناك مشكلة تواجه الدول التى ظهرت حديثاً وهى مشكلة الشركات الأجنبية ، وكيف تستطيع دولة صغيرة ذات موارد محدودة أن تواجه احتكاراً ضخماً ؟ وهل يكون للتحرر السياسى معنى إذا لم تصحبه حرية اقتصادية ؟ هذه بعض الأسئلة التى يجب أن يجيب الساسة عنها . ولربما كان أبرز الأمثلة على ممارسة الشركات الأجنبية للسيطرة الاقتصادية هى شركات البترول في الشرق الأوسط وشركة قناة السويس . ولقد كان من حسن حظ

(١) Sylvanus Olympio . (٢) Juvento .

الهند إلى حد ما أن اقتصادها لم تسيطر عليه شركة واحدة أو مجموعة من الشركات . وأما في غرب أفريقية فالموقف يشبه الموقف في الشرق الأوسط ، بل هو أسوأ منه بكثير من بعض النواحي . ففي الأقاليم البريطانية هناك الثالوث غير المقدس المكون من شركة أفريقية المتحدة ، وبنك غرب أفريقية ، وشركة « الدر ديمستر » . وفي أفريقية الفرنسية هناك الشركة التجارية لغرب أفريقية ، والشركة الفرنسية لأفريقية الغربية ، ومصرف أفريقية الغربية . وفي ليبيريا ، شركة « فايرستون » . وفي الكونغو البلجيكي الاحتكار الضخم الذي تمارسه شركة بلجيكا العامة . كل هذه الشركات والمصارف تسيطر على كل اقتصاد غرب أفريقية . وتختلف سلطة هذه الشركات اختلافاً كبيراً . ففي غانا ونيجيريا تتحكم الشركات الأجنبية في ٧٠٪ من تجارة الوارد والصادر كلها ، ولشركة أفريقية المتحدة نصيب الأسد بين هذه الشركات . ولكن خفف من تأثير هذه الشركات ظهور مجالس التسويق ، وقيام جمعيات الكاكاو التعاونية ، ونمو طبقة أفريقية من التجار بتشجيع فعال من الحكومة . وعلى أية حال فقد انقضى عهد سيطرة التجار حتى على الحكومات الضعيفة . فالشركة الأفريقية المتحدة ، وقد أدركت هذه الحقيقة ، تركت تجارة التجزئة في المنتجات وركزت اهتمامها على كبار التجار وتجار الجملة . ورأى المشترون المرخص لهم في غانا ونيجيريا نهاية احتكار الشركات الأجنبية . وانتقلت الشركة الأفريقية المتحدة إلى ميدان آخر هو الميدان الصناعي فأصبحت الشركة الصناعية الكبرى في نيجيريا وغانا . ولكن حتى الشركة الأفريقية المتحدة لا قوة لها أمام الحكومة إذا أصرت على البدء في صناعات جديدة ، مع أن الشركة قد تفوق مواردها موارد الدولة ذاتها ، وقد يكون لديها أكبر عدد من العمال . ولكن تعوزها مهارات التخصص التي تتوفر للشركة الصناعية . ولهذا السبب ربما كانت شركة مناجم الذهب بأشانتى أقوى في غانا اليوم من الشركة الأفريقية المتحدة . والشبهة التي أحاطت بقصة « سون درا »^(١) التي

لم تقدم عنها الحكومة إيضاحاً حتى الآن تقوم شاهداً على ما يمكن أن يكون لشركة أجنبية من تأثير على الحكومة في بلد متخلف . وقد قابلت شركة مناجم الذهب بأشانتى محاولة شركة « كامب بيرد »^(١) الحصول على امتيازات معدنية مطلقة بتقديم الرشوة للموظفين المختلفين . بل ولبعض كبار رجال حزب الميثاق الشعبي كما أشيع في أكرّا - قابلت هذا بالصرف بسخاء مماثل . وكانت النتيجة أن طرد من منصبه السكرتير البرلماني الذي كتب إلى الشركة يقدم لها الامتيازات . وأخرج « سوندررا » من البلاد بدون محاكمة . ويبدو أن شركة « كامب بيرد » كانت تأمل أن تحصل على الامتياز ، وكانت مستعدة أن تصرف مبلغاً معقولاً من المال في سبيل الحصول عليه . وتبين محاولة الرشوة أن أية شركة أجنبية يتوفر لديها المال في مقدورها افساد ضباط الساسة .

وإذا كان الموقف في غانا يدعو إلى التفكير ، فإن الحالة في غينيا التي تسيطر على اقتصادها بأكمله شركة « فرايا » تبدو خطيرة . إلا أن مجرد كون شركة « فرايا » ستقوم باستثمار مثل هذه المبالغ الطائلة يدل في حد ذاته على أن النظام السياسي مستقر . وطالما لا تقوم معارضة داخل غينيا ذاتها لنظام الحكم الحالي ، فإن أية شركة ، مهما بلغت قوتها ، لا تستطيع أن تفعل شيئاً يذكر . وليس من المحتمل أن تعود الأيام التي كانت فيها الشركات الأمريكية الضخمة تستطيع أن تنزل الجيوش الخاصة إلى البر في أمريكا الوسطى لتسبب المتاعب للحكومات . فلا خطر إذن طالما بقي نظام الحكم الحالي قائماً ، فالأمر لا يتعدى ندين قوين يتفاوضان بعضهما مع بعض . ولكن بمجرد قيام معارضة لنظام الحكم ، تستطيع شركة قوية تسيطر على كل اقتصاد البلاد أن تسبب للحكومة متاعب لا نهاية لها بتمويل المعارضة ، بل وبتقديم قروض للحكومة وهي تستخلص منها امتيازات سياسية واقتصادية . وسنبحث الدور الذي تلعبه « فرايا » في غينيا المستقلة بشيء من التفصيل في القسم الخاص بغينيا .

(١) Camp Bird

وإذا كانت غانا قد استطاعت إلى حد ما أن تعالج مشكلة الشركات الأجنبية ، فإن هذا القول لا ينطبق على ليبيريا . فشركة « فايرستون » تعتبر إمبراطورية داخل إمبراطورية . ذلك أن دخل ليبيريا يتوقف على شركة « فايرستون » . ومنع أن الأهالي قد أخذوا يزرعون أشجار المطاط في مزارعها الخاصة فإن عملية تجهيز المطاط لا تزال شركة فايرستون هي التي تقوم بها . وموظفو الشركة لا يدفعون ضريبة الدخل ، ويتبعون سياسة التفرقة العنصرية في مزارعهم ، ولا يدفعون رسوماً جمركية على وارداتهم . وتشمل زراعة المطاط كل المنطقة الممتدة من « منروفيا » العاصمة إلى « روبرتسفيل » الميناء الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب والذي تنتفع به خطوط شركة بان أمريكان الجوية . وتقوم الشركة بتعبيد كل الطرق وصيانتها في المنطقة . وقد اجتذبت سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها ليبيريا عدداً كبيراً من البيوت التجارية الألمانية والإيطالية والأمريكية وكلها مهتمة بتنمية مواردها المعدنية والزراعية ، وإن تكن موارد ليبيريا من الحديد الخام قد أثارت اهتمامها بنوع خاص .

صحيح أن التغلغل الاقتصادي ، حتى وإن جاء عن طريق البيوت التجارية الاحتكارية نافع للبلاد ، فانه يزيد من دخل الدولة . وعلى أية حال تسهم شركة « فايرستون » في دخل ليبيريا بمقدار ٦٠٪ ، وأما في الكونغو البلجيكي فيتحكم في اقتصاد البلاد بأجمعه نحو عشر شركات ، ولكن « الشركة العامة »^(١) — وللعائلة المالكة والحكومة البلجيكية وكل الطبقة العليا تقريباً مصالح مالية فيها ، لأنها تتحكم في عدد لا بأس به من الشركات في بلجيكا ذاتها — تسيطر على الاقتصاد كله . ومن بين المؤسسات التي تموّلها « الشركة العامة » في الكونغو : البنك المركزي للكونغو البلجيكي . واتحاد المعادن لكاتنجا العليا ، وشركات النقل الكبرى ، وبيوت تجارية كثيرة أخرى . لهذا يستطيع المرء أن يقول تقريباً إن « الشركة العامة » هي التي تحكم

(١) Société Générale .

الكونغو أكثر مما يحكمها البرلمان البلجيكي : ولمثل هذه السيطرة ميزاتها ، مع أن الثمن الذى تقتضيه قد يبدو باهظاً ، ففي الكونغو مثلاً يذهب للاستثمارات معدل خيالى من الدخل القومى يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥٪ وذلك لأن معظم هذه الشركات تمول الاستثمارات من أرباحها . وهناك ميزات أخرى . فآية شركة كبرى تسيطر على الاقتصاد تهمها الأرباح قبل أى شىء آخر . ولتحقيق الأرباح يجب تنمية البلاد . وفى البلاد قليلة السكان لا مفر من إدخال النظام الآلى ، وهذا بدوره يتطلب عمالاً مهرة . والعمال الأوربيون فى الكونغو يطالبون برفع مستوى معيشتهم إلى المستوى الأمريكى ، ومن ثم يتحتم تدريب عمال الكونغو ، فيصبح من الضرورى إنشاء المدارس التى توفر الحد الأدنى من التعليم اللازم لتخريج عمال مهرة وكتبة يعملون فى الشركات . وقدرة العمال الإنتاجية تتطلب اتباع سياسة تقديم الخدمات الاجتماعية . كذلك لا بد من جذب العمال إلى المناجم ، ومن ثم يجب توفير التسهيلات اللازمة لهم لشراء قطع صغيرة من الأرض يفلحونها . ثم إن اتساع رقعة الكونغو ، وبعد المنطقة المنتجة للمعادن عن البحر يستلزمان تجهيز هذه المعادن وتصغير حجمها قبل أن تتمكن من مزاحمة غيرها فى الأسواق العالمية . لهذا كان لا بد من توفير العمال للصناعة أيضاً . وكان من نتيجة هذا كله أن نمت طبقة من مهرة العمال لهم قوة اقتصادية كافية لجعل البدء فى الصناعات الاستهلاكية عملاً مربحاً . ومن ثم كانت الفوائد التى عادت على الكونغو من « الشركة العامة » عظيمة القدر . فهى التى جعلت الحكومة تمتد البعثات الكاثوليكية بالمعونة فى إنشاء المدارس والمستشفيات . وهى التى قدمت للكونغو تكويناً صناعياً لا يفوقه فى كل أفريقية إلا تكوين اتحاد جنوب أفريقية . ووفرت له مستوى معيشة عالياً بدرجة معقولة ، وأمدته بالفوائد التى يوفرها الرأسمالى الطموح لعماله . وقد درت سياسة المصلحة الذاتية المستنيرة هذه على البلاد أرباحاً طائلة ، واتسع نطاق نشاط الشركات أضعافاً مضاعفة .

وأما الأقاليم الأخرى فقد تجنبت النظام الرأسمالى الذى تتحكم فيه قلة ،

كهذا الذى نجده فى الكونغو بالفعل، وذلك لأنها كانت تسيطر عليها بيوت الاستيراد والتصدير . وإن تصرف البلد المستقل سياسياً لأيسر مع هذه البيوت التجارية منه مع شركة احتكارية ضخمة مثل « الشركة العامة » التى كان لها مؤخراً نشاط سياسى ، حتى لقد ظن بعض المعقبين أنها كانت السبب فى استقالة م . هيميلريك^(١) لأنها شعرت أنه كان يعمل بسرعة أكثر مما ينبغى . وعلى أية حال لقد منيت الشركة بالفشل فى محاولتها فصل كاتنجا عن الكونغو المستقل لتنضم إلى روديسيا . ويعزى الفشل عموماً إلى أن السير روى ويلينسكى أراد أن يستخدم الاقتراح لأغراضه الخاصة . ولكن الشركة فى نفس الوقت تهتم اهتماماً حيوياً بالمحافظة على وحدة الكونغو . ويمكن أن يقال بحق إن المعارضة فى تجزئة الكونغو إلى عدد من الولايات المستقلة تؤيدها الشركة العامة ، لأنه إذا أصبحت منطقة باكونجو دولة مستقلة ضاعَت تسهيلات ميناء متادى ، وإذا انفصلت رواندا أورندى انقطع مورد العمال ذوى الأجور القليلة ، وإذا لم يكن الكونغو متحداً ضاعَت قيمة نظام الصناعات والنقل الذى أقيم فى البلاد . لهذا تعتبر الوحدة ضرورة بالنسبة للشركة العامة .

وفى الكونغو المتحد ستظل الشركة العامة القوة المسيطرة على كل اقتصاد البلاد ، وستظل تستخدم نفوذاً سياسياً كبيراً . وأما فى الكونغو الذى تمزقه الولاءات القبلية ، فلا يمكن أن يكون الكفاح بين الدولة والاحتكار الجبار كفاحاً بين ندين ، لأن الشركة ستجد دائماً من يحارب معها . والواجب أن يكون فى تجربة جمهوريات أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط تحذير للزعماء الأفريقيين بأن الكفاح الحقيقى للاستقلال فى أى بلد متخلف يبدأ فقط بعد أن يصبح ذلك البلد مستقلاً سياسياً .

(١) M. Hemelryjck .

الفصل الثالث

ديناميكا التغيير

كان من أثر الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤) أن عرف غرب أفريقية الاقتصاد النقدي لأول مرة . لقد كان على شعب أفريقية أن ينتج المواد الخام التي يحتاج إليها العالم الغربي . وكان العمال يسخرون في تعبيد الطرق والزراعة ، فتعود الأفريقيون على النقود . وفي فترة ما بين الحربين العالميتين هاجر عدد كبير من الناس إلى المدن لأسباب كثيرة . فمنهم من دعتهم الرغبة في زيارة المدن لمشاهدتها ومنهم من اضطرتهم إلى ذلك الحاجة إلى كسب المال لدفع الضرائب، ومنهم من رحل إلى المدن هرباً من أساليب المعيشة التقليدية التي كانت حياة الغاب لا تزال تفرضها عليهم . ومن الشباب من استعاض بمغامرة زيارة مدينة الرجل الأبيض عن الحفل الذي كان يقام لهم في الأيام السابقة عند بلوغهم سن الرشد .

وبينما كانت تحدث هذه الثورة في داخل البلاد كان هناك على الشواطئ أفريقيون مسفسطون اعتادوا على أساليب الحياة الأوروبية وتعلموا في مدارس أوروبية . ففي أفريقيا الفرنسية كان في أقسامها الأربعة سكان أفريقيون يدعون أنهم مواطنون فرنسيون ، وظلوا زمناً طويلاً يستمتعون بالحقوق والميزات التي كان يحرم منها غيرهم من الأفريقيين . ويرجع الاعتراف بالمركز الخاص لما كان يعرف « بالكوميونات » الأربعة إلى معاهدة باريس التي عقدت عام ١٧٨٣ . وقد لاحظ الرحالة الأول العلاقة الخاصة بين الفرنسيين والأفريقيين . فعلى طول الساحل من « سان لويس » إلى « پوانت نوار » كانت تنتشر المدن التي

اختلط فيها الفرنسيون والأفريقيون منذ أكثر من أربعة قرون ، وترتب على ذلك نشأة سكان لهم خبرة كبرى بأساليب الحياة الأوروبية . وفي عام ١٨٦٥ كان في استطاعة سكان اتحاد « فانتى » أن يتكلموا لغة تماثل اللغة التي يستعملها كتاب الأعمدة السياسية في الصحف في النصف الثاني من القرن العشرين . وفي دلتا نهر النيجر أدخل جاجا نانّا وغيره من الأمراء التجار أساليب يستطيعون بها أن يواجهوا أوباش غابات نخيل الزيت في عقر دارهم .

وفي كل تلك المناطق لعب سكان جزائر الهند الغربية كما لعب سكان سيراليون في الأقاليم البريطانية دوراً بارزاً . وقد أمد العبيد العائدون والعبيد المحررون الذين تعلموا في مدارس « فريتاون » معظم الأقاليم البريطانية بالإداريين والمترجمين وحتى بالكهنة . وكانت المعاهدات التي وقعتها بريطانيا وفرنسا في داخل البلاد على الأغلب من صنع الأفريقيين الذين اندمجوا في الجو الأوربي .

وكان المجتمع متشابهاً في مدن مثل « لاجوس » ، و « فريتاون » ، و « كيب كوست » ، و « سانت لويس » ، و « روفسك » وغيرها . وكانت طبقة حاكمة من البيض تملك بزمam السلطة السياسية ، ولكن الأفريقيين كانوا بارزين لا في الإدارة فحسب ، بل وفي المهن أيضاً . وظلت التجارة مدة من الزمن يسيطر عليها السيراليونيون والبرازيليون ، ولكن المهن كان يسيطر عليها الأفريقيون إلى أبعد حد . ففي مدينة لاجوس كان هناك مستر « كار »^(١) الإداري والمقيم الذي ترقى حتى أصبح نائب مدير التربية ، ومستر « بين »^(٢) المحامي الذي كتب أول تاريخ لشعب « اليوروبا » ، كما كان هناك أيضاً أديني جونز^(٣) ، وهربرت ماكولي . ولم يكن النساء أقل لمعناً من الرجال . وكان من بينهن مسز « بين » التي تلقت تعليمها في إنجلترا ، وغيرها ممن برزن

Payne (٢)

Carr (١)

Adeniyi Jones (٣)

أيضاً في شئون المدينة . وفي السنغال يبرز أمامنا اسم « بليز داياني »^(١) الذي لم يكن نائب السنغال فحسب بل أصبح أيضاً وزيراً في وزارة كليمنصو .

أمثال هؤلاء الناس سواء أكانوا في أفريقية الفرنسية أم البريطانية (لم ينشئ البلجيكيون قط طبقة ذات ثقافة غربية) كانوا مقصورين على المناطق الساحلية بصفة خاصة . وكلهم تقريباً تخلصوا من الروح القبلية . فستر « بين » الذي زار معرض المستعمرات والهند في عام ١٨٧٤ كان ينتمي إلى أسرة ملكية من قبيلة « اليوروبا » ، ولكنه كان قد غير اسمه من « أدبيبين »^(٢) إلى « بين » ، إذ كان من الشائع أن يتخلى معظم الأفريقيين عن أسمائهم عند اعتناقهم المسيحية ويتسمون باسم القسيس الذي تنصروا على يديه . وكان المجتمع أيضاً تحت سيطرة « البرازيليين » إلى حد عجيب . وقد اشتغل عبيد البرازيل الأفريقيون المحررون الذين وفدوا على غرب أفريقية بتجارة الرقيق في الفترة الأولى لمحيثهم . ثم سرعان ما وطلدوا أقدامهم في التجارة المشروعة ، ثم أصبحوا هم والعبيد المحررون الذين استوطنوا في سيراليون العوامل الحافزة على التغير ، إذ أنهم كانوا قد فقدوا مشاعرهم القبلية بل ووطنيتهم المحلية ، ولذا كان يسعدهم الانتقال من مدينة إلى أخرى دون أن يشعروا بأنهم غرباء بأي حال من الأحوال . وهكذا نجد خاصية ثانية للمدن الساحلية في غرب أفريقية في الأيام الأولى . فلم تكن مدينة من تلك المدن خاصة بنيجيريا أو ساحل الذهب ، بل كانت كلها مفتوحة الأبواب أمام كل سكان أفريقية الغربية البريطانية . كذلك نما نظام مماثل في أفريقية الغربية الفرنسية حيث أصبحت المدن هي البوتقة التي يصهر فيها السكان الأكثر تطوراً . فمما الأحساس بأفريقية الغربية البريطانية وأفريقية الغربية الفرنسية . ولم تكن الالتماسات الأولى المقدمة من ساحل الذهب ونيجيريا قائمة على أساس قطري بل على أساس كل غرب أفريقية إذ أن الناس كانوا قد بدءوا يفكرون في غرب أفريقية باعتبارها وحدة .

Adiapiyene (٢)

Blaise Diagne (١)

والمدن الأفريقية على أحسن تقدير مدن خلقها الاستعمار خلقاً مصطنعاً .
وليس معنى هذا أن المدن لم يكن لها في غرب أفريقية وجود قبل مجيء
الأوروبيين . فغرب أفريقية منذ بدء التاريخ المعروف يهتم بالتجارة أكثر من
الزراعة ، وقيام المدن نتيجة طبيعية للتجارة . ولكن المدينة الحديثة كما نعرفها ،
سواء أكانت سانت لويس أو لاجوس أو أكرا ، نشأت مع الأوروبيين .
والخاصية المميزة التي تراها في مدن الاستعمار هي الحاجة إلى فصل مستعمرة
البيض عن منطقة الأهالي . « فلوجارد »^(١) مثلاً في تقريره عن « الاندماج »
يرغب في نقل المنطقة السكنية للأوروبيين من لاجوس إلى منطقة صحية أفضل ،
حيث يصبح الاتصال بالأهالي أقل ما يمكن . وهكذا كان الإداريون الأوروبيون
في باماكو يسكنون في كولييا^(٢) وفي فريتاون يسكنون في « هيل » وكان السود
في أيديجان يسكنون في تريشفيل ، وفي دكار في أحياء حقيرة متعددة .
وحتى البلاد الصغيرة مثل « كوتونو » كانت مقسمة إلى قسمين أحدهما أوروبي
والآخر أفريقي . على أن نظام التفرقة هذا بلغ أقصى مداه في الكونغو
البلجيكي . ففي مدينة ليوبولد فيل كان موقع المعسكر الحربي بين المدن
الأفريقية والمدن الأوروبية ، وكان على الأفريقيين إذا أرادوا الخروج من
مناطقهم بعد الغسق أن يحصلوا على تصاريح بذلك .

ولم يأت السعي إلى تحقيق السلطة السياسية إلا في المدن التي كان فيها
الأفريقيون على اتصال وثيق بالأوروبيين . ففي « كوميونات » السنغال الأربعة
استطاع « بليز دايباني » أن يستغل الشعور ضد الأوروبيين ورغبة الأفريقيين
في تحقيق المساواة للحصول على مقعد في البرلمان . وكانت المشكلة في غانا
وسيراليون ونيجيريا تدور حول مسألة الأرض . ذلك أن سياسة حكومات
أفريقية الغربية البريطانية بشأن الأرض كانت قد أدت إلى احتجاجات من
جهات مختلفة ، فترتب على ذلك تعيين لجنة التحقيق عام ١٩١٢ . وكان
يرتبط بهذه المشكلة مشكلة الرؤساء . وكانت هذه المشكلة في لاجوس تدور

. Kouliba (٢)

. Lugard (١)

حول أسرة « دوسيمو » (١) . وأتاحت الفرصة لماكولى أن يقوم بجهد طويل
مرير ضد الحكومة . فانشق المجتمع إلى قسمين . وأخذ « كار » و « ماكولى »
وجهتى نظر متعارضتين . غير أن المشكلة كانت مقصورة على « لاجوس »
وحدها . فلم يشمل الاضطراب كل نيجيريا .

وفى أفريقية الفرنسية كان الموقف مختلفاً . فقد تكونت بعد أفريقية
البريطانية . إذ أن داهومى والسودان لم يتم غزوهما إلا فى التسعينيات من القرن
التاسع عشر ، والنيجر لم تكن لها حكومة إدارية إلا بعد الحرب . وساحل
العاج وغينيا لم تخضعا إلا فى العقد الأول من القرن الحالى . ولم يستقر السلم
الفرنسى إلا خلال الحرب . وكان هذا يصدق على أفريقية الغربية البريطانية
أيضاً إلى حد ما . فالإقليم الشمالى من نيجيريا وأشانتى والأقاليم الشمالية لساحل
الذهب وداخل سيراليون — هذه كلها لم تخضع أو تحتل احتلالاً فعالاً إلا فى
العقد الأخير من القرن التاسع عشر أو العقد الأول من هذا القرن ، وكانت
هذه البلاد جديدة بكل معنى من المعانى . فلم تكن لها إدارة مستقرة : كما
كانت قبضة الإدارة أخف وطأة بكثير مما كانت عليه فى الحواضر أو
المستعمرات الأقدم . وكانت النتيجة أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى كانت
هناك طبقة بورجوازية وطبقة عاملة فى المدن الساحلية ، وطبقة فلاحين متأخرة
نسبياً فى المدن الداخلية . وكانت الطبقات المتوسطة بالمدن فى الأقاليم المختلفة
تتقدم بمطالب بالنيابة عن تلك الأقاليم ، وكانت تلك المطالب تجد مقاومة من
حكومات المستعمرات . ولربما كان أحسن ما يعرب عن مشاعر الإدارة
البريطانية قول الحاكم السير هيو كليفورد فى خطابه الذى ألقاه فى الجمعية
التشريعية بنيجيريا : لقد قيل فى الشهور الأخيرة الماضية كلام كثير مثير
للخواطر لا رابط له بشأن انتخاب شعبى لأعضاء فى مجلس نيجيرى — كلام
صادر معظمه عن جماعة من السادة الأفريقيين المتعلمين ، اختارت نفسها
وعينت نفسها وتسمت باسم « المؤتمر الوطنى لغرب أفريقية » . . . لأنه

(١) Docemo .

يكون من السخف لا غير الافتراض بأن نيجيريا القارية ، ولا أقول أفريقية الغربية البريطانية ، يمكن أن تمثلها حفنة من السادة انتقوا من بين رجال القبائل الساحلية ، وولدوا وتعلموا في مدن واقعة على ساحل البحر تحت الإدارة البريطانية ، وواصلوا دراستهم في سلام على يدي معلمين بريطانيين في مدارس بريطانية ، حتى يتمكنوا من أن يكونوا خداماً للدين المسيحي أو متضلعين في قوانين إنجلترا ، لا تركز أبصارهم على التاريخ أو التقاليد أو السياسة المحلية الأفريقية ولا على التزاماتهم وواجباتهم القبلية نحو حكامهم الطبيعيين الأمر الذي يفرضه عليهم العرف المتوغل في القدم ، بل على نظريات سياسية وضعها الأوروبيون لتلائم ظروفًا مختلفة كل الاختلاف . . . »

وأما عن « أمة غرب أفريقية » فكان السير « هيو » أكبر تشاؤماً ، إذ يقول : « . . . إن وجود أو إمكانية وجود شيء مثل « أمة غرب أفريقية » في المستقبل الذي يمكن أن يمتد إليه البصر ، سخافة لا تقل وضوحاً عن وجود أو إمكان وجود أمة أوربية بأية حال حتى مجيء الألف سنة . . . » . وأما الأسباب التي خلص منها إلى هذه النتيجة فهي : « أن شعوب غرب أفريقية تنتمي إلى أصل واحد ولا ينحدرون من سلالة مشتركة . . . ولا تجمع بينهم لغة مشتركة ولا معتقدات دينية مشتركة » . ثم يذهب بعد ذلك إلى حد القول : « . . . إن في تقديم هذه المطالب والادعاءات السخيفة أو الاعتراف بها كثير الضرر لأنها لا تتلاءم مع ذلك النمو الطبيعي للحكم الذاتي الوطني الصحيح الذي يجب على كل الوطنيين الحقيقيين في نيجيريا أن يتحدوا معاً للحصول عليه وصيانته . »

وقد ذهب كليفورد في تشاؤمه إلى أبعد من هذا فقال : « وإذا افترضنا أن المستحيل كان ممكناً . . . وأن هذه المجموعة من الدول الوطنية المكتفية ذاتياً والمستقلة استقلالاً متبادلاً والتي تفصلها بعضها عن بعض المسافات الطويلة ، وفوارق التاريخ والتقاليد ، والحواجز السلالية والعنصرية والقبلية والسياسية والاجتماعية والدينية — كان في مقدورها أن تلتحم معاً في أمة واحدة متجانسة . . . كان هذا بمثابة ضربة مميتة تتلقاها جذور الحكم الذاتي في نيجيريا التي تضمن

لكل شعب قائم بذاته الحق في الاحتفاظ بذاتيته وشخصيته ونوع الحكم الخاص الذي اختاره ، والنظم الاجتماعية والسياسية الخاصة التي تطورت بحكمة الأسلاف وخبرتهم المتجمعة جيلا بعد جيل .

على أن الإعراب عن هذه المشاعر لم يحل بين الحكومة البريطانية وبين إدخال المجالس التشريعية إلى مستعمرات غرب أفريقية ، وتوفير التمثيل الخاص للمناطق الحضرية . وفي أفريقية الفرنسية اعترف للسنغال بمركزها باعتبارها المستعمرة الأم ، وكان مجلسها التشريعي أكثر المجالس تقدماً في كل أفريقية المستعمرة . وفي الحق أن الطبقة الوسطى في السنغال كانت أكثر الطبقات نصيباً في كل أفريقية « السوداء » . وأن النظام الذي أدخل فيها سار شوطاً بعيداً ليرضى مطالبهم .

ومع كل ذلك فإن أعجب تغير حدث في غرب أفريقية لم يكن في الميدان السياسي بل في الميدان الاقتصادي ، وهنا كان ساحل الذهب في الطليعة . وكانت الثورة التجارية والاقتصادية هي التي بدأت بإدخال زراعة أشجار الكاكاو من « فرنانديو » على يد رجل أفريقي . وكان مقدراً للكاكاو أن يكون العامل الأكبر في التغير في غرب أفريقية وأن تكون البلاد المنتجة للكاكاو : ساحل الذهب وغرب نيجيريا وساحل العاج والكميرون الفرنسي هي أكثر البلاد استفادة . ولكن الثورة لم تحدث في كل هذه الأقاليم في نفس الوقت . فكان ساحل العاج أول من أفاد من إنتاج الكاكاو ، وتلتها نيجيريا ، ولم يظهر الكميرون وساحل العاج في الصورة إلا في آخر هذه الفترة . ولم يكن الكاكاو هو المحصول الوحيد ، بل كان هناك أيضاً زيت النخيل الذي قام عليه الرخاء في شرق نيجيريا وداهومى ، والموز في الكميرون وغينيا ، والبن في ساحل العاج والكميرون وغينيا ، والقطن في السودان وشمال نيجيريا ، والفول السوداني في السنغال والسودان وشمال نيجيريا . ويمكن أن نرى التغير الذي أحدثته هذه المحصولات في فترة ما بين الحربين العالميتين من أنه بينما كان « الافين » (ملك) أويو ، يشكو في سنة ١٩٢٠ من إدخال ورق

النقد بحجة أنه لا يصلح في مثل ذلك الطقس وأن الناس لا ثقة لها فيه ، إذا بنا نرى في نهاية الحرب العالمية الثانية أن ورق النقد قد أصبح مقبولا من الجميع في غرب أفريقية . وثمة عامل آخر وهو نمو طبقة من مشترى المنتجات ومن الوسطاء الذين كانوا يعملون في الشركات التي نزحت إلى البلاد ، فحققت ربحاً كان يكفي لأن يجعلها تبرز كطبقة متوسطة . ثم عامل ثالث هو نشأة عدد كبير من الزراعة وبخاصة في مناطق الكاكاو كان لهم من الموارد والمدخرات المالية ما مكنهم في عام ١٩٣٨ من أن يقوموا بمقاطعة الكاكاو .

وكان ظهور زارع الكاكاو في فترة ما بين الحربين أعظم نواحي التنمية إثارة في غرب أفريقية ، وربما كانت مقاطعته للكاكاو في سنة ١٩٣٨ أوضح دليل على قوته . ولكن بجانب هذه الطبقة كانت قد نمت طبقة جديدة تشتغل بالتجارة ، واقرنت بالرخاء الجديد . وبعض أفراد هذه الطبقة سيدات يعملن برأس مال يبلغ آلاف الجنيهات ، ولهن حسابات في البيوت التجارية الأجنبية . وبدأ نظام « شركة الائتمان » و « بيوت الأعمال » يظهر ثانية في دلتا نهر النيجر تحت ستار جديد .

وقد جاءت الثورة التجارية في الزراعة بظاهرة جديدة في النظام الاجتماعي الأفريقي ، وتتمثل هذه الظاهرة في العامل الذي لا يملك أرضاً . ذلك أن مزارع الكاكاو في ساحل الذهب ومزارع الفول السوداني في السنغال جذبت إليها العمال من داخل البلاد . ومع أن هذه الظاهرة بدأت بساحل الذهب والسنغال فإن الأقاليم الأخرى أيضاً جذبت إليها مهاجري العمال في طور نموها كما هي الحال في مزارع البن والكاكاو في ساحل العاج ومزارع الكاكاو في غرب نيجيريا وفرناندبو . كان سكان شرق نيجيريا يذهبون إلى فرناندبو وجابون سعياً وراء العمل ، وأهل « موصي » والسودان إلى ساحل العاج . كما كان أهل نيجيريا من الشمال والشرق يتقاطرون إلى مناطق الكاكاو الغربية . وتمثل الثورة الاجتماعية التي نشأت عن هجرة العمال ، وكذلك المنازعات والشعور بالوحدة والسورة التي جلبتها أهم عوامل الموقف في غرب أفريقية .

على أن الطبقة العاملة لم تكن وحدها هي التي هاجرت طلباً للعمل ، بل كان هناك أيضاً التجار من « الهوسا والديولا الذين ينتشرون في كل مكان » والسنگاليون في توجو والداهوميون الذين كانوا يحتكرون الأعمال التي تحتاج إلى مهارة من كتابية وتعليمية ، وسكان ساحل الذهب الساعون وراء التجارة ، و « الایبو » و « الیوبا » الذين ارتحلوا شمالاً مقتنين أثر الإدارة البريطانية كتجار وكتبة وموظفين مدنيين ومستخدمين في البيوت التجارية ، كل هذا يؤكد أن غرب أفريقية قد أصبح بوتقة تنصهر فيها الشعوب .

ولقد أدت حركة العمال إلى نتائج هامة ، فقد ربطت اقتصاد الأقاليم بعضه ببعض . فكانت مزارع الكاكاو في أشانتي وساحل العاج تعتمد على العمال من الفولتا العليا ، وقد بلغت نسبة العمال الأجانب في غانا ٣٠٪ في عام ١٩٥٦ ، وأثار اندماج العمال في المجتمع مشكلة . فقد عاد بعضهم إلى بلاده بعد أن جمع مبلغاً كافياً من المال ، ولكن البعض الآخر استقر وبدأ الحياة من جديد كمزارع صغير . وفي ساحل العاج قام بتنمية مناطق الكاكاو الجديدة بنوع خاص أناس لم يكونوا أصلاً من ذلك القسم . ولربما يبين لنا النزاع بين « الباوولا »^(١) الطموحين وبين الأهليين في منطقة مثل « جاجوا »^(٢) النزاع الاجتماعي الذي أثارته زراعة الكاكاو . فقد ظهر من ناحية المزارع الرأسمالي ، وهو رجل يعتقد أن له الحق في تنمية أراض لمنفعته الخاصة بأساليب تخالف الآراء الأفريقية بشأن الملك « على المشاع » ، رجل لا يهتم إلا بنفسه ، راغب في التقدم . ومن الناحية الأخرى كان هناك الأفريقي الذي يؤمن بالحق التقليدي في الملكية . وقد أدى النزاع في أفريقية الفرنسية إلى ما قد يسمى بحركة تسوير المزارع وإن وجد معظم الأفريقيين مشقة في الإجراءات الفنية التي تتطلبها . ومن ثم كان هناك الاحتياي المألوف والنصب الذي يقره القانون والسرقة البسيطة التي يتميز بها قيام مجتمع العمل الحر .

. Baoula (١)

. Gagoa (٢)

وكان معنى قيام « الكولا » (طبقة المزارعين الاقطاعيين) ضرورة إصلاح نظام الأراضي كله . ولم يستطع قانون الأراضي الأفريقي التقليدي الصمود أمام هجوم الرأسمالية . فقامت أفريقية الفرنسية بمحاولة صبغ الحقائق بالصبغة القانونية بوضع نظام للتسجيل يمكن به إيجاد الملكية الفردية ، إلا أن كثرة النفقات التي يتطلبها والصعوبات الفنية حالت دون الانتفاع بمزاياه كاملة . وأما في غرب أفريقية البريطانية فلم تكن هناك محاولة لمواجهة حقائق الثورة . فبقى الموقف في كل أنحاء غرب أفريقية مائعاً ، وأحرز نظام الأرض المشاعة التي كان يمكن للشخص أن يزرعها ، والتي كانت تبقى في حوزته طالما يقوم هو بزراعتها ، والتي كان يستطيع أن يحصل على وثيقة امتلاك لها إذا دفع مبلغاً إجمالياً مقابل حصوله على حقوق « الاستثمار » — أحرز بعض التقدم نحو تحقيق الملكية الفردية للأراضي .

على أن قيام طبقة زراعية عاملة يحتاج إلى اهتمام أكثر من هذا . فالعامل « الموصى » الذي ينتقل إلى ساحل العاج وغانا يظل يكن الولاء « للامبراطور الصغير » في « واجادوجو » . وهو يقوم بتكوين علاقاته الخاصة ويدل بصوته مع المجموعة ، وينطوي عادة تحت لواء رئيس أو يعمل طبقاً لشروط عقد يرتبط به . وفي ساحل العاج تتولى هيئة حكومية جلب العمال وتوفير لهم وسائل النقل ومعسكرات الإقامة في الطريق . وكذلك في السنغال تتولى هيئة الإشراف على نقل العمال من السودان . وبينما يوجد في الوقت الحاضر نظام لأجور العمال في غانا وساحل العاج يوجد في السنغال جنباً إلى جنب نظام إيجار الأرض « العيني » . بيد أن طبقة العمال لم تبلغ كامل نموها إلا في المزارع الأوربية في الكمرون والكونغو وساحل العاج وغينيا ، وكذلك في مزارع شركة التنمية بالكمرون ، وهذه المناطق هي التي ينتظر أن تحدث فيها أهم التطورات في المستقبل القريب .

وبجانب طبقة « الكولا » وطبقة العمال الزراعيين تنمو بسرعة طبقة جديدة هي طبقة عمال الصناعة في المدن (البروليتاريا) . فهناك عدد كبير من الناس

الذين يعملون أو يطلبون العمل في ميدان الصناعة والتعمير في دكار ولاجوس وكوناكرى وأبيدجان ، وكذلك في إينوجو وآبا وفي المدن والضواحي الصناعية الجديدة التي تنشأ في كل أنحاء غرب أفريقية . ولا بد أن تنمو هذه الطبقة العاملة بازدياد سرعة التقدم في التصنيع . ولربما نجد في مدينة دكار عالماً مصغراً لما يكون عليه مجتمع الغد في غرب أفريقية :

إن بلاد الكونغو ، باستثناء إتحاد جنوب أفريقية ، هي أعظم أجزاء أفريقية تصنيعاً ، ولكنها ، ومثلها في ذلك مثل إتحاد جنوب أفريقية ، لا تعرض على الأنظار صورة صحيحة . ويعزى هذا إلى أنه تنقصها الطبقة البورجوازية المعتادة على السياسة . صحيح أن مدن ليوبولد فيل وستانلي فيل واليزابيث فيل وغيرها من مدن الكونغو ، وكذلك كاتنجا العليا الغنية بالمعادن بها طبقة من العمال الصناعيين حسنة النظام والتدريب . وصحيح أيضاً أن ثورة «الأباكو»^(١) التي قامت في عام ١٩٥٩ قد يكون سببها الكساد الاقتصادي الذي أدى إلى تعطل ٢٥,٠٠٠ شخص في ليوبولد فيل . ولكن الكونغو رغم أن معدل التنمية الصناعية فيه أعلى منه في أي مكان آخر لا يزال أكثر تخلفاً حتى عن أفريقية الاستوائية الفرنسية . ويعزى هذا إلى النظرية البلجيكية التي تعتبر تنمية المستعمرات مصلحة عمل لا مشكلة ترتبط بالعلاقات البشرية . ومع أن أساليب السياسة الاستعمارية البلجيكية قد تغيرت ، فإن هدفها الأساسي ظل حتى النهاية كما كان في أيام ليوبولد .

وهناك ، إلى جانب هذه الطبقات الصناعية ، تلك الطبقات القديمة الحاكمة وما اعتادته من ممارسة سلطتها التقليدية . ويمكن أن ندرج فيها الأسر المالكة ، وأسر زعماء القبائل ورؤساء الأقسام والفقهاء ، وممارسي الطب في أفريقية القديمة . وبعبارة أفضل يمكن أن نسميهم بأعيان البلاد أو النوات . وهي طبقة ذات سطوة في بعض أجزاء غرب أفريقية مثل إمارات «الفولاني» في شمال نيجيريا والكميرون ، وزعيم الأشانتي ورؤساء أقاليم غانا الشمالية

(١) Abako .

وفولتا العليا . وللرؤساء أيضاً سلطة في مناطق من ساحل العاج والنيجر . بيد أن السلطة التقليدية كانت ضعيفة في أفريقية الفرنسية حيث كانت الحكومة تتبع سياسة الإدارة المباشرة . أما سياسة الحكم غير المباشر البريطانية فلم تؤد إلى الاحتفاظ بسلطة الطبقات الحاكمة فحسب بل إلى تدعيم هذه السلطة أيضاً . ولكن سلطة الرؤساء التقليدية في بعض المناطق وبخاصة في « فوتاجالون » قد تداعت بعد الحرب العالمية الثانية أمام الحركة الديمقراطية بسبب عدم تأييد الحكومة لها . وفي مناطق أخرى مثل نيجيريا الغربية وأشانتى وساحل العاج اندمجت الطبقة التي ظهرت حديثاً هي والطبقة القديمة الحاكمة معاً وكونتا طبقة واحدة . ولم تحتفظ العناصر الإقطاعية بسلطتها إلا في الكمرون ونيجيريا الشمالية وإقليم غانا الشمالي وكذلك في إقليم رواندا أورندي الموضوع تحت الوصاية^(١) البلجيكية . وفي معظم هذه المناطق كانت الطبقة الحاكمة تنتمي إلى شعب يختلف عن الشعب الذي كانت تحكمه . فالعناصر « الفولانية » في نيجيريا الشمالية كان تحكم « الهوسا » ، والوثنيون — وهم أيضاً من الأرستقراطية الفولانية — في الكمرون كانوا يحكمون قبائل الوثنيين المحلية . وفي رواندا أورندي كان الباتوتسي الإقطاعيون الذين وفدوا من الشمال يحكمون الباهوتا وهم السكان الأصليون . وفي كل هذه المناطق كانت الطبقة الحاكمة رجعية لا ترغب في تشجيع التعليم الحديث ولا وسائل الإنتاج العصرية ، بل تتمسك بالطقوس القديمة وآداب السلوك القديمة . لقد كانت مجتمعاً ظل طبقياً ، وكانت السلطة الحاكمة تشجع هذه الروح الطبقية فيه . وفي نيجيريا الشمالية والأقاليم الشمالية كما في رواندا أورندي كان كل شيء يهدف إلى المحافظة على القديم . فكانت تنكر على المرأة حقوقها ، وكان الناس يجلدون علناً لارتكاب جريمة الزنى أو السرقة . ولم تكن هناك حقوق أساسية ولا حتى محاكم إلا محاكم « الألكالى »^(٢) . وما كانت تحاوله بريطانيا ، وبلجيكا بدرجة

(١) لقد استقل هذا الإقليم هذا العام (المترجم) .

(٢) Alkalis .

أقل منها هو الإبقاء على مناطق وشعوب كبيرة لتكون متاحف تشمل بقايا عصر ماضى وانقضى . أما الرؤساء والطبقات الاجتماعية التي كانوا يمثلونها فلم تضع سلطتهم كلها . فقد كان هناك الأتباع الذين يتحكمون في الإدارة جميعها ، ولذا بقى ميزان القوة في أيديهم . فلقد كانوا على استعداد أن يعملوا في تعاون مع الدولة الاستعمارية على شريطة ألا تتعرض سلطتهم للخطر . وكانوا أثرياء ذوي سطوة من الناحية الاجتماعية . ومع ذلك فقد تأثروا من التغيرات التي طرأت على الأحوال الاقتصادية . فزيادة أنواع النشاط لم تجلب أناساً من مناطق أخرى فحسب - وتدعى أحيائهم « بالسابون جارى » في نيجيريا الشمالية وأحياء الغرباء في المدن الأخرى - بل أوجدت طبقة من « محدثي النعمة » الذين توفر لديهم المال والعيشة الرغدة . ولم يكن في الامكان إيصاء الباب في وجه التعليم ووسائل المواصلات الحديثة . فألف التجار من الشمال أساليب الحياة في الجنوب ، واعتادت طرق المعيشة الحديثة عناصر « الباهوتا » ، الذين كانت منطقتهم تكتظ بهم وكان البلجيكيون يعتبرونها عموماً مورداً للعمال ذوي الأجر الزهيد يستخدمونهم في مناجمهم ، وجعلت السكك الحديدية والطائرات ووسائل المواصلات والاتصال حتى أكثر الحكام رجعية في أفريقية يدرك أن التقدم لا يمكن صدّه ، كما جعلت أسر الذوات تقبل على التعليم . ومع ذلك ، كان هناك صراع مزدوج في تلك الأقاليم التي يحكمها الرؤساء - صراع بين الحكام والعنصر المحافظ في الطبقة الحاكمة ، وبين الطبقة الحاكمة والطبقات الصاعدة . وأحسن مثل على هذه الحال نجده في نيجيريا الشمالية حيث يحاول سردونا سكوتو، وهو محافظ تقدمي أن يقوم بأدنى حد من الإصلاحات ضد معارضة الرجعيين من ناحية وضد الثوريين الاجتماعيين من ناحية أخرى . وهو مرتبط في تحالف قلق مع « تفاوا بالوا »^(١) من معتدلى العصر الجديد ، وهو غير فولاني . وتصدق هذه الصورة على كل منطقة بقيت فيها سلطة الرؤساء في فراغ .

(١) Tafawa Balewa

إن التنمية السريعة لغرب أفريقية في فترة ما بين الحربين قد أوجدت مشكلات متنوعة ، كانت إحداها مشكلة التعليم . فقد نشأ عن فرض الحكم البريطاني والفرنسي والبلجيكي على الأقاليم المختلفة وحدة مصطنعة غدتها اللغة المشتركة بين المتعلمين — اللغة الفرنسية في الكونغو والأقاليم الفرنسية ، واللغة الإنجليزية في الأقاليم البريطانية . إلا أن التعليم الحديث خلق من المشكلات بقدر ما حل . ذلك أن التعليم كان يدور كله حول قارة أوربا بدلا من أن يهتم بقارة أفريقية . لقد أعرب مرب بريطاني عن المشكلة في إيجاز فقال وهو يتحدث عن سيلان : « لقد كان تعلم اللغة اللاتينية إجبارياً ولذا كان كل سيلاني متعلم يذكر بغير وضوح تصريف بعض الأفعال » . ولم يقف الأمر عند حد اللغة اللاتينية ، بل تعداها إلى غيرها من المواد . ويقول المربي في ذلك أيضاً : « ولم يطلب من التلميذ أن يحسب الربح في جوز الهند المحفف إذا بيعت الحلوى بكذا من الروبيات بل الربح في صفقة من القطن بيع الرطل منه بكذا بنسات . . . كما كان التاريخ بطبيعة الحال هو التاريخ الإنجليزي ، وكان الملك « أثلرد غير المتأهب » أهم من باراكراما باهو الأكبر » .

إن نظرة الاحتقار التي ينظر بها الموظفون والمبشرون الأوروبيون إلى العادات والديانات الأفريقية ، واعتقادهم بأن المسيحية وحدها هي الديانة الصحيحة جعللا الأفريقي ينحجل من ماضيه . ولربما كان المبشرون المسيحيون أعظم الخطاة في هذه الناحية ، لأنهم هم الذين كانوا يسيطرون على التعليم في الأقاليم البريطانية والبلجيكية ، أكثر مما تسيطر عليه الدولة . ومع أن هدفهم كان التبشير فانهم في الوقت نفسه كانوا يريدون أن يعلموا الأفريقي تعليماً يكفي لأن يجعل منه خادماً للدولة الاستعمارية وكاتباً في البيوت التجارية . لهذا كان الكسب يعود على الهيئات الثلاث — الحكومة والكنيسة والبيوت التجارية — التي يهملها الحكم الاستعماري من تنشئة أفريقيين طيبين يخافون الله ويعتقدون بأن الرجل الأبيض على صواب لأنه أسمى خلقياً . أما في أفريقية الفرنسية فكان الهدف مختلفاً ، ولكن النتيجة كانت واحدة . لقد حاولوا ألا

ينشروا المسيحية بل أن يخلتوا فرنسيين صالحين . فجعلوا الصفوة المتعلمة تعتقد أنها فرنسية . وترتب على هذا اعتقادهم بأن الثقافة الفرنسية هي وحدها الصحيحة . وكان القول المأثور عن الحاكم العام « كارد »^(١) : « اجعلوا الأمور ميسرة للصفوة » يصدق على كل دولة استعمارية .

ولقد أدى فصل الصفوة إلى تغير اجتماعي عجيب . ففى كل أنحاء غرب أفريقية ما خلا المناطق التى احتفظت بالأمارات والممالك كانت الطبقات التى توفر لها التعليم حديثاً تنظر باحتقار إلى الوثنيين وغير المتعلمين . وكانت النتيجة أن انشطر كل المجتمع القبلى شطرين : المتعلمين والشيوخ التقليديين ، اللذين عجز كل منهما عن فهم أساليب الآخر . وكان فصل الصفوة كاملاً مدة من الزمن ، ولم يبدأ الأفريقيون فى استئناف ارتداء لباسهم الوطنى واستعمال أسمائهم الوطنية إلا ببطء ، ولكن الضرر كان قد حل . وانهارت السلطة التقليدية ، بل وحتى حينما كان يخلق زعماء وزعامات مصطنعة كان لا بد من إشراك العناصر الجديدة بطريقة إيجابية .

على أن الطبقات حديثة العهد بالتعليم كانت تعاني من عوائق كثيرة . لقد كان أفراد تلك الطبقات أولاداً أنهموا الدراسة الابتدائية . وقد تولدت فى نفوس البعض منهم رغبة شديدة فى مواصلة الدرس فى المرحلة الثانوية ثم الجامعة ومنها إلى المحاماة . أما غالبيتهم فكانوا يتخذون من هذا القدر من التعليم فرصة للعمل فى أحد البيوت التجارية أو شغل وظيفة كاتب فى إحدى المصالح الحكومية . وكان معنى النقص فى التعليم الملائم أن بات عدد الذين لهم نصيب من التدريب المهنى محدوداً إلى أقصى حد . كما أنه لم تكن هناك جامعات فى غرب أفريقية إلا مؤخراً . فجامعات إبدان ودكار وغانا ، وجامعتا الكونغو جميعها لم تنشأ إلا فى الخمسينيات من هذا القرن . وحتى فى الوقت الحاضر يضطر معظم الطلبة فى غرب أفريقية إلى السفر إلى أوروبا للدراسة . وأما فى

(١) Carde .

الكونغو فكانت الدراسات العليا لا تلقى تشجيعاً شأنها في ذلك شأن زيارة أوروبا .

إن النقص في الجامعات لم يحل بين الأفريقي وبين التعليم . فبمساعدة الأسرة الموسع عليها في الرزق ، أو الجمعية القبلية ، وأحياناً بمساعدة رعاة العلم من الأثرياء كان الأفريقيون يتقاطرون على الجامعات في العواصم الكبرى وكان الطلاب من أفريقية البريطانية يقتفون أثر أزيكوى فيذهبون إلى الولايات المتحدة ، وكان الطلاب من أفريقية الفرنسية يذهبون إلى باريس بصفة خاصة إلا أنهم كانوا يذهبون أحياناً إلى بعض الجامعات الإقليمية أيضاً .

ولربما كانت التغيرات التي طرأت على مركز المرأة أفضل مثل على ما كان للثورة الاقتصادية من أثر اجتماعي في غرب أفريقية . ويمكن أن نقول إنه في أفريقية ، كما في الشرق ، كانت كثرة عدد الزوجات نوعاً من أنواع النفقات البارزة للعيان . ذلك أن ثمن العروس ، وكان يرتفع ارتفاعاً فاحشاً في كل أنحاء أفريقية ، ويختلف تبعاً لما إذا كانت الفتاة متعلمة أم جاهلة ، كان يسمح للأثرياء أن يكون عدد زوجاتهم بقدر ما يتيح لهم دخلهم . كما أنه كان يقف عقبة في سبيل الفقراء الذين لم يستطيعوا أن يدفعوا ثمن العروس . وقد أدت هذه الحال أيضاً إلى عدم التناسب بين سن العريس والعروس ، لأن الرجل لا يتمكن من جمع ثروة تكفيه للحصول على عروس إلا بعد أن يكون قد بلغ منتصف العمر . ويبدو أن قانون التكديس الرأسمالي كان يطبق أيضاً على العرائس ، لأن الغنى كان يستطيع أن يقتني من العرائس من يتحنن له ثراء أوفر يستطيع عن طريقه أن يقتني عرائس أكثر . وهكذا كان اقتناء الزوجة ، باستثناء أولئك الذين كانوا يهتمون بجمع الزوجات ليجعلوا منهن متحفاً للسلالات البشرية ، هدفاً يرمى إلى الحصول على شخص يعمل . فكما كثر عدد الزوجات كثر عدد العاملات . وكانت النساء بدورهن يجتذبن الرجال ، وكان من عادة الرؤساء أن يعطوا العمال حق الاستمتاع ببعض زوجاتهم بدلا من دفع أجورهم نقداً . وكان لهذا العمل ميزتان : أولاها أن

الرئيس يحصل على العمال بدون أن يتكلف شيئاً . وثانيهما أن الأولاد الذين يولدون من زوجاته ينتسبون إليه . وصدر مؤخراً حكم من محكمة في نيجيريا أوضح مركز الطفل الذى يولد فى حالة الرباط الزوجى . فقد ولدت أرملة ولداً حين كانت لا تزال تعيش مع أسرة زوجها . فطالبت كل من أسرة الزوج وأسرة الأرملة بالطفل . فأصدر القاضى حكمه بأن الطفل ينتسب إلى أسرة الزوج حيث أن المرأة كانت لا تزال مقيمة معها . وأما عن تكاليف الزواج فقد دل بحث عمل فى « كوتونو » على أن الزواج فى الطبقة المتوسطة يتكلف ما بين ٨٠٠ روبية ، ١١٠٠ روبية . وحالما يطلب شاب يد فتاة فلا بد من تقديم هدية مكونة من ست زجاجات من الخمر والمشروبات الكحولية الأخرى ، وغير ذلك من الهدايا لأصهار المستقبل ، ولا يمكن الدخول فى مفاوضات بشأن الزواج إلا بعد تقديم هذه الهدايا . كذلك يجب تقديم هدية ثانية تتكون من ست وعشرين زجاجة من المشروبات المتنوعة قبل الاتفاق نهائياً على الزواج . ولكن بعد تقديم الهدية الأولى يمكن للعروسين أن يتعاشرا كزوج وزوجة . وحالما تحبل الفتاة يصبح أهلها على استعداد لأن يخففوا من الثمن الأصلي .

بيد أن ارتفاع ثمن العروس قد شجع على الحياة الفاسدة . فيذهب بعض الآباء إلى حد عدم تشجيع بناتهم على الزواج ، لأن الأولاد الذين يولدون لهن ينتسبون فى هذه الحالة إلى أسرهن ، وفى نفس الوقت يستطيعون المطالبة بالتعويض . وكذلك تظهر الفتاة العصرية عدم الميل إلى الزواج ، لأنها تشعر أنها تستطيع الاستمتاع بالحياة أكثر لو بقيت بدون زواج ، إذ تستطيع الخروج مع أزواج الأخريات ، وتوفر على نفسها معاناة الغيرة . هذا بالإضافة إلى أن العزوبة تمكنها من أن تحيا حياة خالية من الهموم . لذلك نجد مدن غرب أفريقية غاصة بالنسوة الأحرار اللواتى تحررن من القيود ويعشن بلا هم كالعزاب المرحين سواء بسواء . ومما يشجع على هذه الحياة المتحررة أن

(١) الروبية تساوى حالياً ٨٨ مليماً (المترجم) .

الريف في هذه المناطق خال من الرجال ، وأن عدم التناسب بين الرجال والنساء في المدن عظيم لدرجة أن الحياة الحرة السهلة لها ميزة أعظم . ولقد وصف أحد الكتاب المرأة الحضرية بأنها « . . . خطراً حقيقياً على الإخلاص الخلقي للرجال . لقد أملت الماماً دقيقاً بكل وسائل تسليّة العالم الغربي ، وترتضى بأن تمشي طول اليوم حول حانوت للهدايا مضاء بالنيون ، وتتسكع حول فنادق المدينة ، وأماكن بيع الثلجات بدون أن يكون في حقيبة يدها ملصق واحد ، مفضلة هذا على زواجها من مزارع دخله ألف جنيه في العام ، ولا طعم للحياة معه إلا الأمل في حمايته وتربية الأطفال »^(١). فلا غرابة إذا دعت هذه الحال مجلة « أفريقية » إلى أن ترفع الصوت قائلة : « إن بناتنا يقلن إنه لا حب بغير نقود » .

ومع ذلك فإن القلق الذي يدفع بالشابات إلى المعيشة الحرة والرغبة في التحرر من روابط الزواج وقيوده لا يعزيان إلى الشعور بالضجر الاجتماعي الذي أبرزته الثورة في غرب أفريقية فحسب بل أيضاً إلى السعي وراء التحسن المادي والرغبة في عيشة الرفاهية . ويرتبط حب الفتاة العصرية في غرب أفريقية للباس ، والمجوهرات ارتباطاً وثيقاً بالتحرر والتساهل في آداب سلوكها . وكانت سيدات « الولوف » اللواتي يفخرن بأنهن أكثر سيدات أفريقية إدراكاً « للمودة » قد اتخذن أنموذج « الامبراطورية » بوسطه المرتفع وجزئه الأسفل الفضفاض . وهذا اللباس ، بعد أن تعرض لتغيرات كثيرة ، أصبح اللباس الوطني في إفريقية الغربية الفرنسية . والظاهرة التي يتميز بها هذا اللباس هي كمية القماش الكبيرة التي يستلزمها . وفوق هذا اللباس تستعمل السيدات غطاء الرأس . ويقول مستر « جوفري » الخبير النفسي عن هؤلاء السيدات : « إن حركاتهن ونظراتهن وطريقة حديثهن كلها جذابة » . ومما لا شك فيه أن الإغراء موجود ، ولكن على المرء ألا ينسى الثمن . فلقد رأى البعض في حب المرأة السنغالية لعيشة الترف السبب في بقاء السنغال في داخل المجموعة الفرنسية

(١) ص ٦٣ من كتاب « ساكنو المدن » - تأليف Cyprian Ekwensi

وإن مخازن ملابس « كنجزواي » وأماكن الرقص بالنسبة لسيدات أفريقية البريطانية هي مفاتيح السماء . وبما أن القليلين من الرجال يملكون من الثروة ما يكفي لجعلهن يعشن العيشة المترفة التي هن جديرات بها ، أصبح سعيهن وراء المحبين بدل الأزواج .

وقد أنشأ هؤلاء السيدات الجمعيات أيضاً ، وهي جمعيات حماية متبادلة تبذل لهن العون في أوقات المرض والوفاة وظروف الحاجات الأخرى . وهن اللواتي يقررن « المودة » ، وأقصى ما تصبو إليه نفوس مصممي الأزياء الجديدة في غرب أفريقية أن تقرر إحدى هذه الجمعيات اتخاذ تصميمهم زياً لها . عند ذلك قد يجد الإنسان ذات مساء جميل السيدات في مدينة ليوبولدفيل أو دكار في زى واحد يمرحن ويستمتعن بالحياة . على أن الحرية الجديدة للسيدات الأفريقيات لا تظهر في حرية التصرف فحسب ، بل أن شأنهن في ميدان العمل عظيم ، ولهن السيطرة على تجارة التجزئة . ويشجع على هذا بطبيعة الحال انحلال الروابط الزوجية . ففي المجتمع الذي يكون فيه ولاء الزوجة لأسرتها وسلالتها أكثر منه لزوجها يمكن اعتبار كل زواج على أنه رباط مؤقت فقط . ولذلك تصر الزوجة على استقلالها الاقتصادي . وعلى الزوج أن يوفر رأس المال الذي به تبدأ نشاطها التجاري .

ونعوض المرأة في السياسة والمجتمع في غرب أفريقية موضوع دراسة مقارنة شائعة إحدى نواحيها هي المهر ، وتعدد الزوجات واشتراك النساء في الميدان الاقتصادي . ثم نأحية أخرى هي أن السيدات لا يستمتعن بقوة اقتصادية عظيمة فحسب ، ولكنهن كذلك منظمات تنظيمياً محكماً إلى أقصى حد . ولربما كان مركز مدام « كوليبالي » في ساحل العاج والفولتا العليا فريداً في بابه ، ولكن هناك على مستوى أدنى سيدات كثيرات لهن نفوذ قوى ، وإن كن لا يبلغن مبلغ مدام « كوليبالي » . فهناك في غانا كثير من السيدات البارزات ، وفي نيجيريا السيدة « رانسم كوتي » . وقد أجاد « بيتر ابراهامز » وكذلك « جويس كاري » في إبراز مركز السيدات وما لهن من سيطرة . وقد

تكون الاضطرابات التي حدثت في «آبا» عام ١٩٣١ حين نظمت السيدات أنفسهن ضد محاولة الحكومة لاجراء تعداد ، وما ترتب على ذلك من قيام «حرب النساء» - قد يكون ذلك أكثر الأمثلة تطرفاً . وثمة مثل آخر هو إقامة مدام كوليبالي للمتاريس المنظمة أمام السجن الذي سجن فيه زعماء حزب التجمع^(١) الديمقراطي الأفريقي ، وكذلك الدور الذي لعبته منظمات غانا للسيدات حين ألقى زعماء حزب الميثاق الشعبي في غيابة السجن . وحدث أيضاً في نيجيريا مؤخراً أن نظمت السيدات الحملات ضد الضرائب في الإقليمين الشرقي والغربي وسيطرن عليها .

من هذا نرى أن السيدات لعبن دوراً بارزاً للغاية في السياسة والاقتصاد في غرب أفريقية ، ويمكن القول أنهن تحررن تحرراً كاملاً .

والنظام الطبقي في غرب أفريقية ، وإن لم يكن كما هو في الهند ، يكفي لأن يخلق مشكلة . فهناك بطبيعة الحال الطبقات العليا القديمة التقليدية التي تتكون من الرؤساء والأطباء الذين يعتمدون على السحر والعرافين والكهنة والمهرة من ذوى الحرف ، ثم الزراع ، ثم العامة من أمثال الحدادين والعمال والمنبوذين . وفي مناظرة عقدت مؤخراً في الإقليم الشرقي عن الغاء نظام الطبقات (الأوهو) تقدم الجانب المعارض بحجج مماثلة لحجج المتزمتين لا لتبرير بقاء هذا النظام بل لإثبات أنه في طريقه إلى الزوال ، ومن ثم فلا داعي لتشريع قوانين لهذا الغرض . ومع ذلك فالدليل على أن مثل هذا النظام يستغرق زمناً طويلاً لو ترك ليزول من نفسه ، هو أنه قد طال بقاؤه في الإقليم الشرقي . وبنفس الطريقة في مجتمع السودان المتطور تخصص جماعات بعينها في حرف معينة . فصنع الأحذية «البلدية» وقف على «الآرما» وهم سلالة المراكشيين الفاتحين . وفي «بيدا» توارثت جماعة من العمال صناعة الزجاج جيلاً بعد جيل باعتبارها تحتاج إلى تخصص في المعرفة . وفي السودان ينظر الناس إلى الحداد نظرة الخوف والاحترام ، ولكنه يعتبر في نفس الوقت خارج المجموعة .

(١) Rassemblement Démocratique Africain .

وبسبب مهارته في شغل المعادن يحظى باحترام الناس ويعامل على أنه ساحر ، مع أنه ينظر إليه باحتقار من الوجهة الاجتماعية . وتقوم زوجته بعمل القابلة عادة . وفي السودان أيضاً طبقة « المداحين » التقليديين الذين يعيشون عائلة على أرباب نعمتهم مقابل ما يكيلونهم من مديح . لهذا ينظر إليهم على أنهم أخط طبقة بعد العبيد . وأخيراً هناك في كل مجتمع سلاله العبيد . ومع أن الرق لا يتخذ الصفة القانونية فلا يزال المركز الخاص للسيد والتابع مستمراً في صورة ما . والعمال والعبيد السابقون ينتمون إلى جماعة قبلية مختلفة ، كانت قد اقتنصت من قبائل متنوعة وليس هناك ما يربطهم بأية جماعة في المناطق التي يعيشون فيها . وحتى من تحرر من الرجال ما زالوا يحتفظون بعلاقة التبعية لأسر السادة السابقين بتقديم الهدايا في المناسبات الملائمة .

لقد تهدم المجتمع التقليدي ، لأن نظام الطوائف الصناعية القديم لم يستطع الصمود أمام استيراد سلع المصانع الرخيصة الثمن . وانقطع الحدادون وأصحاب الحرف الأخرى عن تأدية أية وظيفة نافعة إلا في المناطق المتأخرة . وبينما لا يزال التمييز الاجتماعي القائم على الطبقة موجوداً ، فإن الطبقات الدنيا تكون طوائف عند انتقالها إلى المدينة . ذلك لأن السكك الحديدية والجيش والمصانع تجعل من العسير مراعاة التفرقة بين الطبقات . وما لم يصر الطبقي على إعلان طبقته عندما ينتقل من منطقته تظل سرّاً لا يعرفه أحد . وتساعد سهولة الابتعاد عن المنطقة التي تعرف فيها الطبقة المنحطة للفرد على هدم النظام الطبقي ، وبدلاً منه يصبح الحكم على الشخص بحسب العمل الذي يؤديه . إن الرجل الذي يعمل في كسح المراحيض ليلاً في مدينة لاجوس ينظر إليه بعين الاحتقار ، ولكنه إذا انتقل إلى منطقة أخرى بمبلغ كاف من النقود يتغير مركزه الاجتماعي . فالمال ، إذن ، وليس الأصل الاجتماعي هو الذي أصبح بالتدريج يحدد مركز الفرد .

الفصل الرابع الزعماء والأحزاب

إن العبقرية الوطنية لشعب ما قد تجد أحسن إعراب عنها في نوع الزعماء الذين يختارهم ذلك الشعب . وقد يكون الزعيم مختلفاً من أوجه كثيرة فلا حاجة به — وهذا هو الغالب — أن تكون له الخصائص التي يربط الإنسان بينها وبين الشعب . فأوكونل^(١)، وبارنل^(٢) وديفاليرا^(٣) زعماء أيرلندا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وديجول في فرنسا ، وهتلر في ألمانيا ، وإلى حد ما غاندى ونهرو في الهند لم تكن لهم الصفات التي يقرنها الناس عادة بالأمم التي نشأوا فيها . ولكن أمثال هؤلاء هم رموز الروح الخالدة للدول ، لا السياسيون الذين يمكن أن يدعوا ممثلين لها . فمن الضروري إذن معرفة نوع زعماء غرب أفريقية .

إن الزعامة في الدول التي برزت حديثاً تلعب ، بطبيعة الحال ، دوراً هاماً للغاية . فوشنطن في الولايات المتحدة ، وبسمارك في ألمانيا ، وديفاليرا في أيرلندا ، وغاندى ونهرو في الهند قد أسهموا بأكثر من مجموع ما قاموا به من أعمال . لقد خلقوا أممهم ومنحوا دولهم أسطورة . ونحن لا نرى هذا فقط في الولايات المتحدة حيث جمع وشنطون بين مكانة القائد المظفر والسياسي الناجح ، بل وحتى في باكستان حيث لم يعيش محمد علي جناح طويلاً ليرى بعينه تقدم ما صنعت يدها في فترة ما بعد الاستقلال ، وكيف أن الشخصية الفذة لمؤسس باكستان أعطى الفرصة للباكستانيين أن يتحدثوا حول اسمه في

(١) O'Connel . (٢) Parnell . (٣) De Valera .

أوقات الأزمات . وهناك من الناحية الأخرى دولة كبولندا التي استعادت استقلالها بعد ١٥٠ عاماً ، لم يكن فيها حزب أو اسم زعيم تلتف حوله ، رغم أن إحساسها بالوعي القومي كان أكثر نمواً ، ولهذا لم يكن لبولندا أسطورة قومية في أوقات الأزمة إلا بولندا نفسها ، وحولها تفت متحدة .

إن فكرة الأسطورة القومية ذات أهمية كبرى في حياة أية دولة . ولعل فرنسا هي أحسن مثل لأهمية فكرة الأسطورة القومية . فلم يخلق الفرنسيون قديسين من شخصياتهم القومية من أمثال جان دارك ولويس العاشر فحسب ، بل إن تقاليد فرنسا وهي تعمل باعتبارها وكيلا عن قوة أسمى تتخلل تاريخ فرنسا بأجمعه . وإن موقفاً كهذا ليساعد على نمو الشعور القومي . وللدول الأخرى أيضاً شيء تستند إليه . فالولايات المتحدة ترجع دائماً إلى مؤسسها من الآباء ، والمملكة المتحدة ترجع إلى الفترات التي وقفت فيها وحدها ضد أية دولة أوروبية . وحتى الاتحاد السوفيتي يحكي ذكرى أبطال ما قبل أيام الثورة الوطنيين في أوقات الأزمات . فإذا تستطيع الدول الجديدة في أفريقية وآسيا التي ليس لديها تقاليد الدولة القومية — ماذا تستطيع أن تفعل لتخلق أسطورة ؟

وفي بلاد مثل الهند والجمهورية العربية المتحدة يكون الاتجاه لا إلى زيادة التنويه بثقافة البلاد فحسب بل وإلى الجهاد الطويل في سبيل التحرر السياسي . ففي الهند ينظر إلى حادث كحرب سنة ١٨٥٧ من زاوية جديدة تماماً ، وتوؤل بما يتفق وحاجات العصر الحاضر . ويصبح الجهاد الطويل — وكان غالباً من غير عنف — مصدر الهام للجيل الجديد ، لأن ثبات الغرض والعزيمة التي صاحبت السعي في إدراكه لمدة تربو على الستين عاماً تجعل ذلك الجهاد فريداً في بابه . لذلك كانت الهند في مركز يدعو إلى الغبطة إلى أقصى حد .

ولقد كان الاحتلال البريطاني والفرنسي في أفريقية أقصر أمداً بكثير . ومع أن « ساموري » و « الحاج عمر » و « بهانزين » في أفريقية الفرنسية والحكام الأشانتيين في غانا قد نشأوا خصوماً عنيداً للسيطرة الأجنبية فقلما

يعتبرون أبطالاً وطنيين . ولم يكن في غرب أفريقية البريطانية - باستثناء أشانتي - عمل مدبر ضد البريطانيين ، وحتى المقاومة الفولانية كانت موزعة . وعلى النقيض من ذلك يمكن النظر إلى « سامورى » و « الحاج عمر » في أفريقية الفرنسية ، فقد جعل الأفريقيون فيها فعلاً من سامورى الزعيم والمحارب البطل ضد الاستعمار الفرنسى . على أن المرء لا يستطيع التحدث عن جهاد طويل شاق ضد الاستعمار ، خبر الزعامة ووجدتها لا تليق لها قناة . فحزب التجمع^(١) الديمقراطى الإفريقى لم يظهر إلى الوجود إلا فى عام ١٩٤٥ ، وتلاه حزب الميثاق^(٢) الشعبى فى عام ١٩٤٧ ، ثم « جماعة العمل » فى عام ١٩٥١ الذى ظهر فيه أيضاً المؤتمر الشعبى^(٣) الشمالى . ولم تستقل غانا استقبلاً تاماً وتحصل الأقاليم الأخرى على الحكم الذاتى إلا فى عام ١٩٥٧ . وهكذا كان كل الجهاد ضد الاستعمار مقصوراً على فترة قصيرة لا تتعدى الاثنى عشرة سنة بعد الحرب العالمية الثانية . ومن بدء هذه الفترة كانت الدول الاستعمارية قد بدأت تدرك أن هذه الأقاليم ستصبح مستقلة فى المستقبل القريب جداً . ولقد نالت ساحل الذهب مثلاً الحكم الذاتى فى سنة ١٩٥٤ .

ومع ذلك ففى كل الدول الأفريقية وبنوع أخص فى غانا وغينيا كانت هناك محاولة لخلق الزعيم ليس فقط باعتباره شخصية سياسية بل وبطلا قومياً عظيماً . ولربما كان كوامى نكروما أكثر نجاحاً فى هذا من أى زعيم آخر . فان صورته تظهر على طوابع البريد والنقد . ويقف تمثال نكروما ، محرر الوطن ، شامخاً عند مدخل مبنى البرلمان فى أكرا . ولم يجمع نكروما فى شخصه أسطورة الزعيم السياسى فحسب بل وأسطورة المسيح المنتظر ، ويضاف إليهما زخرف مركز الرئيس التقليدى .

هذا الرجل الفذ ، بعد أن أنهى دراسته فى المدرسة ، صار مدرساً فى

Rassemblement Démocratique Africain (١)

Convention People's Party (٢)

Northern People's Congress (٣)

« اتشيمونا » ، وذهب بعد ذلك إلى جامعة « لنكولن » التي تخرج فيها كثيرون من الزنوج البارزين . وكان نكروما يقوم ببعض الأعمال في وقت فراغه أثناء دراسته لقاء أجر يساعده على مواجهة نفقات التعليم . كما كان يعمل أثناء العطلة الصيفية على ظهر سفن الركاب لنفس الغرض ، وبذلك استطاع أن ينتهي من دراساته في الكلية . ثم سافر بعد ذلك إلى لندن حيث بقي بعض الوقت . وفي تلك الأثناء اختلط بالمتقنين اليساريين ، مما حدا بالسلطات أن تقول عنه أنه شيوعي . ولكن نكروما كان يعلم أنها البورجوازية هي التي ستقبض على زمام الحكم ، ومن ثم كانت آراؤه تميل إلى اليمين لدرجة لم تكن لتجعل منه حقيقة زعيما يسارياً ذا أثر فعال ، وإن يكن قد استخدم العناصر الوحيدة التي كانت راغبة في مساعدته وهم الاشتراكيون اليساريون والشيوعيون . وكان ما تعلمه نكروما أثناء فترة تتلمذه في الغرب أن هناك شرطين يجب توفرهما قبل أن يمكن تحقيق النجاح في السياسة : أولهما الحاجة إلى مذهب فكري (ايدولوجية) وثانيهما عدم الرحمة في معاملة المعارضة . وقد بين بيتر ابراهامز بطريقة رائعة في كتابه : « إكليل من الزهر لأودومو »^(١) مثالية نكروما وقسوة قلبه . ذلك أن نكروما لا يتردد في التضحية بأعز أصدقائه في سبيل تحقيق أهدافه .

وقد واثت مواطن غرب أفريقية الذي كان يهلكه الجوع في لندن الفرصة حين كان حزب ميثاق^(٢) ساحل الذهب المتحد في حاجة إلى سكرتير منظم . وكان الحزب يضم زراع الكاكاو الأغنياء في الريف وأصحاب المهن في المدن . وكانت شدة اهتمامهم بمهمتهم تحول بينهم وبين الاهتمام الفعال بالسياسة ، فقبلوا نصيحة قدمت لهم وأرسلوا نفقات السفر لنكروما ليعود إلى أكر ، وتم ذلك

(١) "In Wreath for Udomo", by Peter Abrahams

United Gold Coast Convention (٢)

فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ . وفى ذلك الوقت كان يسيطر على الحزب «دنكواه»^(١) الذى كان ينتمى إلى إحدى الأسر الحاكمة الكبرى فى أشانتي ، وجورج جرانت ، وهو تاجر أخشاب كبير . وأدرك نكروما أنه إذا كان على الحزب أن يقوم بدور فعال فلا بد من إنشاء فروع له فى كل جزء من أجزاء البلاد ، وإذ وضع هذا الغرض نصب عينيه بدأ رحلة فى الريف . وفى خلال ستة الأشهر الأولى أنشأ أكثر من ٥٠٠ فرع فى المستعمرة وحدها . وكان السياسيون من أمثال دنكواه منشغلين بنشاطهم المهني أو قائمين بأبحاث فى المتحف البريطانى لدرجة أنهم لم يهتموا اهتماماً كبيراً بمصادر قوتهم . وكان موقفهم حيال السياسة موقف من أغرموا بالفنون الجميلة بطريقة سطحية ، فعانوا نفس مصيرهم عندما التقوا بالسياسيين المحترفين المنظمين . وكانت خسارتهم على طول الخط . وقد وجد زعماء حزب ميثاق ساحل الذهب المتحد أن سكرتيرهم المنظم قد سرق منهم حزبهم .

وكان نكروما ظاهرة فريدة فى غرب أفريقية البريطانى . وكانت السياسة فى غرب أفريقية حتى ذلك الوقت وقفاً على السادة الفكتوريين الذين كان موقفهم حيال الرجل العادى موقف المتعالى الأرستقراطى والمثقف المتعجرف . واستطاع نكروما أن يركز فى نفسه رغبة الرجل العادى المكبوتة — رغبة الشاب الأسود فى النجاح والتعلم ، ورغبة الطبقات الجديدة فى القوة السياسية والاقتصادية . فحسن منظره وعيناه الناعمتان الحاملتان بما يبدو فيهما من جد جعلته «فتى المسرح والاستعراض» فى أعين الآلاف من التاجرات اللواتى كن على استعداد لأن يستثمرن أموالهن فى مستقبله السياسى . ولأنه كان أعزب أصبح شخصية رومانتيكية . ومظهر الحجل والحياء هذا يميز واحداً من أذكى العقول السياسية فى أفريقية ، عقل يمكنه أن يحسب باتقان دقيق مقدماً خمس خطوات على لوحة الشطرنج السياسى .

(١) Danquah

وسرعان ما استطاع نكروما ، ذلك الزعيم العظيم ، أن يجمع حوله مساعدين مقتدرين . وقد رافقه « كوفى بوتسيو » من لندن ، وسرعان ما انضم إليه رجال من مختلفى المشارب مثل « كروبو إيدوسي » ، و « كوفى باءوكو بدماه » ، « وبراميه تتيجه » ، وجم غفير غير هؤلاء . وبطبيعة الحال كانت قدرته على جذب عناصر الشباب ميزة لا شك فيها ، وكون نكروما حزبه على أنه حزب الشباب ، حزب الفقراء ، « وفتيان الفرانده » . واتخذ نكروما الاسم « فتيان الفرانده » الذى استخدمته المعارضة للسخرية من حزب الميثاق الشعبى شعاراً لجذب الشباب . ولكن نكروما مع استعداده للانتفاع « بفتيان الفرانده » ، واستخدمهم فى نضاله ضد البرجوازية العليا ، لم يقصد قط أن يكون الحزب حزب المجردين من الأملاك أو حتى أن يسمح بأن يكون ذا مذهب فكرى يسارى . ذلك أن نكروما لم يكن زعيماً يسارياً ، ولم يكن حزب الميثاق الشعبى حزباً يسارياً ، بل كان حزبه يمثل تاجرات الأسواق ، وصغار التجار ، والزراع والصفوف الدنيا من الطبقة المتوسطة . وكانت مصالح البرجوازية الدنيا والعمال مشتركة ضد مصالح الاستعماريين والطبقات العليا ، وكان نكروما مستعداً أن يستخدم الطبقة العاملة حتى وقت الانشقاق الذى حصل فى سنة ١٩٥٤ . وبنفس القسوة التى تميزت بها كل أعمال نكروما السياسية طرد الجناح اليسارى من حزب الميثاق الشعبى ، ووجد عشرون من اليساريين البارزين أنفسهم فى عرض الطريق ، وبدأ الحزب يوطد مركزه بعد أن تحققت له السلطة .

وأظهر الانفصال عن اليسار نكروما فى أحسن حالاته كسياسى واقعى . لقد تحققت له السلطة السياسية ، ولو أبقي على صلته باليسار لقدم بعمله هذا الفرصة لخصومه السياسيين فى غانا وبريطانيا ليوصموه بالشيوعية . وكانت لجنة وطسون قد سبقت وحاولت مرة أن تفعل هذا . ثم إن هدفه وقتئذ كان أن يظهر بمظهر السياسى المعتدل - مظهر الوطنى الأفريقى ، نعم ، ليس مظهر الثورى الاجتماعى . ذلك أنه إذا كان لا بد من تنفيذ المشروعات التى قرر

تنفيذها مثل مشروع الفولتا ، وتصنيع غانا وما إلى ذلك ، فانه من الضروري أن تطمئن البلاد الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة على استثماراتها : لذلك لم يكن تخلصه من اليسار ثمناً باهظاً بالقياس إلى رفاهية غانا في المستقبل .

على أن تفوق نكروما لم يبد في أساليب تحقيق السلطة فحسب ، بل وبدأ أيضاً في الطريقة السهلة التي تزعم بها حركة الجامعة الأفريقية . ففي مؤتمر الدول الأفريقية الذي انعقد في أكرا كان المرء يستطيع أن يقول إن مجموعتين من الدول تقابلتا وجهاً لوجه : الكتلة العربية وتتكون من مراکش وليبيا وتونس ومصر والسودان ومجموعة الدول السوداء وتتكون من ليبيريا والحبشة وغانا . وكان المصريون يظنون أنهم باعتبارهم زعماء العرب يستطيعون أن يستخدموا الحركة الأفريقية سلاحاً آخر من أسلحتهم ، ولكن مهارة نكروما السياسية هي التي حالت دون انقسام المؤتمر على أساس الجنس ، إذ استطاعت غانا باعتدالها أن تجتذب إلى جانبها زعماء تونس والسودان المتأثرين بالغرب .

ومع ذلك ، فإن نكروما ، مع أنه يميل إلى الغرب ، نأى بنفسه في الوقت عينه عن أحلاف تورطه . ويبدو الآن أنه يواصل من كل قلبه تحقيق حلمه الخاص بالجامعة الأفريقية . ومن شأن هذا أن يجعله معقد الرجاء الذي يبرزه بطبيعة الحال زعيماً في الكفاح لتحرير أفريقيا .

بيد أن الميدان لم يخل لنكروما في غانا ، فلا تزال المعارضة تؤدي وظيفتها هناك ، وتقف العناصر المحافظة في مواجهة حزب الميثاق الشعبي . ويزيد في شقة الخلاف أن في وسعه أن يقوم على الولاءات الإقليمية . ولم يستطع « دنكواه » ولا « بوسيا » وهما أبرز زعماء المعارضة ، بما لهما من طريقة فكرية عالية في السياسة ، وبترجيحهما العقل على العاطفة والمصلحة ، أن يكون لهما أثر على الرجل العادي . ويتركز أتباعهما في منطقة آشانتى حيث يؤيدهما زراع الكاكاو والأغنياء والطبقات الإقطاعية التي ينتميان إليها . ولم يحاول أيهما بطريقة من الطرق أن يجعل له أتباعاً من جمهوره الشعب ، لأنهما يحتقران الرجل العادي ويفضلان برج الجامعات العاجي على نضال السياسة ومتاعها .

وليست غانا إلا جزءاً صغيراً من غرب أفريقية الذى يمتلىء سائره
بالزعماء . ففي نيجيريا وحدها « أزيكوى » . وأولوو ، وسردونا سكوتو
وتيفيوا باليوا بالإضافة إلى عدد من الزعماء الآخرين الذين قد يبرزون فى
المستقبل القريب مثل « الفقيه أمينو فى كانو »^(١) . وفى الكمرون لا نجد
« إنديلي فونشا »^(٢) و « أهيدجو »^(٣) فحسب ، بل و « مومى »^(٤) الذى يحاول
من مقر رياسته الجديد فى كوناكرى أن يقود الثورة فى قسم « ساناجا »
البحرى . وهناك سيلفانوس^(٥) أولمبيو فى توجو ، ثم زعماء مالى —
موديبو كيتا^(٦) ، سنجهور^(٧) ، ولامين جوى^(٨) ، ومحملىو ضيا
(Mahamadou Dia) . وفى ساحل العاج ، هوفوى بواني . وفى داهومى ،
ايثى (Apithy) . وفى ليبيريا ، توبمان (Tubman) . وفى غينيا ،
سيكوتورى ، وهو أعظم زعماء أفريقية جذباً للأنظار . وقد أوجد كل قطر
الزعيم على صورته الخاصة .

وقد أصبح هوفويه بواني ، وقد كان يوماً ما مشاركاً مخلصاً للحزب
الشيوعى ، المحافظ المثالى فى قارة أفريقية . وهو لا يقل عن نكروما فى جاذبيته
أو فى قدرته على التنظيم . وبواني هذا ، ابن أحد الرؤساء الصغار . وقد
اضطر فى صغره أن يخدم فى بيت أحد الأوربيين — وليس بين زعماء غرب
أفريقية من اضطر أن يخدم فى البيوت ، ولا حتى أولئك الذين يدعون أنهم
زعماء فتیان الفراندة — ثم أصبح طبيباً . إلا أن تعليمه كان أفريقياً، وحصل على
درجته العلمية من مدرسة الطب بدار . ويعتبر الأطباء الحاصلون على
مؤهلات محلية فى أفريقية الفرنسية أدنى منزلة من غيرهم . ولذلك كان لهوفويه
كل العذر أن يكون متطرفاً ، وكان يبدو وقتاً ما أن حزب التجمع الديمقراطى
الأفريقى الذى كونه فى ساحل العاج سيكون حزباً ثورياً .

- | | |
|----------------------|------------------------|
| Endeley Foncha (٢) | Amino Kano (١) |
| Moumie (٤) | Ahidjo (٣) |
| Modibo Keeta (٦) | Sylvanus Olympio (٥) |
| Lamine Gueye (٨) | Senghor (٧) |

لقد كان للسنوات الست التي تلت عام ١٩٤٥ أهمية بالغة في أفريقية الفرنسية . وتنقسم هذه الفترة إلى قسمين متساويين ، والخط الفاصل بينهما هو تخلص راماديه^(١) من الشيوعيين في عام ١٩٤٨ . ففي السنوات الأولى سنحت الفرصة للشيوعيين أن يوطدوا أقدامهم في أفريقية . وكان رسل الحزب ، ومن أبرزهم والدك - روكيه^(٢) وريمون بارب^(٣) ، يجوبون كل أنحاء أفريقية : وأرسل الحزب عدداً كبيراً من المندوبين لحضور مؤتمر باماكو الأول حين تكون حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي . وكان اتحاد العمال العام نشيطاً في تنظيم العمال وتكوين نخبة مختارة عن طريق تعليم الأفريقيين مبادئ ماركس وتنظيم اتحاد العمال . وما حل عام ١٩٤٨ حتى كانت أقدامهم قد ثبتت في أفريقية .

وكانت الخطة التي اتبعتها الحزب الشيوعي الفرنسي هي التسلل إلى الحركة القومية . وكانت القومية الشعور المسيطر في أفريقية ولا تزال . وحاول الشيوعيون أن يستخدموها لمنفعتهم . وكان العنوان المشترك بطبيعة الحال هما الرأسمالية الأمريكية ومساعدتها الاستعمار الفرنسي . وقد قبل الأفريقيون عن طيب خاطر أن يكونوا في جانب الاتحاد السوفيتي في النزاع القائم بينه وبين الولايات المتحدة ، وكانوا على استعداد أن يقبلوا زعامة الطبقات العاملة في فرنسا بقيادة الحزب الشيوعي الفرنسي في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي . وقد أصبح التحالف وطيداً بين القومية الأفريقية والشيوعية العالمية في عام ١٩٤٨ . ولكنه لم يكن أكثر من تحالف ، لأن الهدف المشترك الذي كان يجمع بينهما هو التخلص من نير الاستعمار الفرنسي . وفي سنة ١٩٤٩ عندما قررت الحكومة سياسة القمع ، قام حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي بحملة لهدم الاستعمار الفرنسي ، وكادت تنجح حملة الامتناع عن دفع الضرائب والهياج العنيف .

(١) Ramadier . (٢) Waldeck-Rocket .

(٣) Raymond Barbes

غير أن ازدياد الهياج أخاف الطبقات المتوسطة ، وكان منشأ خوفها أن الحركة إذا استمرت صارت أكثر تطرفاً . وقد أدرك هوفويه بواني نفسه هذه الحقيقة . وتغلبت المصالح الاقتصادية على الحكمة السياسية عندما اختار سبيل الاعتدال ، إذ قرر ، ومثله في ذلك مثل نكروما ، أن يقطع صلته باليسار . ومع أن نكروما لم يتعاون قط تعاوناً وثيقاً مع الشيوعيين ، فإن هوفويه بواني كان يرسل التحيات الأخوية إلى الحزب الشيوعي الفرنسي ويعترف بالدين الذي في عنق القومية الأفريقية للشيوعية العالمية . والسبب الذي يقدمه هوفويه لتصرفه هذا يبين أنه ربما كان أعظم زعماء أفريقية انتهازية . وكانت حجته أن الشيوعيين سيؤيدون الكفاح الأفريقي على أية حال . وإذا تحالف حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي مع الشيوعيين اتخذ المحافظون من هذا عذراً لاتخاذ إجراءات للقمع . ولذلك دبر الانفصال عن اليسار حتى يترك الجناح الأيسر الذي أراد التحالف مع الشيوعيين بلا تأثير في الحزب . وقد قطعت هذه المناورة كل سبيل على داربوسيه^(١) سكرتير الحزب . وليست سيطرة هوفويه على الحزب بأقل من سيطرة الزعيم الماركسي الآخر . وفي الواقع قد أبدى الزعماء الذين نالوا تدريباً ماركسياً تفوقاً في التنظيم السياسي ينقص الزعماء الآخرين نقصاً تاماً .

ولربما كانت أكثر تجارب الزعامة في أفريقية إثارة للاهتمام تلك التي تحدث في « مالي » . فوجود أربعة زعماء بارزين يجدون كثيراً من التأييد من الجماهير ، وزعماء قادرين آخريين يعوزهم التأييد الذي يتوفر للأولين يكون محكاً في أي بلد من البلاد . وكان يمكن أن يكون هناك نضال على السلطة يؤدي إلى الانقسام بين الأحزاب . على أن الزعماء في مالي استطاعوا أن يعملوا معاً ويوجدوا زعامة متآلفة .

ويعزى هذا ، إلى حد ما ، إلى الشخصيات ذاتها وإلى ما للأقليم من أثر في الحد من شعبية كل زعيم . فوديوكيتا مسلم مدقق ، كثير الصمت يجله

(١) D'Arboussier .

الناس . وهو عمدة مدينة باماكو والسكرتير العام للحزب الفيدرالى فى مالى ورئيس وزراء الاتحاد الفيدرالى ، ولكنه ليس خطيباً أليماً ولا متوقد الذهن ، وهما صفتان تتوفران لزعماء السنغال . إنه يمثل أحد شعوب السودان العظيمة ، شعب البامبارا . ومع أن الحاج عمر قد روضه ، إلا أنه لم يفلح فى تحويل أغلبية القبيلة إلى الإيمان . ويمثل كيتا تقاليد السودان الامبراطورية ، فقد انحدر أباطرة مالى من الماندينجو . ويسيطر البامبارا ، وهم ينتمون إلى نفس المجموعة ، على معظم السودان ، وحتى فولاني ماسينيا كانوا أتباعاً لهم . وكيتا سوداني مسلم ناعم الحديث ، أهله خبرته البرلمانية والوزارية فى باريس لأن يقع عليه الاختيار تلقائياً لأن يكون أول رئيس وزراء فى « مالى » . ومن خلف ابتسامته الهادئة يستطيع المرء أن يرى رجلاً قوياً شديد المراس ماهراً إلى أقصى حد فى أساليب التوفيق السياسى .

وأما « سينجهور » رئيس الجمعية التشريعية والوزير المنتدب للرابطة الفرنسية ، فهو رجل ذو طابع مختلف ، يستطيع الإنسان أن يقول عنه إنه الذهن الصافى فى السياسة ، وإن تكن قدرته السياسية مشكوكاً فيها ، وهو محاط بسياسيين طموحين من الشبان ذوى دراية بمعالجة مشاكل إدارة بلد متخلف . على أن سينجهور وريث تقليد عظيم . فهو صهر « فيلكس إيبوى »^(١) ويمكنه أن يطالب باستمرار تقليد « إيبوى » بشأن الحاجة إلى تنمية الشخصية الأفريقية . وقد نال سينجهور الشهادة العامة من « بواتيه » وصار مدرساً « بالليسيه » فى المقاطعات أولاً ثم فى باريس بعد ذلك . وهو مؤلف دواوين صغيرة كثيرة من الشعر ، وفيلسوف الشخصية الأفريقية مع « سارتر » ، ونائب منذ عام ١٩٤٦ ، ووزير فى حكومة أو حكومتين . فهو يلعب فى الصالونات الأدبية الفرنسية أكثر منه فى أفريقية .

ولا يمكن اعتبار سينجهور مجرد رجل من رجال السياسة ، بل إنه يتمتع بكل المهارة السياسية لبرلماني فرنسى قدير يستطيع أن يشعر الناس بتأثيره فى لحظات

Félix Eboué (١)

التغير في السياسة الفرنسية ، تشهد بذلك الطريقة الفذة التي تزعم بها استقلالي الأراضي الفرنسية وراء البحار . وله قدرة مماثلة على تنظيم حزب سياسي أو جعل غيره ينظمونه . أما تأثيره العظيم في كل أنحاء أفريقية الفرنسية فيمكن في أنه الزعيم الأفريقي الوحيد الذي استطاع أن يعرف مقومات الشخصية الأفريقية . وقد يمكن لنكروما أن يزعم أنه الناطق بلسان الجامعة الأفريقية ، ولكن « بادمور » الذي كان مستشاره والمدافع الأول عن الجامعة الأفريقية لم يضع قط تعريفاً شاملاً للشخصية الأفريقية . فهو لأنه لم يكن أفريقياً نظر إلى الموضوع من وجهة نظر الزنجي في العالم الجديد . ولكنه سنجهور ، وربما سنجهور وحده ، هو الذي يناقش مشكلة الشخصية الأفريقية ككل . فالشخصية الأفريقية أكثر من الجامعة الأفريقية . إنها المحاولة للتغلب على الخصومة المزدوجة — الثقافية السياسية والاقتصادية — التي تكون المشكلة الأفريقية . وسنجهور لا يجعل أفضلية لإحدى الناحيتين على الأخرى . وينادي بأن الحرية الثقافية لا يمكن تحقيقها بدون الحرية السياسية .

فسنجهور ، إذن ، شخصية أفريقية حقاً . وقد وقفت صعوبات اللغة والحدود الثقافية بين الأقاليم البريطانية والفرنسية ، وهي أكثر تعويقاً من الحدود السياسية ، واحتقار كل شيء فرنسي — كل ذلك وقف حائلاً بينه وبين تغلغل آرائه عن الشخصية الأفريقية في أفريقية البريطانية . ولم تصبح تعاليم سنجهور مألوفة لدى الدول الناطقة باللغة الإنجليزية إلا الآن فقط بعد تنويه سيكوتوري المتكرر بأهمية الأفريقي كإنسان .

ولربما كان مامادو ديا ، مساعد سنجهور القدير ، أحد الرجال الذين يسترعون النظر في غرب أفريقية . فالبلاد الناطقة باللغة الإنجليزية لا تعرف إلا القليل عن « ديا » رجل الاقتصاد السياسي ، الذي ألف كتابين يعالج فيهما المشاكل الاقتصادية في أفريقية الحديثة . وهو القوة المنظمة التي تقف خلف حزب سنجهور . وقد عالج بصفته رئيساً لوزراء السنغال هياج الموظفين المدنيين

بقدره وبدون هوادة . وما كان أطيها صدمة تلك التي أصابت الأوربيين ، الذين كانوا قد ظنوا أن تحقيق الاستقلال الذاتي سيعنى أن الاتحاد^(١) العام لعمال أفريقية السوداء يشل نشاط الحكومة ، عندما رأوا الطريقة التي عامل بها « ديا » إتحادات العمال . وأما غير الأوربيين ، الذين ظنوا أن الحزب سيتخلى عن علمانيته واشتراكيته إرضاء للرؤساء ، فعلتهم الدهشة حين وجدوا أنه لا الرؤساء ولا الزعماء الدينيون العظماء هم الذين كانت لهم السلطة السياسية بل الأحزاب السياسية .

على أن « ديا » ، الذي بلغ هذا الحد من الكفاية الفائقة في تنظيم حزبه وفي معالجة المشاكل الاقتصادية ، ليس له ، بطبيعة الحال ، نفس المزايا التي لغيره من الزعماء . فهو لامع باعتباره شخصاً ثانياً ، والثانون عادة لا ينجحون . وهناك في السنغال جمهور من الرجال المقتدرين الموهوبين الطامحين الذين مارسوا السياسة . ومع أن « ديا » أبرز زعيم بين الزعماء الشبان ، فإنه يدرك كل الإدراك أنه كلما أسرع في وراثة رداء السياسة ، تمكن من البقاء في الحكم مدة أطول .

وليست السلطة مقسمة بين هؤلاء الثلاثة فحسب بل هناك أيضاً رجال مثل « لامين جوى »^(٢) ، و « ماديرا كيتا »^(٣) ، و « دودو جوى »^(٤) وكلهم رجال مقتدرون اعتادوا الزعامة والمسئوليات الحكومية . فليس من الممكن في مالي أن يكون هناك زعيم واحد ، كما هي الحال في ساحل العاج أو غانا أو أقاليم نيجيريا . ولذلك أوجدت مالي زعامة متآلفة . ولربما كان هذا أمراً فريداً في بابه في غرب أفريقية ، وهو بالتأكيد واحد من أهم الأمور الحادثة هناك . لأنه إذا كان في مقدور مالي أن توجد زعامة بدون الاعتماد على

(١) Union Générale des Travailleurs d'Afrique Noire

(٢) Lamine Gueye

(٣) Madeira Keita

(٤) Doudan Gueye

زعيم مفرد بذاته ، كان الحكم الديمقراطي المنتظر في تلك المنطقة حكماً قوياً حقاً .

ومن الناحية الأخرى نجد في نيجيريا أربعة رجال يقبضون على زمام السلطة السياسية ، وهم أزيكوى ، وأولوو ، وأحمدو سردونا سكوتو ، وتافيوا بيليو رئيس الوزراء الفيدرالى . وليس « زيك » (أزيكوى) أكبرهم سناً فحسب ، بل وأكثرهم شهرة .

إن أزيكوى أو « زيك » هو ما يسميه الأمريكيون شخصية وهبها الله . ومع أنه شرقى الأصل ينتمى إلى قبيلة « الإيبو »^(١) فقد ولد في زونجىرو في الشمال . وكغيره من أعضاء قبيلته يتميز بصفة الإقدام . وقد حصل على تعليمه في « لينكولن » و « كولومبيا » ، ثم أصبح مساعد أستاذ في إحدى جامعات الزنوج في الولايات المتحدة . وهو أحد الزعماء الأفريقيين القلائل ، باستثناء « سنجهور » و « ديا » ، الذين جعلوا التأليف مهنة ثانية لهم . فمن كتبه « أفريقية الناهضة »^(٢) ، و « لبريا في السياسة العالمية »^(٣) و « مخطط سياسى لنيجيريا » ، وكلها رسائل تتناول موضوعات الساعة وتثير الأفهام لا بما تلقى من ضوء على المشكلات فحسب بل وعلى تفكير « زيك » نفسه .

ويبدو « زيك » كرجل أعمال ناجح دخل ميدان السياسة ، وهو أساساً رجل أعمال جمع بين السياسة والعمل . والناحيتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً في حياته العملية . لهذا فإن العدد الكبير من الصحف التى يملكها يخدم مصالحه السياسية . ولذلك يتهمه أعداؤه بأنه يستخدم السياسة لخدمة مصالحه في العمل ، وهى متسعة تكسبه سلطة كبرى في الناحيتين الاجتماعية والسياسية . ومع أن « زيك » استطاع أن يجتذب الجماهير وراءه بقدرته الخطابية ، ومع أنه ظل الزعيم الوطنى الكبير بلا شك ، فإنه لم ينجح في تنظيم حزب سياسى عظيم ،

(١) Ibo . (٢) Renascent Africa .

(٣) Liberia in World Politics .

إذ أنه لا يتصف بقسوة القلب اللازمة لتنظيم حزب في بلد حديث الظهور .
ولذلك تعرض المجلس الوطنى لنيجيريا والكثيرون للانقسام باستمرار لأن كل
زعيم برز في الميدان شعر بأنه يستطيع أن يجيد العمل بدون «زيك» . وفشل
«زيك» في توجيه حمية الشعب جعل منه زعيم غوغاء أكثر منه قائداً في
مقدمة الجيش . ومما أضعف مركزه تلك الدسائس المستمرة ، وتهديداته
بالانسحاب من ميدان السياسة ، ومحاولات اغتياله ، والتحول المستديم في
السياسة لمواجهة مواقف جديدة ، وعدم الرغبة أو عدم القدرة على أخذ
السياسة مأخذ الجد باعتبارها مهنة تتطلب وقت سياسى كله . ومع ذلك كان
«زيك» هو الرجل الذى نادى بالقومية لا في نيجيريا وحدها بل وفي ساحل
الذهب ، كما كان الأول بين السياسيين الأحياء ذوى الأثر الفعال في نشر
فكرة اتحاد أقاليم غرب أفريقية البريطانى ، والشخص الذى دعا إلى تكوين
حزب اشتراكى يسارى متطرف ، مع أنه لم يحاول قط تنفيذ الفكرة . وقد
بانت خبرته الأمريكية بوضوح في سياسته . فقد جعل حزبه على صورة
الأحزاب الأمريكية الكبرى ، وهى عبارة عن اتحاد لوحدات متناحرة متنافرة
تجتمع بينها فقط معركة الانتخاب .

وأما «أولو» ، المنافس العظيم «لزيك» فهو رجل من نوع جد
مختلف - رجل برز بجهوده الخاصة . ولم يكن له نشاط سياسى فى أيامه
الأولى ، ولم يبدأ اهتمامه بالسياسة إلا عندما أشرف على منتصف العمر .
فبينما كان فى لندن يدرس الحقوق أصبح أولو يهتم بحرية نيجيريا . وبينما
يتزعم «زيك» جناح القومية المتطرف ، يتخذ أولو جانب الاعتدال ،
ويؤمن بالتعاون مع البريطانيين . وعنده أن الشعب إجمالاً لا شأن له بالحكم ،
بل هو أمر يتعلق بالصفوة ، وأن فى أى مجتمع قلة بيدها السلطة وأغلبية تسير
وراءها . وبما أن فى نيجيريا طبقة متوسطة على استعداد للنضال لأجل السلطة
فإن كل الأسباب تبرر وجوب نقلها . ورأى أولو فى نفس الوقت واضح
فيمن يجب أن تنقل السلطة ، فهو يعتقد أنه من الأفضل لعامة الشعب أن

يحكمهم الحكام الطبيعيون لا الشبان الآتون من المدن . وقد كتب في هذا يقول :
لو خير الأمي اليوم بين الموظفين البيض ، والرؤساء ، والمتعلمين من أهل
نيجيريا . ومن من الفئات الثلاث يفضل ليكونوا حكام البلاد الرئيسيين ؟
لكان تفضيله وفق الترتيب المذكور لهذه الفئات . ذلك أنه موقن ، ولديه
ما يدعو إلى اليقين بأنه يلقي دائماً من الرجل الأبيض معاملة أفضل مما يرجو
أن يلقاها من الرؤساء ومن العناصر المتعلمة^(١) . ولكن يبدو أنه كان مخدوعاً ،
كما أثبتت الحوادث فيما بعد . فالسياسي الماكر الذي استخدم الرؤساء لإنشاء
حزبه قادر كل القدرة على خلع الحكام الذين يصطدم بهم . غير أن أولوو الذي
لم يزر أمريكا إلا مؤخراً ، والذي لا يبدو أن تفكيره السياسي قد تأثر بالمثل
العليا الأمريكية قد كون حزبه بأساليب تذكر بحكم المدن في أمريكا . فلقد
أدخل عن علم وعمد القبيلة والإقليم في السياسة ، وبني سمعته ونفوذه على
إثارة مخاوف الطبقة المتوسطة اليوروبية الراسخة الأقدام من « الإيبو » الذين
استيقظوا وأخذوا في الظهور . وكان السلاح الذي استخدمه ليجمع حوله
المؤيدين هو أبناء « أودوداوا »^(٢) . أما شخصيته اللطيفة والسهولة التي يعرب
بها في لغة واضحة جليلة عن مطالب قبيلته تحت شعارات القومية ، وملكة
انتصرف القاسي المحكم التدبير في غير انفعال ، والقدرة على اغتنام فرصة أي
تقصير سياسي وإنساني من خصومه — كل هذه تبرزه بوضوح لحياة سياسية
لامعة . غير أن المواهب التي أفلحت في جعله زعيماً لأقليم هي التي تحول بينه
وبين أن يكون زعيماً قومياً . فالانطواء والكراهية القبليتان لا يمكن أن تجتمعا
والقومية الحقيقية لأنهما تولدان نفس الشعور بالخصوصية في الجماعات
الأخرى . وهكذا يظل أولوو أسير نجاحه . ويستطيع الإنسان أن يقول عنه
إن حياته كانت لامعة وناجحة ، ولكن هذا النجاح نفسه حكم عليه بالفشل .
وبينما يعتبر « أولوو » و « أزيكوى » من زعماء القرن العشرين فإن

(١) ص ٣٢ من كتابه : السبل إلى حرية نيجيريا .

(٢) Egbe Omo Odudawa — Sons of Odudawa

الزعيمين الشماليين العظيمين : « تافيووا باليوا^(١) » وأحمدو سلطان سكوتو هما من بعض الوجوه من شخصيات القرن التاسع عشر . غير أن أحمدو — كما يسميه كثير من المعقبين البريطانيين — من المحافظين ، وتافيووا باليوا يمكن أن يقال عنه من الأحرار .

أما تافيووا باليوا ، الذى قد نما خلال أربع السنوات الأخيرة نمواً عجيباً فى الميدان السياسى ، فقد ظهر باعتباره الزعيم القومى الوحيد فى السياسة النيجيرية . ولم يسمع عنه نقد يذكر فى نيجيريا مع أنه لا يسيطر على إقليم أو حزب . فقوته إذن قوة شخصية خالصة ، لأنه السياسى الوحيد الذى يقبله كل حزب كرئيس وزراء فيدرالى . ولا يستطيع الإنسان أن يتصور اليوم أن « باليوا » كان قد أفضى بتصريح منذ بضع سنين قال فيه إنه ما إن ينسحب البريطانيون حتى يعود فرسان الشمال إلى الزحف إلى البحر .

وإذن ، فإلى أى شىء يمكن أن ينسب ظهور « أبى بكر تافيووا باليوا » كزعيم قومى ؟ إن الظاهرة البارزة فيه هى وقاره السياسى . فانه يتجنب الإسراف والتطرف ويحاول أن يسلك سبيل الاعتدال بين الأحزاب المتناحرة . وهو فى « بروده » يفوق حتى الساسة البريطانيين . وفى منطقة تفيض بالانفعالات النفسية — ويهدد فيها أحد أتباع « كروبو إدويس » بجعل الرءوس تتدحرج فى القنوات ، أو يستعدى منتم إلى حزب أزيكوي آلهة أفريقية ، أو يستعين مؤيد لأولو بأرواح الأسلاف — فى منطقة كهذه يصبح الاعتدال فضيلة . ويمكن صاحبه من أن يكون صديقاً للجميع ، فلا يشك حتى خصومه السياسيون فى إخلاصه ومقدرته .

ولربما كان ما جعله أصلح سياسى لرياسة أول حكومة مستقلة فى نيجيريا هو قدرته السياسية العجيبة . فهناك من أهل نيجيريا من هم أفضل تعليماً منه وأوسع فهماً لحقائق السياسة والاقتصاد العالمين ، ومنهم من هو أقدر منه على

الكلام عن علم ساعات طويلة عن المشكلات التي تواجه أفريقية اليوم . ولكن قليلين جداً في نيجيريا هم الذين أدركوا أن المستويات المختلفة للتطور في الشمال والجنوب تعني أنه بينما يتحتم التغيير . والتغيير السريع في الشمال ، فليس هناك شك في أن تظل السلطة السياسية في الشمال . لقد أدرك تافيوا باليووا هذه الحقيقة : ولو أننا رجعنا إلى عام ١٩٥٠ لوجدناه يدافع عن سياسة صبغ الإدارة الوطنية بالصبغة العصرية وعن التوسع السريع في الخدمات الاجتماعية . ولكنه في الوقت نفسه لم يكن مستعداً لأن يحني رأسه لأهل الجنوب . وقد بدت سياسته في نظر الجنوبيين محافظة : بينما رآها الشماليون سياسة ثورية . وقد أدرك باليووا من أول الأمر أن ينمو الاتحاد ككائن حي وأن يكون للشمال تحديد معدل النمو .

وهناك عامل هام ثالث في ظهور باليووا زعيماً وطنياً ، وهو أنه لم يكن ينتمي إلى أي من المجموعات الكبرى ، لا إلى الشعب « الفولاني » الحاكم ، بل ولا إلى شعب « الهوسا » الذي له الغلبة في الشمال ، وإنما جاء من منطقة « بوتشي »^(١) . ومن ثم فلا يمكن اتهامه بتمثيل النظام القبلي ، الذي كان يتهم به الزعماء بعضهم بعضاً . ومع أنه لم يكن منتبهاً إلى المجموعات القبلية الغالبة ، فإن كونه مسلماً أكسبه بالطبع نظرة نيجيرية ، لأن الإسلام ليس مقصوراً على الشمال فقط — لا يزال ثلث سكان الشمال من الوثنيين — بل ينتشر انتشاراً سريعاً في الغرب وبخاصة في المدن . ففي إيدان ولاجوس عدد كبير من السكان المسلمين، ويتحول الرؤساء في بلاد يوروبا تدريجياً إلى الإسلام . والشرق هو وحده الذي لم تراجع فيه الوثنية والمسيحية بعد . لذلك يمكن أن يقال أن « باليووا » إلى حد ما يمثل جيل الزعامة الإسلامية القادم في غرب أفريقية .

أما أحمدو ، سردونا سكوتو ، وهو من ذرية الفاتح الفولاني ، عثمان^(٢) دان فوديو مباشرة ، وحفيد سلطان سكوتو التاسع ، فيعتبر من نواح كثيرة

(٢) Othman dan Fodio

(١) Bauchi

أهم الشخصيات جميعاً ، ولربما كان من الممكن مقارنته باللوردات والبارونات الذين سيطروا على السياسة الإنجليزية في القرن التاسع عشر . فهو الممثل الوحيد للأسر الفولانية الحاكمة ، الذى يعد زعيماً فعالاً بالمفهوم العصرى . ومثل الغالبية منهم لا يثق بالتغيير ويشك فى الرجل العادى ، ولكنه يدرك فى نفس الوقت أن التغيير ضرورى إذا كان لا بد من تجنب الثورة . لذلك تجده على استعداد للموافقة على التغييرات عندما يصبح تجنبها غير ممكن . لقد وجد المؤتمر الشعبى الشمالى بصفة حزب ، ولكنه حزب تديره السلطات الوطنية . ويمكن أن نرى مهارة السلطان السياسية فى الطريقة التى عامل بها السلطات الوطنية . لقد تقرر تعيين وزير للحكم المحلى ، حتى يمكن جعل السلطات المحلية عصرية ولكن الوزير سيكون فوق الأمراء . وهؤلاء لم يكونوا على استعداد لأن يقبلوا شخصاً من العامة فى هذا المركز . لذلك قرر السلطان أن يشغل مركز الوزير بنفسه . ومما يزيد من قوة مركز السلطان أن المتطرفين يكونون معارضة يبدو برنامجها ثورياً فى أعين الأمراء . ونفس وجود معارضة قد تصبح شعبية ، إذا حلت الانتخابات المباشرة محل الانتخابات غير المباشرة ، ووجود جناح يسارى فى داخل الحزب ذاته ، والخوف من أن اتباع سياسة محافظة أكثر مما ينبغى قد تؤدى إلى تعبئة الشعور ضد الأمراء — كل هذه الأمور تساعد على تنفيذ الإصلاحات . وهو يدرك تماماً أن الأيام التى كان يحكم فيها الشعب الفولانى بحد السيف قد مضت وانقضت إلى الأبد ، وأن تفوق الجنوبيين إنما هو مستمد من استخدام أساليب التعليم والإنتاج العصرية بطريقة أكمل . كما أنه يدرك أيضاً أن البلاد الإسلامية الأخرى تسير فى نفس الاتجاه . وهو مثلها تماماً يرغب فى أن يسير فى الاتجاه عينه ، ولكن مع الاحتفاظ بأكثر ما يمكن الاحتفاظ به من حقوق الطبقة الحاكمة . إن التنازل عن السلطة مأساة دائماً ، ويريد السلطان أن يتأكد من أنه لا يتنازل عن أكثر مما هو ضرورى كله .

لذلك كان من حسن حظ غرب أفريقية أن يكون لها قيادة لا تختلف فى

أصولها الاجتماعية فحسب ، بل وفي طرق معالجتها للمشكلات التي تواجهها . إن القدرة الحارقة للعادة للبعض على الوصول إلى 'جل وسط' ، وللبعض الآخر على التنظيم - قدرتهم على أن يروا مشكلات أفريقية الحديثة لا على أنها مرتبطة معاً فحسب ، بل على أنها مشكلات عالم أوسع ، تكسبهم اتساعاً في النظرة . فالعزلة في التفكير غير معروفة بينهم . ولذلك يتنافس هنا الشرق الإسلامي والغرب الرأسمالي ونصف العالم الاشتراكي في ميدان الآراء والنفوذ .

قل أن كانت هناك سياسة حزبية في غرب أفريقية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد جلبت الحرب آراء جديدة إلى غانا ونيجيريا وغرب أفريقية الفرنسي . وكان هذا يعزى إلى حد كبير إلى ظهور طبقات جديدة . لقد رأينا في الفصل الثالث كيف أن « تحضير » و « تنجير » الاقتصاد قد غير الكيان الاجتماعي لغرب أفريقية . وقد أثر هذا بدوره على نمو فكرة القومية والوعي السياسي للشعب . وكان معنى ظهور هذه الطبقات الجديدة أن يتعرض كيان الأحزاب السياسية للتغيير . وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان يستطيع المرء أن يقول إن الأحزاب السياسية بالمعنى المفهوم في البلاد الأخرى لم يكن لها وجود في غرب أفريقية . ففي أفريقية الفرنسية كان للحزب الاشتراكي تاريخ طويل . بيد أنه لم يكن مستقلاً استقلالاً ذاتياً ، بل كان مجرد جزء من الحزب الاشتراكي^(١) الفرنسي . وأما في غرب أفريقية البريطانية ، فكانت الأحزاب السياسية مقصورة على مدن اكرا ولاجوس وفريتاون . ولم تكن إلا مجرد منظمات غرضها 'خوض معارك انتخابات المجلس البلدي والتشريعي' ، ولم تكن تمثل جماهير الشعب ، ولم تحاول إثارتها للكفاح ضد الاستعمار . ذلك لأن أهالي غرب أفريقية البريطاني كانوا مواطنين مخلصين أحبوا ملكهم . وكان منظر كالدي واجهه أمير ويلز عندما زار الهند في سنة ١٩٢١ ، أمر لا يمكن حدوثه في غرب أفريقية حتى في فترة ما بعد الحرب . لهذا فإنه حتى المقاطعة

Section Française de l'Internationale Ouvrière (١)

الاجتماعية للحاكم والموظفين التي حاولها أزيكوى وأولوو لم تنجح نجاحاً تاماً قط .

ولم ينبضج الوعي السياسى فى نيجيريا أو فى أية منطقة أخرى فى غرب أفريقية إلا مؤخراً ، ومن ثم كان من الصعب ظهور حزب سياسى يمثل الجماهير . وكان حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى أفريقية الفرنسية هو أول حزب جماهيرى . وهو فى جوهره اتحاد أحزاب لا حزب واحد . وهو فى المستوى الإقليمى منظم على أساس القاعدة الشعبية . وقد أثر الشيوعيون فى تنظيم الحزب . ففى كل حى من أحياء المدينة أو القرية خلية للحزب . وتخضع الخلايا لهيئة تمثل المدينة كلها أو مجموعة من القرى ، ثم هناك الهيئة التى تمثل المركز ، وأخيراً الهيئة الإقليمية . ولكل حزب مقر قيادته المركزية المعروف بالمكتب السياسى . وميزة هذا النظام هى أنه بينما يستطيع زعماء القمة فى الحزب بحث الأمور بحرية ، فإن أى قرار يتخذ ينقل إلى المستويات الأدنى ، وهذه بدورها تشرح سياسة الحزب للجماهير . وهذا أمر هام وبخاصة عند مستوى القرية لأنه يضمن اشتراك سكان الريف اشتراكاً إيجابياً فى السياسة ، متى ثبت لهم أن اشتراكهم هذا فى مصلحتهم .

ولم تستنكف الأحزاب فى غرب أفريقية من استخدام كل الأساليب التقليدية التى يمكن تطويعها لتفى بالغرض . وهكذا كانت تستخدم «المداح» ليتغنوا بمدح الحزب وزعمائه، وحسان القرى ليقرن بالغناء والرقص لجذب الشعب لسماع خطب الزعماء ، كما ينتفع بالجماعات من الأسنان المختلفة وبالهيات الطائفية أنى وجدت لنشر مبادئ الحزب . وكان الطمطم (tam tam) يستعان به كذلك لخدمة الحزب . والفكرة التى تكمن وراء التوسع فى استخدام الوسائل الحديثة والتقليدية هى لفت نظر العامل الزراعى والصناعى ليشترك اشتراكاً إيجابياً فى السياسة . وللأسلوب الرأسمى فى الوقت عينه ميزة وهى أن المستويات الدنيا تشترك اشتراكاً فعالاً فى السياسة وذلك بالإعراب عن مظالمها الفردية التى تصبح موضع نظر الزعماء . ويقال فى هذا الصدد إن الحزب

لا يستطيع أن يحرز تقدماً إلا إذا أقنع الرجل العادي بالسير معه ، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا اعتقد الرجل العادي أن الزعيم والحزب كليهما يمثلان مصلحته ، وذلك بالسماح له بالاشتراك في اتخاذ القرارات . ولقد لعبت هذه الخطوة دوراً هاماً في تنمية الديمقراطية في أفريقية الفرنسية .

كذلك كانت نشأة الأحزاب تتكيف وفق التطور الاجتماعي . ففي السنغال وساحل العاج وغانا ظهرت الأحزاب الحقيقية في تاريخ مبكر من فترة ما بعد الحرب . ومع أن المجلس الوطني لنيجيريا والكويرون كان من الهيئات التي تكونت أولاً ، فإنه قد تأخر في نموه . وبينما كانت الأحزاب من الطبقات المتوسطة في السنغال وغانا ، قام حزب ثوري في ساحل العاج ، ويعزى هذا إلى أن التكوين الاجتماعي في هذه الأقطار كان مختلفاً اختلافاً ظاهراً . ففي السنغال كانت السياسة حتى إصلاحات سنة ١٩٤٦ مقصورة على «الكوميونات» الأربعة . وقد أدى وجود هيئة كبرى من أغنياء التجار والصناع والطبقات المهنية ومن بينهم موظفو الحكومة الذين لعبوا دوراً بارزاً في التطور السياسي — أدى إلى نمو حزب الطبقات المتوسطة . وكان زعيم هذه الصفوة «لامين جوى» المحامي الذي كان قد ذاع صيته منذ عام ١٩٢٥ . وكان «لامين جوى» مواطناً فرنسياً ، وكانت الطبقة التي يمثلها قد اشتركت اشتراكاً إيجابياً في السياسة منذ الوقت الذي أنتخب فيه «بليزداياني»^(١) عضواً في البرلمان لأول مرة . ومع أن ذكر السنغال أثار الابتسامات بسبب فساد سياستها ، فإن الفساد كان يعزى لا إلى طبيعة الشعب بل إلى وجود مقاطعة فاسدة . وفي عام ١٩٤٦ حين حصل الرعايا على حق التصويت ، استطاع ليوبولد سنجهور ، الذي كان ينتمي إلى الجماعة المحرومة من حقوقها ، أن ينظم مسلمي السنغال مبتدئاً من «المرابطين» فنازلاً ليؤيدوا حزبه على اختلاف الأسماء التي تسمى بها ، فقد كان اسمه أولاً «الكتلة الشعبية السنغالية» ، ثم «الكتلة الديمقراطية السنغالية» ، وأخيراً «حزب التجمع الأفريقي» (regroupement) . وكان

(١) Blaise Diagne

مبعث نجاح سنجور أنه بينما كان الحزب الاشتراكي الفرنسي يعتبر السياسة لعبة يعكف عليها المحظوظون ، كان سنجهور على استعداد لأن يشارك الجماهير فيها . وكان هذا هو التصادم القديم بين الأحرار والمتطرفين ، وكان الفوز نصيب المتطرفين كما هي العادة . وكان الفرق في وجهة النظر الفكرية أكثر منه في البرامج السياسية . فبينما كان «لامين جوى» يصدر المنشورات ويزور القرى القريبة من دكار وهو يرتدى الملابس الأنيقة ، كان «سنجهور» و «مامادو ديا» (محمود ضيا) يتجولان في الريف في سروال قصير من «الحاكي» وقميص يرتدى في الزهات الخلوية في الغابات ، ويختلطان بالشعب ويشتركان معه في حياته الاجتماعية . كما أنهما لم يستنكفا من الاستعانة بالرقص ودق الطمطم . هذا بالإضافة إلى أن طبقة اجتماعية كانت قد ظهرت في الوجود وأهملها الحزب الاشتراكي ، تلك هي الطبقة العاملة المكونة من «الناقيتان»^(١) وهم العمال السودانيون المهاجرون الذين استقر البعض منهم في السنغال ، وكان قد برز إلى الوجود أيضاً طبقة العمال الصناعيين وبخاصة في المدن الهامة مثل مدينة ثايس^(٢)، وهي مركز كبير للسكك الحديدية . وكان هناك مدن جديدة مثل مدينة «كاولاك» ، ومناطق كبيرة جلب منها الفول السوداني الرخاء للمزارعين . وعلى هذه الطبقات الجديدة من عمال الصناعة والفلاحين ، والعمال الزراعيين اعتمد سنجهور في تكوين حزبه . وكانت النتيجة أن سنجهور استطاع أن يجتذب البلاد كلها وراءه باستثناء دكار العاصمة التي كان فيها «لامين جوى» ذائع الصيت . بيد أن نجاح سنجهور الذي لم يسبق له مثل خلق له بعض المشكلات ، ومنها : كيف يستطيع التوفيق بين المصالح المختلفة للطبقات التي تؤيده ؟ ولمواجهة هذه المشكلة اتبع «سنجهور» و «ديا» سياسة «الاشتراكية الأفريقية» .

ولقد استهوت الاشتراكية الطبقة الأفريقية المثقفة . ولسنا نجد إلا في الهند تنوعاً أعظم للاشتراكية . ولكن بعض الاشتراكيين الأفريقيين لا

. Thies (٢)

. Navetane (١)

يعتبرون إلا رأسمالين في البلاد الأخرى . ولنضرب مثلاً باشتراكية «أزيكوى» . فهو يعلن أن الربح الخاص لا يتعارض مع الاشتراكية ، وأن الاشتراكية الصحيحة تقوم على حب الفرد للخير الإنساني واستخدامه ثروته الخاصة للخير العام . وهناك أيضاً اشتراكية «نكروما المسيحية» . أما من أفريقية الفرنسية فقد جاء مذهب جديد وهو الاشتراكية الأفريقية .

إن الاشتراكية الأفريقية التي اعتنقها «سنجهور» و «سيكوتورى» و «ديا» أساسها القول بأن موضوع الصراع الطبقي لا ينطبق على أفريقية . ولذلك فبدلاً من تصادم المصالح يستطيع الشعب الأفريقي أن يتطور جميعاً . ويقولون أيضاً إن الأفريقي يهتم بالمشكلات العنصرية أكثر من المشكلات الاقتصادية . فالمشكلة الأساسية في أفريقية ليست سيطرة طبقة من الطبقات بل هي التخلص من غربة الأفريقي الثقافية والسياسية والاقتصادية وهو في بلاده . ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن معظم الرأسمالين أجانب . ولهذا يندمج الصراع الطبقي في الصراع العنصري . والأمر الثالث وهو أهمها جميعاً أن الأفريقي متدين تديناً عميقاً ، ومن ثم يقولون إن الاشتراكية الأفريقية ، مع قبولها لتعاليم ماركس الاقتصادية ، لا يمكنها أن تقبل مجتمعاً لا يكون لله مكان فيه .

وهنا نتساءل : هل تختلف الاشتراكية الأفريقية اختلافاً كبيراً حقاً ؟ وهل صحيح أن يقال إنه ليست هناك طبقات في أفريقية ؟ إن التفرقة الطبقيّة تنمو ببطء في أي بلد متخلف ، فلا تظهر الطبقات إلى حيز الوجود إلا عندما يصل اقتصاد البلاد إلى مرحلة معينة . ولكننا نرى حتى في السودان ، حيث لا توجد طبقات ، نظاماً طبقيّاً . وفي الاقتصاد النامي لساحل العاج وغانا وغرب نيجيريا ظهرت في حيز الوجود طبقة العمال وطبقة وسطى . وفي الدول الأخرى سينمو نظام طبقي مع نمو اقتصادياتها . ولذلك فالغرض الأساسي الذي تقوم عليه الاشتراكية الأفريقية لن يصلح إذا سمح للرأسمالية الخاصة أن تنمو . لذلك اتخذت الخطوات في غينيا والسودان لتكوين

المؤسسات والتجارة العامة حتى تقف حائلا دون ظهور التفرقة بين الطبقات :
ومن ثم تستطيع أفريقية في حالة وجود رأسمالية الدولة أن تتخطى مرحلة في
النظرية الماركسية للنمو الاجتماعي ، هي مرحلة السيطرة البورجوازية :

وكان غرض سنجهور الرئيسي - ولا يزال - المحافظة على وحدة غرب
أفريقية ، وتكوين جمهورية في اتحاد تعاهدي (كونفيدرالي) مع فرنسا إن
أمكن . هاتان كانتا النقطتين الوحيدتين اللتين على أساسهما اتحدت كل
أقسام الحزب . وتساوي المحافظون والمتطرفون في اتخاذ موقف بارز للدفاع
عن وحدة غرب أفريقية والجمهورية الاتحادية . ولكن بعد الاستفتاء لم يعد
موضوع الاتحاد التعاهدي أمراً حيوياً . صحيح أن « ديا » كان ينشر الدعوة
لخطة طويلة المدى تستمر خمسة وعشرين عاماً يتغير فيها اقتصاد السنغال خلال
جيل من الزمان . غير أن الحزب لم يكن قد حاول بعد تغيير الكيان الاقتصادي
أو الإقلال من سيطرة « المرابطين » الاجتماعية والاقتصادية . وكانت النتيجة
تحولاً بطيئاً ناحية اليمين ، وكان جناح اليسار الذي لم يتفق على مسألة الاستقلال
قد انسحب . وأما اتحادات العمال التي بدأت إضراباً كبيراً في الخدمات العامة
فقد حرمت من قوتها بسلسلة من القرارات التي منحت الحكومة الحق في
إعلان ضرورة خدمات معينة ومراكز معينة في داخل الخدمات الأخرى .
ومن هذه الخدمات سحب حق الإضراب . وهددت الحكومة أيضاً بعد
الإضراب بآلا تسمح بعودة موظفي الحكومة المدنيين الذين لم يعودوا إلى
عملهم بعد مدة معينة . ولذلك بدا مؤقتاً أن « ديا » استطاع أن يتصرف مع
الجناح الأيسر . ولكن هذا الحل ليس حلاً طويل المدى ، لأن السنغال بعد
الاستقلال ستواجه مشكلة إلغاء بعض الوظائف المدنية أو تخفيض المرتبات
والعلاوات التي يتقاضاها الموظفون تخفيضاً كبيراً ، وهو أمر يسبب اندمال
الجرح على عم .

إن « سنجهور » و « ديا » يواجهان مشكلة حادة لأنهما حليفان للاتحاد (١)

الشعبى السودانى ، وهو من أعظم الأحزاب تطرفاً فى أفريقية . والسبب فى ذلك أن حزب الاتحاد الشعبى وكذلك الكتلة الشعبية السنغالية كانا يؤيدان الحل الفيدرالى لمشكلة غرب أفريقية وكونا حزب الاتحاديين الذى له فروع فى كل الأقاليم . وكانت الفيدرالية توفيقاً إلى حد ما دبرته العناية لحزب السنغال ، لأنه باستثناء الاشتراكية الأفريقية ، ليس هناك مسألة يستطيع بها الحزب أن يبقى المتطرفين والمحافظين متحدين . ولكن تكوين الحزب الفيدرالى كان يعنى أيضاً أن الكتلة الديمقراطية السنغالية تعمل فى تحالف مع الاتحاد الشعبى السودانى ، ومعنى هذا أن العناصر المتطرفة فى السنغال ستحظى بتأييد الحزب السودانى ، ويحظى ماديرا كيتا وزير داخلية السودان بتأييد متزايد من المتطرفين السنغاليين .

إن « الراديكالية » فى السودان متأصلة فى التكوين الاجتماعى ، وإن الفقر هو الذى يجعل السودانين متطرفين . فالتربة ضعيفة والطقس قاس . والنتيجة أن فلاحي السودان أفقر من فلاحي السنغال . والطبقة الوسطى صغيرة جداً ، بينما الطبقة المثقفة وموظفو الحكومة المدنيون هم من داهومى والسنغال . أما الزعماء السياسيون فمسلمون وهم أقل تأثراً بالثقافة الفرنسية . وترتب على ذلك استعدادهم لاتباع السياسة المتطرفة . إلا أن غينيا هى الأقرب للسودان لا السنغال . وكان السودان من الناحية السياسية يسعى جاهداً للحصول على الاستقلال العاجل وتكوين علاقات أوثق مع غينيا . ذلك لأنه بينما يشاطر السودان السنغال ديناً مشتركاً واقتصاداً مشتركاً ، فإنه يشاطر غينيا ، علاوة على ذلك ، بيئة عنصرية ولغوية مشتركة . وتشابه الأحزاب كذلك فى تنظيمها وفى الأسس التى تقوم عليها ، وقد عمل الزعماء معاً مدة طويلة فى حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . ولذلك بدأ السودان تجاربه فى « الكيبوتز »^(١) ، وبمساعدة إسرائيل بدأ مزرعة تعاونية تجريبية ، وكان يفكر منذ عام فى تكوين هيئة تجارية حكومية لتسويق محصول الفول السودانى .

١) Kibbuitz .

وإذا كان هناك صراع خفى فى مالى ، فإن الصراع فى البلاد ذات التقاليد الثورية العظيمة مثل ساحل العاج والكمرون صراع علنى . فقسم ساحل العاج من حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى هو حزب الجماهير بالمعنى الصحيح ، وكان أشد الأحزاب دينامكية وثورية فى غرب أفريقية الفرنسى إلى أن قامت الثورة الداخلية الكبرى فى عام ١٩٥٠ - ٥١ . لقد كان ائتلافاً بين الطبقات الجديدة والطبقات التقليدية ، إذ اجتمع فى صعيد واحد الرؤساء والطبقة التجارية الجديدة ، وعمال الصناعة ، والطبقات الريفية من كبار زراع البن والكافور والعمال الزراعيين . وقد كون الحزب الشيوعى الفرنسى وشركاؤه الأفريقيون من هذه المجموعة غير المتجانسة جهازاً منظماً مكافحاً . ومما يدل دلالة واضحة على مهارة هؤلاء الزعماء وقدرتهم على التنظيم أن الحزب استطاع أن يتابع سياسة معادية لسياسة الحكومة مدة أربع سنوات . وكان ذلك مبعثه تنظيمه الفعال على أسس شيوعية . غير أنه عندما واجه القمع القاسى ظهر للعيان الخلاف على المصالح بين الطبقات المتعددة . فأغنياء الزراع والتجار لم يكونوا مستعدين أن يتحملوا مغبة سياسة متطرفة ، ولذلك كانوا راغبين فى الوصول إلى حل وسط . وترتب على ذلك تحول إلى اليمين . وقد نفذ « هوفويه بونيبى » هذا ضد رغبات « جبرائيل داربوسيه »^(١) سكرتير عام الحزب . وقد أدى هذا التصادم بين الإثنين إلى بروز الرئيس ، لا السكرتير كزعيم للحزب . وقد استخلص البعض من هذا أن مركز السكرتير العام فى الحزب كان يختلف عنه فى الحزب الشيوعى فى فرنسا مثلاً . ولكن الأمر لا يستتبع هذا بالضرورة . ففى غينيا والسودان كليهما يشغل الزعيم الفعلى للحزب مركز السكرتير العام فيه . وفى السودان كان موديبو كيتا حتى قيام الاتحاد الفيدرالى لا يشغل أى مركز سوى منصب عمدة باماكو وسكرتير عام الحزب . وكان « هايدارا »^(٢) رئيس الجمعية التشريعية ، وج . م . كوني^(٣) رئيس الوزراء ، ولكن أحداً لم يكن يساوره أى شك فىمن هو السيد .

J. M. Kone (٣) Haidara (٢) Gabriel d'Arboussier (١)

أما ما دعا إلى نجاح « هوفويه بواني » فسيبان رئيسيان : أولهما أن نشأة « دار بوسيه » كانت تعنى أنه ليس لديه أية هيئة إقليمية تسنده . وكان يعتمد كلية على شخصيته ومركزه ، ولم يؤيده غير السنغال والنيجر والكميرون ولم يكن حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي في السودان وغينيا قد نضج بعد وكان المكان الوحيد الذي نظم فيه تنظيماً صحيحاً كحزب جماهيري في ذلك الوقت هو ساحل العاج حيث كان يسيطر عليه « هوفويه بواني » . ومع أن « داربوسيه » كان السكرتير العام ، فلم يمارس أية سيطرة على الأحزاب الإقليمية التي كانت منظمة تنظيماً مستقلاً . ومن ثم كانت طبيعة الحزب الفيدرالية عاملاً ضد « داربوسيه » . وكان ثاني السببين وأهمهما المهارة السياسية التي أبداهما « هوفويه بواني » . فقد حمل « دار بوسيه » على الاستقالة من مركزه وبذلك أبعده عن لجنة التنسيق . وما حل الوقت الذي أدرك فيه « داربوسيه » ما كان يحدث حتى كان قد فقد كل نفوذ في داخل اللجنة . وكان هوفويه قد وعى الدرس . فلم يعد لحزب التجمع الديمقراطي الأفريقي من ذلك الوقت سكرتير عام آخر . فقد ألغى المركز ، وأدارت لجنة التنسيق والرئيس شئون الحزب :

أما في الكميرون فنشأ نوع مختلف من الموقف الثوري . فقد اتخذ « ريبين أم نيوبي »^(١) بجانب « داربوسيه » في صراعه مع « هوفويه بواني » على موضوع التحالف مع الشيوعيين وهل يجب فصمه . ومع فصم هذا التحالف انشق حزبه (حزب اتحاد سكان الكميرون)^(٢) وانفصل عن حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي . وكان أم نيوبي قد نظم حزب اتحاد سكان الكميرون كحزب جماهيري وبه جناح للشباب وآخر للسيدات . ولكن الحزب لم ينل تأييد الجماهير إلا في الجنوب . أما الشمال فكان إسلامياً إقطاعياً . وكانت السلطة في يد الرؤساء الفولانيين الذين لم تكن سياستهم تسمح بنمو

(١) Reuben um Nyobe .

(٢) Union des Populations Camerounaises .

الوعى السياسى . لذلك أنشأ الشمال حزباً يقوم على « اللاميدو »^(١) والأمراء ، بينما شهد الجنوب ثورة اجتماعية بسبب التنمية الاقتصادية . وكانت التنمية الاقتصادية سريعة في منطقتين : إحداهما ميناء « دوالا » ومنطقة « ساناجا » البحرية الملاصقة لها حيث أقيمت قاعدة صناعية ، وأنشئت محطة كهرباء في « إيديا » ، وقامت صناعة الألومنيوم ومشروعات صناعية أخرى مفيدة . وقد أدى نمو الميناء والمشروعات الصناعية المتعددة النواحي إلى تدهور الاقتصاد القبلى . وبميناء « دوالا » طبقة كبيرة من العمال ، وكانت نسبة التعطل مرتفعة دائماً . وكان هذا من الأسباب التي دعت إلى استمرار الشغب في منطقة ساناجا البحرية . أما المنطقة الثانية فهي منطقة « باميليك »^(٢) الريفية الجبلية ، التي حدث فيها في فترة ما بعد الحرب توسع سريع في زراعة أشجار الكاكاو والبن . وكان من أثر نمو الاقتصاد التجارى هذا حدوث توترات اجتماعية . فقد استخدم الرؤساء الحاكون مركزهم لزيادة سيطرتهم الاقتصادية . ومعظم حقول ومزارع الكاكاو والبن يملكها الرؤساء وأغنياء المزارعين الذين يمارسون الزراعة الرأسمالية ويستخدمون فيها الأجراء . وقد ذكرت الكاتبة « الأخت ماري دى كير »^(٣) في كتابها عن النساء الأفريقيات أن أحد الرؤساء كان يمارس الزراعة على نطاق واسع مستخدماً زوجاته في العمل ، حتى استطاع بما جناه من ربح أن يشيد فندقاً . وقد نشأ عن نمو الزراعة الرأسمالية هنا كما في غرب نيجيريا وغانا قيام طبقة عاملة ، اتخذها « روبن أم نيوبى » أساساً لحزبه . على أن الاضطرابات في الكمرون لا تنشأ عن التوترات الاجتماعية التي سببها التغير الاقتصادى فحسب ، بل وعن القومية أيضاً . ولولا الراديكالية الاقتصادية مجتمعة مع القومية لما استطاع الكمرون أن يستمر في كفاحه مدة طويلة كهذه . وكانت عبقرية « روبن أم نيوبى » هي التي مكنته من أن يحول ما كان يمكن أن يكون ثورة فلاحين في الظروف العادية إلى كفاح عظيم في سبيل التحرر القومى . وإنها لإحدى

(١) Lamidos . (٢) Bamileke . (٣) Marie de Cœur .

مخريات التاريخ أن يقتل « أم نيوبى » عشية تحقيق الاستقلال تقريباً . لقد استطاع « ام نيوبى » أن يقود كفاحاً مسلحاً فى الكميرون حتى وفاته فى عام ١٩٥٨ . وحتى هذا اليوم لم يستتب السلام لا فى منطقة باميليك الريفية ولا فى منطقة ساناجا البحرية .

وهكذا بينما نظمت الأحزاب اليسارية نفسها على دعائى طبقة العمال المتعطلة فى المدن وطبقة عمال الريف ، نظمت أحزاب الطبقة المتوسطة على أسس مختلفة قليلا . فحزب ميثاق^(١) ساحل الذهب المتحد مثلاً كان فى جوهره حزب القسم الأعلى من الطبقة المتوسطة ويتكون من أبناء أسر الرؤساء وكبار التجار والطبقات المهنية . وكان زعيم الحزب الدكتور « دانكه »^(٢) وهو من سلالة إحدى الأسر المالكة فى أثنائى . وكان يمول الحزب جورج جرانت تاجر الأخشاب ، وكان أحد السياسيين المحافظين الذين يعتقدون دائماً أن السياسة تختص بها الصفوة . فكانت النتيجة أن « نكروما » الذى جندوه ليكون سكرتيراً عاماً استطاع أن يضطلع بمهام الحزب . ولقد رأى نكروما أنه إذا كان للحزب أن ينجح فلا بد له من تأييد الجماهير الغفيرة . وقد أغفل حزب ميثاق ساحل الذهب المتحد هذه النقطة فجاء نكروما واستخدم شباب « الفرندة » وتاجرات الأسواق فى تكوين حزبه . ولكن ربما كان أحسن مثل لحزب الطبقة المتوسطة هو حزب « جماعة العمل » فى غرب نيجيريا . لقد أقام « أولوو » الذى يمثل الطبقة الوسطى الصاعدة أكثر من أى شخص آخر حزبه على مبدأ أن الصفوة من الشعب هى التى عليها المعول ، وأما جماهير الشعب فهى مجرد صلصال يمكن للساسة أن يصوغوها فى أى قالب شاءوا . وكانت حجته أن الأفريقى يفضل أن يحكمه رؤساؤه الذين هم حكامه الطبيعيون . وعلى أساس هذه النظرية لم يكن من الضرورى أن يكون حزباً للجماهير بل حزباً للرؤساء والأعيان والطبقات المهنية الذين يستميلهم إلى جانبه فتنقاد لهم

(١) United Gold Coast Convention

(٢) Danquah

الجمهير . ونظم حزب « جماعة العمل » على هذا الأساس . وكانت النتيجة أولاً أن كانت للحزب زعامة جماعية في بادئ الأمر ، ولم يكن له تنظيم الحزب بالمعنى المفهوم إلى عهد قريب . وثانياً أنه استطاع أن يستغل المشاعر القبلية والمحلية ، فتمكن من أن ينمو في غرب نيجيريا وحده على أساس الخوف من أن « الإيبو » يسيطرون على المجلس القومي^(١) لنيجيريا والكميرون . وإذا تحققت لهم السلطة خضع « اليوروبا » « للإيبو » . واستخدم بنفس الطريقة مسألتى « لاجوس » و « أيلورين »^(٢) ليظهر بمظهر البطل الذى يمثل شعور « اليوروبا » القومي . ولكن إلى جانب هذا استطاع أولو أن يستميل الرؤساء وزراع الكاكاو إلى سياسته . ولم يكن هذا بالأمر العسير عليه لأنه كان السياسى الوحيد فى الجنوب الذى أيد بكل قوة زعامة الرؤساء باعتبارها نظاماً قائماً ، وكان مستعداً أن يتابع سياسة فى مصلحة زراع الكاكاو . ففى نظره أن الإقليم الغربى وكل غزب أفريقية منطقة زراعية . وإذا كان للرخاء أن يسان فلا مفر من ضمان أملاك زراع الكاكاو ولا بد من تنوع الاقتصاد الزراعى . ولهذا استطاع أن ينال تأييد زراع الكاكاو ، وأصبح اتحاد زراع الكاكاو إحدى الدعامات الكبرى لحزبه . وهكذا يظل حزب « مجموعة العمل » حزب ائتلاف المصالح . ومما يقوى هذا الائتلاف أنه إعراب عميق عن مصالح الطبقتين اللتين تؤيدانه . فقد كان شيوخ القبائل تجاراً أو زراعاً للكاكاو إلى حد ما ، وأثرى بعضهم إثراء عظيماً عن طريق الكاكاو . يضاف إلى هذا أن بعض الساسة لم يكونوا من أسر الرؤساء ، ولكنهم انتخبوا للرئاسة لما لهم من سطوة سياسية . وعلى هذا الأساس كان انتخاب « انتونى ايناهورو »^(٣) مثلاً . وحتى حينما كان بعض الرؤساء يصطدمون مع أولو سياسياً كان فى استطاعته أن يستخدم مجلس الرؤساء لمصلحته .

(١) National Council of Nigeria and the Camerouns .

(٢) Ilorin .

(٣) Anthony Enahoro .

وثمة حزب من نوع آخر حاول أن يعتمد على الطبقات نفسها وهو المجلس^(١) القومي لنيجيريا والكميرون ، وإن كان التنظيم مختلفاً . فقد حاول الدكتور أزيكوى أن يعتمد على الجماعات المهنية والاقتصادية القبلية بدلاً من اعتماده على الرؤساء الذين لم يكن لهم في شرق نيجيريا من الهيبة ما كان لأمثالهم في غربها . وكان أهم هذه الجماعات بطبيعة الحال اتحاد « الإيبو » . ولم يكن الائتلاف في حزب المجلس القومي لنيجيريا والكميرون متيسراً لأنه كان يشمل أحزاباً مثل حزب « أمينو كانو » وهو اتحاد^(٢) العناصر الشمالية التقدمية . وكان عيب هذا النظام أنه لا يقوم على تنظيم مركزي في الحزب ، ومن ثم توالى الثورات ضده وأساسها المجموعات التي يتكون منها . وبقي الحزب متماسكاً بسبب الولاء الذي كان يدين به الأعضاء لأزيكوى الذي كان يسيطر على معظم مراكز القوى في الإقليم الشرقي مثل « صحيفة مرشد غرب أفريقية » التي عن طريقها يمكن أن يعلو أناس وينخفض آخرون ، و « الكونتنتال بنك الأفريقي » الذي كان العون المالي الرئيسي لمعظم الصناعات الأفريقية . وفيما عدا هذا كان حزب أزيكوى هو الحزب الوحيد الذي يعتبر نيجيريا ذاتية واحدة ، ويرغب في متابعة سياسة قومية لا زيف فيها مناوئة للاستعمار . وترتب على ذلك أن استطاع الحزب مع عدم تنظيمه أن يحصل على قدر كبير من التأييد في المناطق الحضرية ، وأن يكون الناطق الرئيسي بلسان القومية النيجيرية .

وفي شمال نيجيريا والمناطق الأخرى الواقعة تحت سلطة الرؤساء مثل شمال الكميرون أو المناطق الشمالية من الكميرون الفرنسي والأقاليم الشمالية في ساحل الذهب كان الشخص الوحيد الذي يقام له وزن هو الرئيس ثم السلطة المحلية . فلم يكن هناك في هذه المناطق أي تنظيم حزبي ديمقراطي حتى ولو في دور التكوين . ومن أسباب ذلك أن الحالة في الشمال لم تكن صالحة

(١) National Council of Nigeria and the Camerouns .

(٢) Northern Element Progressive Union .

لتنظيم الحزبي لأن كل موظف متعلم - ولم يكونوا إلا حفنة قليلة - كان تحت سيطرة السلطات المحلية ، ولم يكن للحقوق الأساسية اللازمة لنجاح الأحزاب أى وجود . وكانت السلطة السياسية فى يد الرؤساء والأمراء وكان كل النظام الاجتماعى قائماً عليهم ، ولم يكن لطبقة العمال ولا للطبقة المتوسطة أى صوت فى الحكم فى منطقتهم .

وفى نيجيريا كان دستور ماكفرسون^(١) بمثابة الطرف الرقيق لإسفين دق فيها ، ذلك لأن الأحزاب السياسية كان عليها لأول مرة أن تخوض معارك انتخابية فى كل أنحاء البلاد . وكان معنى هذا أنها لا بد لها من القيام بنوع من التنظيم . ولكنه فى الشمال ، حيث يسود نظام انتخاب غير مباشر عن طريق هيئات انتخابية منظمة ، لم يعن أى تغيير فى التكوين الاجتماعى لأن الانتخابات كانت تسيطر عليها السلطات الوطنية التى كانت تهتم وحدها بالموضوع . ولكن حتى هنا لم يحل عام ١٩٥٩ حتى كان قد نشأ نظام الأحزاب . ذلك أن تقرير الاقتراع السرى ، وحق التصويت لكل الذكور البالغين فى الشمال ، والانتخاب المباشر فى عام ١٩٥٩ جعل تنظيم الأحزاب أمراً لازماً . فأسس المؤتمر الشعبى الشمالى ، مع أنه لا يزال قائماً على الرؤساء والسلطات الوطنية ، تنظيمها قادراً على خوض معركة الانتخابات . وكذلك فى الأقاليم الأخرى جعل التنظيم الدستورى الحياة تدب فى الأحزاب التى كانت تحتضر ، واستطاع أولوو و « جماعة العمل » بين عامى ١٩٥١ - ١٩٥٩ أن ينشئوا فى الإقليم الغربى تنظيماً له شأنه ، وكذلك نشأت الأحزاب فى الإقليم الشرقى . وكانت الأسباب التى دعت إلى هذا أن الشعب فى الإقليم الشرقى والإقليم الغربى خاض معارك عدد كبير من الانتخابات . وفى الشرق أجريت انتخابات المجالس الإقليمية فى أعوام ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، والانتخابات الفيدرالية فى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٩ . وكان الرجل العادى قد أصبح معتاداً على الحكم على الأحزاب السياسية لا بزعمائها فحسب ، بل وببرامجها وقدرتها

(١) Macpherson .

في تنفيذ تلك البرامج . وكان من الممكن تناوب الحكم في الإقليمين الشرقي والغربي . وفي الإقليم الغربي استطاع المجلس القومي لنيجيريا والكيريون أن يفوز في الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٥٤ . وقد أدى ازدياد عدد الناخبين ، ووعيهم السياسي وزيادة التنافس إلى التشديد في تنظيم الأحزاب . وربما كان حزب « جماعة العمل » أكثر الأحزاب توفيقاً في انتهاء فرصة التغيير ، لأن المجلس القومي لنيجيريا والكيريون كان يعوقه إلى حد ما تنظيمه الفيدرالي ، ولكنه كان يمتاز في ناحية واحدة ، فقد أصبحت نقطة ضعفه ذاتها ، وهي التنظيم الفيدرالي ، مصدر قوته . وكان في استطاعته أن يوفق بين الجماعات المختلفة فيه . وهكذا كان هناك مكان فيه ليس فقط للمثقفين من أمثال « إيبو إتيا » و « جاجا واتشوكو » أو ممثلي كبار رجال الأعمال من أمثال « تشوكو ونكا » و « أوجو كووو » بل وأيضاً للهيئات اليسارية مثل « طليعة زيكست الوطنية » . واستطاع هذا الحزب أن ينال تأييداً كبيراً في الإقليم الغربي بتكوين لجنة غربية عاملة وبقدرته على الاعتماد على عدد كبير من الزعماء من أمثال « ت . ا . س . بنسون » و « فستوس » و « أوبي كولا بالوجان » و « أوسادبي » . ولكن حزب « جماعة العمل » ظل بصفة عامة حزباً « يوروبياً » مقصوراً على الإقليم الغربي رغم أنه كون تحالفات مع أولئك الذين انفصلوا عن المجلس القومي لنيجيريا والكيريون في الشرق . وهكذا يجد كل من « ايبو » و « ك . ا . مباديوي » له مكاناً في أحضان جماعة العمل أو في التحالف معها .

وبجانب نمو الأحزاب من إقليمية إلى قومية أصبح التنظيم ذاته قوياً وذلك عن طريق تكوين فروع للأحزاب في المدن والمراكز . ولأول مرة في نيجيريا أصبحت الأحزاب منظمة على المستوى المحلي . وكان هذا قد حدث قبل ذلك بكثير في غانا وأفريقية الفرنسية ، وأما في نيجيريا فكانت الأحزاب تنظم على المستوى القومي والإقليمي فقط . وأحسن ما يرى التغيير في الإقليم الجنوبي حيث حلت العضوية المباشرة في الأحزاب محل التكوين الفيدرالي،

وتكونت لجنة تنفيذية قومية لها سلطة على الأحزاب البرلمانية . وزادت سلطة رئيس اللجنة بتحويله حق ترشيح موظفي الحزب القوميين . وكان من أثر ذلك أن أصبح النظام يراعى فى داخل الحزب بدقة أتم .

ولم يكن هذا نتيجة الميل إلى التركيز حتى يمكن الحزب أن يخوض المعارك الانتخابية بطريقة أكثر فاعلية على المستويين الإقليمى والقومى فحسب ، بل ونتيجة صبغ الحياة فى البلاد بالصبغة الديمقراطية . لقد اتخذت السلطات المحلية الطابع العصرى وأدخلت مجالس المدن والأقسام باعتبارها صورا من الحكم الذاتى المحلى . وحتى تخوض الأحزاب معارك الانتخابات لهذه الهيئات كان لا بد لها من التنظيم على هذه المستويات ذاتها ، حتى يمكن معالجة المظالم المحلية وتنفيذ البرامج المحلية . وعمل هذا على تقوية الحزب ، إذ وجد الزعماء ما يبعثهم على الولاء للحزب ، وتمكنت الحكومة الإقليمية من استخدام الضغط على الحكومات المحلية فى المسائل المتعلقة بالقروض والتسهيلات الأخرى . فالحزب المنظم تنظيماً قوياً يمكنه الاحتفاظ بمركزه إذا سيطر على المجالس فى المدن والمراكز حتى إذا لم تكن له فرصة الوصول إلى الحكم فى الإقليم ، لأنه يستطيع أن يخدم مؤيديه فى مسائل المقاولات والوظائف . فبمجيء الحكم الذاتى الإقليمى تقوى مركز الأحزاب المنظمة ، لأن الحكومة فى النظام الديمقراطى البرلمانى تقوى عادة الأحزاب المنظمة وتضعف المستقلين ، إذ أن الحكم المستقر لا يتأتى إلا من طريق الأحزاب المنظمة تنظيماً جيداً . يضاف إلى هذا أن الحكومات فى نيجيريا قد كونت عدداً كبيراً من الهيئات والمجالس فتحت العضوية فيها وسائل جديدة للعمل والتمتع برعاية الدولة ، إذ أن الحكومة لديها الموارد والسلطات اللازمة لمنح القروض والمقاولات التى أفاد منها رجال الأحزاب : وهى تعطى المنح الدراسية للمناطق التى يسيطر عليها الحزب . وهكذا يساعد نظام رعاية الحكومة لأنصارها على قيام الحزب . ولقد اتخذ الحزب فى الإقليمين الغربى والشرقى على السواء من اقراض الأفراد والجماعات وسيلة لتقوية نفسه . وكانت تعطى القروض لأعضاء

الحزب الحاكم الذين أسهموا بدورهم في نفقات الحزب . وفي كلا الإقليمين كان للحزب نفوذ على مصرف مالى - « كونتنتال بنك الأفريقى » فى الإقليم الشرقى و « البنك الأهلى النيجيرى » فى الإقليم الغربى . وأصبح هذان البنكان هما مستودع الأموال العامة . وفى مقابل ذلك قدما للحزب تسهيلات مالية تزيد على رصيده ليخوض معركة الانتخابات . وهكذا أمد الحكم الذاتى الإقليمى الأحزاب بالأموال لتنشئ نفسها على نطاق قومى ، وذلك بجذب مشترى المنتجات والقائمين على أعمال النقل ومن كانوا فى حاجة إلى قروض لأى غرض كان إلى تلك الأحزاب . وفى مقابل ذلك كانت الأحزاب تحصل منهم لا على التأييد المخلص فى الانتخابات فحسب بل وعلى التبرعات .

ومع أن هذه الأمثلة مأخوذة من نيجيريا فإنها تنطبق على الدول الأخرى بفارق واحد كبير، وهو أنه فى نيجيريا يمكن - وإن يكن ذلك بصعوبة - زحزحة حزب عن مكانته ، بينما لا يمكن ذلك فى الدول الأخرى ، لأنها بسبب طبيعتها الموحدة ذات حزب واحد فى واقع الأمر . وكذلك لا يسهل هذا مطلقاً فى نيجيريا ، لأن التغيير ، وإن استطاع أن يوفر عدداً معيناً من الوظائف على المستوى الفيدرالى وأن يمنح القروض، فإن مجرد محاولة تحويل الأموال والأعمال لإقليم آخر تودى إلى ازدياد المقاومة .

وقد أدى ازدياد سلطة الأحزاب هذا إلى أن تصبح أحزاباً بورجوازية بالتدريج وصارت أحزاب طبقة متوسطة أكثر فأكثر . وهذا أمر لا أهمية له فى الإقليم الغربى لأن الطبقة العاملة ريفية غالباً ، ولم تكن هناك محاولة لتنظيمها . وأما فى الشرق حيث تشكل زيادة عدد السكان خطراً عظيماً - تصل كثافة السكان فى بعض المناطق إلى ٤٥٠ نفساً فى الميل المربع - فينظر إلى التصنيع على أنه مسألة حياة أو موت . وفى كل من « بورت هاركورت » و « اينوجو » و « آبا » طبقة عاملة تنمو بسرعة وتقدم التصنيع . أضف إلى هذا أن الإقليم الشرقى فى الوقت الحاضر لا يملك إمكانيات النمو مثل الإقليم الغربى حيث، لم يجلب ارتفاع أسعار الكاكاو فى فترة ما بعد الحرب الرخاء

العام فحسب ، بل وجلب أيضاً مبالغ طائلة إلى خزائن مجالس التسويق . لذلك
نما في الإقليم الشرقي شعور بنحية الأمل وبالرغبة في اتخاذ إجراءات جذرية ،
ويوجه هذا الشعور في الوقت الحاضر إلى المحيطين بالزعيم . إن أحداً لا يوجه
اللوم إلى أزيكوى ولكن الزعماء الشبان يقولون إنه أحاط نفسه برجال يسعون
وراء مصالحهم الشخصية ولا هدف لهم إلا استخدام الحزب وسيلة للفائدة .
وينادى حزب الطليعة الزيكية القومية وحركة الشباب في المجلس القومي
لنيجيريا والكيريون باتباع سياسة أصيلة تهدف إلى حل مشكلات الإقليم الشرقي .
وأما غرب أفريقية البريطانية فهو على النقيض من أفريقية الفرنسية لأن
البرلمانيين مبالون لأن يعتبروا أنفسهم مندوبين عن دوائريهم الانتخابية أكثر
منهم أعضاء في الجمعية الوطنية . ومن ثم تبحث المشكلات القومية والإقليمية
من زاوية ضيقة إلى أقصى حد ؛ من ناحية ما يكون لها من أثر على دائرة
العضو الانتخابية . ولقد حدث في الإقليم الشرقي مثلاً خلال الأزمة الدستورية
لعام ١٩٥٣ أن ذهب بعض الناس إلى حلم تغيير أصواتهم بعد أن تشاوروا
مع ناخبهم . ذلك أن فكرة حكم العضو على مسألة ما من وجهة النظر القومية
أو بحسب ما يوحى به إليه ضميره لم تنشأ بعد . وإذا وجد عضو ما أن دائرته
الانتخابية لا تريده أن يدلي بصوته ضد اقتراح ما ، نزل على رأى الناخبين
حتى ولو كان هو ضد هذا الرأى . وكان لحزبه « زعيم » في البرلمان . ولم يأخذ
أهل نيجيريا بعد مأخذ الجدل خطاب « إدموند بيرك » إلى ناخبه في بريستول
بشأن ما اعتبره واجب عضو البرلمان . ولكن النظرية التي تقول بأن عضو
البرلمان ممثل لدائرته وليس مندوباً عنها بطيئة النمو . وفي غرب أفريقية مجموعات
أخرى في داخل الدائرة تعتبر نفسها الممثلة الحقيقية للشعب . فهناك الاتحادات
القبلية وشيوخ القبائل والرؤساء ومجلسهم وهم يعتبرون أن لهم الحق في إصدار
التعليمات للأعضاء . لذلك لا يستطيع المرء إلا أن يقول إنه ما دام الرأى بأن
أعضاء البرلمان إن هم إلا مجرد مندوبين عن الشعب لا ممثلين له — ما دام هذا
الرأى سائداً ظل الخطر على نمو الحكم الديمقراطي قائماً .

الفصل الخامس

نمط السياسة في دولة نامية

في غرب أفريقية ، كما في كل بلد تابع ، خلف الجهاد في سبيل الحرية اتحاداً قومياً ، إذ كان هدف كل حزب تحقيق الاستقلال . وطالما بقي الاستقلال هدفاً قصياً بقيت الوحدة ، ولكن عندما تصبح امكانية الاستقلال قريبة المنال تنمو الانقسامات داخل الحزب . فقد كانت طبيعة هذه الأحزاب أنها مجموعات من عناصر مختلفة الاتجاهات ، وحدث بينها الرغبة في تحقيق الاستقلال . ففي نيجيريا ، التي تألف فيها المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون^(١) في وقت لم يكن موضوع الحكم الذاتي لغرب أفريقية يخطر حتى على بال الحكومة البريطانية باعتباره إحدى الإمكانيات ، كان الهدف هو جمع كل الأحزاب والمجموعات ، التي كانت تسعى نحو الاستقلال في نيجيريا والكاميرون ، في إطار واحد . ومن ثم كان هذا المجلس يجمع بين اتحادات العمال ومنظمات الطلبة والجمعيات القبلية وغيرها من الهيئات . ولم تكن به عضوية فردية . وفيما عدا قبوله للزعماء باعتباره معربين عن الأمن القومي ، لم يكن له أي برنامج محدد .

وفي أفريقية الفرنسية تكون حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي باعتباره تجميعاً للأحزاب الإقليمية . ومع أنه كان أكثر تماسكاً ، إلا أن التنظيم الإقليمي للأحزاب كان يجعل منه اتحاداً فيدرالياً للأحزاب أكثر منه حزباً واحداً .

(١) National Council of Nigeria and the Cameroons

ومع ذلك كان الحزب في كل إقليم ينظم على أسس عصرية إلى أقصى حد . وعلى النقيض من المجلس القومي لنيجيريا والكميرون كانت قياداته ضعيفة ، أما قاعدته فكانت ثابتة الأركان . وكانت نقطة الخطر أن تسلك كل وحدة من الوحدات المكونة له سبيلها الخاص بدلا من أن يكون مستقراً مثل المجلس القومي لنيجيريا والكميرون . وكان حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي وكذلك حزب الميثاق الشعبي^(١) الذي كان تنظيمه بنفس الأسلوب اتحاداً يجمع كل الطبقات . وكان هذا إلى حد ما نتيجة للتركيب الطبقي غير النامي . وقد تكونت كل الأحزاب السياسية في فترة لم تكن فيها التفرقة بين الطبقات قد قطعت شوطاً بعيداً .

وكانت كل هذه الأحزاب في غرب أفريقية ، كما هي في غيره من الأقاليم التابعة ، تزعمها البورجوازية . ففي ساحل الذهب كان الزعماء رجالاً من أمثال « دنكة »^(٢) وهو من سلالة أسرة أحد الرؤساء ، أو « جورج جرانت »^(٣) من كبار تجار الخشب . وفي نيجيريا ظلت السياسة محصورة في « لاجوس » مدة طويلة من الزمن . وحتى بعد تكوين المجلس القومي لنيجيريا والكميرون وحركة شباب نيجيريا بقيت السياسة من اختصاص لاجوس وظلت الزعامة مقصورة على الصفوة المتعلمة وحدها . ولكن الموقف كان مختلفاً في أفريقية الفرنسية بسبب اختلاف أسلوب التنظيم السياسي . ذلك أن الزعامة ، رغم أنها ظلت في أيدي أسر الرؤساء القديمة أو البورجوازية التي برزت حديثاً ، قد أفسحت المجال أمام الصفوف الدنيا للحزب لتمارس ضغطها عليه . ولم يصل ساحل الذهب إلى هذا الوضع إلا بعد أن نظم نكروما حزب الميثاق الشعبي على قاعدة عريضة من تأييد الجماهير . وأما نيجيريا فلم تصل إلى هذا الموقف بعد .

(١) Convention People's Party

(٢) Danquah

(٣) George Grant

كانت زعامة هذه الأحزاب في أيدي البورجوازية . وفي داخلها استمر النضال بين جناح اليسار وجناح اليمين . وقد ظهر هذا النضال في داخل الحزب أول ما ظهر في ساحل العاج . وكانت سياسة حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي في أيامه الأولى ماركسية . واتبعت خطة تقوم على أن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها إقليم مستعمر أن يحقق استقلاله هي أن ينحاز إلى الاتحاد السوفيتي . وفي الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كان « هوفويه بوانيي »^(١) — وكان يعمل وقتئذ في تحالف وثيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي — يرى أن الشعب التابع يجب أن يؤيد الاتحاد السوفيتي . وكان هذا الرأي ، وبخاصة بعد عام ١٩٤٨ عندما طرد الحزب الشيوعي من الحكم ، يعتبر جرماً في نظر الإدارة الفرنسية ، فاتبعت سياسة قمع وحشية . وكانت النتيجة أن عانت البورجوازية والطبقات العليا . قبل مرور ستة أشهر ، أكثر مما تحتمل ، وكانت على استعداد لتأييد الحكومة . وقد أوضح « هوفويه » الموقف في بيان مشهور قال فيه إن عامة الشعب مستعدون لمواصلة النضال ، أما الرؤساء والتجار فقد نكصوا على أعقابهم . ولذلك أوقف هوفويه الكفاح ، ثم دار دورة كاملة إلى اليمين بمهارة فائقة ، وأصبح ، وهو الذي كان ينتمي إلى طبقة الرؤساء ، وزارع الكاكاو الثرى أهم ناطق بلسان الطبقات التي كانت تريد التعاون الوثيق مع فرنسا . وكانت تلك الطبقات تتكون من زراع البن والكاكاو الذين كانت لهم في فرنسا سوق تحميها الرسوم الجمركية ، ونخشوا من أن يتعرضوا للخسارة إذا تقدمت الراديكالية أكثر مما ينبغي . وتكمن عظمة هوفويه في أنه استطاع أن يقنع الجناح الراديكالي في حزبه ، والعمال من السودانيين و « الموسي »^(٢) في المزارع والطبقات العاملة في مناطق المدن بأن من مصلحتهم السير في الاتجاه عينه . وهكذا سار كل ساحل العاج وراء هوفويه في اتباع سياسة التعاون مع فرنسا .

(٢) Mossi .

(١) Houphouet Boigny .

وقد ثبت أن سياسة التعاون هذه سياسة نافعة للطبقة الصاعدة من «الكولاك»^(١) والتجار الأفريقيين . فما حل عام ١٩٥١ حتى أصبح ساحل العاج وكأنما قد لمستته العناية الإلهية ، على حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين . وقد أدت هذه السياسة أيضاً إلى ظهور هوفويه كشخصية تسيطر على السياسة الفرنسية الاستعمارية . ولكن الذى لا يزال موضع شك هو ما عاد من فائدة على طبقة العمال فى ساحل العاج .

وكان من أثر سياسة هوفويه تحطيم الجبهة الوطنية بطرد العناصر الراديكالية منها . وخرج « داربوسيه »^(٢) ، و « هامارى باكارى »^(٣) واتحاد سكان الكمرون^(٤) من حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . وبينما كان باكارى يجد تأييداً كبيراً فى النيجر ، وداربوسيه فى السنغال والسودان ، ظل حزب اتحاد سكان الكمرون يتبع السياسة التقليدية لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . وواصل تحالفه مع الشيوعية الدولية فى نضاله ضد الحكم الفرنسى فى الكمرون ووجد فى « أم ريبين نيومبى »^(٥) زعيماً فذاً . وأسس مكتباً فى القاهرة تحت إشراف « مومى »^(٦) ، كما كانت له مكاتب فى القطاع الشيوعى من برلين فى أوروبا .

ولقد اتهم الفرنسيون حزب اتحاد سكان الكمرون بأن له علاقات شيوعية وثيقة . ومع أنه صحيح أن الحزب يعمل فى تحالف وثيق مع الحزب الشيوعى فى نضاله ضد الاستعمار ، فانه لم يتخذ أية خطوات شيوعية . إنه ليس عصابات شيوعية كتلك التى توجد فى الملايو، ولكنه حركة قومية تكافح ضد الاستعمار .

(١) Kulaks وهم طبقة الزراع الإقطاعيين .

(٢) D'Arboussier .

(٣) Hamari Bakari .

(٤) Union des Populations Camerounaises .

(٥) Um Rueben Nyombe .

(٦) Moumie .

ولقد فات أولئك الفرنسيين الذين يهتمون « مومي » وغيره بالشيوعية ، أن يذكروا أن السياسة التي يتبعونها لم يدخلها إلا « هوفوية بوانيي » نفسه .

ولربما كان نمو أفريقية فرنسية يسارية من أهم التطورات الهامة في غرب أفريقية في العصر الحديث . وأهم شخصيتين في هذا التطور هما «التوأمين الرهيبان» : « باكارى » و « سيكوتورى » . وكان باكارى أسبق الزعيمين . ومع أنه فشل في حمل النيجر على التصويت إلى جانبه في الاستفتاء الذي أجرى في عام ١٩٥٨ ، فهو أدعى الإثنين إلى إثارة الاهتمام من بعض النواحي . وفي الانقسام الكبير الذي حدث بين داربوسيه وهوفويه انحاز باكارى إلى السكرتير العام . ولم يترك حزب التجمع الديمقراطي الأفريقى ولم يطرد منه ، ولكن جناحاً آخر للحزب أصبح معترفاً به على أنه الجناح ذو المذهب الصحيح . لم تلن « لباكارى » قناة ، بل صار أكثر تطرفاً وهاجم رؤساء « الجيرما » والمصالح التجارية الفرنسية . وأصبح حزب « السوايا » الذي ألفه « باكارى » وثيق العرى بالحزب التقدمى للعناصر الشمالية^(١) الذى يزعّمه « المعلم أمينو كانو » . ونادى باكارى بمعظم الآراء الراديكالية لهذا الحزب ، ولكن « باكارى » لم يملك في الحكم مدة طويلة كافية ، ولذلك لم يستطع أن يتصرف مع رؤساء « الجيرما » ذوى السطوة . وقد أدى إلى سقوطه تجمع الرؤساء والإدارة ، وذوى المصالح التجارية مع العناصر المنشقة في حزبه بزعامة « الجيرما كوى » . هذا بالإضافة إلى ما لحزب التجمع الديمقراطي الأفريقى من قوة ، ولكن استقلال نيجيريا سيجعل آراءه أكثر قبولا ، لأن الهوسا في النيجر مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالهوسا في نيجيريا الشمالية .

وإذا استثنينا غينيا حيث تقوم العناصر اليسارية بدور هام ، فإن الزعامة لا تزال في أيدي البورجوازية . ففي غانا لا وجود لليساريين ، فقد استخدم نكروما تطرف اليساريين وحاسبتهم في تقوية مركزه ، ولكنه ما إن تحقق له

(١) Northern Elements Progressive Union .

الحكم حتى نخلص مهم . وفي نيجيريا كان ما يمكن أن يسمى بالراديكالية مقصوراً على الحركة « الزيكية » ، ولكن « زيك » لم يؤيد القائمين بهذه الحركة وإن يكن قد شجعهم . وبعد ثورة « الإينوجو » تمكنت الحكومة من قمع الحركة .

ومع أنه لا توجد أحزاب يسارية في أى من أقاليم أفريقية البريطانية ، فإن الأحزاب البورجوازية ، بسبب عدم وجود صناعات على نطاق واسع أو طبقة رأسمالية كبرى ، على استعداد لأن تبدأ صناعات مؤقتة تسيطر عليها الدولة . ولكل هذه البلاد برامج واسعة ، وإذا استطاعت أن تنجز ولو جزءاً من وعودها حققت الرفاهية للشعب . ومن بين هذه الوعود تعميم التعليم الابتدائي بالمجان وتوفير الخدمات الطبية بدون مقابل وتقرير معاش للشيخوخة وحد أدنى للأجور وما إلى ذلك من مشروعات اجتماعية . هذا بالإضافة إلى الوعد بالبدء في صناعات تديرها الدولة . وفي أفريقية الفرنسية ، كما رأينا ، يتحدثون عن إدخال اشتراكية توافق الأحوال الأفريقية ، تكون فيها معظم الصناعات في القطاع العام ، ولكن حيازة الأراضي على الشيوع والنظام الاجتماعي الأفريقي لن يطرأ عليها تغيير يذكر . ومن ثم فإن من أسباب عدم وجود حزب راديكالي هو أن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تعد حكومات هذه الأقاليم باتباعها في المستقبل هي نفس السياسة التي قد يتبعها أى حزب راديكالي . ولكن بينما تبذل الوعود بتحقيق الرفاهية الاجتماعية فليست هناك رغبة في تعديل الكيان الاجتماعي . ولهذا السبب لن تزول الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الحالية . وسيظل كل من المزارع الفنى وعامل النقل ومشتري المنتجات كما كان قبلاً ، بل وربما ازدادت منافعهم ، ذلك أن تكوين عدد كبير من المؤسسات العامة قد يتيح لهم فرصاً جديدة للربح . وهكذا يحدو غرب أفريقية الأمل في تحقيق أسمى ما تصبو إليه رأسمالية الدولة مع بقاء الربح الفردي . لقد تمكنت البورجوازية من الوصول إلى الحكم بمساعدة العناصر الراديكالية ، ولكنها ما إن تحقق لها الحكم حتى فضلت المصالحة مع

العناصر الإقطاعية القديمة والانقلاب على العناصر الراديكالية . ولم يكن هذا عسيراً في أفريقية الفرنسية لأن الفرنسيين لم يحاولوا الحكم عن طريق الرؤساء . وكان من هؤلاء الرؤساء إمبراطور «الموسى» ورؤساء الفولانيين في «فوتاجالون» وملوك الساحل الصغار . ولكن أحداً منهم ، باستثناء إمبراطور الموسى ، لم تكن له الهيبة أو السلطة الكافية لأن يسلك سبيلاً مستقلاً . وأما حاكم «الموسى» فهو شخصية قوية ، وقد أظهر في عام ١٩٥٧ : ١٩٥٨ أنه لا يزال يتمتع بسلطة عظيمة . وقد أتاحت له الأزمات السياسية التي أعقبت وفاة «أوزيرين كوليبالي»^(١) فرصة اهتبلها بتأييد أتباعه . فخرج على الاتحاد الفيدرالي لأنه خشى أن يقوض رجال السياسة الراديكاليون في الاتحاد أركان سلطة الرؤساء . واستطاع أن يؤثر في الناخبين في «فولتا العليا» . ولكن الأهم حتى من هذا ، الطريقة التي استطاع بها أن يجعل الشعب في «واجادوجو»^(٢) يقوم بمظاهرة أمام الجمعية التشريعية . وليس للرؤساء في المناطق الأخرى حول ولا طول ، وهم أكثر اهتماماً بالمحافظة على مركزهم الاجتماعي من الاحتفاظ حتى بما يشبه السلطة السياسية . والاستثناء الواضح لهذه القاعدة هم رؤساء الجيرما .

ومن الناحية الأخرى نرى الطبقات الإقطاعية في الأقاليم البريطانية قوية إلى أقصى حد . فالنظرية البريطانية للحكم غير المباشر تعني أنه بقيام البورجوازية يكون هناك في الغالب الأعم نزاع بينها وبين العناصر الإقطاعية . وكان الرؤساء سواء في غانا أو في نيجيريا يقومون بدور إيجابي في السياسة . وفي أشانتي وأقاليم غانا الشمالية كان لهم نشاطهم في تنظيم المعارضة لحزب الميثاق الشعبي^(٣) . وقد نظمت حركة التحرير القومية^(٤) في أشانتي بنوع خاص حول الرؤساء

(١) Quezzin Coulibaly .

(٢) Wagadugu .

(٣) Convention. People's Party .

(٤) National Liberation Movement .

التقليديين الذين كانوا يمولونها . وكانت النتيجة أن سلطة الدولة كانت ستخدمها البورجوازية لمحاربة العناصر الإقطاعية : وفي هذا الصراع أزيحت كراسي الحكم من تحت الرؤساء الذين لم يكونوا راغبين في قبول أوامر الحزب . وحل الحزب محل السلطة العليا باعتباره الجهة التي تعترف بالرؤساء . ولم تعط الحقوق والميزات المعتادة إلا للشخص الذي تعترف به الدولة رئيساً . وفي هذا كانت غانا والإقليم الغربي يقتديان بالهند ، ولكن في هند ما بعد الاستقلال ظل الأمراء بعيدين عن السياسة ، ولم يكن لهم في الواقع أية سلطة . وأما في نيجيريا وغانا فقد احتفظوا بقدر كبير من السلطة لما بينهم وبين القبائل من روابط وثيقة . وكانت النتيجة أن أصبحوا كرة تتقاذفها السياسة الحزبية . فاذا وجد الحزب الذي بيده مقاليد الحكم أن الرئيس لا يؤيده أمكنه دائماً أن يهدده بالعزل ، وإذا وجد له نشاطاً مع المعارضة أمكنه عزله . وأشهر مثل على هذا ما حدث مع «ألافن أويو»^(١) . فقد انقسم مجلسه ، وحتى يتجنب الشغب في المدينة لجأ إلى مكان آخر . فعزلته هيئة الناخبين التي تختار الرئيس عادة ووضعت مكانه آخر يؤيد الحزب الحاكم . وحدثت أمثلة شبيهة بهذا في غانا .

ويبدو أن المناطق - التي لا يتمتع فيها الرؤساء بالمركز الاجتماعي العالي فحسب ، بل يسيطرون أيضاً فيها على الإدارة - ستواجه في المستقبل القريب توترات اجتماعية وسياسية متزايدة . فالرؤساء في نيجيريا الشمالية ورواندا أورندي هم الحكام الفعليون للبلاد . ومن المؤكد أن الطبقات التي ظهرت حديثاً إما أن تطالب بالسلطة أو تحاول اقتناصها بالقوة خلال خمس السنوات القادمة . لقد أدى النظام المحكم للانتخاب غير المباشر في نيجيريا الشمالية ، ومنح حق التصويت للذكور البالغين والاستعانة بقوة البوليس والإدارة ، إلى انتصار الحزب الذي يسيطر عليه الرؤساء ، ولكن حق التصويت المباشر في الانتخاب لا يمكن استبعاده وعندئذ يصبح مركز الرؤساء مقلقاً لا محالة ،

(١) Aláfin of Oyo .

لأن ممارسة الرجعيين للسلطة جعلت من يسميهم أمينو كانوا « بالتالاكاوا »^(١) أكثر تطرفاً . ويختلف رؤساء نيجيريا الشمالية ورواندا أورندى عن رؤساء « يوروبا »^(٢) في أنهم لم يعتادوا العمل في التجارة أو زراعة المحصولات التجارية ، ولذلك اندمجوا مع الطبقة الجديدة .

وهناك خاصية أخرى لسياسة غرب أفريقية وهى « الإقليمية الشاملة للأحزاب » . ففى غانا تجد حركة التحرير القومية تأييداً من الأثنائى إلى حد كبير ، بينما للأقاليم الشمالية حزبها الخاص . وفى نيجيريا لكل من الشرق والغرب والشمال أحزابها الخاصة ، ولكن ليس بينها حزب يمثل نيجيريا كلها . وأما فى أفريقية الفرنسية فالأحزاب تشمل الدولة كلها ، ويجمع بينها اتحاد فيدرالى واحد . ومع ذلك نجد فى معظم الأقاليم زعيماً واحداً وحزباً واحداً يسيطر على الموقف . وأكبر زعيمين هما « هوفويه بواني » الذى يسيطر لا على إقليمه فحسب ، بل وعلى المناطق المجاورة من فولتا العليا ، « وسيكوتورى » الذى لا ينازعه السلطة فى غينيا منازع . وكان حزب الميثاق الشعبى فى غانا فى واقع الأمر حزب الأمة كلها ، وله فى كل منطقة تأييد كبير ، رغم المعارضة التى تقوم على أساس إقليمي . ويختلف غرب أفريقية اختلافاً كبيراً عن الهند فى هذا الخصوص لأن حزب المؤتمر الوطنى يشمل البلاد كلها وله لجنة تنفيذية وطنية يقوم التمثيل فيها على أساس إقليمي إلى حد ما . ثم إن لجنة مؤتمر كل الهند التى تجتمع كل عام بها ممثلون لكل الولايات . وأهم من كل هذا أن المواطن يدين بالولاء للحزب لا للولاية . وإذا قارنا بين حزب المؤتمر الوطنى فى الهند وبين حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى وحزب التجمع الأفريقى^(٣) وهما المنظمتان المشكلتان على نطاق مماثل لحزب المؤتمر ، وجدنا أنهما لا يحظيان بالقدر نفسه من الولاء .

(١) Talakawa

(٢) Yoruba

(٣) Parti de Regroupement Africain

إن الإقليمية في السياسة هي إحدى نقائص غرب أفريقية . وكان في استطاعة حزب واحد يمتد نفوذه إلى كل إقليم أن يعارض في هدم الاتحادات الفيدرالية الأفريقية الفرنسية في أفريقية الفرنسية . وفي نيجيريا كان في الامكان أن يكون هو الأساس الذي تقوم حوله دولة وطنية . وتظهر نفس العملية في الكونغو ، حيث أدى نمو الوعي السياسي إلى تكوين الأحزاب ، ولكن هذه الأحزاب ليست على أساس قومي بل على أساس إقليمي وقبلي بحث . « فالأباكو » مثلاً هو حزب « الباكونجو » .

ولكن للبقاء على الوحدة الفيدرالية لا بد أن يكون هناك حزب ما يمتد إلى كل الاتحاد الفيدرالي . ولسوء الحظ لا يوجد مثل هذا الحزب في غرب أفريقية خارج الأقاليم الفرنسية السابقة حيث يقوم الحزب الفيدرالي وحزب التجمع الديمقراطي الأفريقي على أساس تمثيل أفريقيا كلها .

ويرتبط موضوع القبلية ، إلى حد ما ، بموضوع الإقليمية . ولقد رأينا فيما سبق الدور الهام الذي لعبته المنظمات القبلية لا في نمو الوعي السياسي فحسب بل وفي الأحزاب السياسية أيضاً . ولكن « الأشانتي » في غانا و « اليوروبا » في الإقليم الغربي و « الهوسا الفولاني » في الشمال و « الباكونجو » في الكونغو كلهم يطالبون بالاستقلال الذاتي الإقليمي إلى أكبر حد ممكن ، ويهددون أحياناً بالانفصال لأنهم يشعرون أن السبيل الوحيد الذي به يحتفظون بفاعليتهم الخاصة هو أن يحصلوا على الحكم الذاتي في أوسع نطاق ممكن . ولهذا نعود مرة ثانية إلى طبيعة الدولة .

إن المشكلة الكبرى في غرب أفريقية في الوقت الحاضر هي بين المنادين بالدولة الموحدة والداعين للدولة الاتحادية . فغانا تمثل الدولة الموحدة بينما تمثل مالي محاولة تكوين دولة اتحادية^(١) . وأما في نيجيريا ، حيث لا تتمتع الأقاليم بالحكم الذاتي فحسب بل ولها أيضاً سلطات متخلفة عن الماضي ، فلا يثار

(١) كان هذا قبل انفصالها عن السنغال .

موضوع الدولة الموحدة . وحجة الاتحاديين أن تكاليف السيادة في العالم الحديث عظيمة للغاية وكلما كبرت الوحدة قل الشعور بها . وفي الدولة الصغيرة يكون الشعور بقوة الشركات التجارية الكبرى أقوى منه في بلد أكبر . والمشكلات التي تواجهها معظم الأقاليم المستقلة حديثاً واحدة . فالأفريقيون الفرنسيون والبريطانيون توجد بينهم تقاليد إدارة مشتركة ولغة مشتركة وأساليب للعمل السياسي مشتركة . ويصدق هذا على أفريقية الفرنسية أو أفريقية البريطانية أو أفريقية البلجيكية ، كل بطريقتها الخاصة . والاتجاه في الوقت الحاضر في كل جهات العالم هو إلى تكوين الوحدات الكبرى . فهناك في آسيا الهند والصين وباكستان وكلها دول كبرى ذات موارد هائلة . وفي غرب أوروبا هناك محاولة لتكوين مجموعتين تجاريتين منفصلتين : مجموعة الستة ومجموعة السبعة . وما السوق المشتركة إلا الخطوة الأولى في اتجاه التكامل السياسي . وتحاول فرنسا أيضاً في الوقت عينه أن تكون رابطة مع ممتلكاتها السابقة في أفريقية . ومن ثم فمن الغريب أن تتحرك أفريقية في اتجاه يخالف الاتجاه التاريخي في الوقت الحاضر . إنه سيكون مدعاة إلى الدهشة ، إذ أن الأقاليم الفرنسية في أفريقية كانت حتى عهد قريب تشكل اتحادين هائلين . وأخيراً هناك الفروق بين الشعوب التي تتكون منها الدول الجديدة ، فهي فروق حقيقية ، وأية محاولة لفرض الوحدة المصطنعة بالقوة ليس لها مآل إلا تجزئة الدولة .

ويمكن أن يرد على هذا بأن المشكلة الكبرى التي تواجه الدول الحديثة العهد هي تدعيم وحدتها . فاذا منح الحكم الذاتي الإقليمي فانه يشجع الميول الانفصالية الموجودة من الأصل . وفي استطاعة الدولة الموحدة محاربة هذه الميول . وثمة حجة أخرى هي أن التنمية الاقتصادية الحديثة ، وبخاصة في بلد فقير ، تتطلب تخطيطاً مركزياً ، ويتطلب التخطيط ، في توجيهه المركزي للموارد إلى ميادين استثمار تعود بالنفع على الأمة جمعاء ، حكومة مركزية قوية . كما يحتاج أيضاً بأن الموارد المالية للدول الجديدة قد تذهب هباءً بتعيين عدد غير

من الموظفين والوزراء في كل إقليم ، وستلقى أشد العناء في توفيرهم وعدد الصالحين لديها محدود . أما التخطيط والاتحادية فيمكن أن يسيرا معاً جنباً إلى جنب . والهند هي خير مثال على ذلك . ولكن التخطيط المركزي ، بمعنى أنه خطة تفرضها الحكومة على الشعب ، أمر غير ممكن بطبيعة الحال ، لأن الشعب والأقاليم يجب التشاور معها ووضع آرائها موضع الاعتبار .

وبجانب مشكلة الحكومة الاتحادية أو الموحدة ، تواجه الدول الأفريقية مشكلة أخرى وهي : هل يكون في البلاد حزب واحد أو حزبان أو أحزاب متعددة ؟ ويكاد يجمع الرأي العام الأفريقي على موقفه من هذه المشكلة . فإن الأفريقيين لا يستطيعون أن يتصوروا إلا حكومة ذات حزب واحد . وحجتهم أن تعدد الأحزاب يتعارض مع التقاليد الأفريقية التي تؤمن بأنه إذا انتخب رئيس وجب على الشعب بأجمعه أن يتبعه ، وليس من المعتاد إقامة منافس له ينادى دائماً بأن الحكومة غير صالحة وأن الحكومة التي يكونها هو بدلا منها ستكون أفضل منها من كل وجه . وبصرف النظر عن منافاة هذا للتقاليد الأفريقية فستبقى مشكلة استطاعة المعارضة أن تؤدي وظيفتها بطريقة مشروعة في دولة حديثة الظهور . فإن ولاء الفرد للدولة وللحكومة لم ترسخ قواعده بعد ، فقد كانت البلاد ترزح تحت نير الحكم الأجنبي حتى السنة الماضية ، ولم تنل غانا استقلالها إلا في عام ١٩٥٧ . وإنماء روح الإخلاص والثقة في كلا الجانبين يستغرق وقتاً طويلاً ، وبدون تلك الروح لا تستطيع معارضة مخلص أن تقوم بوظيفتها . ومن ثم فإن الحديث عن حكومات الدول الأفريقية ومعاملتها للمعارضة بغلظة غير ذي موضوع . ومع كل هذا فإنه حتى في أوروبا حينما تضاربت الولاءات المختلفة حول المسائل الأساسية عملت طبقة بأكملها أو إقليم برمته بنشاط في تحالف مع الأجانب ضد الحكومة الشرعية للبلاد . ولقد ضربت المثل بأوروبا لأن « الدولة — الأمة » قد ثبتت قدمها فيها مدة أطول منها في أي مكان آخر . وفي أية دولة جديدة ، وهي تعتبر ، علاوة على ذلك ، تكويناً مصطنعاً ، لا تظهر مشكلة الولاء التقليدي ، وإن

كان الولاء للرئيس أو للشيوخ قد يصطدم فعلا مع الولاء للدولة الجديدة . وهكذا على سبيل المثال نجد أن أحد كبار موظفي الحكومة الأفريقيين في غينيا قد انضم إلى الفرنسيين . وقد تناقلت الصحف أنباء غانا في هذا الشأن بصفة خاصة . وأثارت معاملة المعارضة فيها الاحتجاجات في بريطانيا . ولكن قضية حكومة غانا معقولة . فقد اتخذت نفس الجماعات من الناس ونفس المناطق موقفاً بارزاً في معارضة منح الاستقلال لغانا ، وطالبت بتنفيذ شروط خاصة وإدخال مواد معنية في الدستور . ولذلك شعرت الحكومة أن الخط الرفيع بين المعارضة المشروعة للحكومة وبين عدم الولاء للدولة يمكن تخطيه في أية لحظة وأنه من الضروري منع حدوث هذا . وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة موحدة في غانا وحزب له كل القوة يجعل الانقلاب السبيل الوحيد لتغيير الحكومة . ومن ثم كانت الحطة المدبرة لاغتيال نكروما عشية زيارته للهند . وقد أثبتت لجنة التحقيق أن زعماء المعارضة لهم يد مباشرة في المؤامرة .

وثمة نقطة أخرى تلفت نظر المراقبين، وهي أن المشكلات الكبرى في الأقاليم التي ظهرت حديثاً تتعلق بالإدارة واستثمار الأموال في نواح مختلفة من النشاط الاقتصادي لرفع الإنتاج وزيادة الحصيلة الاجتماعية . ويتفق معظم الناس على الأهداف التي تقيم صرح الأمة . ويتحدث الناس عن أنه بدلا من الجدل وإضاعة الأموال والجهود في مناقشة المسائل المتعددة قد يكون من الأفضل اتحاد الحزب أو الأحزاب لتهيئة الظروف اللازمة لخلق دولة ترعى صالح الشعب . وبما أنه ليس هناك خلاف أساسي على الوسيلة فإن أحسن سبيل هو أن يتحد الجميع لتنفيذ المشروعات .

وتعاني الدول الحديثة أيضاً من النقص في الكفايات . ولما كان الدور الذي تلعبه المعارضة هو إعداد الحكومة البديلة ، فإن معظم الدول الأفريقية لن يكون بها ما يكفي لا لشغل الوظائف في الحكومة فحسب بل وفي الهيئات العامة العديدة التي تتكون . وهناك بعض الأفراد ممن يشغلون فعلا مركز الدكتاتور في نحو ست هيئات حكومية بالإضافة إلى واجباتهم العامة الأخرى .

ويقول الأفريقيون إنه إذا كان لا بد من وجود معارضة فإنها لن تؤدي بالحكومة إلا إلى الركود .

ويجربنا هذا إلى مشكلة أخرى تواجه كل دولة جديدة ، وهي الحاجة إلى نصف ثان من الزعماء . ذلك أن التعليم لم تتسع قاعدته الاتساع الكافي ، والخبرة في ميادين الأعمال والتجارة والصناعة محدودة إلى أقصى حد ، وفي أفريقية سارت عملية « أفارقة » وظائف الخدمة المدنية ببطء فلم تنشأ من الكفاءات العدد الذى تتطلبه الوظائف الجديدة التى يقتضيها الاستقلال . فالخدمات الخارجية والتجارية والنشاط المصرفى والتجارى ، والتوسع فى الإدارة عن طريق تنفيذ مشروعات التصنيع والخدمات الاجتماعية وغيرها - كل هذه تستلزم ازدياد الطلب زيادة كبرى على الكفايات . كما أن الحاجة إلى المعاهد التعليمية والمعامل العلمية والمستشفيات تجعل من الضرورى أن تركز الدولة الحديثة على كل مواردها البشرية . والموظفون لا وجود لهم فى أفريقية فى الوقت الراهن ، ويمكن إيجادهم بالطبع مع مضي الوقت مع نشأة الجيل الجديد ، ولكن الأمر الذى ستعانى منه الدول الأفريقية أشد المعاناة حتى ذلك الحين هو النقص التام فى الطبقة الثانية من الزعماء .

وقد يصور الموقف فى الهند فى بعض نواحيه هذا الوضع أكثر مما تمثله أية دولة أفريقية ، ولكن ضرورة المشكلة فى أفريقية أكثر وضوحاً . إن خبرة الهند بالحكم المحلى ترجع إلى عام ١٨٨٤ ، وقد أدخل نظام الحكم الثانى (الدياركية) فى المقاطعات الهندية فى عام ١٩٢١ ، ونجاء الحكم الذاتى الإقليمى فى عام ١٩٣٧ . وكانت الخدمة المدنية ، والجيش وكذلك الخدمات الفنية موجودة منذ أمد طويل . وكان شاغلو الوظائف فيها جميعاً من الهنود ما عدا الرتب العليا فى خدمات الدفاع والسياسة . ومن ناحية الخبرة السياسية كان للمؤتمر الوطنى الهندى تاريخ يمتد إلى وراء ستين عاماً فى الوقت الذى تحقق له فيه الحكم . ولذلك كانت الهند فى غاية النضج فى خبرتها السياسية والإدارية بالمعنى الحديث . يضاف إلى هذا أن الهند عند حصولها على

الاستقلال كانت أكثر تقدماً من غرب أفريقية في شئون العمل والتجارة والصناعة والمال . ومع ذلك كان العناء الذي يكابده الموظفون بعد الاستقلال شديداً كل الشدة . وشهدت الخدمات الإدارية توسعاً سريعاً عندما برزت في المقدمة أنواع النشاط الخاصة ببناء الأمة . كما أن خلق صناعات جديدة أكد الحاجة إلى أشخاص ذوي خبرة إدارية . وكان المؤتمر الوطني الهندي خلال فترة الجهاد الوطني قد خلق قادة قادرين على معالجة مشكلات إدارة تنظيم وطني كبير ، وكان قد اشترك في الحكم على كل المستويات .

أما في غرب أفريقية فقد ضغط نقل السلطة بأجمعها في فترة عشر سنوات . وليس في غانا ولا نيجيريا حتى في الوقت الحاضر العدد الكافي من الإداريين أو رجال الأعمال أو أصحاب المهن . بل وأكثر من ذلك لا تزال تعوزها التسهيلات اللازمة لتدريب الشعب . وكان نقل السلطة في غينيا أسرع . ففي خلال ثلاثة أشهر من الاستفتاء كان الفرنسيون قد سحبوا كل الموظفين ، وكان من الصعب تدبير العدد الكافي للقيام بأعمال الإدارة . ولكن غينيا استطاعت أن تقف على قدميها ، وذلك بفضل الحزب العجيب : حزب غينيا الديمقراطية^(١) . وهكذا فإن المشكلة بالنسبة لغرب أفريقية بعامة هي أنه إذا أراد أن يجعل للاستقلال قيمته فإن عليه أن يبدأ برنامجاً واسع النطاق لخلق جهاز إداري قادر على معالجة مشكلات العصر الحاضر .

وترتبط بهذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً مشكلة تنظيم الدولة . فأى نوع من الحكم يعتبر أنسب من غيره للبلاد التي ظهرت حديثاً : أهو الديمقراطية أم الدكتاتورية أم الديمقراطية الشعبية ؟ لقد دلت التجارب في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وباكستان وجنوب شرق آسيا على أن الديمقراطية لم تتأصل في البلاد التي ليس بها طبقة متوسطة كبيرة . والواقع أنه حتى في أوروبا ، ما عدا دول الشمال وبريطانيا وسويسرة حيث توجد طبقة متوسطة كبيرة

(١) Parti Démocratique Guinéen .

راضية مشغلة بالتجارة ولها قوة سياسية ، لم تكن الديمقراطية أكثر من نوع من الحكم غير مستقر . وكان الاتجاه منذ نهاية الحرب الأولى يميل إلى الحكم التسلطى أكثر منه إلى الحكم الديمقراطي . فقد أدى التوسع فى الصناعة ونمو طبقة عاملة تحدث حق الطبقة المتوسطة فى الحكم إلى الأخذ بمبدأ الخضوع للسلطة عند اليمينيين واليساريين على السواء . وقد عمل الانتصار الأنجلوسكسونى لمدة قصيرة ، على تكوين حكومات ديمقراطية مرة أخرى ، ولكن ما حلت أخريات الخمسينيات حتى كان لمبدأ الخضوع للسلطة الغلبة فى كل مكان تقريباً . وفى هذا الجو كان مولد الدول الأفريقية الجديدة .

هذا الاتجاه المثير ضد الديمقراطية ، واستعداد الطبقة الحاكمة فى الدول المكونة حديثاً لتفضيل الحكم التسلطى على الحكم الشعبى جعلاً مستقبل الديمقراطية فى مهب الريح . يضاف إلى هذا كراهية الأفريقيين لمعارضة الحاكم المنتخب بطريقة صحيحة . وبما أن المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الحكم البرلمانى هو أن المعارضة لها الحق فى أن تقدم نفسها باعتبارها الحكومة البديلة — بما أن هذا المبدأ يتعارض مع تقاليد السلطة الرأسية الأفريقية فإن الدول الأفريقية تستطيع ، ولها عذرها ، أن تزعم أن الحكم البرلمانى لا يصلح لغرب أفريقية . على أن هذا لا يعنى أنها معارضة للديمقراطية ، لأنه — كما يبين السير أرنست باركر^(١) — لا يوجد شيء يحول دون انتخاب حاكم تسلطى . فستر ايزنهاور والجنرال ديغول والمستشار اديناور انتخبوا جميعاً بطريقة ديمقراطية ، ولكن أحداً منهم لا يزعم الحكومة فى البرلمان . ولهذا فمن المحتمل أن يتبع الأفريقيون إما النظام الفرنسى أو الأمريكى فى رئاسة الجمهورية ، وهو نظام أوفق لتقاليدهم الخاصة بالرئيس الأكبر . وتؤكد التغييرات الدستورية الحديثة فى غانا هذا الاتجاه .

وسواء أتبع النظام الرئاسى ، كما فى غينيا وغانا أو لم يتبع ، فإن تطور

(١) Sir Ernest Barker

النظم السياسية الأفريقية يعرض بعض المشكلات المثيرة للاهتمام . فحتى النظام البرلماني قد يكون مليئاً بالتحكمية كما كانت الحال في غانا قبل التغيرات الحديثة . ومع أن نكروما كان رئيساً للوزراء ومستولاً أمام برلمان انتخبه الشعب ، فقد أتت حكومة غانا بعمليتين متعلقين بالسلطة أكثر منهما بالسياسة يؤكدان نقطة الخلاف : أحدهما نقل مقر رئيس الوزراء نكروما إلى قصر كريستينبورج^(١) والآخر إصدار عملة غانا وعابها صورة رأس نكروما . وكلا الأمرين قليل الأهمية في حد ذاته ولكنه يبين أسلوب التفكير وتفسير حكومة غانا للأمور معقول فهي تقول في تبريرهما : بما أن الأفريقي غير متعلم تعليماً عالياً ، فإن المطلوب هو وسائل سهلة واضحة يمكن بها أن نجعله يدرك أن البلاد أصبحت مستقلة وأن السلطة السياسية في أيدي الأفريقيين . لقد كان قصر كريستينبورج مقر الحكومة في ساحل الذهب ، وكان رسم الحكام يظهر على العملة . ومن ثم فإن نكروما بانتقاله إلى القصر وبظهور صورة رأسه على العملة يقدم الدليل المنظور لمواطنيه على أن البريطانيين قد ارتحلوا حقاً وأنه يملك زمام السلطة السياسية .

ولكن هذا لم يكن ضرورياً بالمرّة . لأنه إذا كان المطلوب هو الدليل المنظور على السلطة السياسية الأفريقية فقد كان من الممكن انتخاب حاكم عام أفريقي ، أو إذا احتاج الأمر إلى برهان أكثر تأكيداً كان من الممكن أن تصبح غانا جمهورية لها رئيسها . ولم يشعر سيكوتوري مثلاً بضرورة اقتفاء أثر نكروما في هذا الشأن ، ومن الصعب الاعتقاد بأن شعب غينيا أقل إيقاناً باستقلاله . وينم هذا من ناحية أخرى عن منهج في السياسة شخصي بحث تويده حياته التي كتبها بنفسه . فغانا في نظر نكروما هي نكروما نفسه . وقد أقنع الكثيرين بأن هذا هو الواقع . أما في غينيا حيث ركز سيكوتوري سلطة أكثر في يديه فإن الدولة يسيطر عليها الحزب الذي هي في تفكير الرجل العادي مرتبطة به أكثر من ارتباطها بشخصية الفرد .

(١) Christainbourg

إن علاقة الزعيم بالدولة هي التي غيرت غانا حتى في ظل ألوان من الديمقراطية البرلمانية وجعلتها شبه نظام رئاسي . وأما في نيجيريا فليس هناك خطر من هاتين الناحيتين : لأن الطبيعة الفيدرالية للحكم ووجود ثلاثة أحزاب مختلفة الاتجاه وثلاثة زعماء كل يدعى الزعامة لنفسه يحول دون ظهور النظام الرئاسي . وفي « مالي » لا تظهر هذه المشكلة . أما ليبيريا فمع أن نظامها يقوم على النمط الأمريكي إلى حد بعيد ، فإنها مع ذلك تعتبر نذيراً وتحذيراً أكثر منها مثلاً يحتذى .

على أن معظم الأفريقيين ومنهم أزيكوي يلتمسون العذر لليبيريا على أساس أنها لم تستطع أن تتبع سياسة تقدمية لأنها محاطة بدول استعمارية . ولكن هذا لا يوضح لماذا اتبع الأفريقيون الأمريكيان ، الذين توطنوا ذلك الجزء من أفريقية . سياسة لم تبعد الأفريقي الوطني عن السلطة السياسية فحسب ، بل وقصرتها أيضاً على المهاجرين . كما أنها لا توضح لماذا كانت أقلية مقفلة تحتكر حتى عهد قريب جداً كل الوظائف وتسيطر على كل موارد البلاد الاقتصادية ، ولا لماذا اتبع أهل ليبيريا سياسة « أهلية » تبدو كل من السياسة الفرنسية والإنجليزية إذا ما قورنتا بها في غاية التحرر . لقد كان هناك في الواقع فرق بسيط جداً في سياسة المستوطنين السود والمستوطنين البيض . وكان الأمريكيان الليبريون يتصرفون مع السكان الأصليين تقريباً بنفس الطريقة التي كان يتصرف بها المستوطنون البيض في شرق أفريقية أو روديسيا . إن ثلاثمائة سنة أو نحوها من التأقلم في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة قد حولت تفكيرهم ووضعته في إطار أنجلوسكسوني .

وإذن فإن للديمقراطية بالمعنى الشائع في بريطانيا أو شمال أوروبا ، فرصة قليلة جداً في أفريقية . ولا يجب أن نأسف لهذا . فلربما أخرج الإفريقي نظاماً يكون أوفق لعبقريته وأحسن ملاءمة لمهمة بناء أمة ، لأن ما يسترعى اهتمام الأفريقيين — وهم في ذلك كثيرهم في معظم البلاد الحديثة الظهور — هو إيجاد نظم تمكنهم من التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بأعظم سرعة .

ومذاهب الفكر السياسية لا دخل لها في ذلك . فقد يوفقون إلى مزيج غريب ، كالذى نراه في غينيا ، حيث الزعيم هو رئيس الدولة ورئيس الوزراء وزعيم اتحادات العمال والسكرتير العام للحزب الوحيد الموجود في البلاد .

وتستحدث غانا كذلك أسلوباً جديداً من الحكم ، كما يمكن أن نرى من قانون اتحاد العمال الجديد و « فرق البناء » . وكان الهدف الأساسي من القانون جعل اتحادات العمال منظمة تخضع لسلطان الدولة . فأنقصت عدد نقابات العمال الموجودة إلى ٢٤ نقابة بدلاً من خمسة وستين ، وكونت من اتحادها هيئة قانونية . ولا بد لكل نقابة من اعتراف رسمي سابق قبل أن يعترف بها ممثلة للعمال . وللحكومة الحق في الرقابة على إيرادات النقابات ومصروفاتها ، لأنها تسمح لها في الأصل بجمع الرسوم . وبما أن الأموال تجمع باذن من الحكومة فقد أخذت على عاتقها أن تتأكد من أن تلك الأموال تستخدم لفائدة العامل . فإذا شعرت الحكومة ، وعندما تشعر ، بأن الأموال لا تستخدم بطريقة ملائمة أمكنها أن تتدخل . وتكون مجلس لوضع الاتفاقات وللتوفيق بين الآراء المتعارضة بين العمال وأصحاب رءوس الأموال . وحق الإضراب لا وجود له بعد في الخدمات العامة ، مع أنه لا يزال معمولاً به في القطاع الخاص . وعندئذ يستخدم الجهاز الرسمي للتحكيم ، ويحتفظ وزير العمل لنفسه بسلطة الحكم النهائي .

وهذا كما يقول الدكتور بوسيا^(١) يجعل العمال عبيداً ، وإذا جاءت إلى الحكم حكومة مناوئة للعمال أمكن استخدام القانون لشل الحركة العمالية الوليدة . فنقابات العمال في الوقت الحاضر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحزب الميثاق الشعبي . وزعماء هذه النقابات ، من أمثال تطجاه (Tettgah) ، وهم أيضاً أعضاء في حزب الميثاق الشعبي^(٢) ، على استعداد أن يعتبروا الإضراب غير مشروع ما لم تستخدم الوسائل الدستورية الموجودة لتسوية المنازعات ، تشجيعاً منهم

Dr. Bosia (١)

Convention People's Party (٢)

لرأس المال الأجنبي . ولكن الموقف لا يخلو من خطر ، إذ أن البرلمان قد منح الحكومة سلطات تستطيع استخدامها لتحطيم نقابات العمال .

إن قانون العلاقات الصناعية يجعل كفة الحكومة راجحة على كفة نقابات العمال ، لأنه لا يبطل تمثيل النقابة للعمال تمثيلاً رسمياً حين تسحب الحكومة اعترافها بها فحسب ، بل ويفرض رقابة على استخدام أموالها . فالحكومة ، لا النقابات ، هي التي تقرر الطريقة المناسبة لاستخدام أموال نقابات العمال . ولو كان الهدف مجرد التأكد من خلق الجو الملائم للاستثمار الأجنبي لكان يكفي تكوين جهاز للتوفيق بين المتنازعين . ولو كان الهدف التأكد من عدم حدوث غش أو حتى سوء استعمال للأموال ، لأمكن ، كما يحدث في إنجلترا ، أن يقوم مسجل جمعيات التضامن بفحص منتظم لحساباتها ، ولأمكن للحكومة أن تمنحه سلطة رفع الأمر إلى القضاء في مثل هذه الحالات .

ومن المؤكد أن قانون العلاقات الصناعية ليس إجراء ديمقراطياً ، ولا يمكن تبريره على أي أساس سوى الأساس السياسي . ويبدو أن الباعث لإصدار القانون كان الخوف من أن القطاع الوحيد المنظم في الاقتصاد ، إذا أصبح تحت سيطرة المعارضة أو العناصر المتطرفة ، كان تحدياً قوياً للحكومة . إذ يجب أن نتذكر أن طبقة العمال على صغر عددها طبقة منظمة تسيطر على أحدث قطاعات الاقتصاد . ويستطيع اتحاد العمال بسبب تنظيمه أن يشل حركة الحكومة في أي بلد متخلف عن طريق إضراب يؤثر على كل القطاع الحديث للاقتصاد بأكمله . لقد رأينا الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء يحاول أن يفعل هذا في السنغال . ولم يخل دون شل حركة حكومة « ماما دو ضيا »^(١) شللاً تاماً إلا تصرف الحكومة بعزم ثابت وتأييد الشعب للحزب الحاكم ، أكثر من تأييده للاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء . ولم يحمل الحكومة على تقديم مشروع قانون العلاقات الصناعية إلا رغبتها في منع العناصر الراديكالية من السيطرة على منظمة اتحادات العمال وتحدي الحزب الحاكم .

ومما هو أدعى للدهشة من هذا . قانون الجنسية في غانا . وقد لفت نظر العالم إليه تعاقب طرد الكثيرين إلى خارج البلاد . وينص قانون الجنسية هذا على أن المواطن في غانا هو من كان أبوه أو أمه مولوداً في غانا . ومن واجب الفرد أن يثبت أنه مواطن وليس من واجب الحكومة أن تثبت العكس . وبما أنه لا بد من الرجوع إلى سجلات المواليد منذ ثلاثين أو أربعين سنة أو حتى أكثر من ذلك إذا أراد أى بالغ أن يثبت أن أحد والديه ولد بالإقليم المعروف الآن بغانا ، وبما أن عدداً كبيراً من طائفة التجار والطبقات العاملة في مناطق الكاكاو مهاجرون من مناطق مجاورة ، أصبح قانون الجنسية سيفاً مصلتاً في يدي الحكومة . صحيح أن الشخص يستطيع أن يكتسب الجنسية الغانية بتقديم طلب شخصي بدون حاجة إلى تقديم مؤهل إقامة ، ولكن هذا لا يفسر سبب سن قانون جنسية يستبعد عن نطاقه أفراداً عاشوا في غانا أكثر من خمسين عاماً وأسهموا في تنمية البلاد - قانون سنته حكومة جعل زعيمها من الجامعة الأفريقية إنجيلا يبشر به .

أما السبب في هذا فبسيط . ذلك أن حزب الميثاق الشعبي كان قد اقتنع بأن بعض كبار المواطنين من الأقاليم الأخرى والمقيمين في غانا يستخدمون ما لهم من مكانة ونفوذ اقتصادي على المهاجرين أمثالهم لتقوية تأييد المعارضة . لقد كان قانون الإبعاد موجهاً ضد أولئك المتهمين بالعمل ضد الحكومة وبالتعاون الوثيق مع حركة التحرير القومية . فكانت النتيجة إعطاء الحكومة سلطة إبعاد ٢٠٪ - ٣٠٪ من سكان البلاد .

أما قانون الحجز الوقائي فكان يهدف إلى منع المعارضة من اغتنام فرصة الثغرات الموجودة في القانون . فقد شعرت الحكومة بأن عدداً كبيراً من الطوائف المهاجرة في غانا قد أعطت العناصر الهدامة فرصة محاولة القيام بانقلاب . وكانت تخشى من أن تستخدم الدول الأجنبية بعض الطوائف المهاجرة وسيلة لقلب الحكومة . وهذا الخوف من أن الدول الأجنبية قد تحيك الدسائس مع الساخطين في داخل الدولة موجود أيضاً في البلاد الأخرى

التي استقلت حديثاً مثل أندونيسيا وبورما وباكستان . وربما كان هذا الخوف أكبر عقبة في سبيل الديمقراطية ، لأن الديمقراطية تؤدي وظيفتها على أساس وجود معارضة .

من هذا نرى أن ما يسترعى الاهتمام في تطور سياسة غانا ليس تصرفاً واحداً بل مجموعة من التصرفات كل منها يمكن تبريره بمفرده ، ولكنها في مجموعها تدفع المرء إلى الظن بأن الحكومة لا تنأى عن الوسائل الديمقراطية فحسب بل وبأن « الحقوق الأساسية » في خطر . ولا ينبعث هذا عن حب في الدكتاتورية بل من الخوف من أن التساهل مع الميول الإقليمية أو « القبلية » يعنى أن القوى الاستعمارية قد تواتبها الفرصة مرة أخرى فتتآمر على استقلال غانا الذي اكتسبته حديثاً وتعرضه للدمار . فالخوف جاء نتيجة محاولة بناء دولة موحدة في منطقة فيها الروح الإقليمية هي الصفة الغالبة . وغالباً ما كانت « اليقوبية » ^(١) (مبادئ الفرنسيين الثوريين) تؤدي إلى الاستبداد السياسي .

(٢)

إن المؤثرات الخارجية الكبرى في غرب أفريقية بريطانية وفرنسية ، وستظل كذلك زمناً طويلاً في المستقبل . فالتقاليد الإدارية ، واللغة والثقافة ، واتجاه التفكير ذاته — هذه جميعها التي اتبعتها هذه البلاد تبين أن الأثر الفرنسي والبريطاني سيظل مسيطراً . والكونغو البلجيكي أيا كان تطوره السياسي وتقاليد الإداري سيصبح ، على مر الأيام ، بلداً أفريقياً آخر فيه اللغة الفرنسية هي لغته الأساسية والمصدر الرئيسي للإلهام الثقافي . ومما يثير التفات أي مراقب أجنبي هو التنافس بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالإنجليزية من الأفريقيين . فكل من الفريقين لا يكن احتقاراً غريباً للتراث الثقافي الدخيل للآخر فحسب ، بل ويظن نفسه أسمى من الآخر بسبب الثقافة التي

(١) Jacobinism .

أخذ بها . فشعور شخص من برازافيل حيال سكان ستانلى فيل كشعور
باريسى نحو فرنسى آخر من الأقاليم ، ولكنه يعتبر الأفريقى الناطق
بالإنجليزية همجياً .

وفى التنافس بين اللغتين : الإنجليزية والفرنسية ، نجد أن اللغة الإنجليزية
بعض ميزات تنقص الفرنسية . فالإنجليزية لغة الولايات المتحدة التى يعقد
عليها الأمل كمصدر للثمان الذى تتوقف عليه التنمية الاقتصادية فى المستقبل .
ثم إنها لغة « الأمم الأعضاء » فى الكومنولث ومن ثم فهى بما لها من تفوق
عددى بحث تستطيع أن تفرض نفسها . ومع ذلك ، فالفرنسية كلغة لا يجب
التقليل من شأنها . فهى اللغة التى تنطق بها لا فرنسا وحدها بل والممتلكات
الفرنسية فى شمال أفريقية وبلاد الشرق الأوسط كذلك . والعناصر اللاتينية
تفضل اللغة الفرنسية على الإنجليزية ، وعندما تصبح السوق المشتركة حقيقة
واقعة فستقوى مواردها الاقتصادية لغة البلد الذى يكون العضو السياسى
البارز فيها . هذا بالإضافة إلى أن اللغة الفرنسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمخصصات
التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما وراء البحار ، مما يشد من أزر اللغة الفرنسية
مدة من الزمن . لهذا فإنه وإن كانت اللغة الإنجليزية فى مركز أفضل فى الوقت
الحاضر فلا يتبع هذا أن تكون لها الغلبة .

بيد أن هناك متحدياً قوياً لكلتا اللغتين الفرنسية والإنجليزية هو اللغة
العربية . فالتقاليد الإسلامية قوية فى غرب أفريقية . وهناك مئات من الطلبة
من غرب أفريقية يتلقون تعليمهم فى البلاد العربية . وفى مقدمة الجامعات
العربية التى يقصدها طلاب غرب أفريقية الجامعة الأزهرية التى بها أكبر عدد
منهم . وقد برز طلاب غرب أفريقية منذ زمن طويل فى دراسة اللغة العربية .
وفضلاً عن ذلك فإن الذين يجهرون بالدعوة إلى اللغة الفرنسية من أمثال
سينجور قد شجعوا تعلم اللغة العربية ليس فقط باعتبارها لغة إضافية بل أيضاً
باعتبارها لغة البلاد .

وبتحقيق استقلال نيجيريا سيزداد عدد المسلمين الذين يتحكمون في مصائرهم في غرب أفريقية زيادة كبرى . وفي منطقة مثل شمال نيجيريا حيث تتقدم الدراسات العربية تقدماً سريعاً ، ستصبح اللغة العربية ، لا الإنجليزية ، هي اللغة المفضلة . وقد شرع في تعليم القرآن ، لا باعتباره تعليماً دينياً فحسب بل وكوسيلة لتعلم اللغة العربية . وفكرة الجامعة الأفريقية ذاتها تقوى اللغة العربية ، لا الإنجليزية ولا الفرنسية . وفوق كل هذا فاللغة العربية هي اللغة التي يتكلم بها عامة الناس من مراکش إلى الصومال . وفي السودان وفي غرب أفريقية يتكلمها عدد كبير من الناس . وستساعد حركة الإسلام نحو الجنوب أيضاً على نشر اللغة العربية ، لغة الإسلام . وهكذا تسدى الأخوة الإسلامية اللغة العربية ميزة لا يمكن أن تتجاهلها الجامعة الأفريقية . كما أنه ليس هناك لغات أفريقية منافسة . فلغة الهوسا والسواحيلي لا يمكن مقارنتهما باللغة العربية لا من ناحية عدد الناطقين بها ولا من ناحية تراثها الأدبي . يضاف إلى كل هذا أنها اللغة الدولية الوحيدة في قارة أفريقية .

وينزع الكتاب الغربيون إلى التقليل من شأن العربية كلغة ، ويسرفون في تأكيد أثر الإسلام . ولكن الإسلام لم يستطع أن يدمج شعب تركيا وشعب إيران في العالم العربي . في حين أن اللغة العربية قد خلقت رابطة وحدت شعوب مناطق وثقافات مختلفة وهذا مما يدعو إلى زيادة الدهشة بسبب الانقسام السياسي الموجود في العالم العربي . إن الغرب يقلل من شأن اللغة العربية لأن الاصطلاحات الاقتصادية والسياسية والعلمية فيها لا تلائم مطالب العصر الحديث . ولكن هذه الاصطلاحات يمكن وضعها بسرعة . وهكذا فن أية ناحية ننظر إلى هذا الموضوع نجد أن اللغة العربية أخطر خصم باعتبارها اللغة الدولية في أفريقية في المستقبل .

ولم تكن السياسة المتعلقة باللغة حتى الآن في صالح اللغة العربية . فبينما تعتبر الإنجليزية والفرنسية لغتي السياسة والإدارة والتجارة ، كانت اللغة

العربية تضعف من جراء اهتمام الحكومة بالأخذ الشعب الدراسات العربية مأخذ الجدل لأنه لو فعل ل زاد ذلك من نفوذ مصر .

وكان الخوف من مصر من أهم مظاهر الموقف الإنجليزى الفرنسى فى غرب أفريقية . فمئذ أن تولى جمال عبد الناصر زمام الحكم شعرت بريطانيا وفرنسا بأن القومية المندفعة للشرق الأوسط ستؤثر على غرب أفريقية . فما تنشره إذاعة القاهرة ، واهتمام مصر بمكافحة الاستعمار فى سائر أفريقية والعلم بأنه بمجرد أن تصبح مصر قادرة على أن تربط توغلها الثقافى بالإسلام فلن تستطيع بريطانيا وفرنسا أن تقوما بشئ يذكر ضد هذا التوغل — كل هذا قد زاد مؤخراً من أهمية ما يسمى بالتهديد المصرى . وهذا بطبيعة الحال له ما يبرره لأن مصر ليست إحدى الدول الكبرى المؤيدة لجهة التحرير الجزائرية فحسب ، بل إن فشل العدوان الفرنسى الإنجليزى على أنسويس قد قوى هيبتها أيضاً . ولقد كانت القاهرة إلى وقت قريب العاصمة التى يهرع إليها الساخطون من الأفريقيين . كما أنها أيضاً قاعدة لجنة التضامن الأسبوى الأفريقى الذى تشترك فيه كل من روسيا والصين اشتراكاً فعالاً . لذلك اعتبرت الدول الغربية مصر ستاراً للتوغل الروسى .

على أن البريطانيين والفرنسيين ليسوا وحدهم الذين يشكون فى الدوافع المصرية ، ولكن بعض الأفريقيين أيضاً ينعون إلى أن يعتبروا مصر دولة آخذة فى التوسع . ولعل « أولوو »^(١) أبرز ناقد لصداقة مصر للشعوب الأفريقية . ورأيه أن جمال عبد الناصر قد رسم فى كتابه خطة إجمالية لنشر النفوذ المصرى ناحية الجنوب وأن فكرة قيادة مصر لحرب صليبية أفريقية ضد أوروبا والاستعمار إن هى إلا مجرد « لعبة » سياسية . بيد أن هذه العداوة المرة لمصر مرجعها إلى حد ما أن أولوو يشعر بأن أية زيادة فى النفوذ المصرى ستقوى الشمال . ومن ثم كانت المزاعم الخيالية بأن المؤتمر الإسلامى وسيلة

(١) Awolowo .

مصرية ، وأن زيارة بعثته لنيجيريا كانت تتعلق أساساً بنشر النفوذ المصرى ، وأن سلطان سكوتو كان قد توصل مع الحكومة المصرية إلى اتفاق يحصل بمقتضاه مؤتمر الشعب الشمالى على أموال مصرية ومواد للدعاية . فصر جمال عبد الناصر فى نظر أولو تمثل نفس الخطر الذى تمثله الشيوعية فى نظر رجال السياسة فى الغرب .

ولكن مسلمى غرب أفريقية ستظل أنظارهم على أية حال تتجه إلى البلاد العربية . والإسلام فى شمال أفريقيا وفى الشرق الأوسط فى موقفه من المجتمع الحديث أكثر إدراكاً لمشاكل العصر من الإسلام فى غرب أفريقيا . فإذا ما أبعدنا مؤثرات مصر وشمال أفريقيا كان معنى هذا أن يبقى الإسلام فى غرب أفريقيا كما كان فى القرون الوسطى . ويمكن أن نرى هذا من التغير العجيب الذى أحدثه خريجو الجامعة الأزهرية فى تعليم الدين الإسلامى واللغة العربية فى مدارس السودان . ويجب ألا ننسى أن راديكالية « المعلم أمينو كانو » كانت فى الحقيقة نتيجة ما رأى فى الإقليم المجاور — جمهورية السودان .

إن الروح العصرية ستحدث ، على أية حال ، ثورة اجتماعية ، لا يمكن إبعادها . فوجود السوريين ، وتأدية فريضة الحج سنوياً ، والاتصال بالطلبة المسلمين من البلاد الأخرى ، بل وحتى البعثات التبشيرية مثل البعثة الأحمدية ستضع إسلام غرب أفريقيا فى تيار المجتمع الإسلامى . وإن هذا الأمر يجب أن يتطلع إليه التقدميون من أمثال أولو ونكروما . ولكن مما يؤسف له أن أولو أكثر اهتماماً بإبعاد الأثر العربى عن نيجيريا . ويبدو من المتناقضات أن يدور الجدل فى الشمال حول حق النساء فى التصويت وتحدث فى نفس الوقت مقاومة محاولات صبغ المجتمع الإسلامى بالصبغة العصرية .

وإذا كان الإسلام عظيم الارتباط بمصر فكذلك الكنائس المسيحية القوية مرتبطة بالدول الغربية . ويشعر الناس بتأثير كل بلد عن طريق إرسالياته . فارسالية الكنيسة الأسقفية تمثل اهتمام بريطانيا الرئيسى ، والإرساليات

المعمدانية تمثل اهتمام أمريكا . وفي الأقاليم البريطانية والبلجيكية كان اهتمام الكنيسة موجهاً أساساً إلى التعليم والصحة . وكانت تعلم الأفريقيين أن مدنية البيض قد منحت السود منافع كثيرة : وأن من واجبهم أن يطيعوا حكامهم . وحتى عهد قريب كانت العلاقة وثيقة بين الكنيسة والدولة ، إلا في غرب أفريقية ، وكانت الكنيسة تعمل باعتبارها الذراع الروحي للدولة .

بيد أن الكنيسة الكاثوليكية قد أدركت أن المد يتحول إلى صالح الحركة القومية فقامت بالتعديلات اللازمة في الحال . ومع ذلك ظلت سلطة الكنيسة والكهنوت قوية للغاية . ويهتم المسافرون إلى أوروبا من إقليمى نيجيريا الشرقى والغربى بزيارة الفاتيكان والحصول على بركة البابا : الأمر الذى لا يراعيه ساسة غانا أو أفريقية الفرنسية . وأما في الميدان التعليمى فقد سلكت الكنيسة سبيلاً مستقلاً . ويبدو أن الكنيسة الكاثوليكية لم تتعلم الدرس من البلاد الأخرى ، فقد بدأت الآن تتدخل في السياسة التعليمية للدولة ، فتعلم المؤمنين كيف يدلون بأصواتهم في الانتخابات .

ولعل أفضل مثل على موقف الكنيسة هو ذلك الاضطراب الذى أثر ضد « التعليم الابتدائى العام » في الإقليم الشرقى . فقد أرادت الحكومة أن تضع نظاماً لتعليم علمانى كامل ، وأن تكل إدارة المدارس إلى السلطات المحلية .

ولما كانت إرسالية الروم الكاثوليك أكبر جمعية تبشيرية في الإقليم إذ يبلغ عدد أتباعها ١ ½ مليون من الكاثوليك فقد قررت مقاومة التعليم العلمانى . وأعلن مبتر « آنيانسى »^(١) رئيس المجلس الكاثوليكي لشرق نيجيريا في يناير سنة ١٩٥٧ أن الكنيسة ستعلم الناحيين من الروم الكاثوليك أن يعطوا أصواتهم « لرجال وسيدات قادرين يخافون الله ويدافعون عن حق الوالدين في تدريب أبنائهم وفق معتقداتهم » . وقامت الكنيسة بحملة صاخبة ضد المجلس الوطنى

(١) Anyansi .

لنيجيري والكميرون ، وكتبت صحيفتها « ذى ليدر » فى افتتاحيتها ليلة الانتخابات تقول : « مما لا جدال فيه أن المسألة الخطيرة فى الانتخابات هى مسألة التعليم ، وقد أنتهكت حقوق الكاثوليك الطبيعية وتجهلت احتجاجاتهم وكانوا هم وكنيستهم هدفاً للكذب والدعاية القذرة » .

وفشلت الحملة . وفضل المواطن النيجيرى فى الإقليم الشرقى أن ينقاد لأزيكوى و « إله أفريقية » فى سياسته على أن ينقاد للكنيسة . ولكن المحاولة تبين أن ائتمان الارساليات على التعليم يخلق موقفاً خطيراً . فلقد أظهرت الكنيسة دائماً أنها تدافع عما تعتبره مصلحتها .

وهناك هيئة أخرى ذات صلات خارجية هى « جمعية التسليح الخلقى » . وقد ركزت نشاطها فى أفريقية وبخاصة فى دول غرب أفريقية المستقلة حديثاً وصورت أشرطة سينمائية عن غرب أفريقية ، وظلت مشكلاته تحتل المكان الأول فى تفكيرها . إن غرب أفريقية بصناعاته الناشئة يبحث عن معتقد يمدّه بصورة خلقية روحية للربح والاستغلال الذى يحدث فى أى مجتمع فى المراحل الأولى للتغير الرأسمالى . لهذا بدا أنه التربة المثالية لرجال يعاد تسليحهم خلقياً . وهكذا ذهب أناس عديدون من سياسى غرب أفريقية ، ومن أعضاء نقابات العمال وغيرهم من الزعماء إلى « كو »^(١) واعترفوا بخطاياهم معلنين للملأ أنهم كانوا حتى ذلك الوقت يطلبون نفعهم الشخصى ، ولكنهم فى المستقبل سيجدون فى أثر الأخوة البشرية .

وهناك مذهب فكرى آخر وجد له بالفعل أنصاراً كثيرين فى غرب أفريقية . وهذا المذهب هو الشيوعية ، ولكن المرء لا يستطيع أن يتأكد من مقدار عمق التوغل الشيوعى . هل الرئيس سيكوتورى شيوعى ؟ وهل الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء منظمة تخضع للسيطرة الشيوعية ؟ هذه الأسئلة وكثير غيرها ستظل إلى حد كبير بدون إجابة . إن الشيوعية ، إلى حد ما ،

(١) Caux .

قد وجدت دائماً حليفاً لها في حركات التحرير القومية . كما كانت الحال وقتاً ما مع الديمقراطية في أيام عزها ، أيام « كاننج^(١) لورد » . و « جون رسل »^(٢) ، و « بالمرستون »^(٣) . ولكن التحالف لا يعنى إلا أن هناك عدواً مشتركاً ترغب الأطراف في أن تتجمع ضده ، ولا يعنى أن طرفاً يندمج في الآخر . لقد رأت الديمقراطية الغربية بطبيعة الحال الشيوعية وراء كل حركة قومية في أفريقية . ولقد وصفت لجنة تحقيق مفروض فيها النزاهة نكروما بأنه من عمال الشيوعية . فليس من الغريب ، إذن . أن يرى رجال السياسة في جنوب أفريقية وروديسيا والناطقين بلسان المستوطنين المؤامرات الشيوعية في كل مكان تقريباً .

ومن العسير تقدير عمق توغل الشيوعية في غرب أفريقية . فليس هناك حزب شيوعي منظم ، ولكنها منظمات الرفقاء المتنقلة التي تلعب الدور البارز في هذا الميدان . فمؤتمر السلام ، و W. F. T. U. وغيرهما من المنظمات في أفريقية بها عدد كبير من الشيوعيين ، ولكنهم حتى وإن كانوا شيوعيين ، فإنهم يحكمون على المشكلات لا من وجهة النظر الماركسية بل من زاوية اللون . وبسبب الطبيعة الغربية للقومية الأفريقية التي هي مسألة لون أكثر منها مسألة قومية بالمعنى الغربي يصعب تقدير كيفية رد فعل الشيوعية على الأفريقيين . وحتى « بادموور »^(٤) و « رايت »^(٥) ، وكانا ينتميان إلى الحزب ، لم يتركاها بسبب أى خلاف ، بل لأنهما شعرا بأن الحزب كان يستخدم مسألة اللون فقط لتحقيق مآربه الخاصة .

والمجتمع الأفريقي بعد أن يتخلص من النظام القبلي يصبح تربة صالحة للشيوعية . وتتيح التنمية الاقتصادية التي تترتب عليها الآن فترة انتقال

(١) Canning Lord .

(٢) John Russel .

(٣) Palmerston .

(٤) Padmore .

(٥) Wright .

للراديكالية فرصة عظيمة . ذلك أن هناك عمليتين حدثتا في الغرب في فترتين مختلفتين ، تحدثان الآن في أفريقيه في وقت واحد . فالزراعة الأفريقية من جهة تنتقل من الملكية « على الشيوع » إلى الملكية الخاصة ، وقد دعا هذا إلى بروز طبقة « الكولاك » . ومن جهة أخرى هناك طبقة صناعية آخذة في الظهور (وقد برزت فعلاً في بعض الأقاليم والمناطق إلى حيز الوجود) . هذا الخليط العجيب من الثورة الزراعية والثورة الصناعية تحدثان في وقت واحد تحت سمعنا وبصرنا ينتج بطبيعة الحال تطرفاً قد يصبح خطراً إذا كانت هناك نكسة اقتصادية .

ولعل أحسن مثل لهذه الحالة ما هو حادث اليوم في الكونغو . ففي الوقت الذي حدث فيه الشغب كان عدد المتعطلين عن العمل في ليوبولد فيل يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ ، ٣٠,٠٠٠ عامل . وكانوا هم العنصر الأساسي في موقف قابل للانفجار . ولم يكن الكساد الذي أدى إلى التعطل والشغب الذي ترتب عليه ذا بال ، ولكنه مع ذلك عرض الحكم البلجيكي للخطر . وتكرار حدوث هذا الكساد هو الذي يتيح للشيوعيه فرصتها . وإن كساداً في الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليه تعطل لا بين عمال الكونغو فحسب بل وبين عمال المزارع في غانا والكميرون وساحل العاج . لا بد وأن يخلق موقفاً قابلاً للانفجار .

إن آراء الخبراء الغربيين بأفريقية مختلفة بشأن موضوع تأثير الشيوعية على السياسة الأفريقية . فهناك . من ناحية . ساسة مثل « روى ولنسكى »^(١) يرون يد الشيوعية وراء كل اضطراب صغير يحدث في أفريقية . وهناك من الناحية الأخرى كثيرون يعتبرون أن موقف اليساريين من زعماء أفريقية هو في عمومهم موقف مصطنع . وأنه متى وضعت المسئولية على عاتقهم تحولوا ناحية اليمين . ولنضرب مثلاً بالفرنسيين . أنهم يميلون لأن يعقدوا مقارنة بين

(١) Roy Welensky .

« اتحاد طلبة أفريقيا السوداء » وهيئة الطلبة الفرنسيين ويظنون أن زعماء أفريقية أيضاً سيصبحون معتدلين . وفي استطاعتهم أن يشيروا إلى حزب الميثاق الشعبي وإلى نكروما للتدليل على أن مسئولية المركز تستطيع أن تجعل السياسيين ينهجون سياسة يمينية حتى حين يتحدثون بلغة يسارية .

ولكن هذا قد يكون من الخطأ . لأنه أولاً تقليل من شأن التأثير الماركسي . وثانياً تقدير خاطيء للتكوين الاجتماعي الأفريقي . إن المجتمع الأفريقي يقوم أساساً على الجماعة . وصحيح أن روح الفردية الاقتصادية والاجتماعية تبرز إلى المقدمة في المجتمعات الأكثر تقدماً . وينطبق هذا بنوع أخص على مناطق زراعة الكاكاو ، حيث ظهر في الوجود صغار الزراع وبعض كبار المزارعين . وكما لاحظنا في فصل سابق ، أقام نكروما حزب الميثاق الشعبي لا على أساس طبقة ملاك الأراضي ولا على أساس مصلحة الرؤساء بل على أساس صغار التجار والمزارعين وجماعات قد تدعى في مناطق أخرى الجزء الأدنى من الطبقة المتوسطة . وليس حزب الميثاق الشعبي ولا حتى نكروما ماركسياً في سياسته . إن نكروما بطبيعة الحال يسمى نفسه اشتراكياً مسيحياً . وقد كان يغازل الاشتراكيين اليساريين والشيوعيين في لندن ، وهذا ما حدا « بلجنة وطسون » إلى أن تهمه بالشيوعية .

بيد أن الموقف جد مختلف في الأقاليم الفرنسية . إذ ليس هناك طبقة متوسطة كبرى إلا في ساحل العاج والسنغال . والطبقة الوسطى في كل من داهومي والسنغال خواص معينة تجعلها مختلفة عنها في ساحل العاج وغانا . فهي تتكون عموماً من الموظفين المدنيين ومعلمي المدارس دون أن تكون لها صلة بالملكية . صحيح أن في السنغال طبقة تقليدية متوسطة تتكون من الرؤساء ومشايخ الطرق والتجار ، ولكن عددهم وتأثيرهم محدودان لدرجة أنهم لا يقومون بدور فعال . وفي أفريقية الفرنسية ليس المجتمع التجاري ولا الطبقات المهنية كبيرة بدرجة كافية ، مع أنها هي التي تكون العمود الفقري لأية طبقة متوسطة . فالمحامون والأطباء وغيرهم من أصحاب المهن عددهم محدود ووجودهم مقصور

على المدن . وأما موظفو الحكومة فقد تلقنوا الآراء الاشتراكية جميعاً . وهناك هيئة ثانية ربما كانت أكثر أهمية وهي منظمة اتحاد العمال . وأكبر اتحاد في غرب أفريقية هو الاتحاد العام لعمال أفريقية السودان الذى كونه سيكوتورى ، وكان زعماء هذا الاتحاد أعضاء في الاتحاد العام للعمال . وكانوا قد شغلوا مراكز رسمية عالية وتدرّبوا في فرنسا وعواصم بلاد شرق أوربا ، وجمعوا بين الإلمام بالنظرية الماركسية والتنظيم الشيوعى . لذلك يستطيع المرء أن يقول إن النظرية الماركسية قد صبغت تفكيرهم . يضاف إلى هذا أن السودان والسنغال وغينيا التى يسود فيها المذهب الماركسى تكون التحالف بين الفقر الشامل والطبقة العاملة التى لا تملك أرضاً . والتعطّل في المدن تربة مثالية يمكن للماركسية أن تنمو فيها . ولا يغير التصنيع في الواقع من الأمر شيئاً لأنه لا يؤدى إلا إلى جمع عدد كبير من العمال في مناطق يمكن أن يكون تنظيمهم وتلقينهم فيها أكثر فاعلية . لهذا يتوقع الإنسان أن تدخل الماركسية — إما باعتبارها اشتراكية يسارية أو شيوعية — إلى البلاد الفقيرة وتنتشر فيها .

وكل دولة حديثة عليها أن تواجه مشكلة السياسة الخارجية وهي المشكلة الجديدة عليها كل الجدة . ويعنى هذا بالنسبة لأفريقية الإجابة عن ثلاثة أسئلة أولها : ماذا يجب أن يكون موقف الدول المستقلة حديثاً حيال مسائل الحرب الباردة ؟ وثانيها : ماذا يجب أن يكون موقفها من دول الاستعمار السابقة . وأما السؤال الثالث . وهو يطغى على السؤالين الآخرين ، فهو : ما هو الموقف الذى يتخذ حيال موضوع سيطرة العنصر الأبيض والجامعة الأفريقية ؟ لقد رفضت الدول الأفريقية كغيرها من الدول الحديثة أن تصبح شريكات للديمقراطيات الغربية . ولكن البعض منها ، مثل غانا ، مع احتفاظها بعلاقات ودية مع الغرب ، ظلت في الوقت نفسه صديقة للاتحاد السوفيتى . وأما البعض الآخر ، كنيجيريا مثلاً ، فأوضحت أنها لا تعارض الاتحاد السوفيتى فحسب ، بل وأنها تعزم أيضاً اتباع سياسة قائمة على أوثق العلاقات مع بريطانيا وعلى الصداقة مع الولايات المتحدة . ويمكن الحكم على سياسة

نيجيريا من حادث جواز سفر السيدة «رانسم كوتى» (١). التى سبب منها الجواز بسبب تكرار اشتراكها فى نشاط منظمات الجبهة الشيوعية . ومجئ أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لإحدى هذه المنظمات إلى نيجيريا خصيصاً لتفضية بضع ساعات معها . كما أُنذر المندوب السامى لنيجيريا بلندن كل الطلبة الذين يتلقون العلم فى جامعات دول شرق أوربا بأن التعيينات الحكومية لن يراعى فيها المؤهلات التى يحصلون عليها من تلك الجامعات إلا من ناحية اعتبارها نقطة سوداء فى سجلاتهم .

أما البلاد الأخرى فليس لديها بالطبع هذا التحيز نفسه . فغانا مثلاً تحتفظ بعلاقات ودية ليس مع مصر فحسب . بل ومع السودان . وتونس ومراكش . وليبيريا تسيطر على سياستها الخارجية صداقتها لأمريكا ، ولكنها لا تتبع سياسة عداء حاد للبلاد العربية . ولا نجد إلا فى غينيا وحدها محاولة تبذل ببطء لاتباع سياسة تتفق مع حاجات أفريقية . فلقد صرح سيكوتورى مراراً أنه ليس للأفريقيين أن يختاروا بين الكتلتين الشرقية والغربية . بل أن على الكتلتين نفسيهما أن تقررا السياسة التى تتبعانها لمواجهة حاجات أفريقية ورغباتها ، وأن تقررا ما إذا كانتا على استعداد لاحترام شخصية الأفريقى . وأعلن كذلك أن الحكم عليهما يكون على أساس سياستهما .

ومن العجيب فى غرب أفريقية ألا يجد الإنسان إلا قليلاً من الشعور بالمرارة ضد الدول الاستعمارية السابقة . لقد تحقق الاستقلال فى معظم الحالات بدون أى كفاح ، حتى الكفاح السلمى . وكان هذا على نقيض ما حدث فى آسيا تماماً حيث ظن كثير من الآسيويين أن حادث السويس كان محاولة من جانب بريطانيا وفرنسا لاستعادة مركزيهما . ولم يسجن سياسياً إلا نفر قليل جداً من زعماء نيجيريا ، وحتى فى غانا لم يقض نكروما وغيره فى السجن إلا فترة وجيزة ، كانت على أية حال كافية لأن تجعل منهم خريجي سجون

جديرين بما يحيط بالشهداء من هالة . وبين عامي ١٩٤٠ - ١٩٥٠ قضى زعماء ساحل العاج بضعة أشهر في السجن ، وحتى « هوفويه بواني » كان هناك ما يبرر القبض عليه . على أن المرء يستطيع أن يقول عموماً إن الدول الاستعمارية في غرب أفريقية منحت الإصلاحات بدون تأجيل لا داعي له . يستثنى من هذه القاعدة العامة بطبيعة الحال ، وإلى عهد قريب الكونغو البلجيكي . فلقد كان الشائع عن البلجيكيين أن يتحدثوا عن التأني في السير نحو الحكم الذاتي . ومع أن الإدارة اعتبرت أن برنامج « الشعور الأفريقي » نحو تحقيق الحكم الذاتي في ثلاثين عاماً خطوة ثورية ، فإن البلجيكيين أنفسهم لم يحاولوا مقاومة المطالبة بالاستقلال بالقوة المسلحة .

إن كراهية الأجانب منتشرة بدرجة ظاهرة ، وشجعها إلى حد ما الدول الاستعمارية . وكان سبب ذلك أن طائفة مهاجرة احتكرت التجارة والحرف في معظم هذه الأقاليم . ففي أفريقية الغربية الفرنسية والبريطانية توجه الكراهية الأفريقية إلى السوريين واللبنانيين . وفي الكونغو توجه إلى البرتغاليين واليونانيين . وكان من مصلحة الدول الاستعمارية أن تحوّل الأفريقيين ضد طوائف المهاجرين . لأنها تستطيع عندئذ أن تتخذ موقف المدافع عن الأفريقيين . وهكذا تحول النفور الذي تشعر به الجماعات بعضها نحو بعض عن الدول الاستعمارية إلى الجماعات المستفيدة منها والتي تستخدمها تلك الدول كآلات لتنفيذ أغراضها .

وحتى بين الأفريقيين أنفسهم يعد هذا الشعور بعدم الثقة والشك في الغرباء أحد عوامل الموقف السياسي . فرجال السياسة حتى اللحظة الراهنة كان يهمهم استغلال هذا النفور بدلا من تخفيف الاحتكاك . وقد لعبت الاتحادات القبلية في نيجيريا دوراً هاماً في هذا المضمار ليس فقط بطريقة إيجابية بمعنى أنها كانت الجرثومة التي منها نشأت الأحزاب ، بل أيضاً بطريقة سلبية هي استخدام الخوف من جماعة مختلفة الجنس وسيلة لإذكاء الولاء السياسي . ولنضرب لذلك مثلاً باقليم نيجيريا الغربي حيث قام حزب « جماعة

العمل « على أساس هيئة « إيجي أومو أودوداوا »^(١) . وهى منظمة ثقافية « لليوروبا » ، تكونت أساساً بسبب خوف « اليوروبا » من التأثير السياسى والاقتصادى المتزايد « للإيبو »^(٢) . وكان من نتيجة استخدام رجال السياسة لهذه الهيئات أنها عملت فى معظم الأحوال على تسوية العلاقات العنصرية . فالشعب فى « كانو » ، وحوادث تريشيفيل^(٣) ، واستمرار الهياج فى داهومى وفى جمهورية الكونغو ، وإلى حد ما « تهدئة » القرى و « إعادة تجميعها » فى الكيرون — كل هذا جاء نتيجة استخدام الساسة للمجموعات العنصرية ، بدلا من مصالح الطبقات أو المصالح الاقتصادية ، أساساً للتنظيم السياسى .

وللسياسة فى البلاد المتخلفة أهمية لا نجدها فى البلاد الأكثر تقدماً فى اقتصادها ونظامها الاجتماعى . ففي هذه البلاد تتيح ميادين التجارة والصناعة والمهن فرصاً للعمل يستطيع الفرد أن يبرز فيها ، ولكن فى البلد المتخلف تقع الوظائف والخدمات الاجتماعية وكذلك المركز الاجتماعى داخل دائرة السياسة . وأدى شمول السياسة لكل شىء إلى نمو نزعات خاصة لا نجد لها نفس السيطرة فى المجتمعات الأخرى وان تكن منتشرة فيها ، ومن ذلك محاباة الأقارب والرشوة واضراب الموظفين المدنيين . وتنتشر المحسوبية مثلاً فى أى نوع من أنواع المجتمع . فتفضل الشركة التجارية أو الصناعية الانتفاع بخدمات الأشخاص الذين يستطيعون الحصول على خطابات توصية . ولكن القطاع الخاص فى البلد المتخلف لم ينم بدرجة تكفى لاستيعاب الأقارب ومن ثم تدبر الوظائف لأمثال هؤلاء فى القطاع العام . ولما كانت معظم البلاد الأحدث عهداً قد اتخذت نظام المؤسسات العامة لا فى إدارة الصناعات فحسب بل وفى إدارة المنافع شبه العامة كالإذاعة مثلاً ، فانه يحدث نفس الشىء وتتوفر الفرص لتوظيف الأشخاص على أساس مؤهلات غير المؤهلات الدراسية أو المقدرة

(١) Egbe Òmò Odudawà .

(٢) Ibos .

(٣) Trichiville .

الإدارية . وفى إقليم نيجيريا الشرقى لا يوجد مجلس التسويق فحسب ، بل ومجلس تنمية الإنتاج ، والمؤسسة المالية ، ومؤسسة السينما ومجلس المنح الدراسية وغيرها . وأما بالنسبة لنيجيريا كلها فهناك مؤسسة إذاعة نيجيريا ، ومؤسسة الكهرباء . ومؤسسة الفحم ومؤسسة السكة الحديدية . وفى معظم الأقاليم اتخذت المؤسسات والمجالس أهمية لم يدركها الناس بعد . ولمعظم هذه المؤسسات والمجالس أموال كثيرة تحت تصرفها وبخاصة مجلس التسويق ومجلس الإنتاج ، وهذه يديرها أشخاص تعيينهم الحكومة القائمة ، وقد استخدمت المجالس لخلق الوظائف للسياسيين وأعضاء المجالس التشريعية ، وهؤلاء بدورهم استخدموا مراكزهم لتوفير الوظائف أو للانتفاع بالأموال الموضوعة تحت تصرف مجالس الإنتاج لتقديم القروض لأصدقائهم وأقاربهم ومؤيدى الحزب . وقد أخذ الحزب الحاكم يؤمن بالنظام الأمريكى القائم على « توفير العمل للفتيان » لا فى ما يتصل بالإدارة الحكومية فحسب بل وفى الهيئات التى لا تتبع فيها نفس سياسة التعيين المتبعة فى شغل الوظائف الحكومية ، والتى لا تقع فيها المسئولية على الوزراء كما تقع عليهم نحو وزاراتهم . ففى غانا مثلا كانت أموال شركة شراء الكاكاو تستخدم لمنفعة حزب الميثاق الشعبى . وفى نيجيريا كان كل الموضوع الذى دعا إلى التحقيق فى شئون « بنك الكونتنتال الأفريقى » هو استخدام حزب سياسى لأموال هيئة عامة لدعم مصرف متداع . وكان المصرف بدوره يستخدم أمواله لتقديم تسهيلات مالية للحزب تزيد على حسابه بمقدار ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى لخوض معركة الانتخابات . ولما كان الحزب الحاكم على صلة وثيقة بالمصرف فيمكن أن نفترض أن المنافع التى كان يستمدّها من علاقته به كانت أحد العوامل التى يسترشد بها فى تصرفه . ويمكن القول بأن هناك موقفاً مماثلاً فى إقليم نيجيريا الغربى حيث يوجد ارتباط وثيق بين الحزب الحاكم و « مصرف نيجيريا » .

ونجد نمطاً مماثلاً من التصرف فى توزيع المنح الدراسية التى يتولاها بصفة عامة مجلس خاص بها . وقد اتضح مما دار من مناقشات بشأن توزيع المنح

الدراسية في الإقليم الشرقى أنها توزع بطريقة أعظم ما تكون غرابة . فلقد أظهرت المناقشة أن المنح إنما كانت تعطى على أساس اعتبارات إقليمية وقبلية تتوقف على المناطق التي جاء منها الوزير وأعضاء المجلس . غير أن ما كان يدعو إلى الدهشة هو أن الإناث من المتقدمين لطلب المنح كانت تطول مدة المقابلة الشخصية لهن . ولذلك كن عندما يصلن إلى إنجلترا تستدعى ظروفهن أن يدخلن مستشفيات الولادة بدلا من الالتحاق بمعاهد التعليم . صحيح أن مثل هذه الأمور تحدث في البلاد الأخرى أيضاً . ولكنها تحدث عادة في القطاع الخاص لا في القطاع العام .

أما الرشوة ، بهذه الصفة . فمن الصعب إلى أقصى حد تعريفها واجتثاثها . إذ أنه من المعروف أنها موجودة على نطاق واسع . وهناك مثلاً حديثان لها في غانا هما قضية «سوندرا»^(١) وطرده أحد السكرتيرين البرلمانيين من وظيفته . وفي الإقليم الشرقى لم ينشر تقرير لجنة تحقيق إكبيزو^(٢) إطلاقاً ، ولكن رئيس الوزراء طلب استقالة «أوجيكى»^(٣) و «اجوو»^(٤) . وأما أكثر الأمثلة إثارة فهو اللجنة التي عينها الإقليم الشمالى بشأن مسألة الهدايا التقليدية . وكانت الصعوبة في هذه المسألة فعلاً هي تحديد الموضوع وهو : متى لا تعتبر الهدية هدية وتصبح رشوة ؟ أيجب ألا يقبل الرؤساء التقليديون هدايا يمكن مقارنتها بالرسوم التي يتقاضاها الإقطاعيون من مزارعيهم أو أتباعهم ؟ أو لا يضع مقدم الهدية نفسه ، وبخاصة تحت الإدارة الأهلية التي لا تزال فيها فكرة الإقطاع قوية ، في مركز التابع لإقطاعى قوي ؟ لهذا قل أن يكون صحيحاً اعتبار الهدايا والهبات التقليدية رشوة ، ما لم نكن مستعدين أن نلغى الكيان الإقطاعى بأكمله . فان الهدية قد يستخدمها الضعفاء على اعتبار أنها نوع من الحماية أو التأمين ، وما لم تقدم الهدية لأول مرة في اللحظة التي يطلب فيها مقدمها إسداء خدمة ، قل أن تسمى رشوة .

Ikpeazu (٢)

Agwu (٤)

Saundra (١)

Ojike (٣)

إن الرشوة والفساد منتشران في كل مجتمع ، وهما موجودان كذلك في البلاد الأكثر تقدماً . كما أنه ليس من غير المألوف استخدام الأموال العمومية لجنى منافع خاصة . ومكافأة رجال السياسة وكبار الموظفين المدنيين على خدماتهم السابقة بتعيينهم في وظائف ذات مرتبات عالية في المؤسسات الصناعية أمر مألوف . وعدد كبار الموظفين المدنيين والسياسيين الذين شغلوا مراكز كانت تمكنهم من القيام بخدمات للغير ، ثم توظفوا بعد التقاعد في الشركات التجارية والمصارف يجل عن الحصر . وينزع الذين يهتمون البلاد الحديثة بالفساد إلى أن ينسوا أن هذا ربما لا يقل شناعة عن القبول المباشر للرشوة . إن الأمر لا يعدو أن يكون تأجيلاً « للاندفاع » .

الفصل السادس الجامعة الأفريقية الفكرة

(١)

الجامعة الأفريقية إحدى هبات العالم الجديد للعالم القديم . فقد ابتدعت النظرية ونشرتها ذرية العبيد المستوطنين في الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية الفرنسية والبريطانية . وكان كبار مفكرى الحركة جميعاً إلى عهد قريب من العالم الغربى : و . أ . دى بوا^(١) الشاعر الأمريكى ، والدكتور برايس مارز^(٢) من هايتى ، ومستر جورج بادمور^(٣) من جزائر الهند الغربية . ولم تتأصل فكرة الجامعة الأفريقية في أفريقية إلا مؤخراً .

ومما أثر في المبدأ الذى تقوم عليه الفكرة وفي نظرتها الفلسفية أن جذورها في أمريكا وليست في أفريقية . لقد كانت المشكلة بالنسبة للزنوج في العالم الجديد هى مشكلة الحصول على المساواة مع البيض . ولتحقيق هذا الهدف كان عليهم أن يتخلصوا من نظرتهم الاجتماعية والفكرية ، والطريقة الوحيدة التى تمكنهم من هذا هى خلق « أرض ميعاد » ينتمون إليها . وكان الأصل الحقيقى للجامعة الأفريقية هو الأحساس بفارق اللون ، وبالعالم منقسم بسبب اللون إلى أبيض وأسود ، والأسود هو الذى يضطهد ويستبعد ، وهو الفقير

(١) W. E. du Bois

(٢) Price Mars

(٣) George Padmore

الذى يعانى من الفوارق الاجتماعية . وكان للنضال بين آراء « جارفى » (١) و « دى بوا » نصيبه فى نمو الجامعة الأفريقية ، إذ كانت الجامعة عند جارفى احتجاجاً سياسياً ، وعند دى بوا احتجاجاً ثقافياً وأديبياً . ولقد أدرك دى بوا بحكمته أن المشكلة بالنسبة للزنجى الأمريكى يجب حلها فى العالم الجديد ذاته ، لأن الخاصية السائدة فى الزنجى الأمريكى ثقافياً وعنصرياً قد أصبحت أنجلوسكسونية ، وعودته إلى بلاد أجداده لن يحل المشكلة ، بل يخلق مشكلة جديدة . وقد أيدت تجربة ليبيريا أيضاً دعوى دى بوا بأن نقل الزنجى الأمريكى إلى أفريقية سينقل ميدان المشكلة الاجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفريقية ، فكانت المشكلة ولا تزال فى نظر « دى بوا » هى الحصول على حقوق متساوية للزنجى الأمريكى واحترامه باعتباره مخلوقاً بشرياً . فاذا تم هذا استوعب المجتمع الأمريكى الرجل الأسود الذى يصبح مجرد سلالة أخرى فى تكوين الشعب الأمريكى .

أما « مرقس جارفى » ، الأب الثانى للفكرة فسلك طريقاً أكثر بريقاً وإن دل على تفكير أقل عمقاً . فهو كسياسى خارج على القانون كانت فكرته إنشاء قوة من الزنوج تقف جنباً إلى جنب مع قوة البيض . وكما أن هناك « بيتاً أبيض » فهو يريد « بيتاً أسود » نظيره . وكان فى تقديره أن إنشاء طبقة النيل الأفريقية وكنيسة أفريقية يضمنى على الأفريقيين مكانة اجتماعية ويكسبهم نظاماً ضرورية لدولة تنشأ فى المستقبل . فبدأ شركة شحن بحرية لنقل الفنين وأصحاب المهن من السود إلى ليبيريا . وقد شجعت حكومة الولايات المتحدة وذوو المصالح فى الجنوب ، السياسة المنظمة لهجرة الصفوة من السود من الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية إلى ليبيريا . كما كان يهم ليبيريا أيضاً قدوم المستوطنين الأمريكيين لأن فى هذا عوناً لهم على فتح البلاد وتقوية قبضتهم على الأهالى . وكان من السهل على المهاجرين الجدد أن يندمجوا مع الأهالى لأن بيئتهم الاجتماعية والسياسية كانت مثل بيئة المستوطنين الأول .

(١) Garvey .

وأما اهتمام أمريكا بالأمر فكان يعزى بنوع خاص إلى أن هجرة الصنفوة إلى ليبيريا تودى إلى ترك الزوج في الولايات المتحدة بدون زعامة فعالة ، ومن ثم يسهل ردهم إلى جادة العقل . ولهذا السبب عينه كان « دى بوا » وغيره ممن على شاكلته في التفكير ، ومنهم معظم كبار زعماء الزوج من المثقفين وأصحاب المهن — يعارضون « جارفى » . لأن فكرته لن تودى إلا إلى التخلي عن الزنجى الأمريكى من أجل السعى وراء وهم خادع بإنشاء دولة زنجية في أفريقية .

وقد أثار مشروع جارفى اهتماماً واسع النطاق في أوروبا . فكل من بريطانيا وفرنسا كانت تساورهما الشكوك الكثيرة في بواعث الولايات المتحدة . وقد أدى الضغط الذى استخدمته معها إلى سحب تأييدها . واضطرت ليبيريا أيضاً إلى الانصياع عندما انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا في استخدام الضغط وترك جارفى وحده للعناية بالطفل الوليد . وكان من نتيجة سحب التأييد الأمريكى والصعوبات التى كانت تضعها حكومة ليبيريا في طريق الزوج الأمريكين أن كثيرين منهم اضطروا إلى العودة إلى الولايات المتحدة . ولذلك انتهت محاولة إقامة دولة سوداء في أفريقية ، بروتستانتية دينياً وأنجلوسكسونية ثقافة .

وكانت فكرة الجامعة الأفريقية تنتشر ببطء في الجامعات . ووقع العدد الكبير من الطلبة الأفريقيين الذين زاروا الولايات المتحدة تحت تأثير هذه الآراء . وكانت مؤتمرات الجامعة الأفريقية تعقد بين حين وآخر ، وكان أهمها مؤتمر مانشستر في عام ١٩٤٥ حين كان لبعض زعماء أفريقية في المستقبل من أمثال « نكروما » و « جومو كينيا » فرصة الاتصال بالمثقفين في الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية ، الذين كانوا حتى ذلك الحين هم المسيطرين على الحركة .

على أن اتجاهاً ثورياً جديداً كان قد طرأ على تفكير الزوج بين الحربين العالميتين . فالثورة الروسية كان لا بد لها أن تؤثر ببعض الطرق في التفكير

الأفريقي . وكان المرحوم « جورج بادموور » الذى سيصبح مستشار نكروما فى الشؤون الأفريقية ذات يوم من عملاء السوفييت ، وهو الذى نظم العمال الزنوج . وقد شعر فيما بعد ، شأنه فى ذلك شأن الكثيرين من الشيوعيين السود البارزين ، بأن الاتحاد السوفيتى إنما كان يستخدم الزنوج لتقويض أركان الرأسمالية . وهذا الموقف فى الحكم على كل شىء من وجهة نظر الجنس الزنجى ظاهرة عامة فى تفكير الشيوعيين السود . فلم يكن أساس التفكير يقوم على ما إذا كان لفكرة ما أى نفع كامن فيها أم لا ، بل على مدى خدمتها لأغراض الزنوج .

ولكننا نتساءل هنا : هل الجامعة الأفريقية بديل للشيوعية ؟ صحيح أن الشيوعيين عارضوا فكرة التقسيم السياسى على أساس الجنس ، ولكنهم لم يترددوا أبداً ، عند الضرورة ، فى التحالف مع مجموعات تعارض سياستها الأساسية المذهب الشيوعى . والتحالف تحالف سلبى . وكانت معارضة الرأسمالية والعنصرية هى التى تجمع بين القائلين بالجامعة الأفريقية والشيوعيين . لقد كانت الشيوعية والجامعة الأفريقية حليفين ومن السهل أن تجتمعا معاً مرة أخرى . إن كفاح الشيوعية الرئيسى موجه ضد الرأسمالية ، وإن الزنجى ليهمه التخلص من التفرقة العنصرية فى أمريكا والاستعمار فى أفريقيا . وبما أن الدول الاستعمارية أوربية ، وأمريكا هى الدولة الرأسمالية الكبرى فقد بدا أن الحليف الطبيعى للأفريقيين والزنوج هو الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك ، فمع أن المساعدة السوفيتية كانت تقبل عن طيب خاطر ، فقد شعر الأفريقيون أنهم لم يكونوا إلا أتباعاً . وكان التحالف المضطرب ينتهى دائماً عندما تتمكن البورجوازية من الحصول على تسهيلات من الغرب الرأسمالى . ومن ثم فلم يكن فى شعار « بادموور » : الجامعة الأفريقية أو الشيوعية ، اختياراً حقيقياً للغرب . فطالما أصر البيض على معاملة الأفريقي باعتبارهم مخلوقاً أدنى مرتبة منهم فلا فرصة لهم لأن يفضلوا على غيرهم . وليس الاتحاد السوفيتى مضطراً إلى تغيير أى شىء فى سياسته الأساسية . أما الغرب ، من الناحية الأخرى ، فعليه أن يتنازل عن سيطرته الاستعمارية فى أفريقيا وأن يغير كل موقفه حيال

أفريقية والأفريقيين . ولكن الجامعة الأفريقية بتشديدها على مسألة الجنس ستصطدم بالغرب على مر الأيام .

على أن التأثير الشيوعي كان قوياً في ميدان الآراء . فقد تبني الزنجي آراء ماركس الخاصة بالكفاح الطبقي لا الكفاح العنصري . ولم يعنه على هذا المذهب الفكري الشيوعي فحسب . بل وضرب الدول الغربية دائماً على وتر الجنس . ويقول المنادون بنظرية الجنس بأن المدنية في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة في خطر من المد الصاعد للون . وكان الخطر الأصفر يحتم مخفياً ومتحفزاً لمباغطة الفريسة البريئة ، وأعنى بها المدنية الأوروبية . وكان رد الفعل لهذا التشديد على موضوع الجنس وعلى الحاجة إلى المحافظة على المدنية البيضاء من التأثير الملوث للأجناس الأخرى هو خلق شعور بالتضامن العنصري في مناطق أخرى . فقد تصور الأفريقيون أنفسهم طبقة من العمال في المجتمع الرأسمالي العالمي . وباستخدام الطريقة المنطقية الماركسية زعموا أن تطور التاريخ في جانبهم ، وأن الثورة الأخيرة ستضع زمام السلطة في أيديهم . يضاف إلى هذا رؤيا مستقبلية عن العالم حين يقوم نبي زنجي ليقود شعبه إلى الحرية . ألم يقل الكتاب المقدس : « أما المساكين فيرثون الأرض »^(١) . وقال أيضاً : « مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من دخول غنى إلى ملكوت السموات » .

وقد لعبت الكنائس المنفصلة دوراً هاماً في تدعيم فكرة الجامعة الأفريقية . كما أن تأثير أمريكا على نمو الرؤيا بالخلص المنتظر ، وما يترتب عليها من كنيسة أفريقية أظهر ما يكون للعيان . وكانت أهم عوامل الحركة المعروفة « بالاثيوبية » . ففي الثمانينيات من القرن التاسع عشر بدأت حركة في أمريكا تسمى « برج المراقبة » ، تؤمن بالمساواة العنصرية والأخوة العالمية لبنى الإنسان . وأرسل الأفريقيون في جنوب أفريقيا الذين كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالوقاحة العنصرية التي تبدو من أعضاء الكنائس البيض — أرسلوا مندوبين هما

(١) صيغة الآية كما وردت في مزمو ١٩ عدد ٢٤ : « وأما الودعاء فيرثون الأرض » .

« ديكوا » و « مكاون » إلى الولايات المتحدة . وأرسلت الكنيسة المعمدانية الأمريكية التي كانت متصلة بحركة « برج المراقبة » الأسقف « ترنر » بناء على طلبهم إلى أفريقية . فلما وصل إلى هناك بدأ يعظ بأن خلاص أفريقية سيأتي من الأفريقيين وأنه من الضروري إنشاء كنيسة أفريقية . واقتبس ترنو من المزمور الثامن والستين الآية الأخيرة التي تقول : « يأتى شرفاء من مصر . كوش تسرع يديها إلى الله » . وجعل النداء للتحرر الأفريقى : « أفريقيا للأفريقيين » . ولربما كان نظام « الأثيوبية » أول جهاد للكشف عن الشخصية الأفريقية . فتأصلت الحركة لا فى أقاليم الزنوج فحسب ، بل وفى جنوب أفريقية أيضاً حيث كانت هناك برجوازية أفريقية وجدت أن السبيل الوحيد لمكافحة اضطهاد البيض هو بالإعراب عن شخصيتهم المنفصلة . ولما كان من المستحيل تحقيق هذا بإنشاء دولة ، فقد كانت الكنيسة هى المنظمة الوحيدة التى فيها يمكن الإعراب عن انفصال الأفريقى . وانتشرت بطبيعة الحال حركة انفصال الكنيسة فى كل أنحاء جنوب أفريقية ووسطها . وكانت الأسباب الداعية إلى هذا هى استثنائية البيض ، واستنكار المعتقدات والنظم الأفريقية ، وشعور الأفريقيين بأن الكنائس الأوربية لم تظهر لهم الحق كله . وظهر أن ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات الأفريقية ، وهى الترجمة التى قام بها المرسلون للتبشير بين الوثنيين ، سلاح يمكن للأفريقى أن يستخدمه ، فقد وجد أن الكتاب المقدس لا يستنكر تعدد الزوجات ، وأن الحتان قد مارسه اليهود ، وأن الأفريقيين ليسوا مضطرين إلى التنازل عن ملابسهم أو أسمائهم حتى يصبحوا مسيحيين . كما وجد أن المسيحية يمكن تكييفها وفق النظام الاجتماعى الأفريقى كما كانت قد توافقت مع النظام الأوروبى . وقد جنح الأفريقيون إلى الأنبياء العبرانيين ، وكانت الحركة النبئية فى مختلف الأقاليم إحدى الظواهر التى واجهها الاستعمار . ومع ذلك فقد كانت فى جوهرها حركة احتجاج جعلت الأفريقى يقف ضد البيض . وأعلن المتنثون عدم وجوب دفع الضرائب أو طاعة الحكومة ، فتكرر التصادم بين الداعين إلى

عدم الطاعة ، والسلطات في الكونغو وأنجولا وشرق أفريقية . ولكن هذه المصادمات لم توهم من عزمهم فقد كان في رؤيائهم أن مستقبل أفريقية للسود .

لماذا اتخذت حركات السود مثل هذه النظرة ؟ لقد كانت الحركة في جنوب آسيا حيث رسخت أقدام الأوربيين لمدة أطول مقصورة على كل إقليم . وكانت هناك جهاداً سياسياً لتحقيق الحرية . ومع أن جبهة عريضة ضد الاستعمار قد تكونت بين الطلبة والمثقفين في أوروبا - وكان أبرز مثل عليها مؤتمر بروكسل المنعقد في عام ١٩٢٧ - فإنها لم تكن أبداً في المقدمة . لقد كان في هذه البلاد عطف كبير على الدول المكافحة ضد الاستعمار . ولكن المسألة لم تتخذ أبداً مظهر كفاح ضد أوروبا أو ضد البيض . لقد كان كفاح الهنود ضد البريطانيين ، وكانت مشاعر العطف تجمع بينهم وبين دول أوربية أخرى مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، لأن الاستنكار كان منصباً فقط على الاستعمار لا على الرجل الأبيض ولا على مدنية البيض . فلماذا اتخذ الموقف الأفريقي اتجاهاً مختلفاً كل الاختلاف ؟

إن لذلك أسباباً كثيرة . أولها وأهمها سيطرة التفكير الأفريقي الأمريكي على الجامعة الأفريقية . فالمشكلات الاجتماعية للولايات المتحدة أدت بها إلى السبيل الضيق من التفكير على أساس أبيض وأسود . وكان هناك عامل أهم بكثير هو اقتلاع الثقافة الأفريقية اقتلاعاً تاماً . لقد كان التدخل الأوربي في أفريقية تدخلا كاملاً ، مع أنه بالكاد دام سبعين عاماً . وإذا حللنا البيئة الاجتماعية للأشخاص القابضين على أزمة السلطة السياسية أو الذين ترونو أبصارهم إلى السلطة السياسية في أفريقية الزنجية وجدنا أن معظم الزعماء إما مسلمين أو مسيحيين . وأما أولئك الذين يؤمنون بالديانات المحلية فلا محل لهم في السياسة الأفريقية . كان معظم الزعماء في غانا وفي شرق نيجيريا وغربها وفي ساحل العاج وفولتا العليا أو داهومي والكونغو مسيحيين . أما في الأقاليم الأخرى في غرب أفريقية فكان النفوذ للمسلمين . ومع أن عدداً كبيراً من

شعوب هذه المناطق ما زال يؤمن بالديانات التقليدية فليس لهم أية سلطة سياسية .

أما السبب الثانى فهو أن الطبقات المتعلمة التى بيدها السلطة فى غرب أفريقيا أكثر اصطفاً بالصيغة الغربية من نظرائها فى آسيا . ذلك أن نظم المجتمع التقليدى فى آسيا لم تقوض أركانها تماماً ، بل طرأ عليها بعض التعديل لتتفق مع مطالب المجتمع الصناعى الجديد . ولم يستطع الحكم البريطانى الذى دام مائة وخمسين عاماً أن يحطم نظام الأسرة المشترك الهندوسى ، أو الأنماط الطبقيّة للمجتمع الهندوسى . وكان سبب ذلك أن سيطرة الدين فى معظم هذه الأقاليم كانت قوية ، وكان زعماء الفكر الهندوسى والإسلامى والبوذى راغبين فى تنفيذ بعض التعديلات فى النظم الاجتماعية لتتفق مع المجتمع الحديث . وأما السبب الثالث فهو أن البورجوازية المحلية فى هذه البلاد لم تسلم قط فى السلطة الاقتصادية تسليماً كاملاً . فالطبقات التجارية والمرابون المحليون وحتى الصناع كان لهم نفوذ وسلطة . وكان هناك نظام رأسمالى محلى منذ منتصف القرن التاسع عشر . لقد تقوض المجتمع التقليدى فى أفريقيا تقوضاً تاماً . وكان الزعماء الذين قد يتكلمون عن « مالى » و « غانا » و « صنغاي » رجالاً جددًا تلقوا تعليمهم فى مدارس إرساليات أوروبية لا تلقى بالا إلى ثقافتهم الخاصة . أما الاقتصاد فيسيطر عليه الأجانب سيطرة تامة ، وتمتد سيطرتهم إلى تجارة التجزئة . ووجد الأفريقى أن الأجانب يسيطرون على كل نواحي الحياة ، وأن القوى الاستعمارية فى يدها كل ما يرى من مظاهر للسلطة . وفى غرب أفريقيا كان السوريون واللبنانيون يتحكمون فى التجارة ، وفى الكمبرون والكونغو ، البرتغاليون واليونان . وكانت نتيجة هذه السيطرة الكاملة إنكاراً تاماً . ومن ثم كانت الجامعة الأفريقية نتيجة الإنكار التام للقيم الأوروبية .

بيد أن الجامعة الأفريقية ملأى بالمتناقضات . فالفروق بين نظرية برايس مارز — سينجور — ديوب عن الزنجية وبين نظرية دى بوا — بادهور فروق أساسية . ولكن حتى فيما يمكن أن تسمى بالنظرية الأنجلوسكسونية عن الجامعة

الأفريقية ليست هناك وحدة . ويبقى بعد ذلك السؤال : أفريقية أم الرجل الأسود ؟ فإذا كان الجواب : أفريقية . فما شأن الأفرو أمريكي بها ؟ وإذا كان : الرجل الأسود ، فكيف يمكن التوفيق بين الجامعة الأفريقية ووجود دول عربية عديدة في الشمال والشرق . ووجود دولة مثل أثيوبيا . بل واتحاد جنوب أفريقية ؟ إن الجامعة الأفريقية يمكن أن تشمل هؤلاء جميعاً . ويمكن أن ترى حتى غانا واتحاد جنوب أفريقية يعملان معاً . وفضلاً عن ذلك . ألا يزعم الأهالي البيض في جنوب أفريقية أنهم أفريقيون وأن لغتهم إحدى اللغات الأفريقية ؟ ولكن يجب ألا نتخذنا سياسة اتحاد جنوب أفريقية الفاسدة الوحشية ، وغطرستها القائمة على الجنس . فمشكلة الجامعة الأفريقية إنما تدور في الواقع حول ما إذا كان من الممكن القيام بحركة تشمل القارة كلها بغض النظر عن الجنس أو اللون . إن سياسة حكومة اتحاد جنوب أفريقية لتضطدم بطبيعة الحال مع الجامعة الأفريقية . وإن اللون الأسود هو الغالب في أفريقية ، لا اللون الأبيض . وستكون له الغلبة على مر الزمان . إنه لأمر صعب إذ موه الصراع بين السود والبيض المشكلة الأساسية بشأن ما يندرج تحت عنوان الجامعة الأفريقية . لأنه إذا احتج الزنوج وغيرهم من شعوب أفريقية ضد سياسة جنوب أفريقية على أساس الجامعة الأفريقية بدلاً من أساس الإنسانية . فليس للاحتجاج معنى لأن حكام ليبيريا وسيراليون المهاجرين قد اتبعوا سياسة مماثلة جداً لسياسة اتحاد جنوب أفريقية . ومن ثم فيبدو أن الساسة الأفريقيين مستعدون لأن يتساحوا في الاضطهاد الواقع من جماعات مهاجرة بشرط أن تكون الجماعات من السود . ومن ناحية أخرى إذا كان هدف الجامعة الأفريقية تكوين حركة الشعوب « السوداء » على نطاق القارة . فلا بد أن ندرك أنها ستكون مماثلة جداً لحركة الجامعة الألمانية أو الجامعة السلافية أو الجامعة الإسلامية . وسيتحتم عليها أن تستبعد عن الحركة كل شعب أفريقي غير أسود ، ولكنها في نفس الوقت ستشمل ديارهم . الأمر الذي سيرتب عليه إرغام هؤلاء الناس على مغادرة تلك الديار . إن عبارة « أفريقية للأفريقيين » تبدو

لا ضرر منها باعتبارها شعاراً من الشعارات . ولكن لا بد أن نعرف من هو « الأفريقى » . إن الجامعة الأفريقية التى نادى بها « مرقس جارفى » تعمدت الخلط بين الأفريقيين والزنوج . ولم يكن يعنى بالزنوج زنوج العالم القديم فحسب ، بل وزنوج العالم الجديد أيضاً . فهل تزعم حركة جامعة أفريقية ، كحركة الجامعة الألمانية مثلاً ، أن لها الحق لا فى توحيد الشعوب ذاتها فى ظل علم فحسب ، بل وأن للعناصر العريقة التى استوطنت مناطق أخرى مثل الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية والبرازيل الحق فى ألا تحافظ على نفسها باعتبارها جماعة من سلالة واحدة فحسب ، بل وأن تتصرف كعميل للجامعة الأفريقية ؟ إن هذا الخلط بين أفريقية والزنجى ، وبين أفريقية والشعوب السوداء أمر أساسى يحتاج إلى الإيضاح . والواقع أن كل الصورة الخلفية الفلسفية لحركة الجامعة الأفريقية — حركة جماعة مضطهدة وقارة مضطهدة مستقبلها مكفول — تسقط إذا شملت قارة أفريقية بأكملها . ألا يدعى الأوروبيون أنفسهم بأن المدنية نشأت فى أفريقية ؟ وأن شمال أفريقية ومصر كانا منذ أقدم العصور مركزين للمدنية ؟ إن النظرة المسياوية لا بد من التخلّى عنها حتماً .

أما مدرسة الفكر الفرنسية التى أنشأها « برايس مارز » الهاييتى ، والتى يعد « سنجور »^(١) و « ديوب »^(٢) و « الشيخ انتا ديوب »^(٣) أشهر المتحدثين بلسانها اليوم فهى من الناحية الأخرى مهتمة بالثقافة . وفكرتها مقصورة على الزنوج — و « الزنجية » التى يطلقونها على فلسفتهم ، أكثر تماسكاً وإثارة للاهتمام . إنها تهتم بوضع حد لغربة الأفريقى الثقافية . ففي التاريخ مثلاً يحاول « الشيخ انتا ديوب » أن يثبت أن المدنية المصرية كانت من صنع الرجل الأسود . إن التأكيد هنا ينصرف إلى كشف التقاليد الثقافية للزنجى لكى يبين أن الفنون والصناعات البدوية والرقص والأقنعة الأفريقية إنما هى أشياء جميلة حقاً ،

(١) Senghor .

(٢) Diop .

(٣) Sheikh Anta Diop .

وأن الأفريقيين قد بلغوا شأواً بعيداً فى النشاط الخلاق كما نراه فى أشغال البرونز والحلى الذهبية وأشغال الخشب، وأن الأفريقيين كان لهم نظام فلسفى، وما يسمى بالوثنية كان نظاماً دينياً جاء نتيجة لتفكير محكم وهو يؤدى وظيفة اجتماعية نافعة. وأن الدول الأفريقية كان لها «إطار» إدارى سليم وجيوش كبرى مرابطة وجامعات مثل جامعة «تيمبكتو» يتلقى فيها الطلبة العلم. إن هذه المحاولة لملء الفراغ فى التاريخ جديرة بالثناء. كما أن محاولة إنهاء غربة الأفريقى الثقافية التى بدونها يصبح إنهاء الغربة السياسية بلا معنى جديرة بالعطف العميق.

ولكن هناك ناحية أخرى «للزنجية». فكبار دعاة شعراء. وهم كغيرهم من الشعراء الأصليين يرسمون الصورة واضحة لا غموض فيها. وفى رأى البعض أن الأفريقى عانى طويلاً. لقد عانى العبودية والبيع كالحوان فى بلاد مختلفة. وهذه المعاناة جعلت الأفريقيين يعتبرون أنفسهم الشعب المختار. وقد أخذ الزنجى الفكرة بأن الله يؤدب شعبه المختار ليختبره من العهد القديم. والتاريخ وحده هو الذى يستطيع أن يثبت صحة هذا الاعتقاد. ولكن لا بد وأنه يمنح الجامعة الأفريقية قوة دافعة. ولكن كارل ماركس الجامعة الأفريقية لم يولد بعد. فقد أعطى ماركس برؤياه عن المستقبل الاشتراكية تعليماً متماسكاً. بل وأعطاه أيضاً منهجاً علمياً يمكن أن يخلق نظرة عالمية تتلاءم مع مصالح الطبقة العاملة. وقد تحدى فى «المانفستو الشيوعى» البورجوازية فى لهجة مدوية. وهذا ما لم يفعله أى زعيم أفريقى. وتسير الجامعة الأفريقية فى طريقها دون صورة خلفية ذات مذهب فكرى، وستبقى هذه نقطة ضعفها الأساسية.

(٢)

كان زنوج أمريكا يجهلون كل شىء عن أفريقية إلا «بعض الأساطير والموسيقى». فلم يكن دى بوا مثلاً يعترف شيئاً عن تاريخ أفريقية. وكان

أول المامه به حين خطب فرانز^(١) بواز في طلبة جامعة « اتلانتا » . وفي عام ١٩٠٠ حضر « دى بوا » معرض باريس وهناك تقابل مع عدد قليل من أبناء جزائر الهند الغربية ف عقدوا مؤتمر الجامعة الأفريقية .

وبعد الحرب العالمية الأولى أراد دى بوا أن يعقد مؤتمراً للجامعة الأفريقية في باريس في أثناء انعقاد مؤتمر السلام ، فاعترضت الولايات المتحدة على عقده ، ولكن بليردياني^(٢) . وكان شخصاً له مكانته في فرنسا وقتئذ ، أقنع كليمنصو بالسماح بعقد المؤتمر في باريس . وكان كليمنصو يعلم أنه لن يتمكن من حضور المؤتمر إلا عدد قليل جداً من المندوبين ؛ ولكن ما هو أهم من هذا أنه كان يعلم أن مندوبي أفريقية الفرنسية سيدافعون عن سياسة فرنسا ويتخذون من المؤتمر منبراً لمهاجمة سياسة الولايات المتحدة القائمة على العنصرية . وفي سنة ١٩٢١ دعى للانعقاد مؤتمر أكبر كثيراً من هذا ، ولكن الدول الاستعمارية كانت في ذلك الوقت تعترض على مثل هذه الاجتماعات فوضعت العراقيل في سبيله .

بيد أن خامس وأهم مؤتمر للجامعة الأفريقية في عهد الاستعمار هو الذي عقد في مدينة مانشستر في عام ١٩٤٥ برئاسة « دى بوا » و « بيتر مليارد »^(٣) المشتركة . وكان نكروما و كينياتا السكرتيرين المنظمين لهذا المؤتمر الذي وافق باجماع الآراء على الاشتراكية الأفريقية .

وكان لهذا المؤتمر الخامس أهمية قصوى في تطور الجامعة الأفريقية التي كانت ، حتى ذلك الوقت ، تحت سيطرة الطبقات الوسطى ، كما أنه كان أكثر ديمقراطية ، واشترك فيه نحو مائتي مندوب يمثلون الأحزاب السياسية واتحادات العمال والمزارعين والتعاونيين . ولكن ما هو أهم من هذا أن

(١) Franz Bois .

(٢) Blaise Diagne .

(٣) Peter Milliard .

الجامعة الأفريقية التي كانت حتى ذلك الوقت تحت سيطرة الأفرو-أمريكان قد أصبحت أفريقية لأول مرة . فقد سيطر المندوبون الأفريقيون على المؤتمر وأصبحت القومية الأفريقية والاشتراكية الأفريقية الموضوعين البارزين فيه .

ويمكن القول إن الجامعة الأفريقية إنما دخلت دائرة الواقع السياسي في مؤتمر مانشستر المنعقد في عام ١٩٤٥ . وكان مؤتمر مانشستر يشبه من بعض الوجوه المؤتمر المناهض للاستعمار المنعقد في بروكسل عام ١٩٢٧ . ولكن بينما كان مؤتمر بروكسل آسيوياً في جوهره لأن الشعب الأفريقي حينذاك لم يكن قد نما فيه وعى سياسي كاف . لم يكن مؤتمر مانشستر أفريقياً بل مؤتمراً لكل الزنوج . ومع أنه كان يسمى مؤتمر الجامعة الأفريقية فإن أحداً لم يمثل البلاد العربية الأفريقية فيه ، ولكن كان هناك وفد كبير من العالم الجديد . وكان زنوج العالم قد جعلوا ، كما رأينا ، قارة أفريقية « أرض الميعاد » ، ونشأت بينهم فكرة « المخلص المنتظر » مرتبطة بها . ومع كل هذه العيوب كان المؤتمر نقطة تحول . وكان الرجل الذي سيطر على المؤتمر هو « جورج بادموور » - ذلك الرجل المثقف العظيم الذي كان أحد المعضدين للقومية الأفريقية . ولما كان صحفياً بالمهنة فقد اتخذ من لندن مقراً لعمله يذكى منها نار الجهاد في سبيل تحرير أفريقية . وكانت فكرة بادموور عن المؤتمر أنه يصور إجماع الزنوج على مناوأة العنصرية والاستعمار . وقد نظمته احتجاجاً على الغرب وعلى تسلط البيض .

وقد سلط مؤتمر عام ١٩٤٥ المنعقد في مانشستر الأضواء على « نكروما » و « جومو كينيا » . ويعتبر جومو كينيا شخصاً فريداً في نواح كثيرة . وقد تلقى علومه العالية في جامعة لندن تحت إشراف الأستاذ مالينوسكى^(١) ، وألف كتاباً بعنوان « في مواجهة جبل كينيا » . وهو تحليل اجتماعي ممتاز لمجتمع « الكيكيو »^(٢) القبلي . وكينيا هو الزعيم الوحيد الذي تقبله كل

(٢) Kikiyus .

(١) Malinowski .

الأحزاب الأفريقية ، وفي إمكانه أكثر من أى شخص آخر أن يجمع الأحزاب المتشاحنة فى شرق أفريقية فى جهة متحدة . ومع أن الحكومة البريطانية الاستعمارية حاولت جهد استطاعتها أن تحط من شأنه بنشر الافتراءات عنه ، فقد ظل فى أعين الشعب الأفريقى فى كينيا الزعيم الأعلى للبلاد .

على أن دور كينيا فى مؤتمر مانشستر كثيراً ما ينسى . لأنه لم يستطع الاشتراك فى مؤتمر الشعوب الأفريقية الذى انعقد فى « أكرا » عام ١٩٥٨ ، ولكن مع أنه كان غائباً بالجسد فانه كان حاضراً بالروح حقاً . بل ويمكن أن نقول إنه كان الأفريقى الموجه فى المؤتمر . لقد كان على هؤلاء الزعماء الثلاثة أن يقوموا بدور بارز فى تنمية الجامعة الأفريقية باعتبارها مثلاً سياسياً أعلى . أما الأسلوب الذى اختاروه لتحقيق الاستقلال فكان الأسلوب الغاندى ، أسلوب عدم العنف والعمل الإيجابى .

ولم يكن لحركة الجامعة الأفريقية قاعدة فى أفريقية إلى أن نال ساحل الذهب استقلاله . كما أنه لم يكن هناك اتصال كثير بين الناطقين باللغة الإنجليزية والناطقين باللغة الفرنسية من الأفريقيين . فالأفريقيون التابعون لفرنسا كان لهم . كما رأينا . فكرتهم الخاصة عن الجامعة الأفريقية ، وكانت تختلف كثيراً عن فكرة بادمور ونكروما المتفاوتة . أما المحافظة على الصلات بين الجزئين المختلفين من أفريقية فكانت تتم عن طريق مقابلات تحدث أحياناً فى لندن وباريس . ولكن . كما يذكر نكروما ذاته ، لم يكن هناك التقاء أفكار .

وكان أول اجتماع نظمته الشعوب الأفريقية بنفسها على أساس القارة كلها هو المؤتمر الذى انعقد فى « أكرا » فى عام ١٩٥٨ . ولكن مؤتمر الدول الأفريقية لم يكن بأية حال مؤتمر الجامعة الأفريقية . بل كان اجتماع دول مستقلة . وجميعها كانت ترى أن الإعراب عن آراء حكومة الجزائر المؤقتة التى لم تكن غانا قد اعترفت بها وقتذاك لا يؤدى إلا إلى الإحراج . أما المسائل الأخرى مثل مقاومة الاستعمار ، ومسألة العنصرية ، والشخصية الأفريقية ، فكان المندوبون متفقين عليها ، ورحبوا كلهم بفكرة وجوب عقد

مؤتمر للشعوب الأفريقية . وكان نكروما على استعداد أن يتبع سياسة مضادة لفرنسا ، ولكنه لم يكن مستعداً لأن يتبع سياسة مضادة لبريطانيا في تلك المناسبة الخاصة . لقد كان نكروما على استعداد لمهاجمة الاستعمار في أفريقية . ولكنه بينما كان لا يتردد في مهاجمة سياسة فرنسا فانه كان يريد أن ينتقد بريطانيا بصوت مكتوم .

إن المؤتمر حدث هام لأن الدولتين الأفريقيتين اللتين احتفظتا بمظهر الاستقلال طوال مدة الاستعمار وهما ليبيريا والحبشة — كانت مدة فتح إيطاليا للحبشة أقصر من أن تجعل الحبشة تكون عقلية إستعمارية — اشتركتا فيه . لقد كانتا حاضرتين بالجسد أكثر منهما مشتركتين اشتركا فعلا ، وتركنا للدول الأخرى اتخاذ الخطوات . وكان تأثيرهما ملحوظاً في ناحيتين : أولاها الاعتدال غير المتوقع الذي صيغ به البلاغ النهائي للمؤتمر ، إذ كان نخلواً حتى من الحماسة الثورية لمؤتمر باندونج . وكان المتوقع أن مؤتمراً يقوم على أساس الجامعة الأفريقية والمؤتمرات السابقة عليه التي كانت ماركسية تماماً ، يجب أن ينتهي بإعلان يمكن ، على الأقل ، أن يقارن بخطاب « أبراهام لنكولن » في « جتسبرج » . ولكن بدلا من هذا كان المؤتمر التعقل الجميل مجسما . وبغض النظر عن أن أية وثيقة راديكالية كان لا يمكن الموافقة عليها بالاجماع في مؤتمر يضم ممثلي حكومتين محافظتين مثل حكومتى الحبشة وليبيريا . فان السودان وتونس بل وغانا كانت تريد بلاغاً رسمياً لا يدين الغرب وإن أدان العنصرية والاستعمار . لقد كانت هذه الدول تريد الاحتفاظ بعلاقاتها الطيبة مع الولايات المتحدة . وكان معنى هذا على الأقل أنها لا تسعى إلى أصدقاء الولايات المتحدة إلا على أساس خطة مفهومة جيداً . أما الناحية الثانية . ولعلها أهم من الأولى — فهي أن النزاع الكامن بين الدول العربية والزنجية الذي تكهن به معظم المعقبين لم يظهر علانية . ولهذا أسباب ثلاثة بسيطة . لقد اتفق الجميع على المبادئ الأساسية للمؤتمر ، وهي مناهضة الاستعمار ومناهضة العنصرية واحترام شخصية الأفريقي . ولم تكن هنالك مسائل أساسية توجب

الانقسام . لأنه لم تثر مسائل مثل هذه . ولم يتناول البحث مثلاً مسألة الزنوج النيليين أو مسألة الصومال الكبير أو غيرها مما يؤدي إلى الفرقة بين العرب والزنوج . وأما النقطة الثالثة الهامة فكانت إقصاء جنوب أفريقية عن المؤتمر . وقد بدا هذا أمراً عجباً لأن اتحاد جنوب أفريقية دولة أفريقية مستقلة واقعة في أفريقية . صحيح أنها تحكمها قلة من المهاجرين الذين يمكنهم بزمهم السلطة عن طريق قمع الوطنيين بطريقة لا هوادة فيها ، ولكن كان يجب في هذه الحالة إبعاد ليبيريا كذلك عن المؤتمر لأن بها أيضاً مجموعة من المهاجرين تنطق بلغة أجنبية تحكم شعب البلاد الأصلي . إن وجود اتحاد جنوب أفريقية في مؤتمر للدول الأفريقية أمر غير ملائم بطبيعة الحال ، ولكنه لن يكون أقل ملاءمة من وجود أسبانيا « فرانكو » أو برتغال « سالازار » في اجتماعات « العالم الحر » . أما السبب الوحيد الذي يمكن لأجله استبعاد اتحاد جنوب أفريقية من مؤتمر تعقده دول أفريقية المستقلة فهو لأن القلة الحاكمة تعتبر نفسها مركزاً أمامياً للمدنية الأوروبية . ومع أنها موجودة جسمية في أفريقية فإن موطنها الروحي هو أوروبا . ولذلك يجب ألا يعتبر إبعاد الاتحاد تفرقة عنصرية سوداء ، لأن سكان جنوب أفريقية ، على النقيض من سكان ليبيريا لا يعتبرون أنفسهم أفريقيين . إن المسألة بالطبع مسألة اللون . فمع أن سياسة ليبيريا نحو السكان الأصليين لم تختلف اختلافاً بيناً عن سياسة أية مجموعة من المهاجرين ، فإن لون بشرتهم يشبه لون السكان ، وكونهم هم أيضاً زنوجاً يلقي على المشكلة ضوءاً مختلفاً .

(٣)

لقد كان مؤتمر الشعوب الأفريقية حدثاً ذا قوة دافعة لعب دوراً عظيم الأهمية في إيقاظ قارة أفريقية . والسبب في ذلك أنه كان مؤتمر أحزاب واتحادات عمال وهيئات أخرى ثقافية . ومن ثم كان في استطاعته أن يكون أكثر تطرفاً من الحكومات التي عليها أن تراعى العرف الدبلوماسي المألوف في بلاغاتها

الرسمية . لقد عقد الاجتماع في « اكرا » مرة ثانية . وكان المضيف حزب الميثاق الشعبي ، لا الحكومة . ولكن مع هذا فان التسهيلات المطلوبة بما فيها النقل وحجز الأماكن في الفنادق قامت بها الحكومة . كما أن كبار موظفي الحكومة كانوا يتولون أمر النشرات الصحفية وأنباء المؤتمر .

إن مؤتمر عموم شعوب أفريقية كان محاولة لتطوير بعد جديد في قارة أفريقية . وكان يرأس المؤتمر توم مبوبيا^(١) الذي شغل . وهو في سن الثامنة والعشرين ، مركزاً ذا مسئولية يحسده عليه كبار السياسيين في البلاد الأخرى . وبصفته زعيم التحالف الأفريقي لاتحاد العمال بكينيا كان هو لسان المؤتمر الناطق ، وكان معه « تيتيجاه »^(٢) السكرتير العام لمؤتمر اتحادات العمال بغانة ، والتضامن الدولي لاتحادات العمال الحرة . ولقد أصبح منذ اللقاء جوهو كينياتا في السجن الناطق الأول بلسان الوطنيين في كينيا . وقد تلقى « مبوبيا » تعليمه في كلية راسكن بجامعة أكسفورد . وهو لا يحس بكفايته فحسب . بل وبوسامته وأناقة ملبسه . ولا يستطيع أحد أن ينكر ما له من سحر وبخاصة في محادثاته الخاصة . غير أن به كبراً وصلفاً أضاعا شهرته بين المندوبين وبخاصة بين أولئك الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية . وفي هذا قال أحد المندوبين إن تفضيله في انتخاب رئاسة المؤتمر على الساسة الأكثر منه نضجاً وحنكة قد ملأه بالغرور . وعلى العكس من ذلك كان وفد غانه الذي تصرف بمنتهى اللباقة ، فكان تصرفه درساً في كيفية كسب الأصدقاء وترك الأثر الطيب في نفوس الناس . لقد صرفت غانا على المؤتمر أموالاً كثيرة يقدرها البعض بـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي . ولكنها اكتسبت بهذا سمعة وتأثيراً في معظم الأقاليم الأفريقية تقريباً . وليس بين البلاد التي نالت استقلالها مؤخراً بلد أمكن أن يحظى باستقبال أفضل من استقبال غانا عن طريق مؤتمر اكرا . حقاً لقد ظهرت على مستوى عظيم .

Tom Mboya (١)

Tettegah (٢)

ومع أن المؤتمر شهدته كثير من المندوبين الأصدقاء والمراقبين ومن بينهم وفد كبير من الولايات المتحدة الأمريكية فان ممثلي الأحزاب السياسية واتحادات العمال وحدهم هم الذين اشتركوا فيه . وأما الباقون فكان نصيبهم فيه إما نصيب المراقبين أو رسل النية الحسنة . وقد تميز افتتاح المؤتمر بحادثين : أولهما أن المندوبين الروس أرادوا أن يعرفوا لماذا لم يستقبلوا استقبالا رسمياً . وثانيهما أنه لما احتج الوفد الصيني لدى توم مبيويا على وجود علم فورموزا ، صرف مبيويا الموضوع بالقول : « إنه أمر مؤسف » جداً ، مما دعا الوفد الصيني إلى مغادرة المؤتمر .

وألقي رئيس المؤتمر الخطاب الأساسي ، وأراد أن يجعل الخامس عشر من شهر أبريل عيد استقلال لأفريقية . وشدد مبيويا ، كما فعل نكروما ، في خطابه الافتتاحي على عدم العنف . وأصبحت كلمة العنف أو عدم العنف الموضوع المركزي للمؤتمر ، وكان على « مبيويا » أن يعدل موقفه فيما بعد . ويعزى هذا إلى مندوبي الجزائر والكميرون بصفة خاصة . فلقد صرح المندوب الجزائري في لهجة واضحة رنانة قائلاً : « لا يمكن استبعاد العنف بأية حال » .

هلى تتخلى الحركة القومية عن العنف ضد الدول الاستعمارية ؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي وجد المؤتمر نفسه منقسماً بسببه انقساماً كبيراً . فقد كان أهل الجزائر والكميرون الذين يقومون بكفاح مسلح يؤيدون العنف . وأعلن مندوب الجزائر أن الحرية حق لكل شعب ، وإذا كانت إجراءات العنف تساعد على تحقيقها ، فليس هناك من الأسباب ما يدعو إلى عدم استخدامها . وأعلن في صوت مدو : « لا يمكن استبعاد العنف على أية حال » . وكان مبيويا ونكروما يؤيدان عدم العنف ، ولكن لما رأى رئيس المؤتمر أن موقف التحدى الذي اتخذته وفد الجزائر يقابل بالاستحسان من المندوبين قرر أن يغير موقفه . وأعلن أن هدف الوطنيين الأفريقيين هو تحقيق الاستقلال بوسائل لاعنفية ، ولكن إذا لم تؤد الأساليب الدستورية إلى

هذا الهدف اضطر الأفريقيون إلى استخدام العنف . وعلى الدول الاستعمارية أن تختار أى السبلين يجب أن يسلكه الأفريقيون للوصول إلى الحرية . وكان « ماك إيوين »^(١) عضو المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون فى حيرة من أمره بنفس القدر . فموضوع الجهاد المصحوب بالعنف أو اللاعنف كان غير ذى معنى بالنسبة له ، إذ ليس للأفريقيين أية قوة تحت تصرفهم ، وإنما القوة متوفرة للدول الاستعمارية تستخدمها فى قمع الحركات القومية . ولذلك أعلن أن الأفريقيين سيرغمون على مقابلة المثل بالمثل .

وأما بطل المؤتمر فكان « جومو كينياىا » وليس رئيس وزراء غانا ولا رئيس المؤتمر . ذلك أن قضية كينياىا كانت وقتئذ قد بدأت أخبارها تنشر مرة أخرى ، فقد جاء فى الأنباء أن أحد الشهود فى محاكمة كينياىا قد حلف اليمين على أن الدليل الذى قدمه كان كذباً ، وأنه فعل ذلك لأن مكتب النائب العام كان قد وعده ببعض المنافع المادية . وطالب « توم مبيويا » بإجراء تحقيق على فى محاكمة كينياىا . ومنذ ذلك الوقت أصبح شعار : « أطلقوا كينياىا حراً الآن » أحد شعارات المؤتمر . ونشر مندوبو شرق أفريقية علماً مكتوباً عليه « أطلقوا كينياىا حراً الآن » ، وتحول المؤتمر إلى مظاهرة . ووصل موضوع كينياىا ذروة الحماسة عندما وقف المندوبون يرددون أغنية : « جومو كينياىا يقيم خلف جدران السجن . أما روحه فتظل فى سيرها إلى الأمام » .

وكانت النقطة الثالثة التى أعرب المندوبون عن آرائهم فيها بكل قوة تتعلق بسياسة فرنسا حيال الجزائر . لقد كانت مطالب وفد الجزائر إطلاق سراح « بن بيللا » . وعدم استخدام الجنود السود فى أية حروب لمنفعة الدول الاستعمارية ، وعدم إجراء تجارب ذرية فى الصحراء . وقد نالت هذه المطالب موافقة معظم الأطراف الممثلة فى المؤتمر . وأفلحت الجزائر فى جعل فرنسا جلاباً لسانة أفريقية البريطانية الذين لم يصدرُوا أية قرارات أو يتظاهروا بأية

(١) Mac Ewen .

طريقة ضد السياسة البريطانية الاستعمارية . إلا فيما يتعلق بكينيا . لقد كان هذا بلا شك نصراً للجزائر لأن معظم المندوبين كانوا من أفريقية البريطانية ، وكان حصول الجزائر على التأييد المتحد للشعوب الأفريقية في نضالها لأجل الاستقلال نصراً كبيراً للجزائريين . ومن ذلك الوقت فصاعداً كان لا بد أن يسود اجتماعات الجامعة الأفريقية شعور مناهض لفرنسا . وقد أبانت المظاهرات ، التي استطاع مندوبو الجزائر تنظيمها ، بجلاء أنهم ومؤيديهم المخلصين ، أعضاء وفد الكيرون قد كسبوا المؤتمر إلى جانبهم حتى يتخذ موقفاً إيجابياً ضد فرنسا ومؤيداً لمناداتهم باستخدام العنف ضد سياسة غانا وفي مقابل كل هذا لم يكن ما حصلت عليه أحزاب أفريقية البريطانية شيئاً مذكوراً . ولربما كان أيسر على تلك الوفود أن تدلى بأصواتها ضد فرنسا من أن تنتقد السياسة البريطانية في أفريقية إلا في عبارات عامة . وكما قال مندوب من أحد أقاليم أفريقية الفرنسية : كان هذا مهرجاناً لسياسة أفريقية البريطانية .

وكانت المسائل التي أثارها مندوبو شرق أفريقية لا تعدو المصالح المحلية لقد طلبوا أن يكون التصويت على أساس صوت لكل فرد بدون تمييز ، وأن على الهنود أن يختاروا الجانب الذي يريدون ، وعلى حد التعبير المستعمل في الحرب الباردة : لا يمكن أن يكون هناك محايدون في موضوع استقلال أفريقية : فمن ليس معنا فهو علينا ، وأن الأفريقيين يجب أن يحكموا في أفريقية ، وإن كان أحد لا يقبل هذا فيمكنه أن يغادر البلاد . ومن الواضح أن هذه تعميمات لا يختلف عليها إلا القليلون . وقد رفض الأفريقيون ضمناً فكرة المجتمع المتعدد الأعجناس الذي كانت بريطانيا قد اقترحتة . ولكن حتى المجتمع المتعدد الأعجناس لم يشن عليه الهجوم بهذه الصفة ما خلا المطلب الخاص بوجوب حكم الأفريقيين في المناطق الأفريقية . وبالمقارنة نجد أنه بينما كان الهجوم قاسياً ضد الاستعمار الفرنسي والبلجيكي والبرتغالي وضد السياسات العنصرية لاتحاد جنوب أفريقية لم تكن السياسة البريطانية هدفاً للهجوم إلا في مسألة كبرى واحدة هي مسألة جومو كينيي . وقد خرج الإنسان من المؤتمر

وهو يشعر كأنه لم تكن هناك مشكلات تتعلق بالهضاب التي يسكنها البيض أو باتحاد وسط أفريقية أو بالفرقة العنصرية التي أهاجت السكان الأفريقيين في الأقاليم البريطانية .

وقد ضرب مندوبو حزب جماعة العمل النيجيري والحزب المتحد الغاني على نغمة متنافرة ، فقد هلّوا لمبدأ عدم التفرقة يطبق على الشعب ذي الأصل الأفريقي ، وقالوا إن على الدول الأفريقية أن تضعه موضع التنفيذ. وأعلن مندوب حزب جماعة العمل قائلا : « إن الدول تفرق بين المواطنين من أقاليم أفريقية أخرى في الوقت الحاضر » . وقال : « وإذا كنا نؤمن بما نعظ به وجب أن يسمح للأفريقيين بالإقامة في أي بلد في أفريقية : على شريطة أن يراعوا قوانين البلاد » .

لقد كان هذا بطبيعة الحال هجوماً على غانا ، إذ أن الحزب المتحد وحزب جماعة العمل كانا يطالبان بوجوب مراعاة الحقوق الأساسية في كل بلد أفريقي . وهكذا وضعت مشكلة غانا أمام أفريقية بأكملها . واهتمها الحزب المتحد وحزب جماعة العمل معاً بعدم مراعاة الحقوق التي كانا يطالبان بها لأجل الشعوب في البلاد التي لا تحكم ذاتها . على أن الهجوم القاسي لم يكن غير متوقع ، . إذ أن غانا كانت تطرد عدداً كبيراً من النيجيريين والموسى من البلاد بحجة أنهم كانوا خطراً على سلامة البلاد . وكان حزب جماعة العمل يقول إن الحقوق المدنية ليست شيئاً يجب مطالبة حكومة الاستعمار به فحسب بل ويجب تنفيذه بعد الاستقلال كذلك .

(٤)

كان الاجتماع العام الذي عقده المؤتمر في يوم السبت ١٣ ديسمبر اجتماعاً خالداً بلا شك . لقد بدأ بأنشودة تقول :

« هبني روح الحرية القديم

لقد كان روحاً طيباً يصلح لفرنسا وبريطانيا

وإنه يصلح لى كذلك .

لقد كان يصلح للولايات المتحدة الأمريكية

كما كان يصلح للهند الأم

كما كان يصلح لغانا وغينيا

وإنه يصلح لى .

وبعد هذه الأنشودة أنشد مندوبو غانا أنشودة اتخذوها شعاراً لكل
أفريقية . تقول الأنشودة :

« هناك نصر لنا

فى الكفاح فى سبيل أفريقية

هناك نصر لنا »

ثم اتخذ المؤتمر قرارات ، قسمت الهامة منها تحت ثلاثة عناوين . أما القسم
الأول والأهم فكان عن الإمبريالية والاستعمار . وجاء فى القرار أن أفريقية
كانت تحكمها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال ، تضاف إليها ألمانيا
قبل الحرب العالمية الأولى . وكانت المستعمرات فى أفريقية مقسمة إلى مجموعتين :
مجموعة بها مستوطنون أوروبيون ، ومجموعة خالية من هؤلاء الأوروبيين .
واستنكر المؤتمر الإمبريالية فى كل صورها ، وطالب بوقف استخدام
الأوروبيين للإمبريالية الاقتصادية ، وبحق التصويت العام فى الانتخابات فى
المناطق التى فيها مستعمرات للبيض . وأعرب المؤتمر عن استفظاءه لاستغلال
الأفريقيين استغلالاً اقتصادياً ، واستخدام الجنود الأفريقيين لخدمة المصالح
الأوروبية . كما ندد بمنظمة حلف شمال الأطلسى وبالسوق الأوروبية المشتركة .
ثم قرر المؤتمر تكوين سكرتارية دائمة فى أكرا هدفها :

(أ) تقوية الوحدة .

(ب) تدبير اعتماد مالى للحرية مساعدة للحركات القومية المكافحة .

(ج) تعبئة الرأى العام العالمى فى جانب الشعوب الأفريقية .

(د) خلق الشعور بالتضامن وتمهيد السبيل إلى تكوين ولايات متحدة أفريقية .

وأهاب المؤتمر بقوة للأمم المتحدة أن تطلب من كل البلاد التي تحتل أراضي في أفريقية أن تنسحب ، وأن تسلم السيادة الكاملة على هذه المناطق إلى جمعيات منتخبة على أساس حق الانتخاب العام للبالغين .

ولعلنا نجد في خطاب مبوبيا الختامى الآراء الأساسية التي تسير حركة الجامعة الأفريقية على هداها في المستقبل القريب . فقد أعلن في ذلك الخطاب : أن المؤتمر حدث تاريخي هام ليس بالنسبة للشعوب الأفريقية فحسب ، بل وللعالم أجمع . إنه بدء فترة جديدة ، وأفريقية هي قارة المستقبل ، كما كانت أوروبا قارة الماضي . إن مستقبل العالم سيتوقف على الطريق الذي تتجه إليه أفريقية ، ولكن على أية حال لا بد أن يسمع صوت أفريقية باحترام في الجمعيات الدولية في المستقبل . ومع أن المندوبين الذين حضروا المؤتمر جاءوا من بيئات مختلفة ، فإنهم وجدوا صوتاً مشتركاً وبرنامجاً مشتركاً . وسيكون من واجب السكرتارية الدائمة أن تنسق أنواع النشاط في الأقاليم المتنوعة . أما الهدف في الوقت الحاضر فقال عنه «توم مبوبيا» إنه اعطاء الأفضلية للمقاومة السلبية وحركة العصيان المدني . ولكن اللجنة ستنظر أيضاً في الطرق والوسائل التي بها تقدم المعونة المادية للأفريقيين في اتحاد جنوب أفريقية ، كما تنظر كذلك في إمكان مقاطعة جنوب أفريقية اقتصادياً وفي الوسائل التي بها يمكن استخدام الضغط على الاتحاد .

وأما بالنسبة لنكروما فلم يكن التشديد في أكرا على الحرية فحسب ، بل على الوحدة أيضاً . وكانت المشكلة الأساسية : كيف تستطيع الدول الأفريقية أن تتحد ؟ إن اتحاد غانا وغينيا يضرب لنا المثل . لأن هذه هي الوحدة التي ينشدها الأفريقيون ، وليست تلك المجموعات غير الطبيعية التي تربط أفريقية بالقارات الأخرى . والمؤتمر ، كما قال نكروما ، قد جمع الشعوب الأفريقية معاً وجعلها تدرك أن الاستعمار والشيوعية هما عدوها المشترك . فالحاجة إذن إلى مؤتمرات تجمع معاً لا رجال السياسة فحسب ، بل ورجال الأعمال الأفريقيين أيضاً . « إن التنظيم الذي تصحبه الحنكة هو مفتاح استقلال أفريقية » .

ولعل خطاب نكروما هذا هو مفتاح المؤتمر بأكمله . فحتى ذلك الحين لم يذكر أحد الشيوعية باعتبارها عدواً ، ولكن نكروما بجمعه بينها وبين الاستعمار على أنهما العدو المشترك إنما كان يلفت نظر الولايات المتحدة . لأنه طالما بقيت الدول الاستعمارية في أفريقية ، فالظن أن الحليف الطبيعي لأفريقية هو الدول المعارضة للاستعماريين . والولايات المتحدة هي الدعامة الكبرى للتحالف الغربي ، وسجلها الخاص ليس فوق مستوى الشبهات ، ولكن هذا كان في قارة أخرى . وأما في أفريقية فالولايات المتحدة هي التي لا تؤيد الدول الاستعمارية فحسب ، ولكن استثماراتها في روديسيا واتحاد جنوب أفريقية كانت الدعامات الكبرى لاقتصاديات هذه البلاد . ومع كل ذلك كانت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي لم يكن هدفاً للهجوم . ومرة أخرى لما كان نكروما قد أطنب في أول خطابه في الثناء على ما قام به الزنوج الأمريكيان من بناء صرح الجامعة الأفريقية ، فإن أقل ما يقال في موقفه إنه كان موقف مواربة . وفي المؤتمر ذاته أيدت السيدة دي بوا زوجة «موسى» الجامعة الأفريقية تأييداً قوياً صريحاً سياسة الاتحاد السوفيتي المضادة للاستعمار .

ولكن أهم من ذلك هو ذكر « المجموعات غير الطبيعية » وما فيه من إشارة صريحة إلى للسياسة الفرنسية في أفريقية . فسياسة ديجول بشأن رابطة الشعوب الفرنسية كانت تبدو خطراً على الفكرة التي كان يسعى نكروما وراءها . لأنه لو استطاع ديجول أن يبقى الأقاليم الفرنسية متحدة مع فرنسا حتى بأوهى الصلات لتقوضت أركان كيان الجامعة الأفريقية تقوضاً تاماً . وكانت ليبريا من بين دول غرب أفريقية متحمسة لفكرة الجامعة الأفريقية ، ولم تكن توجو والكميرون راغبين في النظر في تكوين اتحاد . أما حزب جماعة العمل فكان مستعداً أن يرى اتحاداً تكون نيجيريا فيه الشريكة المسيطرة ، وأما مؤتمر الشعب الشبالي فكان يفضل أن يحتفظ بمشورته الخاصة لنفسه ولم يهتم حتى بحضور المؤتمر . فاذا قرزت الأقاليم الفرنسية في أفريقية في مثل هذا الموقف ، أن تكون لها علاقات بفرنسا ، لا غانا ، لم يعد لفكرة

الجامعة الأفريقية أى معنى . ولهذا كان المؤتمر يهتم اهتماماً حيويّاً بوضع فرنسا فى دور زعيم الأشرار فى أفريقية . فلم يهاجم حتى اتحاد جنوب أفريقية بعبارات قارسة كما هوجمت فرنسا .

ومن تاريخ مؤتمر أكرافصاعداً كان هم غانا أن تستخدم كل وسيلة ممكنة لديها للحط من شأن فرنسا ، لأن فرنسا كانت الدولة الأوربية الوحيدة التى لها مذهب فكرى (ايدىولوجى) يمكن أن يعطل جامعة غانا الأفريقية بطريقة فعالة . لقد عرضت فرنسا ديجول نوعاً من الشركة فى الأقاليم الأفريقية ، وسوقاً مفضلة فى فرنسا ، ومساعدة فنية ومادية ، ومذهباً فكرياً يمزج الثورة بالناحية الإنسانية . أما غانا فليس لديها ما تقدمه إلا الوعد بالحلّاص ، ويبقى تطوير الشخصية الأفريقية ، لخلق شخصية أفريقية فعلاً ، لا مجرد اسم ، ولم تستطع القومية الأفريقية أو الجامعة الأفريقية أن تنشئ أو تتخذ بعد مذهباً فكرياً يربط المثقفين فى أفريقية معاً . وتظل الجامعة الأفريقية ذاتها مفهوماً بدون تعريف ، يتنازعه الزوج كشعب وأفريقية كقارة . وما لم يكن لهذا المفهوم لحمه وعظمه ، وذلك عن طريق إكسابه معنى اجتماعياً واقتصادياً لا يمكن تحقيقه فى أى مجال آخر ، فإن الأشياء البديلة التى يتوفر فيها الإغراء الذهنى والمادى تكون دائماً مصدر تجد للجامعة الأفريقية . لذلك كان نكروما على صواب حين رأى فى الشيوعية عدواً ، لأنها تمتد الناس بمذهب فكرى فى كل مكان ، وليس فى أفريقية فحسب . إن العمومية ، وهى الخاصية الحقيقية للمذهب الفكرى ، تنقص الجامعة الأفريقية ، لأنها بطبيعتها ذاتها مقصورة إما على أفريقية أو على من هم من أصل أفريقى .

(٥)

لقد شبه كثيرون من الأوربيين مؤتمر أكرافصاعداً بمؤتمر باندونج الذى كان يهتم أساساً بمشكلة علاقة آسيا بالغرب وعلاقات الصين بسائر آسيا ، وتناول بالبحث هذين الموضوعين بالذات . صحيح أن مناهضة الاستعمار كانت

موضوعاً هاماً لأن معظم تلك الأقاليم كانت تحت سيطرة الاستعمار وكان يساورها الخوف من عودته . غير أن مناهضة الاستعمار لم تكن إلا انعكاساً للماضى . وأما العمل العظيم الذى حققه مؤتمر باندونج فكان قبول الصين « بانش شىلا » Panch Shila مبدأ للتعايش السلمى . ولم يكن هذا بأية حال مماثلاً لما حققه مؤتمر أكررا . ذلك أن تكوين المؤتمرين كان مختلفاً . فبينما التقت فى باندونج دول حققت استقلالها ، التقت فى أكررا ، من الناحية الأخرى ، شعوب تكافح ضد الاستعمار . ولم يكن مؤتمر باندونج مهتماً أساساً بمناهضة الاستعمار الذى كان مشكلة مؤتمر أكررا الأساسية . وربما كانت مقارنة مؤتمر أكررا بالمؤتمر الآسيوى الأول المنعقد فى دلهى عام ١٩٤٧ أكثر فائدة ، حين دعت الهند إلى عقد اجتماع لشعوب آسيا يبحث موقف الاستعمار فى آسيا ، وكان ذلك عقب استقلال الهند مباشرة . فالمشكلات كانت متشابهة فى المؤتمرين ، كما كان الكفاح ضد الاستعمار مستمراً فى الهند الصينية وأندونيسيا ، وكان شعور شعوب آسيا أشبه ما يكون بشعور الشعوب الأفريقية فى عام ١٩٥٨ . إن هناك أوجه شبه بارزة بين هذين المؤتمرين لأنهما تناولوا مشاكل متشابهة .

وبينما كان مؤتمر أكررا منعقداً كان برلمان غانا يناقش اتحاد غانا وغينيا . وكان هدف الاتحاد ، كما أبان الدكتور نكروما « الإعراب عن رغبتهما فى الحرية والاستقلال » . إنهما يبنيان مجتمع شعوب أفريقية خاصاً بهما . ولهذا فانه من الضرورى إنشاء إطار دستورى يمكن فيه للدول الأفريقية أن « تكون يداً واحدة » فى المسائل المتعلقة بالدفاع والشئون الخارجية والعملية ، وأن « تكون منفصلة كالأصابع » فى كل المسائل المحلية الهتة . وقد ظن أن هذا الشكل الفيدرالى للحكم الذى يزيل الخوف من أن يبتلع القوى الضعيف أحسن سبيل لتنظيم الدول الأفريقية الجديدة . وكان اتحاد غانا وغينيا بداية الدول المتحدة الأفريقية . ولكن هذه الدول المتحدة كانت ترى على أنها اتحاد فيه يمكن أن يكون للأعضاء صور من الحكم مختلفة كل الاختلاف . وقد أوضح نكروما

هذا بكل جلاء حين ذكر أن دستور الاتحاد يجب أن يكون مرناً بدرجة كافية ، حتى إذا أرادت بعض الدول الأفريقية الأخرى الانضمام إليه أمكنها ذلك « بدون اضطرارها إلى التخلي عن أساليب الحكم الدستورية الخاصة بها » .

إن هذا في الواقع مبدأ جديد . فمع أن نكروما كان يقصد اتحاداً ، لأنه ذكر صراحة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، فإنه ذكر في نفس الوقت أن القاعدة الدستورية التي يتحتم على الأفريقيين أن يوجدها يجب أن تكون إعراباً عن المزايا القومية لكل دولة . وفي تكوين هذه القاعدة التي توفق بين السياسات والنظم المتنافرة يعتمد نكروما على العبقريّة الأفريقية .

على أن اتحاد غانا وغينيا لا يدعو تاريخه إلى الغبطة . لقد وقعت الاتفاقية في الثالث والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ حين كانت غينيا في موقف صعب إلى أقصى حد . وقد وجدت نفسها بعد الاستفتاء وليس لديها نقد أجنبي كاف ، وكانت غانا هي الدولة الوحيدة التي ترضى بتقديم المساعدة لها . وقد قدمت اعتماداً قدره عشرة ملايين جنيهه إنجليزي ، وضع منها في الحال مبلغ مليون جنيهه تحت تصرف غينيا . وفيما عدا ذلك لم تقم الحكومتان بأي نشاط لتنسيق سياستهما . وكان الاتحاد ، إذ تفصل بين جزئيه مسافات شاسعة ، أشبه بزواج لا يلتقي فيه شريكة الحياة . وكان أماله تنسيق السياسات . وحتى يحقق هذا الهدف ، اتفقت غانا وغينيا على تبادل الوزراء المقيمين في عاصمة كل منهما . ولكن هؤلاء الوزراء المقيمين كانوا مجرد سفراء مزودين بسلطات واسعة ، فقد كانت القرارات يتخذها مجالس الوزراء . ومع أن للوزراء المقيمين ميزات خاصة فإنهم لم يكونوا ليؤملوا في أن يغيروا قرارات الوزراء تغييراً جوهرياً . لقد أعلن نكروما يوم ٢٩ مايو : « أن الاتحاد بين غانا وغينيا قد توطدت أركانه الآن ولا يمكن فصله . ولقد وضع الأساس لوحدة أفريقية وشخصيتها » . ولكن الموقف لا يزال غامضاً . وتشمل « المبادئ الأساسية لاتحاد الدول الأفريقية المستقلة » ، وهي المبادئ

التي أصدرها نكروما وسيكوتوري عقب اجتماعهما في كونكري ، الفقرات التالية :

١ - إن عضوية الاتحاد مفتوحة أمام كل الدول الأفريقية المستقلة أو الاتحادات التي تتمسك بالمبادئ التي يقوم عليها الاتحاد .

٢ - تحتفظ كل دولة أو اتحاد فيدرالى عضو في الاتحاد الأفريقى بشخصيتها وكيانها الخاص . وتقرر الدول أو الاتحادات مشتركة نسبة السيادة التي تتنازل عنها للاتحاد مراعاة للمصلحة الكاملة للمجتمع الأفريقى .

٣ - يكون للاتحاد علم ونشيد وطنى وشعار . وكذلك يكون لكل دولة أو اتحاد علم ونشيد وطنى وشعار منفصل عما للاتحاد .

٤ - تكون ألوان علم الاتحاد الأحمر والذهبي والأخضر ، ويكون به عدد من النجوم السوداء الخماسية بقدر عدد الدول الأعضاء في الاتحاد .

٥ - يكون شعار اتحاد الدول الأفريقية المستقلة « الاستقلال والوحدة » .

٦ - (أ) ترمى السياسة العامة للاتحاد إلى بناء مجتمع أفريقى حر مزدهر لمصلحة شعبه والسلم العالمى .

(ب) تقوم هذه السياسة فى جوهرها على صيانة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع العالم الذى يتخذ وقفاً لا يتعارض مع المصالح الأفريقية ويتفق مع الشخصية الأفريقية وكرامتها .

(ج) ويكون هدفه الرئيسى مساعدة الأخوة الأفريقيين الخاضعين للسيادة الأجنبية بقصد إنهاء تبعيتهم ، وتوسيع دائرة اتحاد الدول الأفريقية المستقلة وتدعيمه .

٧ - لكل دولة أو اتحاد تمثيله الأجنبى الخاص ، ومع ذلك فكل دولة عضو فى الاتحاد يمكن أن تكل إلى دولة أخرى عضو فيه تمثيلها فى بعض البلاد الأخرى .

٨- (أ) تحدد تصرفات الدول أو الاتحادات الفيدرالية الأعضاء على أساس علاقتها بالأهداف الجوهرية، وهي الاستقلال والوحدة والشخصية الأفريقية وكذلك مصلحة الشعوب .

(ب) ولا تتصرف هذه الدول أو الاتحادات طوعاً لإرادة أية مجموعة أو كتلة واحدة بل تراعى القوى الخارجية التي تعمل معها أو ضدها .

٩- يكون رعايا الدول أو الاتحادات الأعضاء مواطنين في الاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى كونهم مواطنين في دولهم الخاصة . والسفر من دولة إلى أخرى في داخل الاتحاد لن يتطلب تأشيرة بذلك .

١٠- يقرر رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد السياسة العامة بشأن مسائل الدفاع ، على أن يكون لكل دولة أو اتحاد فيدرالى جيشها - جيشه الخاص .

١١- (أ) يضطلع بمهمة تقرير السياسة الاقتصادية العامة المجلس الاقتصادى للاتحاد ويتكون من عدد متساو من الأعضاء تعيينهم كل دولة أو اتحاد عضو في الاتحاد . كذلك يدرس المجلس الاقتصادى كل المشكلات الاقتصادية والمالية التي تهم الاتحاد كلياً أو جزئياً .

(ب) ينشأ بنك إصدار مشترك يعرف ببنك الاتحاد .

وأقل ما يقال إن هذا كان أمراً في منتهى الغرابة . فزعماء نيجيريا وأفريقية الفرنسية ذوو خبرة يعتد بها في وضع النظم الفيدرالية . ونيجيريا أكبر دولة في أفريقية وفي أى تنظيم فيدرالى لا بد أن يكون لها صوت مسموع . وكثيراً ما بين حزب مجموعة العمل أنه مما يعين كثيراً إشراك الأحزاب النيجيرية اشتراكاً إيجابياً في وضع النظم الفيدرالية . ولم يستطع نوع الاتحاد الذى كان يتصوره نكروما أن يوجد نظاماً اتحادياً . لأنه إذا أمكن أن يكون في مثل هذا النظام دول ذات أنواع مختلفة في الحكم والنظم اختلافاً كلياً لم يعد

دولة فيدرالية بل يصبح نوعاً من التحالف . ومع أن نكروما كان يكرر الحديث عن الاتحاد ، وعرض في الحقيقة اتحاداً مماثلاً لاتحاد غانا وغينيا على توجو ، فإن اتحاد غانا وغينيا ليس اتحاد دول بل مجرد علاقة قد تصبح في المستقبل البعيد اتحاداً ، لأن الاختلاف في طرق التفكير وفي الإطار التنظيمي الذي اعتادت أن تعمل في ظلّه كل منهما ، وعدم وجود وحدة ثقافية وسلالية للشعب — كل هذا يقف حائلاً دون الاتحاد .

أما أكبر عقبة تحول دون أن يصبح الاتحاد حقيقة في المستقبل القريب فهي نمو القومية المحلية . فلغانا قومية أسهم فيها نكروما إسهاماً كبيراً . وحتى في أوروبا حيث الخطر الثنائي من جانب الدولتين الجبارتين ، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، قد جعل الناس في غرب أوروبا يشعرون بتفردهم ويؤكد نواحي المصلحة المشتركة ، لم يستطع الناس أو لم يريدوا أن يتخلوا عن فكرة الدولة القومية . وقد اتخذ سكان غرب أوروبا الطريقة الأبطأ لتنسيق اقتصادياتهم . فقد بدأ اتحاد الصلب والفحم والسوق المشتركة عملية لا يمكن أن تكون نتيجتها النهائية إلا أوروبا المتحدة . وأما في أفريقية فالمشكلة جد مختلفة . فالمحاولة هنا كما رأينا هي بناء قومية إقليمية تحل محل الولاء للسلالة . وهذه أيضاً تقوم على أساس سياسة « أننا نتمسك بما عندنا » . وليس « نكروما » و « جييدماه »^(١) مستعدين أن يتصوروا وحدة « الإيوى » إلا على أساس أن تصبح توجو الإقليم السابع لغانا . كما أن إقليم نيجيريا الشمالى لنفس السبب غير مستعد أن يوافق على تحويل تبعية « إيلورين »^(٢) إلى الإقليم الغربى . وفي ضوء هذا المعنى يكون الحديث عن اتحاد للجامعة الأفريقية إقامة قصور في عالم الوهم ، لا في عالم الحقيقة .

أما أساس هذا الوهم فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة فيدرالية وهى غنية وقوية في نفس الوقت . ويقول رجال السياسة الأفريقيون إنه إذا

(١) Gbedmah .

(٢) Ilorin .

أصبحت قارة أفريقية دولة واحدة ، استطاعت حينئذ أن تصبح قوية في فترة وجيزة . وبما أن ثروتها عظيمة وليست مكتظة بالسكان فيمكن أن يكون مستوى المعيشة فيها أعلى مما هو عليه الآن . ومع أن هذا قياس خاطئ للتشبيه ، فإنه قد سيطر على التفكير السياسي الأفريقي لا في المناطق الناطقة بالإنجليزية فحسب ، بل وفي أفريقية الفرنسية . فقد تحدث موديبو كيتا عن مالى باعتبارها نواة لولايات متحدة أفريقية ، وأعرب نكروما عن آراء مماثلة بشأن اتحاد غانا وغينيا

ويجدر بنا أن نبين كيف أن نشأة الولايات المتحدة تختلف عن نشأة أفريقية . إن الولايات الأصلية في أمريكا كان يسكنها أناس من أصل بريطاني كانوا يتكلمون باللغة الإنجليزية باعتبارها لغة وطنهم الأصلي ، كما أنهم نقلوا معهم من العالم القديم القانون العام والنظم السياسية ، لذلك كنت ترى بينهم تماسكاً ثقافياً واجتماعياً . وحتى بعد الاستقلال وإلى منتصف القرن التاسع عشر كان أكثر المهاجرين بريطاني الأصل أمكن استيعابهم في المجتمع الجديد بسهولة . وكان الناس الذين استقروا في « المستعمرات القديمة » هم الذين ساروا غرباً واستعمروا المنطقة . ولقد أكسبت الحدود المفتوحة السكان الأمريكيان مرونة اجتماعية مكنتهم من استيعاب الملايين الذين تدفقوا إلى أمريكا من أوروبا . هذه الحالة تنقص أفريقية . وفي أمريكا لم تتحرك جماعات المهاجرين إلى الحلاء الفسيح وتنشئ ولايات خاصة بها . ولكن استوعبتها بوتقة نيويورك التي جعلت من أفرادها في جيل من الزمان أمريكيين صالحين . ومن ثم عندما نتحدث عن الثلاث عشرة ولاية التي أصبحت ثمانيا وأربعين ثم خمسين نجد أن المشكلات التي واجهها المهاجرون كانت أقل تعقيداً من تلك التي تواجهها الدول الأفريقية اليوم . لقد نما في الشعوب الأفريقية ولاء إقليمي ، وشعور قومي قام على أساس ذلك الولاء . والأفريقيون يفرق بينهم الجنس والثقافة واللغة والدين . ولذلك تعتبر مسألة تكوين اتحاد فيدرالى من غانا وغينيا وليبيريا من نوع يختلف كل الاختلاف عن مسألة أراضى الولايات

المتحدة التي حققت كيانها كدولة . فاذا حللنا المشكلة بدت لنا مسألة تكوين اتحاد فيدرالى من دول أفريقية مختلفة جداً عن مسألة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويمكن أن يقع اللوم ، إلى حد ما ، على الدول الاستعمارية التي شجعت تقسيم المناطق التي تحت سلطتها إلى أقاليم أو مقاطعات . وأهم هذه جميعاً تفتيت الاتحادات الفيدرالية الأفريقية الفرنسية وتقسيم نيجيريا إلى أقاليم . ونعتقد أنه لو كان غرض بريطانيا الحقيقى فى نيجيريا هو إنشاء أمة نيجيرية ، لكان ما يجب أن تحاوله هو أن تجعل نيجيريا الشمالية تحت سيطرة الحكومة فى لاجوس . ولربما ضاعت الفرضة فى عام ١٩٥٠ لأن نيجيريا الشمالية كانت تحكم من « كادونا »^(١) لمدة طويلة جداً ، مما أدى إلى نمو روح الولاء للأقليم . وكذلك كانت الحال فى أفريقية الفرنسية ، فان إقامة حكومات فى المقاطعات مع منحها حكماً ذاتياً محدوداً كانت خطأ . وسيعتبر مؤرخو المستقبل قانون « ديفير »^(٢) تنويعاً لسياسة بدأت فى برازافيل وأدت إلى التقسيم النهائى لأفريقية الفرنسية بدلا من أن تكون خطوة هامة فى منح الحكم الذاتى للأفريقيين .

أما السبب فى ذلك فهو أنه من برازافيل (١٩٤٤) فصاعداً كانت السياسة الفرنسية محاولة لتطبيق مبدأ اللامركزية فى السلطة . فلقد أراد الحكام أن تكون لهم سلطات أعظم . وبمجيء الحكم الذاتى الإقليمى ، كان الساسة أيضاً قد نما فيهم اهتمام عميق بالابقاء على الحكم الإقليمى وبخاصة لأن الحكومات الفيدرالية فى دكار وبرازافيل كانت أتوقراطية . وكانت النتيجة الأخيرة التى انتهت بقانون « ديفير » لا ضد مصالح الأقاليم الأفريقية فحسب ، بل وضد مصالح فرنسا ذاتها . وكانت أحسن وسيلة للمحافظة على النفوذ الفرنسى — لأن السلطة السياسية الفرنسية كانت ستختفى تلقائياً كما تفعل اليوم — هى المحافظة على هذه الأقاليم باعتبارها وحدات فيدرالية قوية يمكن لفرنسا أن

. Kaduna (١)

. Defferre (٢)

تتحد معها بروابط ثقافية واقتصادية . وتكون هذه الدول عندئذ قادرة على أن يكون لها وجود مستقل . ومن ثم فخطأ « جاستون ديفير » ، مزدوج . فهو بالنسبة للفيديراليين في أفريقية ألد أعداء دولة أفريقية فرنسية قوية . وأما بالنسبة لفرنسا فجريمته هي أنه أضعف الدول التي كانت تحمل مشعل الثقافة الفرنسية . وكما بين موديبو . كيتا ، هناك حربان باردتان دائرتان في أفريقية : إحداهما بين الاتحاد السوفيتي والغرب ، والثانية ، وربما كانت الأهم بالنسبة لأفريقية ، بين فرنسا وبريطانيا . إن الإمبريالية الأنجلوسكسونية بالنسبة للأفريقيين الفرنسيين هي العدو اللدود ، وليس المقصود عموماً من التقسيم الحديث في أفريقية الفرنسية إلا منع الأفريقيين من الوقوع تحت المؤثرات البريطانية . ومن ثم فقد قوى « الاتفاق الودي » النيجر وداهومى اللتين توفرت لدهما كل الدوافع للاندماج في إقليمى نيجيريا الشمالى والغربى بدلا من الاحتفاظ بكيانهما المستقل . وبنفس الطريقة تستطيع توجو بتأييد « الاتفاق » أن تقف ثابتة أمام غانا . ثم إن إعادة تكوين الاتحاد الفيديرالى لأفريقية الاستوائية تحت اسم جديد يساعد أيضاً على المحافظة على الثقافة واللغة الفرنسيتين اللتين قويتا أيضاً عن طريق استقلال الكونغو . ويقول كيتا أن محور دكار - ابيدجان هو إحدى حقائق السياسة الأفريقية . لهذا حاولت السياسة الفرنسية بزعامه دييجول أن تصلح إناء الوحدة المكسور .

ولما كانت السياسة الفرنسية قد حطمت ما خلقت . فإن من المهم أن ترى ما هي احتمالات التقسيمات الإقليمية الأخرى في إفريقية . فهناك أولاً وقبل كل شيء الاتحاد الفيديرالى لغرب أفريقية . وقد تحول أخيراً إلى فكرة الاتحاد الفيديرالى حزب مجموعة العمل . ولكن بالإضافة إلى نيجيريا الشمالية هناك في كل دولة أو إقليم أحزاب تدعو إلى الاتحاد الفيديرالى في غرب أفريقية ، فالفكرة نفسها أصل لا غبار عليه . فقد كان ج . هايفورد^(١) (من ساحل الذهب) يدعو إلى جمع غرب أفريقية البريطانى في اتحاد فيديرالى . وكان كل

(١) J. C. Hayford .

حزب سياسى تقريباً فى غرب افريقية يقوم بالدعوة ذاتها ما غدا المؤتمر الشعبى الشمالى . ولكن فى نفس الوقت لم تكن هناك محاولة جدية لوضع حتى الإطار النظرى لاتحاد فيدرالى فى المستقبل .

على أن اتحاد غانا وغيانيا ، وهو أول محاولة للجمع بين الشعب الذى يعيش فى ظل نظامين استعماريين مختلفين ، لم يقو على جذب أعضاء جدد إليه . ولم تؤد محاولة نكروما فى خطابه الذى ألقاه بمدينة بومباى لانضمام ليبيريا إلى الاتحاد إلا إلى احتجاج رئيس الجمهورية الليبرية . ومع ذلك فقد تعاونت ليبيريا عن طيب خاطر مع غانا وغيانيا فى وضع سياسة مقاومة فرنسا . ولذلك كان سيكوتورى ضيف الرئيس توبمان^(١) ، والتقى الزعماء الثلاثة فى سانيكفيل^(٢) فى شهر يولييه عام ١٩٥٩ .

وفى منروfia انعقد مؤتمر رؤساء الحكومات الأفريقية الثلاثة فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٩ . ولربما كان هذا المؤتمر ذا أهمية فى نشر السياسة المعادية لفرنسا أكثر من مؤتمر الجامعة الأفريقية الذى عقد فى أكرا . فغانا كانت قد اعترفت بحكومة الجزائر المؤقتة ، وكانت فرنسا قد سمحت سفيرها من أكرا ، طبقاً للسياسة التى أعلنتها ، واتبعت غينيا سياسة أكثر دهاء ، فاستمرت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا ، وإن كان قد اعترافها شىء من الفتور . وهكذا لم تكن ليبيريا وغانا كلتاهما راغبتين فى السير معاً أكثر من ذلك ، مع أنهما كانتا على استعداد للإصغاء إلى ممثلى اتحاد سكان الكيرون وحكومة الجزائر المؤقتة الذين حضروا المؤتمر دون أن يدعوا إليه . ولكن فرنسا ظلت على أى حال أكبر عدو ، ودعا المؤتمر إلى وقف التجارب الذرية فى الصحراء ، وإلى الاعتراف بالجزائر دولة مستقلة . وكان أهم الموضوعات من وجهة نظر غينيا هو الشكل الذى تتخذه العلاقات بين «مالى» وسائر دول المجتمع الفرنسى ، لأنه لو استقلت مالى لتقوى مركز سيكوتورى أمام

(١) Tubman

(٢) Saniqueville

نكروما . وكان لدى سيكوتورى وتر آخر فى قوسه ، وأعنى بذلك مركزه فى الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء . وحتى يجبر أعظم مغنم من هذا المركز كان لا بد من اقناع مؤتمر اتحاد عمال غانا بترك التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . وبهذا الهدف فى ألبال عين « عبدالله دبالو » وهو أحد أخلص معاونيه فى الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء ، والذي ظل حتى عام ١٩٥٧ نائب رئيس الاتحاد الفيدرالى العالمى لاتحادات العمال ، والذي كان وزيراً فى السودان ، عين فى منصب الوزير المقيم فى « أكرا » . وقل أن أعارت الصحافة الغربية هذا التعيين أى اهتمام ، ولكنه فى ظرف سنة واحدة أتى بنتائج ملموسة . لقد كان مؤتمر اتحادات العمال بغانا عضواً فى التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . وكان هذا إلى حد ما نتيجة السيطرة الاستعمارية ، لأن الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالى العالمى لاتحادات العمال كان يعنى الوصمة بالشيوعية . لقد عقد أول مؤتمر إقليمي للتضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة بمدينة أكرا فى شهر يناير من عام ١٩٥٧ ، وأكد نكروما فى خطابه الترحيبى الدور الذى كان على اتحادات العمال أن تقوم به فى الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية . وأثنى على دور التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة فى تقديمه المساعدة والموظفين لمعاونة الاتحادات الأفريقية . وقد بلغ من تأثير غينيا أن انسحب مؤتمر اتحاد العمال بغانا من التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . ولم يكن مستعداً للانضمام إلى الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء فحسب بل وأن يصف توم مبوبيا رئيس مؤتمر أكرا والذي رأس مؤتمر لاجوس للتضامن الدولى المذكور ، بأنه أحد عملاء الامبرياليين . ومع أن الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء هيئة مستقلة ، فانه لا يزال يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد الفيدرالى العالمى لاتحادات العمال . إذ يرسل مراقبين إلى مؤتمراته ، وهذه مجاملة لا يبدونها نحو التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . ومن ثم فقد أدت محاولة تكوين اتحاد عمال الجامعة الأفريقية إلى تقوية مركز « سيكوتورى » الزعيم العالمى ، وهو يقف أمام نكروما وجهاً لوجه .

وهناك نكسة أخرى أصابت نكروما في ميدان تنفيذ القرار الخاص بمقاطعة بضائع جنوب أفريقية . فقد وجد نفسه في مركز مربك ، إذ أن مناجم الذهب بأشانتى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشركات تعدين الذهب في اتحاد جنوب أفريقية ، والآلات المستخدمة في تعدين الذهب تستورد من جنوب أفريقية . ومن ثم فعندما أراد مؤتمر اتحاد العمال من رئيس الوزراء أن ينفذ قرار مقاطعة بضائع جنوب أفريقية ، نهته حقول ذهب أشانتى إلى أن المقاطعة ستضر تعدين الذهب في غانا ضرراً بالغاً . وهذا التصادم بين المصالح الاقتصادية وأطماع نكروما السياسية يضعه أمام مشكلة عسيرة . فالبلد الوحيد من بين كل بلاد القارة الذي يستطيع أن يساعده في تحقيق مطمحه العظيم هو البلد الذي لا يمكن التعاون معه سياسياً .

(٦)

وبجانب هذا السعى وراء الوحدة على أساس القارة ، الذي ربما ظل مجرد فكرة ، هناك سعى نحو وحدات أكبر . فلقد رأينا في أفريقية الفرنسية اتحاد « مالى » الفيدرالى و « الاتفاق الودى » الذى قسم بالفعل أفريقية الغربية الفرنسية السابقة إلى وحدتين ، وقد يمتد ليشمل الجيوب الناطقة باللغة الإنجليزية ، إذا انضمت غينيا إلى « مالى » . وفى غرب أفريقية الوسطى ، كان المرحوم « بوجاندا »^(١) قد تحدث عن اتحاد فيدرالى أفريقى لاتينى لأفريقية الاستوائية الفرنسية السابقة ، والكونغو وأنجولا . ويبدو أن هذا رأى قد مات بموت صاحبه ، وإن يكن الآب « فولبرت يولو »^(٢) يلهو به الآن أحياناً . ويفكر « يولو » فى الوقت نفسه فى تكوين جمهورية كونغو وسطى تتألف من أقاليم « باكونجو » فى الكونغو البلجيكية وجمهورية الكونغو وأجزاء من أنجولا . وحتى أولبو وحزب جماعة العمل أخذوا مؤخراً يتحدثون عن اتحاد

^١ Boganda (١)

^٢ Fulbert Youlou (٢)

فيدرالى لغرب أفريقية . ومع أن هناك اختصاراً فى الآراء فإن أحداً من سياسة غرب أفريقية لم يقترح إعادة تخطيط الحدود بين الدول على أساس سلالى ، حتى يمكن أن يتم اتحاد الشعوب . والأساس الوحيد الحالى الذى يرغب السياسة الأفريقيون فى العمل طبقاً له هو اتحاد مفكك إلى أقصى درجة ، يمكنه إلى حد ما تنسيق السياسة الخاصة بالشئون الخارجية والاقتصادية .

وبغض النظر عن الوطنية المحلية ، فإن هناك صداماً بين شمال أفريقية العربى وشرق أفريقية وغرب أفريقية . وتستطيع الدول الأفريقية فى الوقت الحاضر ولمدة من الزمن فى المستقبل أن تتعاون (ا) على أساس مقاومة الاستعمار (ب) وحرية أفريقية بأكملها ، (ج) والمساواة الاجتماعية . لأنه طالما بقيت أية دولة أجنبية فى قارة أفريقية ، أو طالما استمر تفوق البيض فى روديسيا واتحاد جنوب أفريقية فإن الدول الأفريقية مجتمعة سترفع صوتها بالصراخ والشكوى . ولكن بعد تحقيق الاستقلال قل أن تكون هناك نقطة يتفق عليها الجميع .

فهل الجامعة الأفريقية ، إذن ، مجرد سراب خداع ؟ يبدو أنها أيضاً — ومثلها كمثل الجامعة العربية أو مؤتمر الجامعة الأفريقية — ستصبح اجتماعاً يعقد سنوياً لبحث المشكلات المشتركة ، وإلى حد ما لوضع سياسات جديدة . وأما فيما يتعلق بتكوين ولايات متحدة أفريقية فهذه مسألة ستظل حلماً لا يتحقق . وسيكون أعظم تأثير لها فى الأمم المتحدة التى تصبح فيها الدول الأفريقية قوية إذا عملت معاً فى كتلة واحدة مثل الكتلة الآسيوية ، أو كتلة أمريكا اللاتينية أو كتلة المحيط الأطلسى . إن الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة تعمل معاً فعلاً كمجموعة ، وعندما تضاف إليها الدول المستقلة حديثاً . وهى الكمرون ونيجيريا ومالى وتوجو والكونغو ، وفى المستقبل القريب رواندا^(١) أورندى وتنجانيقا تصبح من الناحية العددية واحدة من أكبر المجموعات فيها . ولقد شعر الناس بأثرها فى المناقشات الخاصة بالجزائر والكمرون وبكل مشكلة

(١) لقد نلت رواندا أورندى استقلالها .

تثار بشأن الاستعمار . وفي ميدان الحرب الباردة يساعد وجود كتلة أخرى خارج دائرة النفوذ السوفيتي أو الأمريكي على الاحتفاظ بدرجة الحرارة في حالة هدوء .

على أن. هذه القوة المتزايدة للمعسكر غير المنحاز والمقاوم للاستعمار والمتكون من دول فقيرة يزداد عددها على مر السنين ، تغير طبيعة الأمم المتحدة . فإذا أرادت الدول الغربية أن تحتفظ بتفوقها في الأمم المتحدة فلا بد لها من اكتساب التأثير من طريق تأييد الدول الأفريقية في المسائل التي تشبه مشكلة جنوب أفريقية ومشكلة روديسيا الاجتماعية ، وحرب الجزائر والتجارب النووية في الصحراء . وعلى الدول الغربية كذلك أن تقنع الدول المحايدة بأن مواقف الغرب بشأن موضوع الحرب الباردة ليست في صالح الولايات المتحدة فحسب ، بل وأنها أيضاً مواقف صائبة من الناحية الخلقية .

إن الدول الأفريقية تشاطر دول باندونج هذا الموقف . فلدول أفريقية وآسيا غير المنحازة المصلحة ذاتها ، ألا وهي المحافظة أساساً على السلم والحصول على المساعدة الاقتصادية من أى مصدر ممكن ، حتى يمكنها تنمية مواردها الإنتاجية بأسرع ما يمكن . ولأن هذه الدول قد عانت من السيطرة الأجنبية ، فهي تعرف أن الحكم الذاتي ضروري لتنمية شخصية الإنسان ، ومن ثم فهي تقاوم الاستعمار . وقد أدرك سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا وحدة الهدف الأساسية هذه ، فأعلن بعد عودته من موسكو أن الحاجة ليست إلى مؤتمر آخر للجامعة الأفريقية بل إلى مؤتمر أفرو آسيوى مثل مؤتمر باندونج .

إن الدور البارز الذى تستطيع مجموعة أفرو آسيوية أن تقوم به في الأمم المتحدة لصيانة السلم العالمى ، واستخدام الموارد المنتجة في العالم في مكافحة الفقر والمرض يعطى لظهور الدول الأفريقية على المسرح العالمى أهميته الحقيقية . وقد يدعو الإنسان إلى سياسة « انتداب ثنائى » كان ينادى بها رجل من كبار رجال الاستعمار البريطانى لاستخدام الموارد المنتجة لدول حلف الأطلسي لمنفعة آسيا وأفريقية .

الجزء الثاني
نيجينيا : حالة للدراسة

الفصل السابع الزعيم والحزب (١)

(١)

كان استفتاء ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ أحد معالم الطريق في السياسة الأفريقية . فقد رأى العالم الناطق باللغة الإنجليزية نجماً جديداً يتألق في سماء أفريقية ، ألا وهو سيكوتورى الذى أصبح الحديث عنه ، في ذلك الوقت . على كل لسان . فقد أراد الناس في كل مكان أن يعرفوا شيئاً عن بيئته وعن معتقداته السياسية ، وعما إذا كان سينضم للكتلة الشيوعية أو الغربية .

ورئيس جمهورية غينيا شخصية فذة في كل ناحية من النواحي . ولد « بفارنا »^(١) في غينيا سنة ١٩٢٢ من أسرة فقيرة ولكنها ممتازة . وهو يقول إنه حفيد « سامورى »^(٢) ذلك المكافح العظيم الذى ظهر في غرب أفريقية . وقد أتم سيكوتورى تعليمه النظامى وهو في الثالثة عشرة من عمره ، فتخرج من مدارس تحفيظ القرآن ومن المدارس الابتدائية . وبعد ذلك كان كل تعليمه تقريباً بالمراسلة . ولكن مع أنه لم يتقدم أكثر من ذلك في تعليمه النظامى ، فانه التحق بوظيفة في « الميجيه فرانسيه » وهي فرع من « ليفر بروذرز » وكان ذلك في عام ١٩٤٠ . ولم تدم هذه الخبرة بالأعمال الرأسمالية إلا سنة واحدة فقط ، ولكنها كانت لا بد أن يكون لها بعض التأثير في تنمية تفكيره السياسى .

(١) Farna .

(٢) Samory .

وفي عام ١٩٤١ فاز بوظيفة في مصلحة البريد والبرق . وفي هذه المصلحة وجد منظم اتحادات العمال الأفريقية في المستقبل مهنته الحقيقية . فما حل عام ١٩٤٥ حتى أصبح السكرتير العام لاتحاد عمال البريد والبرق . ومن ذلك الوقت فصاعداً كان لا بد أن يشمل نشاطه السياسة واتحاد العمال .

وكان سيكوتوري أحد الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الديمقراطي الأفريقي ، وقد أخذ منذ عام ١٩٤٦ يلعب دوراً هاماً في شئون غينيا . بيد أنه ركز نشاطه في اتحاد العمال . ولما انضم إلى صفوف الخدمة المدنية في الخزانة نظم عمالها وأصبح سكرتيراً عاماً لاتحادهم . وفي عام ١٩٤٥ كان سيكوتوري قد أصبح عضواً باللجنة الفيدرالية الاستشارية لشئون العمال، وما حل عام ١٩٤٨ حتى كان قد صار سكرتيراً عاماً لجناح غينيا في الاتحاد العام لتضامن العمال .

وحتى ذلك الوقت كان سيكوتوري السياسي العالي الناجح . ولم يكن توليه منصب السكرتير العام وهو في السادسة والعشرين أمراً يستهان به بأي حال حتى من وجهة نظر السياسيين العاملين . ولكن هذا لم يكن إلا أول السلم بالنسبة له . فقد وجد الاتحاد العام لتضامن العمال أن ذلك الغني ربما كان معقد الآمال أكثر من جميع الزعماء الأفريقيين من الشباب . وبما للاتحاد من قدرة على تدريب الزعماء اختار سيكوتوري مع أعضاء المستقبل الآخرين للمكتب السياسي لحزب غينيا الديمقراطي ، لتدريبهم تدريباً مستكملاً . فذهب سيكوتوري ليتدرب في فرنسا وبراج وهناك ألم الماماً تاماً بالنظرية الماركسية وبالتنظيم الشيوعي . ومن الغريب حقاً أن الاتحاد العام لتضامن العمال والحزب الشيوعي قد نجحا بدرجة عجيبة في تدريب الزعماء الأفريقيين . وكان نجاحهما مذهلاً في غرب أفريقية ، مما يحدو بالمرء إلى التساؤل عما إذا كان في برامج تدريبهم ما يبرز صفات الزعامة . إن النظرية الماركسية تقدم الإطار للدراسة نقدية للحقائق الاقتصادية الأفريقية ، ولكن يجب ألا ننسى إسهام فرنسا في هذا السبيل . إن مزج الماركسية الألمانية بالإنسانية الفرنسية هو الذي جعل الشيوعية تجد هذا القبول في الأراضي الفرنسية .

ولعل هذه الحقيقة تبرز بأجلى وضوح إذا قارنا بين الحالة العقلية لزعم من أفريقية الفرنسية ولآخر من أفريقية البريطانية . إن موقف الأخير منهما موقف من يهتم بالذريعة فقط ولا تهمة النواحي المذهبية أو الفلسفية للمشكلة . بينما ينظر الزعيم من أفريقية الفرنسية إلى المشكلة من زاوية أوسع كثيراً . ومع ذلك فقد تأثر الأول منهما بالمنطق الفرنسي بقدر ما تأثر بالناحية الإنسانية وترتب على ذلك في نفس الوقت جمود في نظره .

وربما كان سيكوتورى أحسن من تتمثل فيه فلسفة ديكارت التي تقوم على دعامين هما « إما - أو » . وفي نظر « الإيكونوميست » اللندنية يعتبر سيكوتورى ، الذي اعتاد على فلسفة الذرائع التي يعتنقها أمثال توم مبوليا أو أولوو ، زعيماً من طراز نهرو لا أى زعيم أفريقى . فنهرو ، بمعنى ما ، أقرب إلى أعاصير السياسة الأفريقية من أى سياسى إفريقى .

إن سيكوتورى يجمع إلى حد كبير بين أسطورة أفريقية وبين القسوة الصارمة في تنظيم حزبه . ولربما استطعنا أن نرى مقدرته على الإعراب عن نظرية التطور السياسى الأفريقى ، وعن نظرياته العامة بتعبيرات مادية عن طريق التشريع ، في إلغاء المشيخات وتكوين الجمعيات التعاونية . وباعتباره رئيساً للوزارة وقتئذ أدرك أن الديمقراطية الحقبة يمكن إنشاؤها فقط إذا اشترك الحزب في الإدارة في أدنى الصفوف ، ولهذا كان ضرورياً إلغاء المشيخات . ولعل الخطب التي ألقاها عن هذا الموضوع أحسن أمثلة على أساليبه في معالجة مشكلة ما . إنه يقسم كل مشكلة إلى عناصرها المكونة لها ، ويبحث الموضوع من وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبعد ذلك يضع التشريعات لمواجهة النواحي المختلفة .

إن هذا الأسلوب الذى يتبعه سيكوتورى في بحث مشكلة ما وتقييمها علناً هو أيضاً أسلوب نهرو . ويعزى السبب غالباً إلى أن رئيس غينيا يواجه المشكلة نفسها التي يواجهها رئيس وزراء الهند ، أى أنهما يريان إجراء معيناً ،

لا على أنه تشريع ما فحسب بل أيضاً وباعتباره وسيلة لتربية الشعب . وكلاهما يدرك أن عليه أن يتعامل مع جماهير الشعب الأمية من مواطنيه ، ولكنه يثق بأن الرجل العادى يمكنه ، إذا اهتم هو (الزعيم) بتوضيح المشكلة وطرق علاجها ، أن يفهم ويوافق . ويقول سيكوتورى إن المشكلة هي مشكلة تربية الشعب . ومن ثم كانت عاداته فى التحدث إلى الشعب حديثاً مسهلاً فى لغة بسيطة . إنها تجربة فى الديمقراطية المباشرة . لقد أدرك حزب غينيا الديمقراطى منذ أيامه الأولى أنه إذا كان لا بد أن ينجح فإن عليه أن يكتسب الشعب إلى جانبه . لقد كانت الإدارة والرؤساء ضده ، وكان السبيل الوحيد الذى يمكن أن يربحو منه النجاح هو تأييد الشعب . ومن الأسباب التى عملت على نجاح حزب غينيا الديمقراطى أن كل مجاهد كان مشبعاً بفكرة أن كل مشكلة يجب توضيحها مائة مرة لو دعت الحال ، حتى يفهم الشعب بوضوح ماذا يريد الحزب .

فسيكوتورى إذن يؤمن إيماناً راسخاً بالرجل العادى . وما الحزب فى نظره إلا ممثل الأمة . ويصبح الحزب بلا معنى إذا فقد صلته بالشعب فالوظيفة الأولية للحزب هي تعبئة رأى العام وجعل الشعب يؤيد سياسته . لذلك لا يهتم سيكوتورى بالحزب باعتباره جهازاً بل فقط وسيلة لغاية .

والظاهرة الثانية الهامة فى تفكير سيكوتورى هي مفهومه عن الشخصية الأفريقية . والنقطة الهامة فى نظره وفى نظر الزعماء الأفريقين الفرنسيين الآخرين هي غربة الأفريقى . وهم يقولون إنه من الضرورى تقدير كل شىء من وجهة نظر الأفريقى . ويمكن للأفريقين أن يحكموا على نفع أى مذهب فكرى أو عدم نفعه حكماً موضوعياً على أساس الظروف فى أفريقية . فالماركسية إذن باعتبارها مذهباً لا قيمة لها فى نظره . وهو كغيره من الزعماء الآسيويين والأفريقين يهتمون بالماركسية باعتبارها نظرة عالمية وأسلوباً أكثر منها عقيدة دينية يقوم بتفسيرها المتمرسون عليها . فانشغال البال بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخبرة السيطرة الاستعمارية والاستغلال الرأسالى وعدم

وجود طبقة متوسطة ، جميعها تعمل على توكيد أهمية التخطيط للأفريقي والدور الذى تستطيع الدولة أن تقوم به فى تنمية الموارد الاقتصادية والأدبية للشعب . والدولة لا تبدو كأنها شر ، بل وسيلة للخير . وكل الفلسفة التحررية القائمة على عدم الثقة بالدولة تبدو لشعوب البلاد الصاعدة تحيزاً .

ويعترف كل زعماء أفريقية بأن تدخل الدولة ضرورى إذا كان لا بد من تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة . ولعل سيكوتورى أعظم هؤلاء الزعماء ديناميكية . وهذا الاعتقاد الذى لم يخفه قط مجتمعاً مع أعماله - الاستيلاء على التعليم وادخال تجارة الدولة والعمل الجبرى - جعل كثيرين من الأحرار والمحافظين يهتمونه بالشيوعية . ولكنه أمر طبيعى أن يقال إن الدولة جهاز ويمكن لأية مجموعة من الناس استخدامه . والشيوعيون أيضاً يؤمنون بهذا بطبيعة الحال ، ولكن مع أن ماركس كان أول من أكد هذه الناحية . فان الاعتقاد الشائع المقبول الآن هو أن قوة الدولة يمكن استخدامها لتحقيق السياسات الاجتماعية التى قد تكون فى صالح قسم معين من الشعب .

ولكن ، مع أنه صحيح أن سيكوتورى قد تأثر بالماركسية تأثراً عميقاً فان الإنسان لا يستطيع أن يقول قولاً جازماً إنه شيوعى . ولربما كان تدريبه الماركسى هو الذى جعله يدرك أهمية الحزب المرتبط معاً ارتباطاً وثيقاً والقائم على الجماهير الكادحة . وكان أول عمل سياسى عظيم قام به هو كسر شوكة الرؤساء ، وكانت سنة واحدة فى الحكم كافية لتحقيق هذا الهدف . ومما يبين لنا عظم هذا العمل أن نكروما لا يزال حتى هذه الأيام يكافح مع الرؤساء الأقوياء فى أشانتى . ولم يكن موقف سيكوتورى أفضل من موقف نكروما بأية حال . فلقد كان الرؤساء « الفولانيون » فى فوتاجالون يجمعون بين السلطة الدينية والسلطة السياسية والإدارية . وحتى عام ١٩٥٧ حين قبض حزب غينيا الديمقراطية على زمام الحكم فى غينيا كانت الإدارة تؤيدهم . ولكن سيكوتورى استطاع خلال عام أن يلغى المشيخات كوحدات فى الإدارة . وقد فقد الرؤساء كل سلطة عندما أعوزتهم قوة الإرغام .

ويذكر إلغاء المشيخات في غينيا بتكامل الولايات الهندية من بعض الوجوه. فكلاهما كان قد تهرأ بفعل الأمن والتغيرات الاقتصادية وفقد ماله من سيطرة على الشعب لوجود حكام غرباء استخدموا الرؤساء كآلات في أيديهم . وكانت النتائج متشابهة : فالطبقات الحاكمة القديمة جرفها الزمن وملكت زمام السلطة طبقة جديدة هي بيروقراطية الحزب . وكانت قدرة ذلك الزعيم الغيني السياسية النادرة هي التي مكنته من اقناع الحاكم راماديه^(١) وضباط الإدارة الفرنسيين بالتعاون على تنفيذ هذه الثورة الاجتماعية وقد عمل حساب امكانية قيام « جلاوى »^(٢) غيني « يحرك القار » في موقف دقيق قبل أن يخطر موضوع الاختيار على بال الفرنسيين .

وفوق كل شيء برز سيكوتورى كزعيم عمالى ، فهو السياسى الوحيد من الطراز الأول في غرب أفريقية ، الذى جاء من اتحادات العمال . ومن ثم فمن الضرورى أن نرى كيف استخدمت اتحادات العمال هذه . لقد كان سيكوتورى من بين القليلين الذين أدركوا أن الطبقة العاملة على صغرها سيكون لها من النفوذ ما لا يتناسب إطلاقاً مع عدد أفرادها ، الأمر الذى جعل السيطرة على اتحادات العمل في غينيا ثم في كل أفريقية الفرنسية مسألة حيوية في صعوده إلى كرسي الحكم . لقد كانت الطبقات العاملة والطلبة في كل بلد مغلوب على أمره يتحمسون دائماً للإضراب والقيام بالمظاهرات في الشوارع يرددون الشعارات والهتافات . وقد استخدمت الأحزاب السياسية هذه الرغبة سلاحاً في النضال ضد الإمبريالية . واستغل سيكوتورى هذه الفرصة أكثر من أى زعيم آخر فأصبح يعرف بزعيم اليسار . وكان عليه أن يصنع مستقبله عن طريق تنظيم العمال . وفي عام ١٩٤٨ كان يشغل مركزاً هاماً في الاتحاد العام لتضامن العمال بصفة سكرتيراً عام للقسم الإقليمى لغينيا التابع للاتحاد . وما حل عام ١٩٥٠ حتى أصبح سكرتيراً عاماً للجنة تنسيق فروع الاتحاد في غرب

. Ramadier (١)

. Glaoui (٢)

أفريقية الفرنسية وتوجو . وكان هذا بلا شك مركزاً في غاية الأهمية بالنسبة لشباب في الثامنة والعشرين من العمر ، لأن الاتحاد العام الواقع تحت السيطرة الشيوعية كان أكبر هيئة اتحادية عمالية في كل أفريقية . ومن ثم كان سيكوتورى من أعظم الزعماء نفوذاً في أفريقية الفرنسية . ولم تكن زعامته مقصورة على إقليمه ، ولكن بسبب اتحادات العمال كان له صوت مسموع في كل أنحاء أفريقية الفرنسية . وأما ما جعل سيكوتورى يبرز بين الزعماء الأفريقيين فهو أنه بينما كان معظم الزعماء الآخرين يجمعون بين مركز رئيس الوزراء لإقليم ما وبين السيطرة الفعالة على حزب . كان هو مع سينجور وهوفويه بواني ، يسيطرون على هيئة تشمل أفريقية كلها . فقد كانت شعب الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء منتشرة في كل أنحاء أفريقية الفرنسية السوداء ، مما وضع سيكوتورى في مركز يجعله يتدخل في شئون كل إقليم .

إن السياسة في كل بلد مغلوب على أمره تعتبر هدفاً أولياً . فكل شيء يتبدى بالسياسة وينتهي بها . وحتى الفكرة بأن نشاط اتحاد العمال يجب أن يكون مقصوداً على تبرير مطالبة الطبقة العاملة بأحوال معيشية أفضل ، وألا يستخدم كآلة سياسية — هذه الفكرة تبدو أمراً مستحيلاً . وقدر سيكوتورى الدور الذى يمكن اتحاد العمال أن يقوم به من وجهة نظر السياسى المستعمر ، فبدأ له أن المفهوم الأنجلوسكسونى بأن اتحادات العمال يجب ألا تشترك في أنواع النشاط السياسى ، بل تحصر هذا النشاط في الدفاع عن المطالب الاقتصادية للطبقة العاملة — مفهوم لا يصلح في بلد واقع تحت سيطرة الاستعمار . والواقع أنه في الاقتصاد البدائى حيث تسيطر المصالح الاحتكارية الأجنبية ، تؤدى صعوبة الفصل بين المسائل الاقتصادية والسياسية إلى الموقف الذى لا مفر منه وهو أن السبيل الوحيد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية هو العمل السياسى .

ويمكن أن نرى شعور المواطنين في غينيا نحو سيكوتورى ممثلاً في صورة فوتوغرافية أصدرها قلم استعلامات غينيا . وتبين الصورة سيكوتورى على

أنه رئيس الملائكة ميخائيل يقتل تنين الاستعمار . كما يمكن أن نراه أيضاً في إشارتهم إلى سيكوتورى بكلمة « سيلي » ومعناها في إحدى لغاتهم « الفيل » الذى هو رمز حزب غينيا الديمقراطى . ويمثل القوة والثبات والحكمة . ويرى كل أهالى غينيا أن هذه الفضائل جميعاً تتجسد في سيكوتورى .

على أن تفكير سيكوتورى فرنسى بقدر ما هو أفريقى . ويمكن أن نرى هذا من المشادة المشهورة التى قامت بينه وبين ديجول . فلقدرته على التفكير في السياسة بتعبيرات قانونية كان الزعيم الغينى لاتحاد العمال ندأ للقائد الفرنسى ، وكان النزاع بين الرجلين نزاعاً رسمياً بحثاً يتعلق بالكرامة . فسيكوتورى كان يرى أنه من المهم الوصول إلى الصيغة الدستورية عن طريق مباحثات حرة صريحة بين الزعماء الأفريقيين والساسة الفرنسيين ، بينما لم يكن رئيس الحكومة الفرنسية مستعداً للموافقة إلا على حق الأفريقيين في الإجابة بكلمة « نعم » أو « لا » على العرض المقدم من فرنسا . وما كان أسرع غينيا في إظهار عدم التكافؤ بين مركز فرنسا ومركز الأعضاء الآخرين في الرابطة الفرنسية وكانت المسألة في نظر سيكوتورى في غاية البساطة . لقد عرضت فرنسا على أفريقية أن تختار بين الاستقلال والعضوية في رابطة خلقتها فرنسا خلقاً فريدة في بابها . وكان قبول العضوية في هذه الرابطة يعنى بطبيعة الحال أن الأفريقيين يفضلون العبودية بشرط أن تكون عبودية مريحة ، وكان هذا في نظر سيكوتورى مخالفاً لكل مفهوم الشخصية الأفريقية . والأفضل للإنسان أن يصون كرامته حتى ولو ظل فقيراً من أن يضحي بكرامته في سبيل الخير الاقتصادى .

إن الاعتزاز بالكرامة أحد صفات زعيم غينيا . فهو يحكم على كل مشكلة من هذه الزاوية . وفي خطابه الذى ألقاه في كوناكرى مرحباً بديجول لم يؤكّد المتناقضات الموجودة في المشروع الدستورى المعروض من ديجول ، بل كان تشديده على الكرامة ، ومما قال : « إن ما نحرص عليه قبل كل شيء هو الكرامة » . وأعلن أنه بدون حرية لا يمكن أن تكون هناك كرامة ،

لأن الخضوع والاكراه إذا تعرض لهما المخلوق البشرى قسراً صيراه مخلوقاً أدنى مرتبة . فالحرية . إذن . ضرورة . لأنه بدونها تعوز الإنسان الكرامة . وما لم يختر الناس بحرية ارتباط بعضهم ببعض على أساس من المساواة التامة كانوا في مركز أدنى .

لذلك اختار سيكوتورى الحرية « لأنه كان معارضاً لفرنسا بل لأنه وغيره من الزعماء الأفريقيين لم يشتركوا في المباحثات التي أدت إلى الصيغة التي وضع فيها الاختيار . إذ كان اشتراكهم مقصوراً على التصويت في الاستفتاء . لقد كانت فكرة الرابطة الفرنسية الأفريقية فكرة أفريقية . وكان سيكوتورى وأصدقاؤه زعماء المؤيدين للفكرة ، ولكن كان هناك فرق كبير بين وجهات النظر التي تقدم بها الأفريقيون وبين الرابطة التي عرضها عليهم ديجول . لقد كان سيكوتورى يريد اتحاداً فيدرالياً مبدئياً في دكار وبرازافيل . وبرلماناً فيدرالياً في باريس تتساوى فيه فرنسا مع الاتحاد الفيدرالي لغرب أفريقية الفرنسية وأفريقية الاستوائية الفرنسية ومدغشقر والجزائر .

(٢)

والعلاقة بين الحزب والزعماء في غينيا علاقة معقدة . فالحزب هو السلطة النهائية . والوظائف الكبرى في الحزب وفي الحكومة وثيقة الصلات ، وبذا يمكن المحافظة على وحدة العمل .

وقد سار حزب غينيا الديمقراطي على نهج الأحزاب الشيوعية . فهو يؤمن بالديمقراطية التي تبدأ من القاعدة ، وله خلايا في كل قرية وفي كل قسم من كل مدينة . ومما جعله فريداً في بابه تقريباً في أفريقية قدرته على أن يجعل الناس تتق فيه ، وعلى تشكيل الرأي العام . وأقرب الأحزاب شهياً به في أفريقية البريطانية هو حزب الميثاق الشعبي في غانا ، ولكن هذا الأخير ينقصه طابع الوحدة التي يتمتع بها الأول . وبسبب الروح الإقليمية يعاني من ضعف يخلو منه منافسه .

إن حزب غينيا الديمقراطية هو بحق حزب الجماهير ، ويجدر بنا والحالة هذه أن نرى كيف استطاع ذلك الحزب أن يوفق بين المجموعات من السلالات المختلفة من « السوسو » و « الفولاني » و « المالنكي » المنقسمة انقساماً عميقاً ويصوغها كلها في قالب وحدة واحدة . ولقد تم هذا ، كما أبان الرئيس سيكوتوري ، في عشر السنوات الواقعة بين ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ الى قضاها الحزب في المعارضة . وخلال هذه المدة لم يذكر أعضاء مجلس غينيا ناخبهم إلا أثناء الانتخابات . في حين أن حزب غينيا الديمقراطية بنى نفسه خلال مدة عشر السنين هذه بالعمل في القرى ، ولعرض المظالم المحلية ومجاربة الرؤساء والإدارة المحلية . إذ أدرك الحزب في وقت مبكر كاف أنه ما لم يكن مستعداً للاحتفاظ بصلته بالشعب فانه لن يستطيع أبداً أن يكون حزب الجماهير .

ولتحقيق هذا الغرض كان الزعماء يطوفون داخل البلاد بدلا من البقاء في المراكز الحضرية . وكانوا ينتقلون من مكان إلى مكان مع الشعب ويشاركونهم طعامهم الذي يتناولونه معاً من الأوعية ذاتها . كما كانوا يستعينون بالطبول والأغاني ينشدها « مداحوهم » ينشر برامج الحزب وسميح السلطة الاستعمارية الإمبريالية . كذلك كانوا على استعداد أن يستخدموا لا فرق المجاهدين من الحزب فحسب بل واتحادات العمال ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية لنشر آرائهم . وكانوا في هذا يشبهون تماماً غيرهم من الأحزاب الأفريقية التي لكل منها منظمات للشباب ومنظمات نسائية . ولكن الميزة الكبرى لحزب غينيا الديمقراطية ، كانت قدرته ، بسبب تطرفه ، على كسب الطلبة والعمال لجانبه واستخدامهم في بناء الحزب دون أن يفقد أساسه الراديكالي .

أما ما يجعل حزب غينيا الديمقراطية مختلفاً عن غيره من الأحزاب الأفريقية فهو رأيه في العلاقة بين الحزب والدولة . فالدولة في معظم البلاد هي التي تحتل مكان الصدارة ، وأما في غينيا فالحزب هو الذي له هذه المكانة ، لأن الحزب هو الممثل الحقيقي للشعب ونخالت الدولة . ولذلك عليه أن يلعب

دوراً بارزاً في داخل الدولة . إنه يتصور أن واجب الأعضاء هو أن يفكروا ويعملوا ويقودوا ويراقبوا تصرفات الجماهير الكادحة . ولا يقتصر اهتمام الحزب على الحاضر بل يمتد إلى المستقبل أيضاً . فالمستقبل يقوم بدور هام . لأنه عن طريق الأعمال في الوقت الحاضر يمكن توطيد الظروف الملائمة لأهداف الحزب في المستقبل . ومن ثم فالممارسة . ينظر إليها على أنها عملية مستمرة ، وحتى الاستقلال ليس هدفاً في ذاته بل وسيلة اختارها الحزب لتحقيق الخير لشعب غينيا . ولقد أكد سيكوتوري مراراً أن الحزب والدولة شيء واحد . وما يصلح للحزب يصلح أيضاً للدولة . وقرارات الحزب نهائية . ولكن ما هو بالضبط الدور الذي يقوم به الحزب في الدولة ؟ إن الرأي الماركسي المجمع عليه الآن هو أن الحزب السياسي يمثل مصالح معينة . ففي المجتمع الرأسمالي هناك مصالح متعددة تؤدي بدورها إلى تأسيس أحزاب كثيرة . وحتى في البلاد التي بها حزبان فقط ، يكون الحزبان عبارة عن اتحاد مصالح متنوعة . فحزب المحافظين في إنجلترا ليس حزب مصالح رجال الأعمال فقط ، ولكنه أيضاً حزب مصالح الطبقات المهنية المتوسطة والمزارعين الأغنياء . ويرى الأفريقيون أن قارتهم ليس بها نظام للطبقات ، ومن ثم فليس هناك تعارض أساسي في المصالح . فالحزب إذن يمثل كل جمهور الشعب ، وما الحكومة إلا ذراعه المنفذة .

هذه هي نظرية الدولة التي تقوم عليها دعاوى سيكوتوري بأن الحزب ، وليست الحكومة ، هو الأهم . فالحزب هو الذي يتخذ القرارات والجهاز الحكومي هو الذي ينفذها . ويتوقف قبول وجهة النظر هذه أو رفضها كلية على قبولنا أو رفضنا لفكرة خلو أفريقية من الطبقات . وهذا ليس صحيحاً كما ذكرنا سابقاً ، وقد أصبح الصدام ظاهراً فعلاً في مناطق مختلفة .

وقد اتخذ حزب غينيا الديمقراطية من لينين ، لا استالين ، أباً روحياً . فالحزب هو الجهة الشعبية ولكنه لكي يكون جهة حقيقية يتولى القيادة بدلاً من أن يكون تابعاً . والحزب يقرر السياسة التي ينتظر أن يقنع الشعب باتباعها

— اتباع خط سير الحزب . ويحدث أحياناً أن الحزب ، لكي يحقق أهدافه طويلة الأجل ، قد يتراجع خطوة إلى الوراء حتى يقفز خطوتين إلى الأمام . ويتميز حزب غينيا الديمقراطية بهذه الطاقة على الاحتفاظ بهدفه البعيد دائماً نصب عينيه ومواصلة السير نحوه بشيء من المرونة . ولكن حزب غينيا الديمقراطية يدرك أنه لا يستطيع أن يتقدم كثيراً بدون تأييد الشعب . ولذلك أكد سيكوتورى مراراً الحاجة إلى القاعدة الشعبية . فللحزب لجانه فى القرى وأقسام المدن التى تساعد على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الشعب . وبهذا يستطيع الحزب أن يوضح سياساته للشعب ويقدر رد فعلها عليه . وسيكوتورى مثل لينين ، يحاول المحافظة على طبيعة الحزب الديمقراطية بربطه بعرى وثيقة بالقرى وأقسام المدينة — أى أدنى المستويات لمنظمة الحزب — ولكن هذه الصلات لا تتعدى شرح سياسات الحزب للشعب ، وجس نبضه لمعرفة إلى أى حد يمكن تنفيذ برنامج الحزب على مستوى الوعي السياسى الذى بلغه الشعب . أما أهداف الحزب فتظل غير متغيرة ، وعلى الحزب الذى يفكر ويعمل بالنيابة عن الشعب أن يربى هذا الشعب ليسير معه فى طريق واحد .

ويقوم الحزب على أربع مجموعات كبرى هى : مجموعة الفلاحين التى أكسبها الحزب حرية الحركة والعمل وحق بيع منتجاتها . ومجموعات العمال والشباب والنساء التى فتح أمامها الحزب منافذ جديدة ليس للعمل فحسب ، بل للحرية الاجتماعية أيضاً . ويعلق حزب غينيا الديمقراطية أهمية كبرى على حركات الفلاحين وقد نظم حركات مماثلة للنساء والشباب والجنود . وهذه مع اتحادات العمال تقوم بدور هام فى تنظيم تأييد الحزب . ومنذ سنة ١٩٥٤ فصاعداً لعبت النساء دوراً هاماً وكان القطاع النسائى فى مقدمة صفوف الكفاح . وفى هذا يقول سيكوتورى : فى أى بلد متخلف حيث التنظيم العائلى قوى ، تلعب النساء دوراً هاماً ، وليس من الممكن تنظيم حزب سياسى بدون تأييدهن . إن النساء يسيطرن على المستقبل ، وتعليمهن يؤدى إلى كسب جيل المستقبل . هذا بالإضافة إلى أن النساء كن أقل الناس تأثراً

بنظام الحكم الاستعماري . وكما حدث أن كن أشد أقسام المجتمع تدمراً فإنهم أعظم المؤيدين ديناميكية للعمل الثوري حيث أنهم يتجنون كثيراً من الفائدة من هذا العمل الثوري .

إن حزب غينيا الديمقراطية ليس حزب المثقفين ولا حزب طبقة اجتماعية معينة ، فهدفه تمثيل الشعب الأفريقي عامة . ولهذا السبب كان يدعم دائماً الأساليب الديمقراطية داخل الحزب . والديمقراطية بالنسبة للحزب معناها المساواة المطلقة بين كل المكافحين . واشترك كل عضو في المناقشات على المستويات المختلفة يجعل الأعمال ديمقراطية . وبحث سياسات الحزب ونقدها تصبح أهداف الحزب أوضح للمكافحين . وينصح كل قسم باتخاذ قراراته على أساس جماعي ، وذلك عن طريق عقد جمعية عامة تصل عن طريق المناقشة وقرع الحجة بالحجة إلى نتائج تقوم على تحليل موضوعي للحقائق المتنوعة . إنها الإرادة العامة لروسو أكثر منها قرارات الأغلبية للديمقراطية البرلمانية الغربية هي التي يهتم بها حزب غينيا الديمقراطية . وهذه فعلا هي التقاليد الأفريقية ، فليست التقاليد الأفريقية أن تأخذ أصواتاً بل أن تقرر الروح العام للاجتماع وتحققه .

لقد وضع حزب غينيا الديمقراطية أسس تنظيمه بين سنتي ١٩٤٧ . ١٩٥٤ . وكان يعتبر أن كل عضو في البرلمان يمثل الشعب كافة ، وأنه ليس مندوباً عن دائرته الانتخابية . ولذلك كان على كل نائب أو عضو في مجلس أن يعطى حساباً عن انتدابه للشعب . وكان يقدم للشعب حساباً سنوياً عما حققه الحزب خلال العام وعن الصعوبات التي كان يواجهها . وهكذا كان الشعب على اتصال دائم بسياسات الحزب . وكانت أهمية التأييد الشعبي ينوه بها تكراراً ، فالأساس الأول الذي يقوم عليه نظام الحزب هو أن الثقة الشعبية أفضل بكثير من القصور والملايين .

ويتم اختيار المرشحين للانتخابات بطريقة ديمقراطية ، إذ يطلب من كل دائرة انتخابية أن تختار بحرية ثلاثة مرشحين وأن تبعث بأسمائهم في غلاف

مختوم إلى لجنة انتخابية فيها المكتب السياسى أقلية . وقد اعتادت هذه الهيئة أن تختار مرشحي الحزب للجمعية الوطنية . وأما الجمعية الإقليمية فكانت الدوائر الفرعية تختار المرشحين لها بدون أن يقع عليها أى ضغط من المكتب السياسى . بل وحتى الوزراء ووكلاء الوزارات تختارهم اللجنة التوجيهية للحزب ، وليست الجمعية الوطنية ، ولكن اللجنة التوجيهية للحزب بها عدد كبير من النواب . ولا تتدخل اللجنة التوجيهية فى نشاط الأقسام الفرعية إلا إذا خرج القسم الفرعى على سياسة الحزب . ومن ثم فإذا خرج زعماء قسم فرعى على خطة الحزب تقرر اللجنة التوجيهية طرد القسم بأكمله وعندئذ تطرد فرق الجهاد الزعماء وتتعهد باتباع سياسة الحزب .

أما أهداف الحزب فهى (١) حكومة يختارها الشعب ولأجل الشعب (٢) مساواة تامة بين الذكور والإناث ، (٣) إنهاء الاستعمار إنهاء كاملاً عاجلاً ، (٤) وحدة شعوب غينيا وأفريقية .

إن الثورة السياسية ليست هدفاً فى حد ذاتها ولكنها وسيلة فقط لتحقيق هذه الأهداف . ولقد حقق الحزب فعلاً الهدف الثالث ويسعى فى تحقيق الثلاثة الأخرى . ومن الضرورى للوصول إلى هذا الغرض إيجاد حل للمتناقضات الموجودة فى المجتمع الأفريقى وأولها التناقض الناشئ من العلاقات الخاصة بالملكية ، وقد وضع إلغاء نظام الإقطاع حداً لهذا التناقض . وأما الثانى فهو عدم المساواة بين الجنسين ، إذ أن الفتيات يرغمن على الزواج فى سن مبكرة جداً . وهذا أيضاً سيزول بالتشريع اللازم . ولم يبق إلا وحدة أفريقية التى ما زالت هدفاً قصياً . ولكن مع نمو المجتمع تبرز فى المقدمة تناقضات جديدة يتحتم على الحزب معالجتها .

إن الراديكالية المستمرة هى التى تميز حزب غينيا الديمقراطية عن غيره من الأحزاب ، مثل حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى ساحل العاج ، أو حزب الميثاق الشعبى فى غانا ، أو المجلس القومى لنيجيريا والكميرون فى نيجيريا . وكان كل حزب من هذه الأحزاب متطرفاً فى بدء نشأته ، ولكن

حينما كان يصبح احتمال الوصول إلى السلطة حقيقة واقعة كانوا يخلعون عنهم ميولهم اليسارية ويلبسون رداء الوقار . وحينئذ كان ينضم إليهم طبقة رجال الأعمال الجديدة الصاعدة . ولكن احتمال تسلم الطبقات المتوسطة الصاعدة للحزب في غينيا محدود جداً لسببين أولهما أن الزعماء ماركسيون مدربون . وثانيهما أن الطبقة المتوسطة لا وجود لها .

أما الطبيعة الديمقراطية للحزب فيمكن أن ترى في تنظيمه . فهناك لجان القرى وأقسام المدن وهي أدنى مستوى لتنظيم الحزب . وتتكون كل من هذه اللجان من عشرة أعضاء ، وجميعهم ينتخبون لمدة سنة واحدة في جمعية عامة تتكون من أعضاء الحزب في القرية أو قسم المدينة . ومن هؤلاء العشرة أربعة رجال وثلاث نساء وشابان ورئيس القسم أو القرية . ويلى هذه اللجان اللجنة الإقليمية وتقوم على أساس الإقليم الإدارى . وهي تتكون من ثلاثة ممثلين من كل لجنة قسم أو قرية . منهم شاب وسيدة ورجل . ثم أعضاء المؤتمر الوطنى الذين يقيمون في الإقليم وأعضاء اللجنة العاملة للقسم .

وعلى المستوى القومى يجتمع المؤتمر الوطنى مرتين في العام . ويمكن أن يشبه هذا المؤتمر بالبرلمان . وفي الواقع بما أن غينيا دولة ذات حزب واحد فان المسائل الأساسية التي تمس البلاد كلها تطرح على بساط البحث في المؤتمر الوطنى للحزب . وهنا يجد زعماء الحزب التحدى يوجه إلى مراكزهم .

وتنظم العضوية في المؤتمر بحيث تعطى الأغلبية للهيئة الحاكمة . فأعضاء المكتب السياسى ، وأعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء الحكومة ، والعمد ، ورؤساء إدارات الأقسام ، والقومندان ، وسفراء غينيا ، وقائد الجيش ، والرسميون في اتحادات العمال ، وسكرتير عام لجنة الشباب القومية ، ورئيس الغرفة الاقتصادية ، وأى شخص يعتبر اشتراكه ضرورياً في نظر المكتب السياسى — كل هؤلاء يمكنهم الاشتراك في المؤتمر . ولكن هناك ما هو أهم من ذلك وهو أن كل قسم ينبى عنه أربعة ممثلين في المؤتمر ، وهؤلاء هم

السكرتير العام والسكرتير السياسى وسيدة وشاب . وهكذا نجد للشباب والسيدات تمثيل خاص فى كل مستوى .

ويبين تنظيم المؤتمر الوطنى بكل جلاء التداخل بين الحزب والدولة . فلا يشترك فى المؤتمر أعضاء الجمعية الوطنية والحكومة فحسب بل والموظفون المدنيون أيضاً ، وفى البلاد المتخلفة لا يفصل بين الموظف المدنى والسياسى إلا خيط دقيق . والسبب فى ذلك أن الموظفين المدنيين نزاعون لأن يقوموا بدور هام فى السياسة بسبب أن الطبقة الثانية من الزعماء محدودة . ولم يعد لهذا الخط الفاصل أثر فى غينيا ، إذ أصبح الحزب وثيق الصلة بالجهاز الإدارى ، فلا يشترك فى المؤتمر الوطنى للحزب الوزراء فقط ، بل وموظفو الأقسام وغيرهم . ولا يتيسر هذا النوع من الوحدة بين الدولة والحزب إلا فى بلد يسيطر فيه حزب بمفرده على كل أدوات السلطة .

إن مركز السياسى فى غينيا لا تحدده مكانته فى الحكومة بل فى الحزب . فالعنصر الحاسم حقيقة هو المكتب السياسى للحزب وليس الحكومة . وفى استطاعة سيكوتورى أن يسيطر على جهاز الحزب بأكمله ، لأنه باعتباره سكرتيراً عاماً للحزب يمسك بكل روافع السلطة فى يديه . وفيما عدا سيكوتورى لا يوجد إلا دياالو^(١) سيف الله السكرتير السياسى ، واسماعيل تورى محرر صحيفة الحزب والمسئول عن الشؤون الخارجية اللذان يشغلان مراكز هامة فى الحكومة . على أن المركز فى الحزب ، لا فى الحكومة ، هو الذى يوجد الفرق الحيوى . فان ما مكن سيكوتورى من تدعيم مركزه هو السيطرة التى كان يمارسها على الحزب .

ويسمع الناس كل بضعة أشهر أن سيكوتورى يجد صعوبة فى الإبقاء على المهورين الذين يريدون الانضمام إلى الكتلة الشيوعية فى داخل الحزب . فسيكوتورى يقدم للشعب على أنه زعيم الجناح المعتدل . أما دور زعيم

(١) Diallo Saifoulaye .

المتهورين فيسند عادة إلى أخيه إسماعيل تورى . فهل يرى فى هذا أى شىء أكثر من تخيلات صحفية قد ألفتها فى قضية الاتحاد السوفيتى ؟ ولناخذ مثلاً واحداً من هذه التخيلات . لقد نشرت الصحف الفرنسية مؤخراً قصة تقول فيها إن سيكوتورى كان قد أدلى بحديث لصحفى دانمركى تمثل صحيفة «أنفورميشن» . جاء فيه أن الشيوعية لا تناسب الأحوال الأفريقية وأنه سيعارض تكوين حزب شيوعى . وبعد هذا الحديث اضطر الصحفى أن يقضى ساعتين فى مركز البوليس كان يستجوب خلالها . وبعد ذلك بيومين ، أى فى العشرين من شهر أبريل اتهم سيكوتورى الفرنسيين والمناهضين للثوريين بالتآمر ضد سلامة الدولة . وكان هذا الاتهام أمام جمهور يبلغ عدده ٦٠.٠٠٠ نفس . فاستنتج الصحفى على الفور أن هذا كان تنصلاً من التصريح السابق ، أجبره عليه المتطرفون فى الحزب . ومع ذلك . فقد كانت منظمة « اليد الحمراء » — المنظمة الفرنسية المعروفة — مشغولة بالتخلص من أناس أمدوا بجهة التحرير الوطنية بالسلاح ، وكان يمكنها بسهولة تدبير مؤامرة فى غينيا .

إن التصادم الذى رآه المعقبون الفرنسيون بين سيكوتورى المعتدل الذى هو سجين الحزب والذى يقوده إسماعيل تورى إلى المعسكر الشيوعى وبين فوديبا^(١) كيتا يعزى إلى الأهمية الزائدة عن الحد التى تعلق على موقف الأفريقيين . لقد كان فوديبا كيتا يهتم أساساً بالشئون الثقافية . ولكنه أصبح مؤخراً وزير الدفاع . وصحيح حقاً أنه نجح نجاحاً باهراً فى عرض قضية أفريقية على أوربا وأمريكا ، وأن عمله حظى بتقدير عظيم فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى . ولكننا نبعد عن جادة الانصاف إذا قلنا بأن له من النفوذ على الحزب ما لسيكوتورى أو حتى ديالو سيف الله . كما أنه لا يبدو أن هناك أى سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الزعيم الآخر المسمى زعيم الجناح اليسارى ، إسماعيل تورى ، قد وضع أخاه فى الأسر . إن إسماعيل تورى هو بلا شك شخص قوى فى الحزب ، ولكن من الصعب تقدير ما يعزى من

(١) Foediba Keita .

هذه القوة إلى نفوذه الشخصى وما هو انعكاس لعظمة أخيه ، لأن سيكو تورى وحده هو الذى يقبض بيديه على كل روافع القوة فى الحزب ، واتحادات العمال ، والدولة . وهو باعتباره رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء يسيطر على جهاز الدولة . وباعتباره سكرتيراً عاماً يسيطر على الحزب ، وباعتباره رئيساً للاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء يسيطر على اتحادات العمال . وليس بين زعماء اليسار المزعومين من يشغلون مراكز فى الحزب أو فى الدولة يجعلهم ذوى قوة فعالة .

وثمة ناحية من نواحي تنظيم الحزب أكثر أهمية وهى مكتب التفتيش ويتكون من أربعة أعضاء : كامارا بنجالى^(١)، ودياكتى موسى^(٢)، وديانى لانسانا^(٣)، وليون ماكا^(٤). وترجع قوة مكتب التفتيش إلى أن له قوة الإشراف على الأقسام المختلفة . ومن مسؤوليته أن يرى أن قرارات المكتب السياسى تنفذها الهيئات الدنيا . وربما كان كامارا بنجالى من أكثر زعماء غينيا أهمية . فهو ليس فقط صاحب المكانة الأولى بين الأربعة الذين يتكون منهم مكتب التفتيش، ولكنه أيضاً السكرتير العام الشريك لاتحادات عمال غينيا، ووزير العمل ، ولذلك فهو قوى . وباستثناء سيكو تورى ربما كان كامارا بنجالى الزعيم الوحيد الذى تمتد سلطته إلى دوائر النفوذ الثلاثة فى غينيا . وفى ميدان العمل لا يحد من سلطته إلا التوجيهات التى يصدرها المكتب السياسى .

وهناك شخص هام آخر فى الحزب هو نفامارا كيتا^(٥)، وربما كان أصغر جميع الزعماء سنّاً ، وهو أصغر حتى من رئيس الوزراء . فقد ولد فى عام

(١) Camara Bengaly

(٢) Diakite Moussa

(٣) Diane Lansanna

(٤) Leon Maka

(٥) N'famara Keita

١٩٢٤ والتحق بالخدمة المدنية فى السابعة عشرة من العمر . وأصبح رئيس الموظفين القضائيين الإداريين بمحكمة كونكرى عام ١٩٥٣ . وصار منذ سنة ١٩٤٩ شخصية هامة فى اتحادات العمال . وفى سنة ١٩٥٤ صار عضواً باللجنة العاملة لحزب غينيا الديمقراطية . وفى سنة ١٩٥٨ أصبح السكرتير المنظم للمكتب السياسى ، ومع ذلك فمركزه فى الحكومة لا يعدو مركز وكيل وزارة بمكتب رئيس الوزراء . وهكذا فليس المركز فى الحكومة هو الذى يجعل الشخص قوياً فى غينيا . فاسماعيل تورى وزير الأشغال . ونفامارا كيتا وكيل الوزارة بمكتب رئيس الوزراء . وكامارا بنجالى وزير العمل . ودياللو سيف الله رئيس الجمعية الوطنية — كل هؤلاء باستثناء الأخير منهم . ما كان يمكن للمراكز فى حد ذاتها أن تعطيهم أية قوة . ولكن مركزهم فى الحزب هو الذى يجعلهم أقوياء . فمركز القوة هو الحزب وليست الدولة . ونفوذ كل زعيم يمكن أن يقدر على أساس المركز الذى يشغله فى الحزب .

الفصل الثامن

ديمقراطية إفريقية

(١)

إن السيطرة الاستعمارية تؤدي إلى إقامة نظام إدارى يكون فيه الشعب والإدارة فى تصادم مستمر . ففى الإدارة يؤدي الاستعمار إلى مركزية بيروقراطية . فيمارس السلطة ضابط القسم فى الطرف الواحد والسكرتارية فى الطرف الآخر . ولا يمارس حكام المستعمرات اللامركزية فى الإدارة على أى مستوى من المستويات . وليس للوحدات الأساسية للمجتمع الزراعى : القرية والإقليم ، مكان فى تفكير الإدارى .

إن المشكلة التى واجهت حكومة سيكو توري فى فترة ما بعد «اللوأكادر» كانت تصفية النظام الاستعمارى وإحلال النظام الديمقراطى محله . ولتحقيق هذا الغرض دعت الحكومة إلى عقد مؤتمر للإداريين فى سنة ١٩٥٧ لبحث مشكلات غينيا . وقد خرجت الحكومة من هذا المؤتمر مقتنعة بأن السبيل الوحيد الذى يمكن به أن تنمو البلاد هو أن تضع ثقها فى الشعب ، على أن يحل مبدأ انتخاب الموظفين من القرى فصاعداً محل البتعيين . وألغيت المقاطعة التى كانت وحدة مصطنعة ، وحددت سلطات مجالس القرى والأقسام . وكان رئيس القرية والموظف الإدارى المكلف بالقسم مسئولين أمام الجمعية المنتخبة .

وقد أحدثت هذه الإصلاحات التى أدخلتها حكومة غينيا فى عام ١٩٥٧

تغيراً عجبياً . ففي الريف الذي ظل يسيطر عليه حتى عام ١٩٥٧ الرئيس والإدارى أدخلت الحكومة نظام حكم هو أكثر النظم تقدماً وديمقراطية في أفريقية . وقد مكن هذا حزب غينيا الديمقراطية من أن تكون له سيطرة كاملة على الجهاز الإدارى من مستوى القرية فصاعداً . ولم تكن الإدارة قادرة بأية حال على مناهضة حزب غينيا الديمقراطية أثناء حملة الاستفتاء لأن روافع السلطة كانت في أيدي الحزب . وكانت النتيجة أن الحزب لم يكن في حاجة إلى حملة أثناء الاستفتاء ضد الرابطة الفرنسية . وكان قادراً على السيطرة على الانتخابات من المستوى المحلى . وبهذا المعنى كان نجاح غينيا يعزى إلى التكوين الديمقراطي للإدارة بقدر ما كان يعزى إلى الطابع الموحد للحزب . فمن الضرورى إذن لفهم تطور غينيا أن تكون لدى القارئ فكرة عن الإصلاحات التى أدخلها الحزب . ومما يزيد في أهمية هذه النقطة أنها حيوية بالنسبة للتقدير الصحيح للمفهوم الغني للديمقراطية .

إن مركز الرؤساء في غرب أفريقية غريب . وسبب هذا غالباً أن الفرنسيين في أفريقية استخدموا الرؤساء كوحدة في الإدارة . وهناك رؤساء عينتهم الإدارة الاستعمارية في مراكزهم ، وبينما كان معظم رؤساء القرى من الرؤساء التقليديين ، فإن رؤساء المقاطعات كانوا غالباً من صنع الإدارة .

وفي غينيا كما في البلاد الأخرى في غرب أفريقية يشكل مركز الرئيس مشكلتين وثيقتي الصلة بعضهما ببعض : أولاهما مشكلة بشرية مؤداها ماذا يعمل بالرؤساء بصفتهم أفراداً ، وثانيتهما مشكلة الرأسة باعتبارها نظاماً متبعاً . أما المشكلة الأولى فكان لا بد من حلها على أساس فردى - فكان كل رئيس يعامل كفرد ، وإذا أمكن الانتفاع به في أى مركز ، وجب على الدولة ، طبقاً لما يراه الحزب - أن تفعل ذلك . صحيح أن الرؤساء في أيام الإقطاع كانوا يمثلون أقوامهم ، وأما اليوم فالقليل جداً منهم هو الذى يخدم أى غرض نافع . وهم يلقون في القرى والريف معارضة من العناصر التقدمية التى كان منها جنود الطليعة القدامى . وصحيح كذلك أن بعض الرؤساء في

بعض المناطق لا يزال لهم قدر كبير من السلطة . وفي مناطق أخرى لجأ الرؤساء إلى الزراعة على نطاق واسع واكتسبوا قوة اقتصادية . وبينما رؤساء القرى ، كما رأينا ، هم الرؤساء بالوراثة فإن رؤساء المقاطعات قد خلقوا خلقاً مصطنعاً . لقد خلقت الإدارة رئيس المقاطعة ليعمل على راحتها . فهوؤلاء الرؤساء هم إذن طبقة من الإداريين . وليس هناك سبب خاص يدعو إلى بقاء المقاطعة كوحدة إدارية . وربما كان لها بعض النفع من وجهة نظر الإدارة ، ولكن ليس هناك اليوم أى سبب يدعو لاستمرارها في الوقت الذي فيه أصبح للتنمية الاقتصادية الاعتبار الأول . وبعد إلغاء المقاطعات لن يكون هناك سبب للإبقاء على رؤساء المقاطعات بطبيعة الحال .

وهذا يأتي بنا إلى موضوع دور الرئيس في المجتمع الاستعماري . ما هي الوظيفة التي يؤديها الرئيس ؟ إن له وظيفة مزدوجة . فهو يعمل كعميل للدولة المستعمرة ، وهو الشخص البارز في الحركة الرجعية . فهو إذن آلة تستخدم لانقسام البلاد . وفي غينيا كان هو العميل الرئيسي للإدارة في كفاحها ضد الراديكالية . وكان يمثل مجموعة العنصر الغالب ، ولهذا بقي تنافس العناصر حياً . وبهذه الطريقة استطاعت الدولة الاستعمارية أن تجتذب إلى جانبها طبقة معينة من الناس الذين تحالفوا مع الإدارة بسبب مصالحهم . وقد حدث هذا بنوع خاص في غينيا حيث وجد حزب غينيا الديمقراطي أن الرؤساء تكررت معارضتهم له ، ولذا بدأ يدرك أن المصلحة الكبرى في معارضتهم . وفي كل انتخاب كان حزب غينيا الديمقراطي يعارض مصالح الرؤساء التي تمثل كل العناصر المحافظة في المنطقة . وكان هذا التصادم أساس إلغاء مراكز الرؤساء وليس الأسباب الإدارية . ويقول سيكو توري أن حزب غينيا الديمقراطي استطاع أن يفوز في الانتخابات في « دنجويراي »^(١) باستغلال التناقضات الموجودة في الموقف بين الرؤساء والجمهير .

وقد ألغيت وظيفة الرئيس بقانون صدر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ . وكان هذا القانون الذي لا يتكون إلا من ثلاث مواد من أهم الإجراءات الثورية التي نفذها سيكو توري . ويعتقد « روبرت (١) جومو » بحق إن سيكو توري بالغاء وظائف الرؤساء أكد استقلال غينيا . لأنه قرر مرة واحدة أن العناصر الرجعية التي كان يمكن للدولة الاستعمارية استخدامها . كما حدث في النيجر ، لم يعد لها أي نفوذ في البلاد . وأما الرؤساء الدينيون الذين كانوا يجمعون بين السلطة الدينية والعلمانية فقصر عملهم على الناحية الدينية . ولم يستبق إلا رؤساء القرى الذين كانوا يؤدون عملاً نافعا للدولة .

وقد جعل إلغاء مركز الرئيس من الضروري إعادة التنظيم الإداري على نطاق شامل ، إذ قيل أنه ما لم تتكون وحدة إدارية ملائمة بدلا مما ألغى حدث انهيار . ومن جهة أخرى كان هناك شعور بأنه إذا جاء التنظيم الإداري الجديد قبل إلغاء وظائف الرؤساء حاول النظام القديم إفساد الأمور على النظام الجديد . ولكن تقرر أن خطر الانهيار كان محدوداً وأنه إذا اتخذت الإجراءات الملائمة أمكن تجنبه .

أما الإصلاح الأساسي الذي أعاره الحزب اهتمامه فكان إدخال الحكم الشعبي المحلي المنتخب على مستوى القرية والقسم . وكانت الفكرة إما اختيار رئيس قرية أو مجلس قرية يختار بدوره رئيس القرية . وعلى المستوى الأعلى هناك مجلس القسم الذي ينتخب بالاقتراع العام . وكان الشعور أنه إذا لم يكن ضابط القسم جزءاً من جمعية الشورى هذه تعذر عليه تنفيذ السياسة المرسومة . وفضلاً عن ذلك إذا لم يكن ضابط القسم مسئولاً أمام الجمعية كان معنى ذلك أن المجلس قد يتخذ موقفاً قد لا يقوم على أساس التقدير الصحيح للحقائق ، وقد يختلف التقرير الذي يقدمه للحكومة في كوناكري عن التقرير الذي يقدمه المجلس . أما إذا كان عضواً بالمجلس فإن المجلس يفيد مما ينصح به . والإداري لا يمكن أن يكون سياسياً ، وإن يكن اشتغاله بالسياسة لا يقل عن

(١) Robert Jumeaux .

اشتغال أى سياسى بها ، ولكن هناك فرقاً فى النوع . فهو لا يشترك فى السياسة على نفس المستوى الذى يشترك فيه المكافح أو الزعيم السياسى . ولكنه يشترك بها بالقدر الذى يشترك به فى أنواع نشاط التنمية أو فى تربية الشعب .

وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قانون رقم ٥٧-٢٣١ تم بمقتضاه إعادة التنظيم الإدارى للبلاد . فقسمت غينيا إلى ٢٥ قسماً لكل منها شخصيته القانونية والمعنوية . وكان المسئول عن المنطقة موظف يرشحه رئيس البلاد ، على أن يكون ممثلاً للحكومة فى الإقليم ومسئولاً أمام وزير الداخلية عن القانون والنظام فى منطقته . وكانت الإدارة على المستوى المحلى مصطبغة بالصبغة الديمقراطية الكاملة . فكان لكل مركز مجلس محلى أعضاؤه منتخبون بالاقتراع العام . ولهذا المجلس موظفوه الخصوصيون .

وكانت أهمية هذه الإجراءات أن الإدارة على المستوى المحلى قد وضعت فى أيدي الشعب وفقد الرؤساء كل سلطة لهم . هذه كانت الديمقراطية مصحوبة بالتأثر ، وكانت الإدارة أول من شعر بقوتها . ويبدو أن الهدف الرئيسى للإصلاح هدف مزدوج : وضع الإدارة تحت رقابة هيئة محلية منتخبة وإلغاء مناصب الرؤساء . وكانت أهمية الإصلاحات الإدارية أنها مكنت الحزب من تمهيد الأرض للإصلاحات السياسية التى كان الحزب يعززم تنفيذها . فالموظف المسئول عن القسم ، الذى كان يتجسم فيه النظام الإمبريالى أكثر حتى من البيروقراطيين فى الخدمة المدنية ، وجد نفسه فجأة بعد الإصلاحات تحت رقابة الحزب . وبما أن المجالس أساسها الشعب فقد أصبح لها وللحزب قبضة محكمة على الإدارة .

وبجانب الرقابة على الإدارة أدت الإصلاحات إلى اللامركزية فيها . وكان معنى ذلك أن يهتم رجال الحزب فى كل مركز اهتماماً إيجابياً بالسياسة ، إذ ليس كالأشتراك الإيجابى على كل مستوى شىء يجعل الحزب فى حركة دائبة . فالإصلاحات ، إذن ، أفاد منها الحزب من ناحية ، وجعلت الناس من ناحية أخرى يعتادون بالتدريج على الأسلوب الديمقراطى فى التصرف .

إن الحكم المحلى هو العمود الفقرى للحكم الديمقراطى فى كل بلد . وفى غينيا جعل حكم سيكو تورى للحكومة المحلية الرقابة على ميزانية محدودة . كما منحها السلطة لجمع أموال إضافية لأغراض محالية .

وهناك إصلاح ثالث كان له تأثير على التكوين الإدارى . وهو الإصلاح المتعلق بفرض الضرائب . وكانت مشكلة الضرائب فى غينيا ذات شقين : أولهما أن طبيعة فرضها على كل شخص جعلت التعداد أمراً ضرورياً . وثانيهما أن فرضها على الفلاحين كان ثقيلاً لدرجة أنه كان يتعذر تحصيلها . فالضرائب فى الريف لا تزال مشكلة بسبب الفقر العام هناك .

ولمواجهة هذه الحالة قررت الحكومة تخفيض الضريبة من ٨٠٠ فرنك من فرنكات المستعمرات الفرنسية فى أفريقية إلى ٦٠٠ فرنك يدفع منها ٤٠٠ فرنك للحكومة المركزية . وقررت الحكومة أيضاً أن تقوم بإجراء تعداد . وإن كان التعداد دائماً مشكلة فى كل بلد متخلف . إذ ليس هناك عدد كاف من الناس يستطيعون القيام به ومراجعته للتحقق من صحته . لذلك فكرت الحكومة فى أن أحسن وسيلة هى استخدام البطاقة العائلية ، التى يستطيع رئيس القرية مراجعتها لمعرفة السكان . ويساعد هذا التعداد على الاحتفاظ بسجلات صحيحة عن الحالة المدنية لكل فرد . وثمة ميزة أخرى وهى أن مجالس المراكز سيزداد اهتمامها بموضوع الضرائب بما أنها ستفيد مما يجمع منها ، وسيكون فى استطاعة الشعب أن يرى العلاقة بين الضرائب التى يدفعها والفوائد التى يتطلبها ، ومن ثم يظهر استعدادهم لدفع الضرائب التى تفرض عليه . لذلك كان الحزب مهماً أقصى اهتمام بأن تعد المجالس مشروعات يمكن تنفيذها بسرعة وتؤدى إلى تنمية اقتصادية .

ويثير موضوع الضرائب مشكلة الشركات الكبرى . إن هناك فى الوقت الحاضر شركتين كبيرتين تعملان فى غينيا : إحداهما شركة المعادن فى جزيرة « لوس » ، والثانية الشركة الدولية الكبرى التى تستخرج الألومنيوم من

« فرايا » . وقد ضرب وزير الصحة العمومية المثل بشركة المعادن التي تباع الخامات لشركة فرنسية زميلة : « كوفراميد » وهذه الأخيرة تحقق ربحاً من بيع الخامات في السوق العالمية . ولما كانت هذه الشركة مسجلة في فرنسا فقد كانت النتيجة أنها لا تدفع أية ضرائب في غينيا . وأما شركة المعادن التي تعمل في غينيا فقد أصيبت بالخسارة في سنة ١٩٥٦ ، وحقت ربحاً قدره ثلاثة ملايين فرنك فقط في عام ١٩٥٧ . ولا تفيد غينيا بطبيعة الحال من استغلال مواردها ، لأن الشركات الكبرى التي يقع مقرها الرئيسي خارج غينيا لا تسهم بأي شيء في غينيا مع أن موارد غينيا هي التي تعود عليها بالربح . لذلك تقرر أن الشركات التي يقتصر نشاطها على غينيا يجب في المستقبل أن يكون مقرها الرئيسي في غينيا . وأما الشركات التي ينتشر نشاطها في كل أفريقية الغربية (سابقاً) ، ولكن لها فرع في غينيا يجب أن تكون لها علاقة مباشرة بمقر رئاسة الشركة .

وهكذا انفصلت أنواع نشاط الشركات التجارية الأجنبية التي تقوم بعملها في غينيا عن أنواع النشاط في الأقاليم الأخرى من أفريقية وأصبحت مستقلة استقلالاً ذاتياً حتى يمكن مراجعة معاملاتها المالية وفرض الضرائب على الأرباح التي تحققها في غينيا . يضاف إلى هذا أنه كان من الصعب جداً اتباع سياسة تجارية مستقلة لو لم يكن لهذه الشركات كيان مستقل استقلالاً ذاتياً .

وبجانب هذا الإصلاح تقرر الحد من سلطات كبرى الشركات الأجنبية . لقد كانت قوتها تكمن في أنها لا تسيطر على تجارة الوارد فحسب ، بل وعلى تجارة الصادر أيضاً . وحتى تكون للدولة الرقابة على الواردات كونت منظمة احتكارية هي بنك غينيا للتجارة الخارجية ، الذي له الرقابة الفعلية على كل الواردات . فكل مستورد عليه أن يحصل على إذن لا يحصل عليه إلا إذا وافق هذا البنك على السلع التي تنظم توريدها اتفاقات . ويتم الاستيراد عن طريق البنك ، وبعد ورود البضائع توضع خطة التوزيع بين البنك والمخازن التقليدية . وفي حالة القمح والسكر والبيرة والأسمنت تقوم المتاجر بتوزيع ٦٠٪ منها

ويقوم البنك بتوزيع ٤٠٪ . وأما في حالة السلع الأخرى فالنسبة ٧٠٪ إلى ٣٠٪ على التوالى . ويستعين البنك بخدمات الإدارة والجمعيات التعاونية ، ومتاجر « الأثمان المعتدلة » . ويهم الحزب بنوع خاص أن يرى أن طائفة التجار لا تفيد من تجارة الحبوب . وتقوم أفرع الحزب والجمعيات التعاونية بعمل الترتيبات لبيع الأرز وتجنب كل الوسائل التجارية .

ولعل هذا المشروع هو أعظم المشروعات في أفريقية طموحاً لتحطيم الاحتكار التجارى الذى تمارسه الطوائف المستوطنة . لقد كان لهذه الطوائف الفرنسية واليونانية والسورية واللبنانية سيطرة كاملة على التجارة . ولما كانت تقرض المزارعين النقود التى يحتاجون إليها مقدماً . فقد استطاعت أن تحتفظ بهم مدينين لها تشتري محصولاتهم بالثمن الذى تريده . وبجرة قلم جعلت كل الطائفة التجارية تدرك أن التجارة فى المستقبل ستصبح تحت رقابة دقيقة . وبما أن ٣٠٪ من تجارة أية سلعة ستكون فى يدى الدولة . فان الثمن أيضاً سيكون تحت الرقابة الفعلية للدولة . وسيتمكن بنك غينيا للتجارة الخارجية . بما له من رقابة على ٣٠٪ من التجارة ، من أن يرى أن التجار لا يطلبون إلا الأثمان المعقولة . وسيجد تأييداً من الدولة بكل سلطتها . وبما أن بنك غينيا للتجارة الخارجية له الرقابة على كل الواردات فهو فى مركز يمكنه من فرض قراراته .

وبجانب هذا وقعت غينيا سلسلة من الاتفاقات التجارية مع دول مختلفة . فمثلاً الاتفاق مع جمهورية ألمانيا الشرقية يتناول تبادل الموز بالآلات ومواد الإنشاء تبادلاً طويلاً الأجل . وهذه أيضاً تدخل فى نطاق أعمال بنك غينيا للتجارة الخارجية . وكلما ازداد عدد الاتفاقات التجارية التى توقعها غينيا تضاعف مركز القطاع الخاص فى التجارة .

وهناك إجراء آخر من إجراءات الإصلاح الإدارى التى قامت بها الحكومة ، وهو يتعلق بالسلطة القضائية . لقد كان فى البلاد ٢٧ محكمة جزئية فى سنة ١٩٥٧ ، وكانت تصرف عليها الدولة ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك كل عام .

وبالغاء مناصب الرؤساء فقدت هذه المحاكم سبب وجودها . وأما على مستوى القرية فقيل إن رئيس القرية المنتخب يجب أن يكون قادراً على فض المنازعات ، ولكن إذا تعذر عليه ذلك ، وجب اللجوء إلى المحكمة التي على مستوى المركز والتي يرأسها شخص عام يرشحه المجلس . وفوق هذه المحاكم هناك المحاكم العليا لكل إقليم . وستكون هناك المحاكم العرفية جنبا إلى جنب مع هذه . وإذا لم يرض شخص ما بعدالة المحاكم العرفية كما تبدو في أحكامها فله أن يرفع دعواه إلى محاكم القانون الفرنسي .

أما القضاة فترشحهم الحكومة ، ويكونون هيئة المحلفين . وقد يكون المحلفون موظفين مدنيين قضائيين ، ولكنهم مستقلون عن الأحزاب السياسية ، واستقلالهم تضمنه الدولة . وينتخب مجلس المركز رئيس محكمة الدرجة الأولى (قاضي قسم) . ولا يشغل هذا المنصب مدى الحياة بل يمكن لوزير الداخلية أن ينقله . ومعنى هذا على أى حال إخضاع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية .

هذه الإجراءات الإدارية التي نفذت في أواخر عام ١٩٥٧ أكسبت غينيا ميزة بارزة على كل الأقطار الأخرى في أفريقية الغربية الفرنسية . وفي الواقع لم يكن في كل أفريقية فيما يتعلق بالإدارة ما يماثل هذه الإجراءات فاعلية وديمقراطية . ويمكن أن نرى فاعليتها في تمكينها للدولة من أن تقوم بوظيفتها حتى حين سحب الفرنسيون كل الموظفين الإداريين .

ومع تطبيق النظم الديمقراطية على أدنى المستويات تحكم دولة غينيا في نفس الوقت ما تسمى مركزية ديمقراطية في القمة . فحزب غينيا الديمقراطية ، كما رأينا ، يعتقد في نفسه - ولهذا الاعتقاد بعض ما يبرره - أنه حزب ديمقراطي . ويعتبر نفسه الممثل الحقيقي للشعب . وبما أنه يملك زمام السلطة حتى حين يمارسها بطريقة دكتاتورية فانه يفعل هذا بالإجابة عن الشعب . وبما أن السلطة لا يمارسها فرد أو مجموعة تأييداً لمصلحة طبقة معينة ، فالسلطة ديمقراطية بمعنى أنها تمثل الشعب عامة . وهذا بالطبع نتيجة النظرة الماركسية .

فجمهورية غينيا تحكمها جمعية منتخبة ذات سيادة . والحكومة مسئولة أمامها .
ولكن لأن حزب غينيا الديمقراطي هو الحزب الوحيد ويعتقد أنه الممثل
الحقيقي للشعب . فانه الحزب ، وليست الجمعية . هو الذى يقرر الأمور .

(٢)

كان معنى الاستفتاء الذى أجري يوم ٢٨ سبتمبر أن غينيا قد أصبحت
جمهورية مستقلة . وقد منع صبح الإدارة بالصبغة الديمقراطية الانهيار الذى
كان يتوقع معظم المعقبين الأجانب حدوثه . فالثورة الحقيقية كانت قد
حدثت فعلا ، وكانت أول سنة من سنى الاستقلال سنة تقوية وتدعيم .

وخلال تلك السنة الواحدة اتخذت غينيا بعض الإجراءات التى ، وإن لم
تكن هامة فى حد ذاتها ، فانها أدت إلى اعتقاد الشعب بأن نظام الحكم الشيوعى
قد ظهر فى حيز الوجود . وقد قوى هذا رأى الصحافة المحافظة فى فرنسا
التي أصرت على أن كل إجراء اتخذته غينيا هو تحيز ضد فرنسا وجاء نتيجة
مؤامرة شيوعية متأصلة الجذور .

وكانت معظم المشكلات الهامة التى واجهتها الجمهورية الوليدة تتعلق
بالصحة والمحافظة على القانون والنظام . أما مشكلة الصحة العامة فكانت عاجلة
لأن الحكومة أدركت أن اختيارها للاستقلال قد جعل كونكرى من أهم
العواصم فى أفريقية ، وأن الزوار الأجانب سيتدفقون عليها ، وسيحكمون على
غينيا بمستوى النظافة الذى تحتفظ به البلدية . وإذا كان لا بد من أن يترك
انطباع طيب فى نفوس الزوار الأجانب فقد تحم الاحتفاظ بخدمات البلدية
على مستوى يجعل كونكرى تضارع البلدان الأفريقية الأخرى . ولتحقيق
هذا الغرض فكر سيكوتورى وزعماء غينيا فى تعبئة الحماس الشعبى . فاضطلع
رجال الحزب والمتطوعون من المنظمات النسائية ومنظمات الشباب بقطع
الحشائش وتنظيف الشوارع والاهتمام بالصحة العامة . واشترك فى هذه العملية
كل قسم فرعى فى المدينة . وبمساعدة الطبول والأناشيد والرقص طغت على

المتطوعين حماسة جارفة جعلتهم يسخرون من المارة الذين لا يشتركون في هذا العمل التطوعى . وكان فى استطاعة المشغولين بأعمالهم أن يسهموا بأموالهم . وكان من نتيجة هذا أن أصبحت كونكرى بعد أسبوع واحد تفخر لا بأنها أنظف مدينة فى غرب أفريقية فحسب ، بل وبأن بها أحسن نظام صحى أيضاً . لقد كانت البداية بالعمل التطوعى ، وسنعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى حين نبحث موضوع الاستثمار البشرى .

وثمة إجراء أكثر إثارة وهو قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٥٩ الذى كان ذخيرة الصحافة المناهضة لأفريقية وأكسب غينيا اسم « ديمقراطية الجلاذ » . وكان ذلك لأنها جعلت عقوبة الإعدام قصاصاً لبعض أنواع السرقة . ولم يحظ التبرير المدهش الذى تقدم به زعيم غينيا لمثل هذا القانون من صحافة الغرب بالذبوع الذى يستحقه . لقد قال زعيم غينيا فى تبرير هذا إن جرائم القتل والسرقة والفساد تسبب فى معظم البلاد النامية حديثاً رائحة كريهة . وأعلن أن الجرائم فى الدول الحديثة هذه ليست ضد الأفراد فحسب بل وضد المجتمع بهذه الصفة ، وأنها وهى ترتكب فى أحضان المجتمع تخلق شعوراً بعدم الأمن والخطر . ومن ثم فهى خطر يهدد المجتمع ذاته . إن التضامن الاجتماعى ضعيف دائماً فى المجتمع الجديد ، وكنبة رقيقة تجب العناية به ، وإلا تعرض لخطر التصدع . إن وجهة النظر هذه هى التى تدعو إلى التشدد فى الحكم على السرقة والفساد . لأن كلا السارق ومرتكب الفساد لا يكن احتراماً للمجتمع الذى يعيش فيه ، وهو على استعداد لإلحاق الأذى بالغير . فاذا لم يعاقب بقسوة انهار الكيان الاجتماعى بأكمله . وهذا هو السبب الذى دعا الحكومة ، بناء على طلب الحزب ، إلى القيام بإجراءات تضمن عدم تعرض الممتلكات والأنفس للخطر . ولتحقيق هذا الغرض جعل الموت عقوبة أنواع معينة من السرقة . ويبدو أن زعماء غينيا كانوا فى هذا يتمثلون بالسوفيت الذين يوقعون أشد العقوبات على اللصوص ، مع فارق واحد هو أن الممتلكات فى الاتحاد السوفيتى تخص الدولة ، فىكون ارتكاب جريمة السرقة فى هذه الحالة ضد

الدولة ، لا ضد فرد من الأفراد . ولو كانت الممتلكات فى غينيا ملك الدولة لكنت كل الأسباب التى أبداها سيكو تورى صحيحة . ولأمكن لمن يضع الدولة فوق الفرد أن يجد له مبرراً . ولكن يبدو أنه من المتعذر تبرير هذا الإجراء فى حالة الملكية الفردية .

بقيت مسألة أهم بكثير مما سبق فيما يتعلق بأفريقية . ألا وهى مسألة « الاستثمار البشرى » . وهناك ثلاث مشكلات مرتبطة بالاستثمار البشرى : أولاها الجدل حول « العمل التطوعى » و « العمل المبرى » . والثانية هى : موضوع ما إذا كانت الأساليب العمالية الواسعة هى السبيل الوحيد للتنمية فى بلد متخلف مثل غينيا لا يستطيع أن يعتمد على الأساليب الرأسمالية .

والمشكلة الثالثة هى : هل هنالك شىء يتسم بطابع الحكم الكلى فى الاستثمار البشرى سواء أكان إختيارياً أم إجبارياً ؟

لقد كان التأكيد فى أفريقية دائماً على المجموع لا على الفرد . وكان الإنجليز والفرنسيون يستخدمون التنظيمات الجماعية لأغراضهم الخاصة . وكانت الغرامات توقع على الأساس الجماعى ، وكذلك العمل كان يعين غالباً إما على الأساس الجماعى أو الفردى . وواصلت أفريقية احتفاظها بمجموعاتها المقسمة على أساس السن ، وكانت هذه تستخدم مع التعديلات المناسبة لمواجهة الحاجات الاقتصادية العصرية . فمثلاً عندما تكونت الجمعيات التعاونية لزراعة الأرز فى إقليم « كاباك » بـغينيا ، تم تكوينها على أساس النمط التقليدى للتنظيم بدلا من الأساس الفردى . ومن المهم أن نذكر أن النمط التقليدى فى أفريقية جماعى ، وأن التغيير الثورى الحقيقى سيكون بالتخلص من هذا التقليد . إن الاستثمار البشرى فى أفريقية ليس شيئاً جديداً ولكن الجديد هو تكييف الأساليب القديمة وفق الحاجات الجديدة ، وإن الآلات هى التى تخلق الموقف الثورى لا العمال .

وكذلك لم يكن سيكوتورى أول من أدخل « الاستثمار البشرى » ليحل

المشاكل الاقتصادية . لقد شدد في عام ١٩٥٧ على الحاجة إلى استخدام العمال الزائدين في الأغراض الإنتاجية إما في زراعة محصولات التصدير أو في إنشاء الطرق والمباني . ولم يكن في ذلك يبارى الصين أو الاتحاد السوفيتي بل ساحل العاج . وقد أشار إلى أن التعليم الابتدائي في ساحل العاج تقدم تقدماً سريعاً ، لأن أحد أعناق الزجاجة في التوسع ، وهو الحاجة إلى البناء ، كان قد تغلب عليها الشعب بإسهامه بالعمل في إنشاء المباني اللازمة . وطلب سيكو توري من الشعب الغيني أن يتنافس مع ساحل العاج ويبنى بمجهوده الخاص المدارس والعمارات حتى لا يتعطل تقدمه . وهكذا لم يكن « الاستثمار البشري » أمراً أدخلته غينيا في عام ١٩٥٩ بعد حصولها على الاستقلال ، بل أن سيكوتوري ، وغينيا لا تزال إقليمياً فرنسياً ، كان ، مثل منافسه هوفويه بواني ، قد بدأ يجرى تجاربه عليه .

ولما استقلت غينيا ، ازدادت أهمية الأعمال التطوعية كثيراً . وكان « الاستثمار البشري » عملية مزدوجة لها سببان واضحان أحدهما توفير العمل لعدد كبير من المتعطلين في المناطق الحضرية في غينيا وبخاصة في كوناكري . فـهؤلاء المتعطلون يمكن استخدامهم بسهولة لتقويض أركان نظام الحكم إذ أنهم كانوا مركزين في المدن ويمكن التأثير عليهم بسهولة . ومن الناحية الأخرى بما أنهم تحت قيادة رجال الكفاح في الحزب المشيعين بروحه يمكن أن يكونوا جنود الهجوم في معركة غينيا لتحقيق مستوى معيشة أفضل . وفي اعتقاد الحزب أن أول خطوة نحو العالم الجديد هي إنشاء الطرق الكافية في البلاد حتى يمكن الانتفاع تجارياً بمنتجات داخلية البلاد .

واستغل المعقبون الغربيون موضوع « الاستثمار البشري » بحماسة زائدة . ففي رأي « الفيجارو » كان هذا بدء الحكم القائم على المذهب الجماعي و « العمل الجبري » . ولكن هل « الاستثمار البشري » على نطاق واسع ميسور في أفريقية ؟ الواقع أنه ليس في أفريقية بلد له من كثافة السكان أو وفرتهم مثل ما نجد في بلاد كالهند أو الصين . فالجموع الكلي لسكان غينيا مثلاً

هو مليونان ونصف المليون ، وهؤلاء يتركزون في الشقة الضيقة الساحلية ومرتفعات فوتا جالون . وليس ما تعاني منه غينيا هو زيادة عدد السكان بل قلة عددهم . إذ تتطلب تنمية مواردها تنمية ملائمة عدد سكان لا يقل عن عشرين مليون نسمة . فمن الخطأ التحدث عن « الاستثمار البشري » في بلد كهذا ، ولكن على المرء ألا ينسى أن هناك عدداً كبيراً من المتعطلين في المدن وأن مستوى المعيشة منخفض . فالاستثمار البشري . إذن . سواء في غينيا أو في أي بلد صغير ، هدفه توجيه العمال حتى يمكن أن يستخدموا بأحسن كيفية ممكنة . وهو ليس مرتبطاً بمشروعات الإنشاء الكبيرة بل بالمشروعات الصغيرة . إذ يجمع المتعطلون من المدن معاً ، وبعد إعدادهم بنوع من التدريب في أساليب العمل يستخدمون كفرقة عمل متنقلة ، أشبه « بفرقة البناءين » في غانا منها بالجيش الجرارة المستخدمة في بناء السدود بالصين . ومن ثم فإن تسمية هذه الأعمال بالأعمال الجبرية لا معنى لها . لأن كل مجتمع يضع لنفسه معايير سلوكه . فالحرب في سبيل الوطن هي أحد صور الخدمة المقبولة التي تنتظرها معظم المجتمعات من أعضائها . وقد يعني هذا أن يستدعى الشخص للخدمة العسكرية لمدة تمتد من سنة إلى سنتين . ومع ذلك فلم يقل أحد في العصر الحديث إن هذا من « الأعمال الجبرية » . وفي كثير من البلاد النامية كان يدور البحث حول استخدام العمال الزائدين عن الحاجة في الريف في أنواع النشاط الخاصة بالتنمية .

وليس هناك أي خطأ في هذا العمل ، ولا يمكن مقارنته على أية حال بالأعمال الجبرية التي كانت تفرض في غينيا حتى عام ١٩٤٦ ، حين كان هناك نظام عمل معروف يفرض الاسهام الجبري في العمل على كل فرد غير مجند أو غير معفى من ذلك النظام . وكان أمثال هؤلاء من الناحية النظرية يرسلون إلى أي مكان في الإقليم . وكان أساس تبرير ضرورة هذا النظام تنمية البلاد اقتصادياً . على أن هذا النظام كان قائماً على أساس أعمال السخرة التي عرفها الإقطاع الفرنسي ، لا على أساس معسكرات العمل في الاتحاد السوفيتي

وأما ما يجعل « الاستثمار البشرى » الحديث مختلفاً فهو أن هناك فى غانا وغانيا كما فى ساحل العاج أو السودان حماسة عظيمة للعمل وأن هذه الدول استطاعت أن تسخر الحماسة المتولدة عن الاستقلال والحكم الذاتى لأغراض خلاقية .

إن الصين ، التى يشبه كثير من المعقبيين غنياً بها ، ليست ، لسوء الحظ ، فى نفس الموقف . ذلك أن « العمل التطوعى » فى الصين ، حيث يستخدم فى مشروعات الإنشاء الكبرى يقوم به أساساً عمال زائدون عن الحاجة يؤتى بهم من المدن والريف ويرغمون على المعيشة والعمل معاً . صحيح أنه ينمو بينهم « روح الجماعة » والحماسة ، ولكن تشغيلهم فى المراحل الأولى إنما يقوم على الإرغام .

وليس « الاستثمار البشرى » كوسيلة لتنمية الموارد الاقتصادية لبلد ما بالشئ الجديد فى الواقع . ففى أى بلد فقير تعوزه معدات رأس المال ، يعتبر الاستثمار البشرى البديل الوحيد للركود . ونفعه فى غانيا وغانا محدود بطبيعة الحال . فهما ، وسكانهما يتراوحون بين مليونين وربع المليون والثلاثة ملايين ، ليس بهما سكان زائدون عن الحاجة بالنسبة إلى مواردهما . وقد يصل البعض إلى حد القول إن المطلوب لتنمية هذين البلدين تنمية صحيحة ، كثافة أكثر فى السكان . ومن ثم فإن من يمكن استخدامهم من السكان هم الذين يظلون فى الوقت الحاضر متعطلين فى المدن ، وهؤلاء يمكن الانتفاع بهم فى بعض أنواع نشاط الإنشاء أو فى زيادة محصولات التصدير حتى يكون هناك فائض فى التصدير يمكن زيادته لتمكين البلاد من سلع رأس المال . إن النظام فى أفريقية هو هذا الاستخدام المحدود للعمال لغرض محدد ، بدلا من الاضطلاع بإنشاء مشروعات عظيمة تفكر الدول الأفريقية فى تنفيذها . ولهذا فإن رأى الخيالى الذى أبداه « ريتشارد رايت »^(١) بأن غانا يجب ألا تعتمد فى إقامة مشروع الفولتا على القروض الأجنبية التى قد توقعها فى أحابيل الأحلاف الأجنبية ، بل يجب أن تقيمه ، إذا كان ولا بد بسواعد أبنائها أنفسهم — هذا

(١) Richard Wright .

الرأى لا يجد صدى له فى غينيا . إن زعماء غينيا واقعيون ، ويفضلون أن يصبحوا مستقلين عن الموارد الأجنبية من المحصولات الغذائية وأن يزدوا إنتاجهم من الصادرات . وأن يبنوا المدارس والمستوصفات . وفى السنة الأولى من الأعمال التطوعية شيدت مستوصفات ومدارس عديدة . وأنشئت ٣٦٠٠ كيلو متر من الطرق .

وحتى تستطيع غينيا أن تزيد من صادراتها وتقلل من وارداتها حاول سيكو توري وحزب غينيا الديمقراطي اتباع الأساليب العصرية فى الزراعة . وهنا أيضاً نرى البداية فى السنة الأولى بعد إصلاحات « ديفير » حين قبض حزب غينيا الديمقراطي على زمام السلطة فى غينيا . لقد كان فى أفريقية الفرنسية نوعان من الهيئات التعاونية هما « جمعية الادخار الأهلية » و « جمعية تبادل المنتجات الريفية » . ولكن كلتا الجمعيتين لم تكن تعاونية بالمعنى الصحيح . فقد نظمتهما الإدارة وكان القرويون مجبرين على العضوية فيها . وكان للجمعيات الأولى هدف محدود . وكانت الإدارة تأمل أن تغيرها فى غينيا كما كانت فى أى مكان آخر فى أفريقية الفرنسية إلى جمعيات لتبادل المنتجات الريفية . فقد بدأت الإدارة تدرك أن جمعيات الادخار الأهلية لم تعد تخدم أى غرض نافع فى الريف لأنها كانت قد أصبحت ملحقة بالإدارة ، ولم يكن للشعب أية ثقة فى أنواع نشاطها ، كما أنها لم تشمل كل أنواع نشاط سكان الريف . ومن ثم فلم تكن هناك هيئة يمكن للمزارع أن يحصل على قروض منها ، فكان يضطر أن يقرض حتى التقاوى من السوريين الذين كانوا يتقاضون نسباً عالية من الفائدة تراوح بين ١٠٠ ، ٢٠٠٪ مما أدى إلى وقوع أهل الريف فى الدين وتحكم السوريين وغيرهم من الوسطاء فى الإنتاج الزراعى وتمكنوا من إحكام خناق اقتصاد الريف . أما فى المناطق الريفية التى كانت جمعية تبادل المنتجات الريفية تعمل فيها فكان الموقف أفضل قليلاً . فقد كانت تحصل على قروض من مؤسسات . وبالإضافة إلى هذا كانت مقسمة إلى أقسام متنوعة ، ولذلك كانت تشمل كل ميدان الاقتصاد الريفى . وهذه

أيضاً كانت تعاني من إشراف الحكومة . وكانت النتيجة أنه لم يكن هناك اعتماد على النفس ولا مساعدة متبادلة . وهما صفتان تختص بهما الحركة التعاونية .

وهكذا واجهت حكومة حزب غينيا الديمقراطية مشكلة كيفية « تعصير » اقتصاد غينيا . لقد أدرك الحزب أن السبيل الوحيد الذي يمكن أن تصبح به غينيا دولة عصرية هو تغيير اقتصادها الزراعي . ولم تكن المشكلة الحقيقية مشكلة الآلات أو الأدوات الزراعية الحديثة بل تغيير تفكير الناس . وهذه ، كما أبان سيكوتورى ، مسألة تربية . ولا بد من أن يرى الناس أن من مصلحتهم تكوين الجمعيات التعاونية . لذلك اقترح أن الجمعيات التعاونية بالمعنى الصحيح يجب أن تكون فى مناطق معينة حيث الناس أكثر تقدماً ولا يعتمدون على الموظفين . وهذه الجمعيات يجب أن تكون قادرة على تسويق المنتجات على أساس تعاونى : وهذه الطريقة تقصى الوسطاء . ولكن تكوين الجمعيات التعاونية يتطلب موظفين مدربين لهم إلمام بالحسابات وقانون التعاون ولذلك افتتحت الحكومة مدرسة لتدريب الشعب . ولكن التسويق التعاونى لم يكن سوى الطرف الرقيق من الوند . ومن التسويق التعاونى يستطيع الناس أن يتقدموا فى مرحلة تالية إلى الإنتاج التعاونى الذى لن يكون صعباً بطبيعة الحال ، فهم يقومون حتى فى الوقت الحاضر بعمليات معينة على أساس جماعى . والهدف الرئيسى من ذلك شقان : أولهما فك الخناق الذى وضعه التجار الأجانب حول رقبة الاقتصاد الريفى فى غينيا بطريقة كانت تجعل المحصولات ، حتى قبل جمعها ، ملكاً للوسطاء الذين أصبح الفلاح يعتمد عليهم فى شراء ضروريات الحياة كالأرز مثلاً . وثانى الهدفين أنها كانت محاولة « لتعصير » الاقتصاد بتقديم عروض أفضل للفلاح فى محصولاته لأن الربح الذى كان يحققه الوسيط يحول الآن إلى المنتج .

وكانت الفكرة الجديدة عن الجمعيات التعاونية باعتبارها حقيقة اقتصادية أساسية فى الاقتصاد الريفى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتكوين حكم ذاتى قروى

ومجالس أقسام منتخبة . وبينما كانت هاتان الظاهرتان إعراباً عن الإصلاح الاجتماعي والإداري . كانت الجمعيات التعاونية إعراباً عن الاتجاه نفسه في الميدان الاقتصادي . وكانت النتائج متشابهة لأن هذه الإجراءات كانت موجهة ضد الاتجاه البيروقراطي الذي تتميز به السياسة الاستعمارية . وكان حزب غينيا الديمقراطي قادراً على استغلال الحماسة المتولدة عن الثورة الديمقراطية لتنفيذ الإجراءات « لتعصير » الاقتصاد .

وفي محاولة « التعصير » هذه بدأت حكومة غينيا مشروع السنوات الثلاث ، الذي كان يهدف إلى زيادة الإنتاج الريفي بأسرع ما في الإمكان . فمن عشرة المليارات من الفرنكات المخصصة للاستثمار . خصص ٥٠٪ للإنتاج و ٢٠٪ للمشروعات الصغرى ، ٣٠٪ للخدمات الاجتماعية . وبين هذا التأكيد على الإنتاج اهتمام زعماء غينيا لتغيير البلاد وجعلها دولة عصرية . وقد طلب سيكوتوري أن يتضاعف الإنتاج في فترة السنوات الثلاث .

وحدث إصلاح آخر في الميدان التعليمي قوى يد الحزب . فالتعليم هو أحد النقط الأساسية التي تركز عليها الأحزاب والمنظمات السياسية اهتمامها ولكنها الكنائس هي التي تسيطر على التعليم في أفريقية . ومع أن الكنيسة الكاثوليكية في أفريقية الفرنسية لم يكن لها قط قبضة محكمة على التعليم بسبب مناهضة الجمهوريتين الفرنسيتين الثالثة والرابعة للتقاليد الكهنوتية ، فإنها كانت في مركز قوى . وما كانت الدولة لتقبل هذا الوضع . ولذلك كان الغرض من إصلاح التعليم إضعاف الكنيسة . وأصبح التعليم الابتدائي بأكمله الآن تحت رقابة الدولة . وقد أبدى سيكوتوري الأسباب التي أملت السياسة الجديدة ، فأعلن أن حزب غينيا الديمقراطي والجمهورية شيء واحد ، وأن قرارات الحزب يجب أن يحترمها الجميع ، وأنه لا يكفي أن يتلقى التلاميذ في المدارس التعليم المدرسي فحسب ، بل يجب أن يربوا حسب تعليمات الحزب . فمن الضروري إذن أن يكون التعليم الابتدائي تحت رقابة الدولة . وكذلك الحال مع المدارس الثانوية والعليا التي تديرها هيئات خاصة .

وكان في هذا الإجراء تحد لما يترتب عليه من حاجة شديدة إلى مدرسين ، ولمواجهة هذا التحدي أقيمت مؤسسة في المدارس الثانوية لتدريب المدرسين بالمراسلة ، ثم برزت اللغة الإنجليزية ، لا باعتبارها لغة التجارة فحسب ، بل وباعتبارها لغة الأقاليم المجاورة . ولذلك تقرر البدء باعطاء دراسات في اللغة الإنجليزية خلال العطلة المدرسية .

وأثار قيام الدولة بمسئولية التعليم نائرة الكنيسة ، فانها كانت قد مرت قبل ذلك بتجربة الطابع « العلماني » للدولة الجديدة حين أوقفت كل الإذاعات الدينية . وكان اضطلاع الدولة بالتعليم الابتدائي أعظم تأثيراً على الكنيسة . وأسرع رئيس أساقفة كونكري المونسنيور « دى ميلفى »^(١) فأبان أن الكنيسة ستفقد كل رقابة على قبول التلاميذ في المدارس الذي سيعهد به إلى المفتشين ، وأن هذا أخطر تحد على الكنيسة أن تواجهه . وهذا معناه في الواقع أن الكنيسة لم تعد قادرة على تمييز الكاثوليك في القبول في المدارس ، وأن أحد العوامل التي كانت سبباً في تحويل الكثيرين عن دينهم لم يعد له أثر . وهناك أمر آخر وهو أن رقابة الحكومة على المدارس تعني أن التعليم الديني فيها لن يكون مسيحياً بعد الآن . لقد كانت سيطرة الكنيسة على النظم التعليمية تعني تعليم الدين الذي لا تعتقه سوى أقلية في الدولة . إن بغضية الدعاية الدينية التي تحاول عن طريق مزج التعليم بالتبشير أن تسيطر على الصفوة كانت من المشاكل التي يواجهها كثير من البلاد . ولقد أبدت الحكومة في غينيا شجاعة فائقة في وقف أطماع رجال الدين عند حدها . ولا معنى لاحتجاج الكنيسة على هذه السياسة . فالغالبية العظمى من الشعب غير مسيحية ، ولا تمد الكنيسة هذه الغالبية بالتعليم الديني الذي يهمهم .

(١) Mgr. de Milleville .

الفصل التاسع

غينيا في مجتمع الأمم

كانت المشكلة الكبرى التي واجهتها غينيا حين نالت حريتها هي أن يكون لها مركزها باعتبارها بلداً مستقلاً معترفاً به من دول العالم . ولكن الحرب الباردة جعلت ذلك متعذراً . فقد وصف المعقبون الفرنسيون الدولة الجديدة منذ البداية بأنها دكتاتورية شيوعية . وكان من الواضح أن فرنسا لن تعتبر اعتراف أية دولة أخرى بغينيا إلا عملاً غير ودي .

وكان على غينيا ، إذن ، من أول يوم أن تواجه عداء فرنسا . ومع أن الجنرال دييجول كان قد أعطى الأقاليم الأفريقية حرية الاختيار ، فإن غينيا وحدها هي التي اختارت الاستقلال . لقد جعل الجنرال دييجول الموقف واضحاً . وكان لغينيا حرية الاختيار ، ولكن يجب أيضاً أن تتحمل عواقب اختيارها . وسحب على الفور كل الموظفين ، ما عدا موظفي شركة طيران « إير فرانس » والمدرسين في المدارس ، وفي خلال ثلاثة أشهر سحب المدرسون أيضاً .

ومما زاد موقف فرنسا هذا غرابة أنها حتى في البلاد التي كانت علاقاتها معها سيئة كالجمهورية العربية المتحدة كانت تهتم دائماً بأن تبقى على العلاقات الثقافية . وهكذا كانت تتفاوض مع مصر مثلاً في ذلك الوقت تقريباً بشأن فتح المدارس الفرنسية . وما كان أسرع زعماء غينيا في اقتناص هذه الفرصة فأخذوا يبينون مراراً وتكراراً أنه بينما تظهر فرنسا اهتمامها بارسال مدرسين إلى دول تتبع سياسة مناهضة لها ، ترغب غينيا ، التي بها مدرسون فرنسيون

يهمها أن يستمروا في العمل بها ، على الاستغناء عنهم . وفي خلال ثلاثة الشهور الأولى بعد استقلال هذه الدولة الأفريقية الجديدة فعلت فرنسا كل ما استطاعت لتحويل صداقة غينيا إلى عداوة .

لقد كان « لوفويه بوني » التأثير الغالب في وضع سياسة فرنسا الخاصة بأفريقية . صحيح أن الجنرال يتخذ قراراته الخاصة ، ولكن « لوفويه بوني » يسيطر على أهم حزب أفريقي ، وله نفوذ قوى على أحزاب اليمين والوسط . وكانت نظريته الرئيسية أنه إذا سمح لغينيا أن تفيد أكل فائدة من مساعدة فرنسا الفنية ومعونتها المالية ، وتبقى مع ذلك خارج الرابطة الفرنسية ، فإن ذلك يقلل كثيراً من قوة جاذبية الرابطة في نظر الدول الأفريقية الأخرى . ولذلك أصبح من الضروري معاملة غينيا على مستوى مختلف عن مستوى الدول الأخرى التي اختارت البقاء مع فرنسا . وشعر الجنرال ديجول أيضاً أن حرية الاختيار النظرية التي منحت للأقاليم الأفريقية ما كان يجب أن تمارس إلا في صالح فرنسا . وكان اختيار الاستقلال عن الرابطة الفرنسية يعنى أن زعماء أفريقية اعتبروا أن الرابطة التي عرضتها فرنسا على الأفريقيين لم تكن متحررة بدرجة كافية ، ومن ثم تقل أهميتها في نظر الدول الأخرى . يضاف إلى هذا أن الجنرال شعر أن غينيا يجب أن ترغب على مواجهة عواقب الاستقلال ما دامت اختارت الانفصال عن فرنسا .

وكان لا بد أن تكون العلاقات بين فرنسا وغينيا المسألة المسيطرة على سياسة غينيا الخارجية المتطورة . وكانت غينيا أيضاً بالنسبة لفرنسا بمثابة علامة استفهام ، إذ ستوقف علاقة فرنسا في المستقبل مع كل أفريقية السوداء على حلها لمشكلة أول جمهورية أفريقية سوداء ذات لغة وثقافة فرنسيتين . ولم تحل الاختلافات التي برزت في المقدمة في الاجتماع الذي تم بين سيكو توري وديجول في كوناكري . وكانت مطالب زعماء غينيا في ذلك الوقت أن للبلاد ، وقد اختارت الاستقلال بحرية إرادتها ، أن تستغل المادة الثالثة والثمانين من الدستور وتنضم إلى نوع من الرابطة . وحتى بعد الاستفتاء كانت غينيا

راغبة في التفاوض مع فرنسا ، وكانت تريد أن يكون هناك ارتباط بينهما ، ولكن فرنسا هي التي لم تكن راغبة في أن تكون لها مثل هذه العلاقة مع غينيا . وقد جعل ديجول في خطابه الذي ألقاه في كوناكري الموقف الفرنسي واضحاً إذ قال إنه إذا استقلت غينيا فان فرنسا لن تقف في طريقها . ولكن يتحتم على غينيا أن تواجه العواقب . وكانت حجة فرنسا أيضاً أن الارتباط بالرابطة أمر تقرر الرابطة . وبما أنها ما زالت في دور التكوين فان فرنسا لا يمكنها أن تتخذ قراراً إلا بعد أن تصبح الرابطة في مركز يمكنها من اتخاذ القرار بنفسها . ولكن الآن لم تقتف أثر غينيا مالى وهدغشقر فحسب بل ودول « الاتفاق » التي كونها « هوفويه » كذلك .

وبينما كان جو العلاقات الفرنسية الغينية تشوبه سحب عدم التفاهم التي زادها قتماً أن فرنسا لم تكن راغبة في أن توقف الدولة الجديدة على قدميها . كانت غينيا تسير قدماً نحو هدفها . ففي الشهر الأول من قيامها كدولة مستقلة اعترف بها أكثر من خمسين دولة . كما اعترفت بها أيضاً كل الدول المستقلة في أفريقية . وحتى الحكومة المؤقتة للجزائر أسرع إلى الاعتراف بها .

ولما وجد سيكوتوري من فرنسا هذا العناد ، أخذ يتفاوض مع غانا ، وفي الأسبوع الأول من يناير فوجيء العالم بإعلان اتحاد غانا وغينيا . ولم يكن الاتحاد أو مظهر منه علناً وثيقة تهامس بها الدوائر العليا في العالم ، بل اتفاقاً بين غانا وغينيا على تكوين نواة لولايات متحدة أفريقية ، يكون في كل ولاية منها وزراء مقيسون من الولايات الأخرى . وكانت هذه الخطوة نصراً دبلوماسياً لغينيا ، ترتب عليها حصولها على قرض قدره عشرة ملايين دولار . ساعد أول قسط منه على التغلب على صعوبات تلك الفترة ، وجعل الناس يتساءلون عما إذا كان سيكوتوري يفكر في الانضمام إلى منطقة الجنيه الأسترليني . وكان هذا صدمة للسحافطين في فرنسا وبريطانيا على السواء . فقد رأى الفرنسيون « ألبون الحانث »^(١) يقوض أركان مركز فرنسا في أفريقية عن

(١) تعبير يقصد به بريطانيا « المراجع » .

طريق محاولة استمالة الدولة المستقلة الجديدة إلى جانبه . أما المحافظون البريطانيون ومنهم اللورد سالسبوري فكانوا يخشون من أن نوعاً جديداً من الارتباط مع الكومنولث قد أنشأه أصغر عضو فيه دون التشاور مع الأعضاء الآخرين ، وأن دولة لا علاقة لها بالتقاليد البريطانية قد جئء بها إلى الكومنولث من الباب الخلفى .

وكانت المشكلة بسيطة بالنسبة لسيكوتورى . فقد كانت غانا الدولة الوحيدة التى نالت استقلالها بين دول غرب أفريقية والتى برهنت على رغبتها فى مد يد المساعدة لغينيا ، وأمكن على الأقل لهدف الوحدة الأفريقية التى يعتر بها سيكوتورى أن يخطو خطوة واقعية . بل وأكثر من ذلك مكنه مليون الجنيه الذى اقترضه من اجتياز الصعوبات الوقتية التى واجهته .

واتخذ سيكوتورى منذ ذلك الوقت موقف الشدة والصلابة . فأصر على أن تعامل فرنسا غينيا معاملة الدولة المستقلة . ولم يكن راغباً فى التفاوض مع فرنسا عن طريق وزارة المستعمرات فلقد ذهبت الأيام التى كان يأمل سيكوتورى أن تتصرف فيها فرنسا « كاشيينة » للجمهورية الجديدة وتقدمها إلى مجموعة الأمم التى تربطها بها علاقات المودة والاحترام المتبادلين ، وتمدها بالمساعدة الفنية اللازمة — ذهبت تلك الأيام ولن تعود أبداً . لقد كانت فترة أمان كاذبة لكلا الجانبين . لقد كانت غينيا تعلل النفس بأن فرنسا لن تسحب منها كل معاونة ، بل أن تصل معها إلى مشاركة ملائمة تمكنهما من العمل معاً . وكانت فرنسا ، من الناحية الأخرى ، تأمل أن تنهار الجمهورية الجديدة إذا هى منعت عنها كل عون ، وبذلك يقوى مركز فرنسا . وعلى مر الزمن كان للسياسة الفرنسية فى غينيا أثر كبير فى اضعاف نتائج الاستفتاء .

لقد كانت سياسة فرنسا حيال غينيا غريبة فى الفترة الأولى ، وذلك لعدم قدرتها على مواجهة الحقائق ، وللموقف السلبي الشامل الذى وقفته من المسألة التى أوجدتها مشكلة بزوغ الدول الأفريقية . ويظهر هذا بأجلى وضوح فى مناقشات الأمم المتحدة . ففي التاسع من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨ أوصى

مجلس الأمن الجمعية العامة بقبول غينيا عضواً بها . وكان هذا بموافقة تسعة أعضاء وبدون اعتراض من أحد . غير أن فرنسا ولها أكبر مصلحة في الموضوع امتنعت عن التصويت . وكانت حجة « جورج بيكو » في ذلك أن مركز غينيا لم يكن واضحاً . وأنه بسبب بعض الالتباس فيما يتعلق بعلاقات غينيا بالرابطة الفرنسية والكونغولث ، وعلاقاتها بغانا لا يمكنه أن يؤيد توصية مجلس الأمن . وقد أدت سياسة عدم التعاون هذه التي كان لا بد أن تظهر عدم رضا فرنسا بطريقة إيجابية عن كل سياسة يمكن أن تكون في مصلحة غينيا إلى ضجة في كوناكري .

ولكن الجو قد تحسن في مطلع العام الجديد . فلقد ذهب إلى باريس وفد مكون من درام أليون^(١) (وزير المالية) وباري دياوادي^(٢) (وزير التربية والتعليم) ودياخيت موسى^(٣) (الشؤون العامة) ووقعوا ثلاثة بروتوكولات . وكانت هذه خطوة هامة . لأن غينيا حتى ذلك الوقت كانت تقول إنها لن توقع أى اتفاق فى ما لم يعترف بها . ولكنها تنازلت عن مسألة الاعتراف كشرط سابق لتوقيع اتفاقية فنية . وقد بدا هذا نصراً للدبلوماسية الفرنسية ، فمع أن فيه اعترافاً ضمناً باستقلال غينيا فانه حد بعض الشيء من اتحاد غانا وغينيا . وأعاد فرنسا إلى المسرح الدبلوماسية . ولكنه كان من الناحية العملية نصراً كبيراً لرئيس جمهورية غينيا ، إذ أخذت غينيا تعتقد أنها الخليفة الطبيعية لفرنسا التي تنازع غانا النفوذ في غرب أفريقية . أن من الضروري لنجاحها أن تصون استقلالها في مواجهة غانا . فقد بدأ الناس يشعرون ، إلى حد ما ، أن معاهدة الاتحاد قد جعلت غينيا تحت نفوذ غانا . وبما أن غانا لم تكن أغنى اقتصادياً فحسب بل كانت الخدمة المدنية فيها أفضل أيضاً . تولد الشعور في غانا وفي غيرها من البلاد بأن غانا ستكون أقوى الشريكتين

(١) Drame Alioune .

(٢) Barry Diawadou .

(٣) Diakhite Moussa .

فى الاتحاد . ولكن سىكوتورى بتوقيعه « البروتوكولات » أظهر أنه سيد بيته إلى درجة كبرى .

وقد تناولت البروتوكولات عضوية غينيا فى منطقة الفرنك ، وتوطيد التعاون فى الشؤون الفنية والثقافية ، ووضع سياسة تعليمية مشتركة . ومع أن البروتوكول يقضى بأن تصدر غينيا عملتها الخاصة فانه ربط هذه العملة بالفرنك وبسد مطالبها من النقد الأجنبى من منطقة الفرنك ، على أن يتبع هذا وضع سياسة تجارية منسقة ، كذلك نص البروتوكول على تمثيل غينيا فى الهيئات التى تقوم بوضع السياسات . وهى الهيئات التابعة لمنطقة الفرنك ، وبهذا تشترك غينيا فى اتخاذ القرارات الخاصة بالشؤون المالية ، كما نص على أن تقوم فرنسا بمد غينيا بالموظفين الفنيين والإداريين مساعدة لها :

ومع ذلك فان البروتوكول الذى تم توقيعه فى الثامن من شهر يناير عام ١٩٥٩ كان لا بد أن يثير المتاعب مع أنه حد من نفوذ غانا . ذلك أن السياسة التجارية المنسقة ، كما تفهمها فرنسا ، لا يمكن اتباعها إلا إذا كانت التجارة خارج المنطقة محدودة . واستشirt فرنسا أولاً فى موضوع المعاهدات التجارية التى تعقد مع طرف ثالث . وكان معنى هذا فى الواقع السيطرة الاقتصادية لفرنسا . وواصلت الدوائر التجارية الفرنسية احتجاجها ضد النمو المتزايد لعلاقات غينيا بدول شرق أوروبا . ولم تقو الاتفاقات العلاقات الفرنسية - الغينية . وفى الحادى عشر من شهر يناير هاجمت قوات غينيا المسلحة المعسكر الفرنسى فى كونكرى وطردت الموظفين الأفريقيين ، ووضعت القيود على رفع العلم الفرنسى .

وفى شهر أبريل ساءت العلاقات مع فرنسا . فقد عين كامارا فاربان^(١) الذى كان وزيراً للتربية والتعليم ووزير دولة فى مكتب رئيس الوزراء سفيراً مسئولاً عن الشؤون الأفريقية ، ولكنه فى الشهر المذكور هرب إلى الفرنسيين

ولجأ إلى باريس . وفي الحال بدأت حملة الدعاية ، فاتهمت كونكري فرنسا بالكيد لها وطالبت بتسليم فاربان المتهم بالخيانة العظمى . وكان رد فرنسا على ذلك أن فاربان لاجئ سياسي ، وأن غينيا دكتاتورية وأن المؤامرات ضد سيكوتوري أمور شائعة . وفي شهر مايو كان على السفير نبي يولا^(١) أن يكذب الإشاعات رسمياً ويبين بوضوح أن الهدوء يسود كونكري وأن أحداً من الوزراء لا يتآمر ضد الدولة .

ومما زاد في تسوئة العلاقات بين فرنسا وغينيا موضوع تقسيم مملوكات أفريقية الغربية الفرنسية سابقاً . فقد ادعت غينيا بأن لها الحق في نصيب معتدل من تلك المملوكات . فانكرت فرنسا عليها هذا الحق . ووصل الموضوع النقطة الحرجة بسبب محطة الإذاعة الدولية . وكان هذا الموضوع يهم الدول التي خلفت المستعمرات . فقد طالبت فرنسا بالمحطة للرابطة الفرنسية . وطالبت مالي بها لنفسها ، وتدخلت غينيا قائلة إنها تنازلت عن نصيبها « لمالي » ، ووعدت مالي في نفس الوقت بمحطة إذاعة إذا لم تتنازل فرنسا عن محطة الإذاعة الدولية . وأوضح سيكوتوري أيضاً أن غينيا لا تنوى إطلاقاً الدخول في الرابطة الفرنسية أو الانضمام إلى أية رابطة كانت مع فرنسا . وما حل منتصف شهر يونية حتى قطعت المحادثات التي كانت مستمرة طول الوقت ، وإن كانت بصورة متقطعة . وقد أبان زعماء غينيا بكل جلاء أنهم غير راضين عن الاتفاقات المجزأة وأنهم إنما يريدون اتفاقاً عاماً . ولم ينفذ بروتوكولا شهر يناير الخاص بالتعليم والمالية بطريقة مرضية لعدم وجود معاهدة ثقافية ، ولذلك زار ستيفان^(٢) هرسل رئيس إدارة التعاون الفني الدولي في وزارة الخارجية الفرنسية « كونكري » بغية الوصول إلى نوع من الاتفاق . ومع أنه تقابل مع كل الزعماء في كونكري فانه لم يستطع الوصول إلى أي اتفاق

(١) Nabi Youla .

(٢) Stephane Hersel .

مناسب . إذ رفضت غينيا حتى المساعدة الفنية التي عرضتها فرنسا إلى أن يتم الاتفاق على المسائل كلها .

واستمرت المفاوضات طوال شهرى يونية ويولية بين فرنسا وغينيا . وكان روجيه^(١) سيدو يرأس الوفد الفرنسى . وسيكوتورى يرأس وفد غينيا . وفى شهر يولية قرر الجانب الغنى ألا يكون سيكو توري رئيس وفد غينيا ، بل « كابا مامادى » سكرتير عام اتحادات العمال فيها ، وظلت العقبة الكتود فى سبيل التسوية هى نصيب غينيا فى مملوكات غرب أفريقية الفرنسى . وموضوع من الذى يدفع معاشات الجنود القدامى . وتطالب غينيا بأن تقوم فرنسا بدفع المعاشات ، وأن غينيا باعتبارها إحدى الدول التى خلفت اتحاد أفريقية الغربية الفرنسية يجب أن تنال نصيبها من المملوكات .

وهكذا ظلت العلاقات مع فرنسا غير ودية ، ذلك أن الخوف من أن فرنسا هى مصدر التهديد الوحيد لاستقلال غينيا يسيطر على علاقاتها بها . فاستثمارات الأعمال الكبرى فى غينيا تتحكم فيها فرنسا ، وتجارة غينيا غالبيتها مع المنطقة الفرنسية ، وعلاقاتها الثقافية والتعليمية مع فرنسا . كما أن شركات الطيران الفرنسية لا تزال تربط كونكرى بالعالم الخارجى ، واللغة الفرنسية ما زالت لغتها الرسمية . ولذلك فالخوف من المؤامرات الفرنسية يشغل مكان الصدارة فى تفكير زعماء غينيا . ويشدد هذا الخوف بسبب السياسة التى تتبعها فرنسا ، فهى سياسة تتعارض على الدوام مع مصالح غينيا . بيد أن غينيا كانت قادرة على أن تقابل المثل بالمثل وتلحق بفرنسا ضرراً كبيراً . ومع ذلك فانه يبدو أن من مصلحة الطرفين الوصول إلى تسوية ودية . فمصالح فرنسا الكبرى فى أفريقية لا يمكن حمايتها إلا بقيام دولة أفريقية مستقلة قوية تكون أفضل ضمان لمصالح فرنسا الثقافية والاقتصادية . وكذلك الحال مع غينيا فان العلاقات الودية بينها وبين فرنسا ضرورية إذا كان لها أن تقوم بدورها كدولة أفريقية مستقلة .

(١) Roger Seydoux .

لقد عينت حكومة غينيا سفيرين متجولين هما « كامارا فاربان » و « نبي يولا » لإنشاء علاقات دبلوماسية مع البلاد المختلفة . أما « كامارا فاربان » . وكان من كبار الموظفين المدنيين ، فترك وظيفته وانضم إلى الفرنسيين . وأما نبي يولا فسافر إلى عواصم بلاد أوربية مختلفة محاولا تكوين علاقات دبلوماسية بينها وبين بلاده .

وعلى النقيض من غانا وليبيريا ، كانت أقوى ورقة دبلوماسية في يد غينيا هي استعدادها لإنشاء علاقات مع دول شرق أوربا . فبدأ زعمائها يزورون عواصم دول شرق أوربا والصين ، التي أرسلت بدورها بعثات كبيرة إلى كوناكري . وإذا رجعنا إلى الوراء إلى شهر فبراير من عام ١٩٥٩ وجدنا وزير التخطيط الغيني ، لويس بيفوجي (Louis Bevaugui) يصرح في براج بأن هدف غينيا هو خلق اقتصاد مستقل . وهي في هدفها هذا تستلهم دول شرق أوربا وما تقوم به من أعمال . فكان من الطبيعي ، إذن ، أن يكون لغينيا علاقات تجارية مع دول شرق أوربا . ومع مطلع عام ١٩٥٩ كانت بعثات روسيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبولندا قد زارت كوناكري ومهدت السبيل لمعاهدات تجارية ، ووقعت اتفاقيات معها .

وسرعان ما أدرك الغرب أن السبيل الوحيد لمنع ازدياد النفوذ الشيوعي في أفريقية هو الاعتراف بالجمهورية الجديدة والتعاون معها . واتضح ذلك للغرب بطريقة لا غموض فيها حين تسلمت غينيا أسلحة تشيكوسلوفاكية لجيشها الصغير الذي يتكون من ألفى شخص . فأدرك على الفور أنه إذا استمر في إغفاله لغينيا ، فلن يسعد الكتلة السوفيتية شيء أكثر من أن تتقدم لمساعدتها . وقد نوه نبي يولا (Nabi Yola) بأهمية نشاط شرق أوربا في مؤتمر صحفي عقد في فندق « لوتيتيا » . وأوضح أن غينيا لم تطلب مساعدة عسكرية ولكن

تشيكو سلوفاكيا عرضت هذه المساعدة . وبينما كانت عروض المساعدة تتوالى من دول شرق أوروبا ظل الغرب يتجاهل حاجات غينيا الاقتصادية .

وما حل منتصف العام حتى كانت غينيا تقترب أكثر إلى الكتلة السوفيتية . ولم يعر الغرب الأمر التفاتاً ، فكان البعض يزعم مع المحافظين الفرنسيين أن غينيا ديمقراطية شعبية ، والبعض الآخر يقول إنه ليس من صالح التحالف الغربى التعاون مع غينيا ، طالما بقيت فرنسا وغينيا متخاصمتين . وفى أغسطس سنة ١٩٥٩ وصل إلى موسكو وفد قوى من حزب غينيا الديمقراطية يتزعمه ديالو سيف الله السكرتير السياسى للحزب ورئيس الجمعية الوطنية . واسماعيل تورى الأخ غير الشقيق لرئيس الجمهورية ومحرر جريدة الحزب وعضو المكتب السياسى . وتم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى الذى تستطيع غينيا بمقتضاه أن تحصل على قرض بمبلغ ١٢,٧ مليون جنيه إنجليزى بفائدة ٢١٪ لمدة اثنتى عشرة سنة .

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ زار بارى داوادو « (Barry Dawadou) وزير التربية والتعليم بلاد الصين للاشتراك فى الذكرى العاشرة للثورة الصينية . وكانت هذه أول مرة تتصل فيها ديمقراطية الصين الجديدة بالديمقراطية الجديدة فى أفريقية ، وسرعان ما عقد اتفاق بين الجمهوريتين الثورتين . ووافقت الصين على أن تفتتح لها سفارة فى كوناكرى . ولم تمر هذه الخطوة الثورية بأن تكون كوناكرى أول عاصمة فى أفريقية السوداء تنشئ فيها الصين بعثة دبلوماسية دون أن تسترعى التفات الغرب . ووجد المراقبون الغربيون والمتابعون للحركة الشيوعية الذين كانت تتضارب أراؤهم بشأن صلاحية خبرة الصين الشيوعية لقارة أفريقية أن مخاوفهم كان لها ما يبررها إلى حد ما .

ولم يستطع الغرب أن يظل غير مكترث بغينيا أكثر من ذلك . وشعر بأن لغينيا أهمية حيوية له . ولو تجاهلها فترة أخرى لكان هناك خطر تعزيز صلاتها مع الشرق الشيوعى وفتح جبهة جديدة فى أفريقية المدارية ضمن الصراع الدائر فى العالم بأكمله بين الدول الشيوعية والدول المناهضة للشيوعية .

ولم تكن كونكري خالية تماماً من ممثلي الغرب . فقد وجد أصحاب الأعمال من ألمانيا الغربية والنرويج وأمريكا في غينيا ميداناً طيباً للعمل ، والألمان دائماً على استعداد أن يتابعوا مصالحهم التجارية حتى ولو كانت تتعارض مع مصالح حلفائهم السياسية . وكان الأمريكان في كونكري بأعداد كبيرة منذ الأيام الأولى لمحاولون الحصول على تسهيلات لتصريف بضائعهم ؛ وكذلك كانت بريطانيا تتفاوض لعقد اتفاقية تجارية ، وكانت هي والولايات المتحدة الأمريكية تهتان أشد الاهتمام بزيارة حاكم أحدث دولة أفريقية لها .

واستطاع الرئيس سيكو توري وقتئذ أن يدعم مركز غينيا الدولي ، وذلك عن طريق زيارته لمدن العالم الغربي الكبرى ، فشمّل برنامج زيارته واشنطن ونيويورك ولندن وبون . ولكي يحتفظ بمركزه بين الشرق والغرب قرر أيضاً زيارة مدينة موسكو . وكان وفد برلمان غيني يرأسه دياللو سيف الله (Diallo Saifoulaye) رئيس الجمعية الوطنية قد سبق فزار موسكو ، كما كان السفير المتجول قد مهد السبيل لزيارة لندن وواشنطن .

وكان يهم واشنطن بنوع خاص ألا تنضم غينيا إلى المعسكر الشيوعي بدون أن تقوم على الأقل بمحاولة جعلها على الحياد بين الكتلتين . ولكن عناد فرنسا الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ألا تكونا بين الدول الأولى التي اعترفت بالجمهورية الجديدة ، كان عقبة تحول دون مواصلة الولايات المتحدة لسياسة منع انتشار النفوذ الشيوعي في أفريقيا . وعلى العكس من غانا التي ظلت خارج النفوذ الشيوعي الكلية ، كان ينظر إلى غينيا على أنها عامل جديد لا بد من كسب زعيمه الذي أوْشك أن يطير بمعاملته كرئيس دولة مستقلة . ولقد أوضح روبرت مورفي (Robert Murphy) في خطاب ألقاه يوم ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٥٩ أن الولايات المتحدة ستبذل غاية جهدها لمنع التوغل الشيوعي ، وتمد غينيا بكل المعونة الاقتصادية التي تطلبها ، وتستقبل الزعيم الغيني ، ورائدها « حسن التفاهم » : وقد تذهب الولايات المتحدة إلى حد النظر في تمويل « خزان كانكور » إذا لم يكن للفرنسيين رغبة

في تمويله . وقد بدا لهذا الموقف أهمية خاصة لأن الفرنسيين و « هوفويه يوني » كانوا حينذاك يهددون غينيا بأنهم يستطيعون الاستغناء عن «البوكسيت» الذي يبتاعونه منها . وأعلن هوفويه أن البوكسيت موجود في بلاد أخرى ، وأما عن استعداد فرنسا لتمويل سد كانكور فإن هذا يتوقف تماماً على حسن تصرف غينيا . ولكن الولايات المتحدة كانت قد تعلمت الدرس من السد العالي بأسوان ، وأدركت بوضوح أن غينيا لم تكن معتمدة على الغرب ويمكنها أن تتجه إلى غير الغرب . وكذلك كانت غينيا تدرك أن بيديها أوراق رابحة ، فلم ترد السير في تنفيذ مشروع السد فحسب بل وأن تنشئ أيضاً صناعة الألومنيوم في أقرب وقت ممكن .

وكان من أثر رغبة الولايات المتحدة في اتباع سياسة اعتبرتها الصحف الفرنسية والساسة الفرنسيون تقويضاً لمركز فرنسا في أفريقيا السوداء ، بسبب اعترافها « بالدولة المنشقة على الرابطة الفرنسية » باعتبارها الناطقة الحقيقية بلسان أفريقية — كان من أثر هذا خلق موقف مماثل للموقف الذي أوجدته السياسة الأنجلوسكونية في تونس على أثر حادث ساقية^(١) سيدى يوسف ، ولكن رد الفعل على فرنسا لم يكثر عنه الحديث علناً كما كانت الحال في حادثة ساقية سيدى يوسف ، لأن استقلال غينيا كان حقيقة ، وقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها بكل جلاء مقدماً بوقت كاف جداً .

وفي يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩ استقبل الرئيس الأمريكى الرئيس سيكوتورى ، وقضى ساعة في حديث مع وزير الخارجية كريستيان هيرتر . وقد أوضح البلاغ المشترك الذى صدر عقب هذه المحادثات أن الولايات راغبة في التعاون مع غينيا بغية تنميتها اقتصادياً ، وفي مساعدة شعب أفريقية لتحقيق خريته السياسية .

ولقد كان سيكوتورى ظاهرة أدهشت الأمريكين الذين كانوا معتادين

حتى ذلك الحين أن يروا الناس قادمين وقبعتهم في أيديهم يستعطون . وأن السبب الذي لأجله يطلبون العون هو محاربتهم للشيوعية . أما سيكو توري فمن الناحية الأخرى كان يصر على القول إن غرضه من زيارة الولايات المتحدة لم يكن لطلب المعونة ولا للانضمام إلى « الجهاد الحسن » ، بل لتحقيق استقلال الدول الأفريقية والشخصية الأفريقية . وأوضح سيكو توري في خطابه الذي ألقاه في جمعية الأمم المتحدة أن غنيا لا يهمها أن يكون زعيم أفريقي خاص له سمعة أفضل من غيره أو أن يكون نظام حكم أكثر ديمقراطية من نظام آخر ، بل أن ما يهمها هو العمل على تحقيق استقلال أفريقية ووحدتها . وأعلن في خطابه أنه يفضل أن يكون الأخير في أفريقية المتحدة على أن يكون الأول في أفريقية المنقسمة . ولكنه وضع الاختيار بين الكتلتين الشرقية والغربية في وضعه الصحيح ، حين أعلن أنه ليس لأفريقية أن تختار بين الكتلتين المتنازعتين ، بل للكتلتين أن تختارا بين السياسات المختلفة التي يجب اتباعها في أفريقية ، وما إذا كانتا تؤيدان السياسة التي تنوى أفريقية اتباعها . وقد أحرز سيكو توري نصراً بتخيره الغرب بين سياسة تأييد الاستعمار ومصالح المستوطنين ، وسياسة تحرير أفريقية واستطاع أن يقف موقفاً مضاداً لنظرية دالاس القائمة على إثارة حرب صليبية ضد الشيوعية وعلى مبدأ « من ليس معنا فهو علينا » بنظرية مثلها لا قيد فيها ولا شرط ، ألا وهي نظرية تحرير أفريقية التي بها يمكن الحكم على دول العالم . وكانت هذه في الواقع حركة مضادة للاستعمار ، ومن ثم كانت ضد تعاليم الغرب ، فالكتلة السوفيتية لم تكن لها مصالح في أفريقية تتعارض مع تحرير الشعوب الأفريقية ، وإنما مصالح الاستعماريين والمستوطنين هي التي ترتبط بالكتلة الغربية ، ومن ثم فالكتلة الغربية وحدها هي التي عليها أن تختار .

وكان يراقب زيارة سيكو توري المظفرة للأمم المتحدة وللولايات المتحدة الأمريكية زعماء أفريقية الفرنسية ومن بينهم « هوفويه بواني » ، وكانوا هناك بصفتهم أعضاء في الوفد الفرنسي . وكانت الحفاوة التي استقبل بها ذلك الزعيم

الغنى الذى كان حتى عهد قريب أدنى مرتبة من معظم أولئك الزعماء ، والذى لم يكن قط عضواً فى وزارة فرنسية — مما جعل معنى الاستقلال واضحاً لهم جميعاً . كما جعلت معاملة سيكو تورى معاملة مختلفة بصورة بارزة « هوفويه بوانى » نفسه يدرك أن الاستقلال لم يكن مجرد ترديد لكلمات جوفاء .

وعاد سيكو تورى من زيارته للولايات المتحدة ، وفى شهر نوفمبر بدأ رحلته إلى دول غرب أوربا . وكانت أول عاصمة زارها لندن حيث استقبله رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورجال السلك الدبلوماسى وممثل الملكة . وبعد أن استعرض حرس الشرف ، نزل الرئيس الغنى ، الذى كان يزور بريطانيا بصفته رئيس الحكومة لا رئيس الدولة ، ضيفاً على رئيس الوزراء ماكملان . وكانت غينيا قد سبق أن وقعت اتفاقاً تجارياً مع بريطانيا العظمى . فلم تتناول المباحثات شيئاً إلا السياسات العامة . ومع ذلك فبريطانيا بما لها من ممتلكات كبيرة فى أفريقية تهتم بنوع خاص بالتطورات فى تلك القارة . وسرعان ما أدركت بريطانيا أن سيكو تورى كان فرنسياً بدرجة تكفى لأن تجعله يصر على الكرامة الشخصية ومراعاة قواعد البروتوكول بكل دقة . لقد كان يختلف عن رئيس جمهورية ليبيريا ذلك الرجل المرح البعيد عن التكلف . وكانت زيارة سيكو تورى لبريطانيا فى الواقع ذات أهمية عظمى بالنسبة له . فقد أكد هناك أيضاً أنه لم يقصد من زيارته أن يسدى إليه أحد معروفاً ، بل أن يتقابل مع الناس ويتعاون معهم على تحقيق تحرير أفريقية . ثم غادر لندن وذهب إلى ألمانيا الغربية . وقد استقبله على رصيف المحطة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية الهير لوبك ، واحتفى به المستشار أديناور فى حفل غداء . وقد سر الألمان أن غينيا لم تكن قد اعترفت بعد بالجمهورية الألمانية الديمقراطية ، وكانوا على استعداد أن يكافئوها على ذلك باهدائها محطة إذاعة . ولكن سيكو تورى لم يكن راغباً فى أن يقول أى شئ عن العلاقات فى المستقبل مع جمهورية ألمانيا الشرقية ، إلا أن غينيا ستتعاون مع كل البلاد التى تريد أن تتعاون معها ، وأنه وإن لم يزر عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية هذه

المرّة فقد يقوم بهذه الزيارة في المستقبل القريب . فاكتفت جمهورية ألمانيا الاتحادية بهذا التأكيد ووقعت معه اتفاقاً تجارياً اقتصادياً فنياً .

وهكذا رفض سيكو توري في ألمانيا أيضاً أن يختار ، وأبدى استعداداه للتعاون وتبادل الود مع كل من يظهرون الود نحوه ، وأنه لن يمتنع عن التعاون مع ألمانيا الشرقية أو الاعتراف بها لمجرد إرضاء ألمانيا الغربية . إن سيكوتوري غير مستعد أن يقبل أي انقسام لا يقبله في أفريقية .

ومع أن جمهورية ألمانيا الغربية كانت تبدى أخلص الود نحو غينيا في بادئ الأمر ، إلا أن الصعوبات سرعان ما قامت . فألمانيا الغربية هي الصق حليفة لفرنسا ، وبما أن غينيا تعتبر أن تقويض أركان مركز فرنسا في أفريقية ضروري لبقائها ، فإن حدوث سوء التفاهم لم يكن إلا مسألة وقت . لقد اتهمت غينيا جمهورية ألمانيا الاتحادية بمساعدة فرنسا في إنتاج القنبلة الذرية . وحدثت أزمة أخطر من هذه سببها جريدة أخبار سينائية تبين صور السفير كوهتي (Cohti) وهو يقدم أوراق اعتماد لرئيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وكان هذا يتعارض مع السياسة الألمانية المعروفة بسياسة هالستين (Hallestein) ، وفحواها بإيجاز أن أي دولة لا تنتمي للكتلة الشيوعية لا يمكن أن تكون لها علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية معاً . ولم تكن ألمانيا الغربية راغبة في استثناء كونكري من هذه القاعدة . فدعت صحيفة ميتاج (Mittag) سيكوتوري بالبائع المتجول ، بينما وصفت « دى فيلت (Die Welt) العمل نفسه بأنه خطة شيطانية . وفي التاسع من شهر مارس سنة ١٩٦٠ خولت الوزارة الاتحادية ووزير الخارجية سلطة قطع العلاقات مع كونكري ما لم تصله تأكيدات قاطعة . ومع أن ذوى المصالح كانوا يعترضون على أي خلاف مع كونكري فإن ألمانيا طلبت إيضاحاً خلال ثمان وأربعين ساعة ، فقرر سيكوتوري التراجع . وفي حديث مع مراسل شبيجل (Spiegel) أعلن أن غينيا لم ترسل سفيراً إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ولم تنشئ معها علاقات دبلوماسية ، بل كل ما هنالك

علاقات تجارية وثقافية بين الدولتين . وقبلت جمهورية ألمانيا الاتحادية هذا الإيضاح وطويت صور جريدة الأخبار في بحر النسيان . ولكن غينيا أدركت أن الإنسان في موضوع العلاقات الدولية عليه أن يراعى ميول الغير أيضاً .

وغادر الزعيم الغيني مدينة « بون » قاصداً موسكو . وفي برج استقل طائرة « اليوشن » فوصل موسكو في صباح أحد أيام الشتاء الباردة . واستقبله في المطار كل أعضاء المجلس السوفيتي ما عدا ميكوبان وخروشوف اللذين كانا خارج موسكو وقتئذ . كما استقبله أيضاً رجال السلك السياسي . وأعرب الرئيس فورشيوف في خطاب الترحيب بالضيف عن عطف الشعب الروسي على الشعوب الأفريقية في جهادها لنيل الحرية . ورد سيكوتوري على هذا الترحيب بحماسة قائلا أن الغرب يميل إلى اعتبار كل معارض للاستعمار والامبريالية من أتباع ماركس . ثم أعلن في عبارة تتباين الحماسة التي قبلت بها مع التصريحات الدبلوماسية التي كان قد أدلى بها من قبل في عواصم الدول الغربية ، إذ قال : « إن الأهمية العظمى التي تعلقونها على زيارتنا تتجاوز حدود دولتنا الفتية غينيا ، وتوجه إلى كل شعوب أفريقية التي تتحرق شوقاً إلى التعاون معكم » وكان هذا التحمس للتعاون مع الشرق يتناقض تناقضاً ملحوظاً مع « البرود » الذي تتسم به العلاقات مع الغرب . وانتهى الأسبوع الذي قضاه في موسكو بتوقيع اتفاقية لم تعرف تفاصيلاً بعد إلا أن الموظفين المشتغلين بالنواحي الصناعية والفنية والعلمية يتدربون في الاتحاد السوفيتي ، وتستقبل غينيا بعثات اقتصادية سوفيتية . ويبدو أن سيكوتوري قد اقترب أكثر من الاتحاد السوفيتي سياسياً ، لأنه وهو في موسكو سلم في غير لبس بوجود كتلتين في العالم تعمل إحداهما لنشر السلام والحرية ، وأعلن أن غينيا تشترك مع أولئك الذين يعملون من أجل السلام والحرية .

وعند عودته من موسكو جعل سيكوتوري موقفه أكثر وضوحاً ، إذ قال إن حاجة الساعة ليست الدعوة إلى مؤتمر آخر للجامعة الأفريقية بل إلى مؤتمر من نوع مؤتمر باندونج تنال أفريقية فخر انعقاده فيها . إذ فكرة عقد

مؤتمر أفرو آسيوى آخر اقترح كثيراً ما رددته الاتحاد السوفيتى . فأن يعثر على أحد زعماء مؤتمر الشعوب الأفريقية ينادى بنفس الفكرة معناه أن زعماء السوفيت قد استمالوا الزعيم الغنى أثناء إقامته فى موسكو إلى فكرة تكوين جبهة عريضة مناوئة للامبريالية . وقد كان هذا نصراً بلا شك . لأن الأصوات التى ستقصف كالرعد ضد الامبريالية فى المستقبل ستأتى معظمها من أفريقية . وباشترائك البلاد الشيوعية فى مؤتمر من نوع مؤتمر باندونج ستهاها لها الفرصة لا لمهاجمة الاستعمار فحسب بل ولتزعج حركة تحرير أفريقية . ففى آسيا من البلاد الشيوعية الصين وفيتنام وكوريا الشمالية ، كما أن هناك بلاداً أخرى تؤيد مناوأة الاستعمار . يضاف إلى هذا أن لجنة التضامن الأفرو آسيوى تعطف على تأويل السوفيت للأحداث العالمية . لهذا كان عقد مؤتمر على شاكلة مؤتمر باندونج معناه أن المشكلات الأفريقية ستعالج النوع الصحيح من العناية .

وهكذا بدا أن سيكوتورى قد انزلق هذه المرة من الموقف الذى كان متمسكاً به حتى ذلك الوقت ، ولكن لم يكن هناك تغير جوهري ، لأن العامل الذى جعل منه محكاً لسياسته ، ألا وهو موقف الكتلتين من أفريقية ، هو الذى كان يقرر نوع تصرفه . ويستطيع الاتحاد السوفيتى دائماً أن ينافس الكتلة الغربية ويستمر فى رفع الثمن ، بينما لا يستطيع الغرب أن يقوم بشئ مضاد . ولكن هل تتحرك غينيا نحو الفلك الشيوعى ؟ ألا يدلى الإداريون الأمريكيون — تدفعهم شدة الاهتمام بموافقة الكونجرس على تقديرات المعونة — بملاحظات تعطى فكرة خاطئة لا غرض منها إلا التأثير على الكونجرس ؟ ففى التاسع من شهر يونيو عام ١٩٦٠ أعلن مستر جرانز ، نائب مدير البرنامج والتخطيط فى الإدارة التجارية الدولية أن غينيا قد تكون أول دولة غير شيوعية تنضم للكتلة السوفيتية . وكان غرض مستر جرانز من ذلك واضحاً . فلقد أراد إقرار تقديرات المعونة وظن أن هذه هى أسلم طريقة لتحقيق غرضه . ويفسر المحافظون الذين يعتقدون أن الشيوعية وراء كل حركة قومية فى البلاد التابعة ، ورجال الصحف والسياسة الفرنسيون الذين ساءهم اختيار سيكو

تورى ، والساسة الأفريقيون الذين يشعرون أن زعماء غينيا قد خدعوهم — كل أولئك يفسرون كل تصرف فى غينيا من وجهة نظر الشيوعية . وكان هذا ، أكثر من أى عمل يأتية الحزب أو الدولة ، هو الذى وصم غينيا بوصمة الشيوعية .

وسرعان ما أدركت دولة غينيا أن لها بعض الميزات التى لا تتوفر لغيرها من الدول الأفريقية الأخرى . فالثورة الاجتماعية والسياسية التى حدثت بها قد أثارت فيها حماسة تنقص غانا ، ولم توجد قط فى ليبيريا . إن غينيا فى مقدورها أن تتبع سياسة ديناميكية تحسدها عليها الدول الأفريقية الأخرى وتعجب بها ، ولكنها قل أن تأمل أن تنافسها فيها .

(٣)

إن سياسة غينيا تقوم فى الواقع على علاقاتها بأقاليم أفريقية الناطقة باللغة الفرنسية . وفى استطاعة سيكو تورى أن ينتفع بصداقته لزعماء أفريقية الفرنسية وباتحادات العمال التى تستخدم بمثابة « حصان طروادة » ، وبجمعيات الشباب لتأييد سياسته . أما الأمل الذى يريد تحقيقه فهو تقويض أركان تأييد الرابطة الفرنسية وإضعاف مركز فرنسا فى شمال أفريقية ومهاجمة خطتها السياسية بأكملها . لهذا لا يمكن فهم السياسة الأفريقية لسيكوتورى إلا بدراسة علاقاته بفرنسا .

وحجر الزاوية فى هذه السياسة هو مهاجمة الرابطة الفرنسية : ومع أن سيكوتورى كان حتى شهر سبتمبر من عام ١٩٥٨ أحد المؤيدين للرابطة الأفريقية الفرنسية باعتبارها جمهورية اتحادية تضامنية ، فانه أصبح بعد الاستفتاء ليس خصما للاتحاد التضامنى^(١) بهذه الصفة بل لكل المقاصد الفرنسية . وكانت حجته فى ذلك أن الرابطة الفرنسية خدعة ، وأن فرنسا لا تنوى أن تعامل الدول الأفريقية معاملة الند بل كدول أقل مرتبة منها ، وكان أولئك

(١) Confederation .

الساسة الفرنسيون يتحدثون دائماً عن فرنسا والرابطة الفرنسية كما لو كانت فرنسا ذاتية منفصلة وليست جزءاً من هذه الرابطة . كذلك كان الممثلون الفرنسيون يمثلون فرنسا ، لا الرابطة الفرنسية . وفي المجال الدولي ليس هناك مكان للرابطة الفرنسية بل لفرنسا وحدها مكتوبة بأحرف كبيرة . وقد استغل سيكوتورى ضعف الرابطة هذا وهاجم زعماء أفريقية الفرنسية لما يعوزهم من كرامة إنسانية ، قائلاً إن الشعب لو خیر بين الحرية والتبعية لما اختار التبعية حتى ولو عرضت تحت ستار اعتماد الدول بعضها على بعض ، ولا بد وأن الفساد هو الذى دفع بزعماء أفريقية إلى اختيار التبعية ، إذ لم يكن فى استطاعتهم مواجهة مشكلات الاستقلال بدون المعونة الفرنسية ولذلك فضلوا قفص الرابطة الفرنسية الذهبى على الحرية النظرية التى كان يجيء بها الاستقلال .

ولقد وجد سيكوتورى أنه لم يكن قادراً على مهاجمة الطريقة التى أدارت فرنسا بها الاستفتاء . ذلك لأن ٩٤٪ من الأصوات فى غينيا أعطيت فى صالح الاستقلال ، فلو تحدى الإدارة بالتدخل فى الاستفتاء لكان معنى هذا تحدى العملية التى جاءت بالاستقلال لغينيا . ولقد شعر زعماء غينيا بالعرفان بالجميل للجنرال لأجل حسن سياسته ، ولكنهم كانوا يدركون فى الوقت ذاته أن رفقاءهم فى السلاح قد اختاروا سبيلاً آخر . وشعر سيكوتورى أن نفوذه فى ساحل العاج وفولتا العليا وداهومى كان محدوداً ، بينما كان الحزب الحاكم فى النيجر معارضاً للاتجاه الذى يمثله . لذلك لم يبق أمامه إلا السودان والسنغال حيث كان يشعر أنه يستطيع أن يؤثر على السياسة هناك بنفوذه .

وكان رد فعل اختيار غينيا للاستقلال سريعاً فى كل أنحاء غرب أفريقية . وترعمت حركة اتحاد العمال المعركة فى سبيل الانفصال والاستقلال الكاملين عن فرنسا . ولذلك كانت على اتصال مباشر بالحكومات القائمة فى هذه الدول التى كانت تؤمن بالتطور نحو الاستقلال فى داخل الرابطة الفرنسية . وسرعان ما قابلت حكومات الدول المثل بالمثل ، وتكونت اتحادات مستقلة استقلالاً ذاتياً فى الدول المختلفة ، وكانت الميول المضادة لكونكرى تجد

التشجيع . ولكن الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء (Union Générale des Travailleurs d'Afrique Noire) في جمهوريتي مالي والنيجر كان له نفوذ كبير ، ومع أنه كان مضطراً إلى مراعاة الاعتدال في سياسته فإنه استطاع أن يحظى بالتأييد . ولقى سيكو توري تأييداً في داهومي أيضاً لأن فرع حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي في داهومي ، مع أنه لم ينتم إلى الجناح المتطرف قد اضطر بحكم الظروف إلى اختيار سبيل الاستقلال .

وهناك عامل آخر ساعد سيكوتوري وهو حركة الطلبة وكل جامعة دكار . ودكار بالعدد الوفير من الطلبة فيها وبجناحها اليساري من الأساتذة هي في الواقع مركز الراديكالية الأفريقية . وفي هذا تتمشى دكار كثيراً مع تقاليد الجامعات الفرنسية وتقوم بدور مماثل للدور الذي تقوم به باريس في نشر النور والعرفان في أفريقية السوداء . وهذا المركز الثقافي الراديكالي في جوهره هو « حصان طروادة » بالنسبة لسيكوتوري في محاولته استمالة زعماء المستقبل في أفريقية الفرنسية . ولقد نجح في هذا نجاحاً باهراً إذ كانت القومية دائماً إحدى النقاط القوية في حركة الطلبة في كل أنحاء العالم . وقد كان اتحاد طلبة أفريقية السوداء (La Fédération des Etudiants de l'Afrique Noire) وهيئة الطلبة الأفريقيين في فرنسا يؤيدان الاستقلال دائماً ويعتبران كل الصلات مع جمهورية فرنسا وسائل لاختضاع القومية الأفريقية للإمبريالية الفرنسية . ونشأت في دكار أيضاً مدرسة جديدة للتاريخ الأفريقي تفسر حروب « عمر طول »^(١) و « ساموري »^(٢) بأنها كانت جهاداً ضد الإمبريالية وسخرت هي كذلك في الكفاح من أجل الاستقلال . ولعل هذا كان نصراً عظيماً لسيكو توري ، لأنه بينما كانت الأقاليم الأخرى تدعى لإحياء أجداد أفريقية بتذكر عظمة غانا ومالي كان يقنع هو بالجهاد الذي يجب على غينيا مواصلته في العالم الحاضر . ويقول سيكو توري إن نجاح غينيا أو فشلها في المحافظة على استقلالها

(١) Omal Tall .

(٢) Samory .

وتحسين مستوى معيشة شعبها هو البرهان على قدرة الشعوب الأفريقية على أن تحكم نفسها . ولكن النشل لن يقتصر رد فعله على غينيا وحدها بل يشمل الشعوب الأفريقية بأسرها .

وهناك نقطة ثانية أكدها سيكو توري وهي أن مستقبل غينيا له أهمية كبرى بالنسبة لكل الأحزاب الاشتراكية في أفريقية . وبما أن كل الأحزاب تقريباً في أفريقية الفرنسية تدعى أنها أحزاب اشتراكية من نوع أو من آخر فإن التجربة الغينية تثير اهتمامها جميعاً . ويدعى زعيم غينيا أن حزب غينيا الديمقراطية يحاول خلق مجتمع غير طبقي على أسس اشتراكية . وتزعم غينيا أنها فريدة في بابها في بعض النواحي . وفي هذا يقول سيكو توري إنه بينما تحاول البلاد الأخرى إدخال الاشتراكية بوساطة الكفاح الطبقي ونزع الملكية من ذوى الأملاك ، فإن غينيا لا طبقات فيها . ومن ثم فإن محاولة خلق مجتمع اشتراكي ليست عن طريق الكفاح الطبقي بل عن طريق تحريك جمهور الشعب كله نحو الاشتراكية . إن التجربة الغينية الفذة تعترف بها الدول الأفريقية الأخرى ذات الثقافة الفرنسية ، وإن الشعور بأن ما يحدث في غينيا تشترك في الاهتمام به كل تلك البلاد لما يقوى مركز زعيم غينيا في مفاوضاته مع فرنسا .

إن الزعيم الغيني في مركز قوى للغاية بحيث يستطيع التدخل في شؤون الدول الأفريقية الأخرى . وما ذلك إلا لأن آراءه في المسائل الاشتراكية والسياسية أكثر يسارية من آراء غيره من الزعماء ، وليس بينهم من يدانيه في السيطرة على الشعب . ومما زاد في مكانته اختياره الاستقلال بكل ما يترتب عليه من تبعات . فقد قوى الاختيار في حد ذاته من مركزه ، وهو إنما يتكلم باعتباره الزعيم الأفريقي الفرنسي المستقل .

ويمكن أن نرى متانة مركز سيكو توري ليس فقط في السودان حيث يؤيد آراءه ماديرا كيتا (Madeira Keita) وزير الداخلية وسكرتير حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي (R.D.A.) بل أيضاً في سينيغامبيا^(١) ودكار

حيث له أتباع كثيرون . ففي السودان استطاع أن يكتسب بين المجاهدين في الحزب تأييداً كان كافياً لحض ذوى الوقار من السنغاليين على أن يشتركوا في المطالبة بالاستقلال . ولعل أعظم انتصار أحرزته غينيا هو مطالبة زعماء السودان المستمرة بالاستقلال والارتباط مع فرنسا بعلاقة جديدة — وهو المطلب الذى كانت قد تقدمت به غينيا فى الفترة السابقة على الاستفتاء مباشرة واعتبرته الآن فرنسا مطلباً مشروعاً . ولقد طالبت مالى الآن بما كانت غينيا تطالب به منذ عام . ومع أن سيكوتورى لم يستطع أن ينال ما كان يريد فان نجاح غينيا وقدرتها على التصرف مستقلة عن الرابطة الفرنسية قد مهد السبيل أمام مالى . فقد اضطرت فرنسا أن تدرك أن زحف القومية الطاغى لا يمكن وقفه بتكرار الكلام عن اعتماد الدول بعضها على بعض وعن المعونة الاقتصادية .

ويظهر هذا التغير فى الموقف بصورة مماثلة فى هوفويه بوانى . فقد كان رئيس ساحل العاج الذى كان أعظم داعية لتنمية أفريقية اقتصادياً من طريق الارتباط السياسى بفرنسا يواجه بعض الصعوبات . فلم يكن عليه أن يواجه نشاط اتحاد العمال ضد سياسته فحسب بل والانقسامات فى داخل حزبه . يضاف إلى هذا أن ج . ب . موكى (J.B. Mockey) ، وزير الداخلية وسكرتير عام الحزب أيضاً استقال من منصبه . وقد أعلن فويه بوانى نفسه اعتراضه على بعض نواحي الرابطة الفرنسية . ففي خطابه الافتتاحى فى مؤتمر التجمع الديمقراطى الأفريقى المنعقد فى أبيدجان هاجم استمرار المندوبين السامين فى دكار والمركز الذى يشغله جوكس (Joxe) باعتباره سكرتيراً عاماً للرابطة وهو مركز أعلن أنه يقع بين مركز الدول الأفريقية ومركز رئيس الجمهورية والرابطة الفرنسية . ويطالب هو بهويه بوانى بأن على السكرتير العام أن يدرك أنه أحد كبار الموظفين المدنيين فقط وليس شخصية سياسية . وأنه يجب أن يتصرف باعتباره وكيلًا ، لا صاحب سلطة مستقلة .

وهكذا نجحت غينيا خلال عام من وجودها كدولة مستقلة فى تغيير طبيعة الرابطة الفرنسية ، وذلك باتباعها سياسة فى غاية المرونة حيال الدول

الأفريقية وأخرى متسمة بالحزم والشدة حيال فرنسا . وإن الهجمات المتواصلة على سياسة فرنسا ، وقد أصبحت جزءاً هاماً من الدعاية الأفريقية ، هي في الواقع في صالح غينيا . لأن مركز غينيا لا يمكن حمايته إلا بتقويض أركان مركز فرنسا في الرابطة الفرنسية .

وثمة دعامة كبرى أخرى تقوم عليها سياسة غينيا هي مهاجمة سياسة فرنسا في الجزائر . فكل الأحزاب في أفريقية الفرنسية ما برحت تشن الهجوم على الحرب الجزائرية وقد أيدت باصرار سياسة متحررة في الجزائر وطالبت بوجوب إجراء المفاوضات مع زعماء الجزائر . وحتى في مؤتمر حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي الذي عقد مؤخراً في أبيدجان كان للمسألة الجزائرية مكان الصدارة . ولكن سيكوتوري خطا خطوة أخرى بهذا الخصوص . فمع أنه لم يعترف بحكومة الجزائر المؤقتة ، وهذا يعزى إلى أن الحكومات التي لها علاقات دبلوماسية مع فرنسا لم تعترف بتلك الحكومة ، فقد كانت كونكري أحد مراكز الدعاية الجزائرية في كل أنحاء أفريقية . وكانت علاقات غينيا بالجزائريين وثيقة . فمثلاً في مؤتمر سانكفيل كانت غينيا في مقدمة الدول المطالبة باستقلال الجزائر .

وكان أكثر أهمية ممن هذا موقف غينيا من مشكلة الكيرون . فانها اتهمت فرنسا مراراً بتعطيل استقلال الكيرون . وأصبحت كونكري المركز الرئيسي لفيلكس مومي (Felix Moumie) وأندريه مبيدا ماري (André M'bida Marie) . ومنها كان إتحاد شعوب الكيرون يقوم بالدعاية ضد فرنسا وضد حكومة أحملو أهيدجو (Ahmadou Ahidjo) التي تؤيدها فرنسا . ويرجع سبب الهجوم على أهيدجو في الغالب إلى أنه ينتمي إلى الطبقة الإقطاعية ، ويأتيه التأييد من إمارات الشمال . وهناك سبب آخر وهو أن حكومته تؤيد السياسة العامة لفرنسا وترغب في التعاون مع الفرنسيين . أما سيكوتوري فهو كزعيم يساري أكثر عطفاً على إتحاد شعوب الكيرون الراديكالي الذي كان أحد الأحزاب المكونة لحزب التجمع الديمقراطي

الأفريقي ، ثم وجد أن لا مكان له فيه فقط بعد الفرقة التي حدثت بين هوبويه بواني ودار بوسيه (D'Arboussier) . يضاف إلى هذا أنه أحد الأحزاب القليلة في أفريقية السوداء التي قامت بكفاح مسلح متواصل ضد الفرنسيين . ولحزب اتحاد شعوب الكيرون في أفريقية السوداء مكانة تنقص الأحزاب الأكبر والأغنى منه . وقد نال هذه المكانة عن طريق كفاحه المسلح لأجل الاستقلال .

وسرعان ما أدرك سيكوتوري باعتباره البطل اليساري الجديد الذي كان في ذلك الوقت الزعيم الأفريقي الوحيد لبلد مستقل ينطق بالفرنسية — سرعان ما أدرك أهمية تزعم اتحاد شعوب الكيرون بصفته المتحدث الشرعي باسم الكيرون . فأوضح أن البرنامج الذي تسير عليه حكومة الكيرون الحالية هي (ليس هو) برنامج اتحاد شعوب الكيرون وأن الانتخابات التي جاءت بالمجلس التشريعي إلى الوجود قد أجريت تحت إشراف الفرنسيين ولمصلحتهم حين كانت البلاد يسودها الاضطراب ، وأن المطلوب هو إجراء انتخابات تحت رعاية الأمم المتحدة بحيث يسمح لكل الأحزاب بالاشتراك فيها بدون إكراه . ولكن الأمم المتحدة بالرغم من مطالبة الدول الأفريقية بالحاح قصرت عن إدراك الحاجة إلى انتخابات جديدة ، بما أن موضوع الاستقلال لم يعترض عليه أي حزب من الأحزاب . وشعرت بأن مسألة الانتخابات التي يراد بها الحكم على ما إذا كانت حكومة أهيدجو تمثل الشعب أم لا تمثله ، إن هي إلا مسألة داخلية يمكن حلها بعد الاستقلال .

بيد أن هذه ليست مشكلة داخلية بحتة ، لأنه لو استمر المجلس التشريعي والحكومة الحاليين بتحيزهما الرجعي لفرنسا لكانت المسألة التي يجب تقريرها هي علاقة اتحاد شعوب الكيرون بهما . فهناك فعلا في منطقة سانجا — ماريتيم (Sanga-Maritime) ومنطقة باميليكي (Bamilike) حركة مقاومة ، يدعيها اتحاد شعوب الكيرون لنفسه ، في استطاعتها أن تقف ضد الحكومة الشرعية ، ولا يحول بينها وبين إسقاط الحكومة إلا وجود قوات

الدفاع الفرنسية . والآآن وقد أصبحت الكمرون دولة مستقلة فان غينيا وغانا تستطيعان الضغط عليها . وغينيا فى هذه الحالة تمسك فى الواقع بالورقة الراححة فى يدها ، لا لوجود فيلكس مومى (Felix Moumie) فى كونكرى كزعيم محتمل للحكومة فى المنفى فحسب بل وبسبب العلاقات الوثيقة بين بعض زعماء الكمرون وحزب غينيا الديمقراطية (Parti Démocratique Guinéen) . ويلرك أهيدجو نفسه أن مستقبل حكومته لا يتوقف على علاقته بفرنسا فحسب بل وبزعماء الراديكالية فى أفريقية . وقد زار بعد الاجتماع الأخير للأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٩ دكار ومنروفا وأبيدجان ليجعل دعاية غينيا عديمة الأثر . وكانت هذه خطوة مأكرة لأنه أراد أن يقوم بعمل مضاد لسياسة اتحاد غانا وغينيا الذى يمكن اعتباره إتحاد حكومتين راديكاليتين ، وذلك باكتساب العناصر المحافظة فى ساحل العاج وليبريا ومالى . وقد جاء الاتحاد السوفيتى أيضاً لنجدة أهيدجو على غير انتظار ، إذ أنه أرسل وفداً كبيراً للاشتراك فى احتفالات الاستقلال فى دوالا (Douala) . وقد أدركت غينيا أنه من الصعب زحزحة أهيدجو من مكانه . وإذا صدقنا ما قاله أنتونى اناهورو (Anthony Enahoro) عن مؤتمر الجامعة الأفريقية المنعقد فى تونس كان من العجيب حقاً أن ترى غينيا وغانا متعاونتين مع كمرون أهيدجو على إبعاد نيجيريا عن اللجنة التوجيهية للمؤتمر .

إن ما كان يهم سيكو تورى أكثر من أى شىء آخر فى تأييده لمومى (Moumie) هو إمكانية إثارة المتاعب لفرنسا فى الأمم المتحدة ودق مسار آخر فى نعش السياسة الفرنسية فى أفريقية ، وهو أمر له أهمية خاصة بالنسبة لها إذ أنها الدولة الوحيدة التى تتبع فى أفريقية سياسة ليست ديناميكية فحسب ، بل سياسة تعرض على الأفريقين بديلاً للانفصال التام عن نظام الإعانات والأسواق المحمية . وقد عرضت سياستها الجديدة لأول مرة فى الكمرون . لقد أصبح الكمرون مستقلاً ولكن فرنسا تأمل — كما أن حكومة الكمرون الحالية تعتقد — أنه من صالح الكمرون أن تستمر علاقته بفرنسا .

وهي على استعداد لأن توقع اتفاقيات ثقافية وفنية وتجارية مع فرنسا . فهذه إذن خطوة سابقة على تكوين الرابطة الفرنسية ، لأنها ارتباط بين دولتين مستقلتين .

وهكذا خطت فرنسا خطوة إلى الأمام . فهي لم تعد تعرض على الدول الأفريقية عضوية الرابطة الفرنسية ، بل استقلالاً تاماً . وديجول على استعداد لأن يسحب كلماته المشهورة حين قال : « إن على غينيا أن تتحمل عواقب اختيارها » . فستحصل الكيرون على معونة بعد الاستقلال ، وقد وقعت توجو كذلك اتفاقية مع فرنسا تشمل مساعدة اقتصادية ، ولكن هذه دول خارج الرابطة الفرنسية . ويبدو أن فرنسا بحصول مالي ومدغشقر على الاستقلال قد أفستت على غينيا ورقها الراجعة ، إذ أن هذين البلدين قد اختارا أن يظلا مستقلين في داخل الرابطة الفرنسية . وأما الأغرر من ذلك فهو أن هوفويه بواني رفض حتى توقيع اتفاقية مع فرنسا قبل الاستقلال . وبذلك كسب هوفويه نقطة ضد مالي ، ولكن هل كان يحدث كل هذا لو أن غينيا لم تختار سبيل الاستقلال ؟ لا بد أن ما أكد معنى الاستقلال ليس قدرة غينيا على المحافظة على استقلالها فحسب بل واستقبال سيكوتوري كزعيم دولة أفريقية مستقلة في الأمم المتحدة وفي عواصم الدول الأوروبية المختلفة .

إن سياسة فرنسا الجديدة هذه هي التي تحاول غينيا أن تعمل ضدها ، لأنها أخذت تدرك أن فرنسا تلعب « أوراقها » في أفريقية بمهارة فائقة ، فحالة غينيا الخط من شأن أميدجو الشريك الأفريقي على أنه من عملاء الاستعمار ، وضم سياسة تأييد فرنسا للكيرون باعتبارها مؤامرة إمبريالية محاولة تقصد من ورائها المحافظة على نفوذها . لأن الأمر لا يقتصر على الكيرون فحسب بل يشمل جمهوريتي توجو ومالي اللتين نالتا استقلالهما أيضاً . وقد سلكت مالي المستقلة سبيل الكيرون فأصبحت ترتبطها بفرنسا معاهدة ، ومن ثم تقوى مركز فرنسا في أفريقية ، الأمر الذي يمكن أن نراه في اهتمام غينيا لمالي ولساحل العاج بحشد الجنود على حدودها ، وفي إلقاء منشورات

الدعاية بالخطرات في الجو : وتوثقت بين دوائر وأيديجان حتى أعلن ضيا (11/11) أن شعور دكار - أبيدجيه - حصد حقائق السياسة الأفريقية .

وثمة ناحية أخرى لسياسة سيكوتوري الأفريقية ورد فعلها على فرنسا وهي احتجاجه على إجراء التجارب الذرية في الصحراء . لقد كانت هذه التجارب موضوعاً ذا أهمية سيكلوجية عظيمة عند الأفريقيين الذين كان يهتمهم ألا يستخدموا كالفئران تجرى عليهم التجارب . وقد أكد جميع زعماء أفريقية الخوف من بقايا الاشعاع الذري والضرر الذي ينشأ عنه . يضاف إلى هذا أن الأفريقيين شعروا بأن إجراء التجارب في جزء من أفريقية يخط من كرامتهم . وبما أن فرنسا قد تحدث مشاعرهم من قبل في نواح أخرى . فقد اعتبروا هذه التجارب في الصحراء خطوة أخرى ضد الأفريقيين من جانب فرنسا . ولكن فرنسا حاولت بدورها أن تجعل زعماء أفريقية الفرنسية يعلنون موافقتهم على القنابل الذرية باعتبار أنها لا تخص فرنسا وحدها فحسب بل والرابطة الفرنسية بعامة ونجحت في هذا إلى حد ما . ولكن هذا لم يخفف من حملة الصحف ومن الاجتماعات التي كانت تعقد في كل البلاد احتجاجاً على فرنسا . وكانت غانا وغينيا تقومان بدور قيادي في هذه الحملة . وكانت أهمية الصحراء بالنسبة لغينيا أن التجارب الذرية في الحملة ضد فرنسا رباط يمكن أن يوحد كل الأفريقيين مهما يكن لونهم السياسي . وهكذا انضم زعماء مؤتمر شعوب الشمال (Northern People's Congress) وجماعة العمل والأحزاب الراديكالية مثل حزب غينيا الديمقراطية (Parti Démocratique Guinéen) — انضموا معاً على أساس المحافظة على حرمة أفريقية .

وهكذا كان لسياسة غينيا هدف كبير واحد ، هو أن تجعل فرنسا تدرك أن دولة جديدة قد جاءت إلى حيز الوجود وأنه لا يمكن تنفيذ أية سياسة في أفريقية ما لم تؤخذ غينيا بعين الاعتبار . وللوصول إلى هذا الهدف لم تستخدم غينيا تحالفها مع غانا ، والمثالية الكامنة وراء ~~محوكة~~ الجامعة الأفريقية فحسب

بل وكل جهزته قمع الناس أحداثا والدولة . وأدركت فرنسا الحقيقة خلال عام واحد ، إذ أصبحت الرأب يرى في حقيقة الأمر العاصمة السياسية لأفريقية أكثر حتى من أكرا أو لاجوس . كما أصبح للقرارات التي يتخذها المكتب السياسي لحزب غانا الديمقراطي أثرها في كل أنحاء القارة .

ومن النادر جداً أن شعر العالم بظهور أية دولة جديدة على المسرح العالمي بهذه الطريقة المذهلة . فقد برهن زعماء غينيا وحزب غينيا الديمقراطي أنهم أكفاء للتحدي . وكانت استجاباتهم للتحدي الذي أوجدته مشكلات الاستقلال بحيث اضطرت فرنسا ، التي ظنت أن عدم التعاون سيرغم الدولة الجديدة على أن تجثو على ركبتها ، إلى تغيير سياستها . لقد برزت غينيا ظافرة منتصرة .

Bibliotheca Alexandrina



0458432

مطبعة كوستا تسوماس وشركاه

أبريل سنة ١٩٦٤

التمن ١٥ قرشاً